جامعة الجزائر
معهد العلوم الاقتصادية

الدين والمديونية في الرأسمالية وانعكاساتها على البلدان النامية

بحث لنيل شهادة الماجستير

إعداد الطالب:
مسعود مجيطنه

إشراف الأستاذ
د/ محمد الأخضر بن حسين

السنة الجامعية: 1990-1991

٤
٥١٢٢

الاهــــــــداء

****

إلـــى ذكـــرى المرحـــوم والـــدي ، الـــى العزيـــزة أمـــي ، والـــى أخـــي محمـــد ،

أهـــدي عملـــي هـــذا المتـــواضـــع .

كلمة شكر

××××××××××××××××××××××

أوجه شكري الخالص الى الأستاذ ابن حسين علي الاشراف المتفاني ، والى الأستاذ اليمان الذي وجدته كريما طيبا ، مساعدا ماديا ومعنويا .

كما أشكر كل من ساهم ، بشكل أو بآخر ، على انجاز هذا العمل ، وأخص بالذكر كل من :

- زملائي بقاعة الاعلام (السادة : عبد المؤمن ، العلايلي ، العباسي ، وكشرود) .
- والسادة : بوتين ، وصالح ، وأوكيل ، على الجهد المعتبر الذي قدموه لي وأنا أعمل على طبع هذا العمل .
- وأخص كل عمال مكتبة معهد الاقتصاد ، ومكتبة الجامعة ، ومكتبة العلوم السياسية .

ليست البلدان النامية بالمجموعة الوحيدة التي تعيش حالة تأزم مديونيتها الخارجية، بل يعيش الدائن الرئيسي لأغلبية بلدان العالم، وهو مجموعة البلدان الرأسمالية الاحتكارية، تحت ثقل مديونية داخلية وخارجية لم يسبق لها مثيل، خاصة من حيث هي قيمة مطلقة. لكن تبقى المديونية الخارجية للبلدان النامية بمثابة الجزء الظاهر من الجبل الجليدي، مشكلة بذلك موضوعا ملتهبا ظل منذ حوالي عقدين من الزمن يحتل مكان الصدارة في مختلف المحافل، خاصة منها الدولية والجهوية.

وفي هذا السياق بالضبط فان أول سؤال يتبادر الى الذهن هو:

لماذا تلجأ البلدان الى الاقتراض الخارجي؟ وهل يتم ذلك دوما لنفس الأسباب؟ وهو السؤال الذي يطرح ليس فقط بصدد الظاهرة كما تعرف حاليا بل وكما عرفت في مختلف مراحل تطور المجتمع الطبقي. ثم ألا يشكل الاقتراض الدولي وسيلة من وسائل تمويل برامج تعجيل التنمية في البلدان المعنية؟ ان العديد من المفكرين والساسة لا ينتابهم أي شك في ذلك، معتمدين من جهة على نقص رؤوس الأموال الذين تعاني منه البلدان النامية، ومن جهة ثانية على تجربة تاريخية معينة هي حالة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوستراليا وكندا خلال القرن التاسع عشر.

غير أن النقطة الجديرة بالبحث والاهتمام هنا هي التساؤل حول ما اذا كانت هناك سبل أخرى لمواجهة مثل هذا النقص في رؤوس الأموال، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، ألم تكن هناك حالات فشل في مصر، تركيا، تونس، ايران، التيشلي، البيرو... عديدة تسببت مباشرة في السقوط تحت السيطرة الكولونيالية؟ ومن التساؤل الثاني هذا يبرز تساؤل ثالث مفاده: أليس نقص رؤوس الأموال الذي تعاني منه البلدان النامية نتيجة منطقية وموضوعية لميكانيزم خاص محدد تاريخيا؟ بمعنى أدق وأوضح، أليس هو ناتج التخصص الذي فرض على هذه المجموعة من البلدان بمقتضى التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل، الذي جعلها منتجة لسلعة أو بضعة سلع، ومصدرة اياها الى السوق الرأسمالية العالمية حيث هي مندمجة فيها بشكل

محكم . وبالتالي فهي تعرضها بأسعار دون مستوى قيمتها الحقيقية ،هذا في حين أنها تدفع أسعار تفوق القيمة الحقيقية لواردتها . أليس هذا هو منطق وسياق تكوّن ميكانيزم تقهقر حدي التبادل الذي يتسبب في نقل معتبر ومستمر لجزء هام من الناتج الاجتماعي للبلدان النامية ؟

لنعد شيئا ما الى الوراء ونفترض أن الاقتراض الخارجي يمكن أن يكون وسيلة لتمويل التنمية في البلدان النامية وذلك على غرار ما حصل في القرن الماضي بالنسبة للحالات السالفة الذكر ،فهل يمكن للاقتراض الدولي أن يفعل بصفته رأس مال مدّر لعائد كافي لتغطية الفوائد المترتبة من جهة ،وتوليد رأس مال جديد كاف لسد النقص القائم في رأس المال ،من جهة ثانية ،وذلك في كل الأحوال والظروف؟ والاّ فكيف يمكن أن نفسر عجز أغلبية البلدان النامية المدينة حتى عن مجرد دفع الفوائد المترتبة . ألا يفعل الاقتراض الدولي للبلدان النامية بصفته رأس مال ربوي ، مشكلا بذلك احدى قنوات نقل الموارد الاقتصادية من البلدان النامية الى البلدان الرأسمالية الاحتكارية الدائنة ؟ وهو ما يتنافى تماما مع الأهداف المتوخاة من الاقتراض الدولي . ان مثل هذا التساؤل الهام يقودنا الى التساؤل عن كيفية تخصيص الموارد المالية التي يوفرها الاقتراض الدولي : أتخصص كلية لأغراض انتاجية ، وفي أية شروط يجري ذلك ؟ أم أن جزءا هاما منها يأخذ طريقه الى أغراض أخرى ،كتمويل الاستهلاك ،وتهريب رؤوس الأموال .

ان الاسئلة والتساؤلات السابقة تقودنا الى التساؤل حول ما اذا كانت هناك وظائف وأدوات أخرى ،غير تمويل عملية التنمية ،يراد للاقتراض الدولي أن يقوم بها ،مثل : الحد من حدة الأزمة الرأسمالية عن طريق دعم الطلب الكلي العالمي ،وتوفير الشروط ،أو بعض من الشروط ،التي يتطلبها تجاوز هذا

النظــام لأزمتـــه .

انه عند هذا المستوى من التصور لاشكالية الموضوع نأتي الى مجموعة أخرى مــن الأسئلــة والتساؤلات أهمها :

اذا ما فشل الاقتراض الدولي في تحقيق الهدف المتوخى (التصميمة) وبالتالي عنجز البلدان عن تحقيق الفوائض الاقتصادية اللآزمة والكافية للاستمرار في تسديــد خدمات الديون ، فمن هو الطارف الذي يتحمل مسؤولية الفشل ، وماذا سيحصــل يا تــرى ؟ أي كيف سيجرى التعامل مع الواقــع المأزوم ؟ ماهي الحلول الــتي طبقت والتي يعزم تطبيقها قصد مواجهة الأزمة ؟ ماهـي مضامينها ، أهدافهـــا المعلنة ، خلفياتها والنتائج التي أسفرت أو / وقد تسفر عنها ؟ ماهـــــــو الجديد في تلك الحلول مقارنـة مع تلك التي قدمت في حالات سابقة وخاصة منهـــا تلك التي تعود الى القرنين الماضيين ؟ ماهو الطارف الذي يلعب الدور الحاسم في اعدادها وفرض تطبيقها ؟ ماهو دورها في عملية اعادة صياغة عالم القرن الحادي والعشرين التي تبدو جارية ؟ وأخيرا ماهي وضعية بلدنا الجزائر من كل ذلك ؟

ان محاولة بحثنا لهذه الأسئلة والتساؤلات وما ماثلها ، هو ماسيشكل صلب عملنا هذا الذي سيسمح لنا برصد مجموعة حقائق واستنتاجات تساعدنا على ادراك وفهم أدق لجوهر ظاهرة الدين والمديونية باعتبارها ظاهرة تاريخية وكيف يجري استغلالها وتوظيفها من قبل جهات معنية بهدف تحقيق أغراض معينة .

في اطار هذا التصور للموضوع ستقسم عملنا الى جزئين وخاتمة وذلك كما يلــي :

الجــزء الأول : سيكون عبارة عن محاولة معالجة أفكار ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي والماركسي . وهذا الجزء الأول نقسمه بدوره الى فصول أربعـــة وهي :

الفصـــل الأول : وفيه نحاول التعرض بالتحليل الى مختلف أو أهم المعالجـــات التي قدمت للظاهرة كما عرفت في ظـل علاقات الانتاج الرأسمالية التنافسيـــة ، مركزين على الجذع الانجليزي من المدرسة الكلاسيكيـة .

الفصـــل الثانـي : ونخصصه لبحث بعض جوانب الظاهرة وذلك من منظور يبـــين الوضعية القانونية للظاهرة داخل النظام الرأسمالي منـذ نشأتـه الى حـد الآن ، بمعنى آخـر ماهي أهم الوظائف التي تلعبها الظاهرة في حياة الرأسمالية وعملهـا كنظـــام ؟

الفصـــل الثالـــث : نخصصه لظاهرة الدين والمديونية في أحـد وجوهها الخاصة والمتعلق بديون الحرب العالمية الثانية التي تحملتها ألمانيا بمقتضى اتفاقية فارساي عام 1918 .

الفصـــل الـــرابـــع : وسيكون مخصصا للبحث في الظاهرة كما عرفت في مرحلـة الرأسمالية الاحتكارية ، أي منـذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر الى الآن ، ونركز على أهـم التنظيرات البرجوازية للظاهرة ، خاصة تلك التي عرفتها فترة مابعـــد الحرب العالمية الثانية ، محاولين ابراز اهدافها ومدى مسؤليتها عـن الوضـــع الذي آلـت اليه البلدان النامية خلال الفترة الحالية .

الجـزء الثانـــي : نخصصه لبحث ظاهرة الدين والمديونية القائمة على البلـدان النامية في الوقت الراهـن ، ونقسمه الى فصول ثلاثـــة هـي :

الفصـــل الأول : ونتناول فيــه أزمة الدين والمديونيــة الراهنـة ، محاولـــين ابراز الأسباب الرئيسيـة الحقيقية لها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي بصفـــة عـامـة ، والاقتصاديات الناميـة بصفـة خاصـة .

الفصـــل الثانـــي : ونخصصـه لدراسـة حالة الجزائـر ، مركـزيـن علـــى سياستي التديـن المتبعتـين منـذ الاستقلال الى الآن في الجزائـــر .

الفصل الثالث : ونتناول فيه مختلف الحلول التي جاءت بصدد هذه الأزمة ، مع التركيز على تلك التي فرض على البلدان النامية تطبيقها .

ثم نعطي شيئا من الاهتمام والأهمية لذلك الحل الموضوعي الذي يبدو ويفرض نفسه على الجميع .

الخاتمة : وفيها نعرض أهم الحقائق والاستنتاجات التي يبرزها البحث ، محاولين تقديمها بشكل متكامل ومختصر وذلك بحيث تتضح جيداً دلالاتها .

الجـــــــــزء الأول

معــالجـــة ظاهرة الديـن والمديونية في الاقتصـــاد

* *

السيــاســـي البرجــــوازي

يتضمن هذا الجزء محاولة تحليل لأهم الاقترابات المدرسية من الظاهرة وذلك كما عرفت في سياق التطور الرأسمالي . ان محاولتنا هذه تتفصل كما يلي :

1) في البداية نقوم بدراسة تحليلية نقدية لاقتراب المدرسة الكلاسيكية ممثلة في جذعها الانجليزي ، محاولين ابراز خلفيات موقف المدرسة الشاجب للدين العمومي ، والذي هو مستمد من أسباب اللجوء الى الدين العمومي وما يترتب عنه من آثار سلبية على تطور كل من الصناعة والزراعة . ثم نتعرض الى الحاح هذه المدرسة على ضرورة تسديد الديون العمومية والأساليب التي تقترحها بهذا الصدد .

2) في مكان لاحق من المحاولة نقدم تحليلا للاقتراب الماركسي ممثلا في كل من ماركس ، روزا لكسمبورغ ولينين . وذلك باعتباره اقتراب جاء يختلف مع سابقيه ، فهو يبين محلها العضوي في الرأسمالية وماتقوم به من وظائف هامة في سياق تطور الرأسمالية .

3) بعد ذلك ، نتعرض للمعالجات التي جاءت بصدد ديون الحرب والتي تركزت على نقطتين أساسيتين هما : تقدير تعويضات خسائر الحرب التي ينبغي على المانيا دفعها والآلية التي يمكن لألمانيا وفقا لها تسديد التزاماتها ، وهي النقطة التي شكلت موضوع مجاجبة مابين المدافع عن الية الاسعار وهو كينز الذي كان لا يزال تلميذا لمارشال ، والمدافعين عن الية الدخل والذين كانوا يخطون بذرة التجديد في الاقتصاد السياسي البرجوازي .

4) وننهي محاولتنا بعرض تحليلي نقدي لأهم تنظيرات ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي التي تمثلت في انتاج مجموعة من النظريات ونماذج المديونية المتكاملة والمتسقة فيما بينها ، والتي جاءت في وقت تزامن فيه تحول الرأسمالية الى احتكارات دولية عملاقة واقدام البلدان النامية الحديثة الاستقلال على مهام التنمية المتسمة بنقص بؤوس الأموال .

الفصـــــــل الأول :

ظاهرة الديون والمديونية في ظل الرأسماليـــــة

التنافسية وكيفية معالجتها في المدرسة الكلاسيكيـــة

الفصـــــل الأول :

في الفصـل الأول نقدم دراسة تحليليـة نقدية لمعالجـة المدرسة الكلاسيكية للظـاهرة وذلك كما عرفت وتطورت خـلال الثلث الأخير من القرن الثامن عشـر والنصف الأول مـن القرن التاسع عشـر . ونحاول فيها التركيز على ما يلي :

- أسبـاب نشأة الظاهرة وموقف الكتاب الكلاسيك منهـا .

٤٢٠٤٢٠

- الحلـول التي اقترحها الكلاسيك لمواجهة الظاهـرة .
- العلاقة بين عجب الكلاسيك للدين العمومي وعملية التراكم الرأسمالـي .

مـدخـــل :

(1)
مما لا شك فيه أن ظاهرة الدين ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الطبقية، فقد عرفها المجتمع العبودي ، وفيه درج استخدام الأشخاص كضمان لاسترداد قيمة الاقراض ، والتي كانت كثيرا ما تنجر عن سقوط هؤلاء الأشخاص في عبودية مستديمة مدى الحياة (2). كما عرف المجتمع الاقطاعي كذلك ظاهرة الدين ، واستخدمها بعض الملوك والأمراء في تمويل ما كانوا يقومون به من حروب وغزوات ، تارة وفي تقديم المساعدات والتشجيعات لفئات اجتماعية معينة تارة أخرى ، كما استخدموها في تمويل مشاريع عمومية (3). أما الدراسة العلمية لهذه الظاهرة فقد جاءت متأخرة جدا ، وهذا التأخر لم يكن خاصا بها فقط ، بل فكل الظواهر الاقتصادية الأخرى ظلت تفتقر الى مثل هذه الدراسة

(1) -: Aristote," Constitution d'Athênes", traduit par Georges Mathieu, Paris, Les belles lettres, 1922, pp.12-16.
- Montesquieu," De l'esprit des lois",livre (XXII), Edition Libraires Carniers Fréres, 1874, p.370.
- K. Marx, "Le capital", Paris: Editions sociales, 1977, en trois tomes, livre 3, tome 3, pp.548-564.
- Susan Georges," Jusqu'au cou", enquête sur la dette du Tiers-monde, La découverte, 1988, p. 211.
(2) Montesquieu, Op.cité, p. 370.
(3) (J) Labbèns, "La dette publique vue par les classiques", Tribune libre, Riss (III), février 1987, p. 105.

- رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف : دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث ، عالم المعرفة ، عدد أكتوبر 87 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

العلمية ، وذلك حتى غاية نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وهي بداية تكون الاقتصاد السياسي كعلم . ومن بين المحاولات الدراسية التي اهتمت بظاهرة الدين تلك التي تضمنها بعض كتب الفلاسفة القدامى ، والتراث الفكري العربي الأسلامي ، وفي مؤلفات بعض من الكتاب الأوربيين في عصور الكتاب التقليديين . ففي كتاب " دستور أثينا " يتعرض أرسطو الى الاصلاحات التي قام بها صولون Solon خلال القرن الرابع قبل الميلاد ، ومن بين أشهر الأعمال التي قام بها هذا المصلح ، الغاء الديون ، وذلك بالغائه وتحريمه للقانون المبيح للاستعباد عن طريق الدين (1) . كما أن القرآن العربي الاسلامي هو الآخر يزخر بالأفكار والأقوال حول ظاهرة الدين ، وهي تعكس واقعا كان قائما . فمن المعروف أن عرب الجاهلية كغيرهم من بشر الاصقاع الأخرى من العالم ، قد مارسوا التداين ، وقد كانت علاقات التداين تصل في كثير من المرات الى درجة الفزع ، سواء بالنسبة للدائن أو المدين ، بل وتبلغ من التوتر درجة الانفجار في شكل أزمات . وكعلاج لهذه الممارسات الخطيرة نزلت عدة آيات ، وقد جاء العلاج القرآني تدريجيا ، ولكنه في نفس الوقت صارما فاصلا . وبهذا الصدد قال الله تعالى في سورة البقرة ، الآيتان 278 ، 279 : " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون " ، وهاتان الآيتان هما بمثابة دعوة وهتاف أخير من الله تعالى الى الذين آمنوا ليحولوا حياتهم من النظام الربوي ، والا فهي الحرب المعلنة من الله ورسوله . وأن الأزمة التي تهز

(1) Aristote, Op. cité, p. 6.

(2) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، الطبعة الشرعية الحادية عشر ، دار الشروق ، 1985 ، ص ص 333 - 335 .

الآن الدائنون والمدينون على المستوى المحلي ، لا تفهم - في نظر رجال الدين المسلمين - الا باعتبارها حرب معلنة من الله ورسوله ضد الدائنين والمدينين . وحول المدين المعسر ، جاءت الاية 280 من سورة البقرة تقول :

" وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون " .

والآية هذه هي دعوة الى الدائن ، تطلب منه أن يمنح مدينه المعسر مهلة كافية لاعادة ترتيب أموره واستعادة قدرته على الدفع لأصل الدين . وأنه لا ينبغي أن يفهم من الآية أنها تعني عملية اعادة الجدولة ، كما يصلح عليه اليوم مثل[1] والآية تحبب الى الدائن أن يتصدق بأصل الدين على مدينه ، معطيا بذلك مثالا حيا على التكافل الاجتماعي في الاسلام .

ان ممارسة التدين لم تختف في المجتمعات الاسلامية بعد نزول القرآن، بل ظلت قائمة هنا وهناك، وفي عصور وخلافات مختلفة ، وقد جاءت في ذلك أقوال عديدة ، منها قول الشاعر[2] : فان بك ، باجناح علي دين

فعمران بن موسى يستدين

والبيت الشعري انما هو دلالة على أن الشاعر يرى في التدين أمرا عاديا جدا ، سيما وأنه ، حتى سادة القوم يمارسونه ، معطيا مثالا بعمران بن موسى الذي كان أميرا من أمراء الخلافة الاسلامية عند مطلع القرن الثالث هجري . كما أنه

---

1) سيد قطب ، مرجع مذكور سابقا ، ص 332 .

2) انظر :- ابن المنظور ، لسان العرب ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر ، 1956 ، ص ص 168 - 172 .

R. Luxembourg, Oeuvres (IV)," L'accumulation du capital, (II), FM/Petite collection Maspero, 1972, pp. 49-55.

هناك عدة ولا يأن اسلامية هي الأخرى سقطت في فخ الاستعمار بحجة عدم تسديدها لديونها (مصر وتركيا عند نهاية القرن التاسع عشر) .

أما المفكر الفرنسي اليكسيس دي توكفيل de Tocqueville في مؤلفه

" L'ancien régime et la révolution "

فقد كانت له محاولة ،تعرض فيها الى تنامي هموم الدائن والمدين من تطور ظاهرة الدين في عهد لويس الرابع عشر XIV.

والمقطع التالي يعبر عن ذلك : " ان ما تبذله الحكومة من جهد في سبيل الازدهار العمومي ،وما تقوم به من تقديم للمساعدات والاسعافات ،ومن أشغال عمومية ،تزيد من يوم لآخر من نفقاتها ،وذلك دون حصول زيادة مماثلة في ايراداتها ،الأمر الذي يلقي يوميا بالملك في حيرة أسلافه ،من شأنها أن تسبب متاعب لدائنيه (...) اذ أنهم ليسوا مطمئنين على استرداد أموالهم (1) .

أما مونتيسكيو فقد بلغت محاولته في دراسة ظاهرة الدين درجة من الجدية تكاد تجعله في مصاف الكتاب الكلاسيك ،ويظهر ذلك من خلال أرائه وموقفه من الدين وكيفية اطفائه : فأما حول النتائج السلبية للدين العمومي فقد أورد مايلي (2) (*) :

- أن وجود الكثير من الأوراق المالية الممثلة للدين العمومي الفرنسي ،بحوزة الأجانب يجعل الأمة الفرنسية مجبرة على دفع مبالغ سنوية ضخمة لهم ،وذلك في شكل فوائد وأقساط .

---

(1) J. Labbèns, Op. cité, p. 106.

(2) Montesquieu, Op. cité, p. 370.

(*) لقد بدأ اهتمام مونتيسكيو بالدين العمومي منذ مطلع القرن الثامن عشر (1716) وذلك عندما مذكرة بهذا الشأن ،الى الوصي على العرش ثم عاد الى الموضوع مرات عديدة وذلك في اشهر مؤلفاته (أفكاري ،في روح الشرائع) .

- من الحتمي أن ينخفض سعر الصرف في دولة مديونة باستمرار .

- ان الاقتطاعات الضريبية اللازمة لدفع المستحقات من الدين ، من شأنها أن تلحق الضرر بالمانيكتورات وحاطة اليد العاطلة أعلى .

- هنالك اقتطاع من الدخول الحقيقية من القائمين بالعمل المنتج وتحويلها الى المتقاعسين Oisifs من العمل . ومثل هذه المبررات انما تستند ل على أن المؤلف يرى في الدين العمومي ظاهرة سلبية وعليه فهي غير مرغوبة .

أما حول كيفية مواجهة خطر الدين العمومي ، فقد كان لمونتسكيو موقفان مختلفان ، الموقف الأول نجده يعبر عنه في مؤلفه " Mes pensées " حيث كان يرى من الأجدى أن تقوم الحكومة بتخفيض الرسوم على الزراعة والتجارة والصناعة حتى يتسنى لها أن تتنفس ، ذلك في حالة امكانية تخفيض معدلات الفائدة على الديون العمومية ، وذلك بدلا من الابقاء عليها مرتفعة وتخصيص الفائض لتكوين " صندوق الإهتلاك " .[1] أما في مؤلفه الآخر " فيرى أن تخفيض العبء على الزراعة والتجارة والصناعة غير كافي لوحده ، بل ينبغي تكوين صندوق اهتلاك الدين .[2] بل ويذهب مونتسكيو الى أبعد الحدود ، وهو التنكر من قبل الدولة للدين في حالة الضرورة .

وعليه فانه من خلال الصفحات القليلة هذه ، يتضح لنا الى حد ما بأن ظاهرة الدين التي يعرفها العالم حاليا ليست بجديدة على الانسانية ، بل هي قديمة جدا ، قدم المجتمعات الطبقية .

وفيما يلي ، في الجزء الأول ، سنتناول بالدراسة أفكار وآراء بعض كتاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، مركزين على الجذع الكلاسيكي الأنجليزي .

---

(1) Montesquieu," Mes pensées", Op. cité, p.1507.
(2) Montesquieu," De l'esprit des lois", Op. cité, p.674.

مقدمة

(1)

لقد جاءت معالجة الكتاب الكلاسيك لموضوع الديون العمومية المتراكمة على البلدان الرأسمالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في اطار معالجتهم للسياسات الاقتصادية ، وبصفة أدق ، في الجزء المتعلق بالمالية العامة وهو ما نجده عند آدم سميث بصفة خاصة ، وفي مرحلة تالية ، في الجزء المتعلق بالسياسات الضريبية والتجارية وأثرهما على عمليتين التوزيع واعادة التوزيع وهو ما نجده عند دفيد ريكاردو . ومن أهم الأسئلة التي سنحاول الاجابة عنها فيما يلي :

- ماهي الأسباب الرئيسية للتدين الحكومي ؟
- ماهي أثاره على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني ؟
- كيف يمكن مواجهة مشكلة الديون ؟
- ماهي الأسس النظرية التي استمدت منها أفكار ومواقف هؤلاء الكتاب حول الديون العمومية .

---

1) هناك وجهتا نظر مختلفتان حول تصنيف الكتاب الكلاسيك ، أما التحديد الأول فهو لكارل ماركس ، والذي يرى بأن هؤلاء الكتاب الكلاسيك هم الكتاب الذين بلغت نظريتهم ذروتها على يد ريكاردو . بينما التحديد الثاني يضيف الى هؤلاء كل من ميل ، ومارشال ، وادغورث ، وبيجو ، وهو تحديد كينز . أما نحن فنأخذ بالتحديد الأول .

لقد شكلت ظاهرة الديون العمومية المتراكمة على المجتمعات الرأسمالية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر احد انشغالات الكتاب الكلاسيك . وقد كان انشغالهم هذا ينصب مبدئيا على أسباب الظاهرة . وحول ذلك يمكن أن يكون آدم سميث أكثرهم اسهابا ، وعليه ، قد يصح اعتباره معبرا بصفة وافية ليس فقط عن افكاره بل وعن افكار المدرسة الكلاسيكية ككل . وحول السبب الأول قال :

" في بلد حيث تكثر الأشياء الكمالية الأكثر غلاء ، من الطبيعي أن ينفق الملك وكذلك جميع ملاء ولايات جزء كبيرا من دخله على نزواته . ... " .

ان حالة النشاط التجاري هذه التي يوجد عليها المجتمع ، الحالة هذه التي تجعل الحكومة في حالة اقدام ضروري على الاقتراض ، تخلق كذلك في الذات والوسائل إرادة الاقراض .(1)

من خلال هذه السطور يبين المؤلف ما يتصف به سلوك الملوك والأمراء وكبار الملاك من بذخ ، الشيء الذي يحول دون تحقيق أية وفورات في خزينة الدولة . ومثل هذا السلوك نابع من تطور المجتمع نفسه وبلوغه المستوى الذي يوفر السلع الثمينة الكمالية وكما أن بعضها قد توفره مجتمعات أخرى ويتم نقله عن طريق القنوات التجارية .

في نفس الصدد يضيف المؤلف قائلا :*

" ان عدم الاقتصاد وقت السلم يفرض ضرورة التدين وقت الحرب . فعندما تأتي الحرب فجأة لا يكون في الخزينة سوى المال الضروري للانفاق العادي في حالة السلم القائم . في حين أنه ينبغي انفاق ثلاث أو أربع مرات أكثر حتى يمكن الدفاع عن الدولة ، وعليه يصبح من الضروري حتما توفير دخل يكون يفوق ثلاث أو أربع مرات دخل السلم ... " . وأمام هذه الحالة لا يسع الحكومة سوى اللجوء الى الاقتراض.(2)

---

(1) A.Smith, " Recherches sur la nature et les causes dela richesse des nations", Editions Gallimard, 1976 pp. 407-409.

(2) A.Smith, Op. cité, p. 409.

* ان أراء ديكارد و حول كون الحروب سببا من الأسباب الرئيسية لتفاقم مشكلة الديون العمومية لا تقل غنا وشجبا عن أفكار سلفه اسميث .

اذا كان السبب الأول للتدين الحكومي هو السلوك المسرف لملوك وأمراء وكبار الملاك ،فان السبب الثاني هو الحروب التي تقوم بها الدولة ضد الآخرين أو التي يفرضها هؤلاء على الدولة . فالدولة وهي تواجه أخطار إندلاع الحرب ،لا تجد أمامها من وسيلة تمويل سوى الاقتراض ،والدولة وهي تقترض تحرم مختلف فروع الاقتصاد الوطني من رؤوس أموال هي بأشد الحاجة اليها . وازاء هذا السبب كان غضب سميث وغيره من الكتاب الكلاسيك ،شديدا ،ذلك لأنه عايش بعضا من الحروب المكلفة التي كانت انجلترا طرفا فيها (1) .

ان مشكلة الديون العمومية هذه ،لا تقتصر على ماتسببه من حرمان في رؤوس الأموال لكل من الزراعة والصناعة ،والتجارة ،بل فالأخطر من ذلك هو الآثار السلبية والوخيمة التي تنجم عن عملية فرض المزيد من الضرائب والرسوم اللازمة لخدمة هذه الديون . وقد عبر عن ذلك سميث كما يلي :

" من مصلحة مالك الأرض ،من أجل المحافظة على دخله ،أن يبقي ملكيته (في حالة جيدة قدر الامكان ،وذلك ببناء وترميم مساكن مزارعيه وانشاء وصيانة قنوات الري والسياجات الضرورية ،وكل تلك التحسينات الباهظة التي على المالك أن يقوم بها . لكن يبقى أن الافراط في الضريبة العقارية قد يقتطع جزء هاماً من دخل المالك وأن مختلف الرسوم المفروضة على الأشياء الخاصة بسد الحاجات وتحقيق رفاهية العيش يمكنها أن تفرط في تخفيض القيمة الحقيقية للدخل المقتطع سابقا ، وأن المالك يجد نفسه عاجزا تماما عن القيام بالأعمال والتحسينات الباهظة . والحال أن عجز المالك عن اداء ماهو من اختصاصه يجعل المزارع عاجزا اطلاقا عن اداء مهمته . فبقدر ماتزداد مضايقة المالك يصبح تلف الزراعة أمرا حتميا (2) .

(1) A.Smith, Op. cité, p. 428.
(2) A.Smith, Op. cité, p. 416.

ان مثل هذه الأعباء الثقيلة التي تنجم عن تراكم الديون العمومية لا تسمح لملاك الأراضي بالقيام بالأعمال اللازمة للحفاظ على الأرض في حالتها الجيدة ،وتحسينها ، اذ يجدون أنفسهم عاجزين عن صيانة منازل عمال الأرض (المزارعين) وبناء المزيد منها ،وكذلك شق الترع وتسميد الأراضي ... الخ .

ومثل هذا التدهور في نوعية الأراضي ومرافقها الضرورية ينعكس سلبيا على المحصول الزراعي ،والنتيجة الحتمية لكل ذلك هي هلاك الأرض والزراعة ،ان هذه الآثار السالبة لأعباء الديون العمومية ،لا تلبث أن تمتد الى كل من الصناعة والتجارة وهو ما يعبر عنه سميث فيما يلي :

" ان عملية نزع من أصحاب المصدرين للدخل (الأرض ورأس المال) ،من أشخاص لهم مصلحة مباشرة بأن يبقى كل جزء من الأرض في حالة جيدة وأن يستثمر كل جزء من رأس المال تسييرا أحسن ،الجزء الأكبر المتأتي من هذا أو ذاك المصدر للدخل ،من أجل تحويله الى فئة من الناس ،هم دائنو الدولة ليس لهم مثل هذه المصلحة بتاتا ،ان مثل هذه العملية تؤدي بالضرورة في الأمد الطويل الى اهمال الأرض وتلاشي لرؤوس الأموال أو هروبها الى أماكن أخرى . " (1)

---

(1) A.Smith, Op. cité, p.416 .

من خلال عرض سميث لأهم سببين من أسباب الديون العمومية المتراكمة على البلدان الرأسمالية وهي تمر بمرحلة المنافسة ولأخطار النتائج المترتبة عنهما والتي تمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني من زراعة وصناعة وتجارة ، يتبين لنا بأنه ومعه الكتاب الكلاسيك ككل ، كان يجعل من عملية التراكم الرأسمالي شيئا مقدسا ينبغي عدم المساس به ، بل ومعاداة كل ما يمكن أن يمسه من سلوكات . ان مثل هذا الموقف المدافع عن عملية التراكم الرأسمالي باعتباره محرك نمو الرأسمالية ككل ، يعتبر موقفا صائبا اذا ما تناولناه في السياق التاريخي الذي جاء فيه . ألا وهو السياق الذي تميز ببروز علاقات الانتاج الرأسمالية وانتشارها وتعمقها بسرعة وذلك على حساب علاقات انتاج كانت سائدة ، والتي تعرف بكونها أقل رقيا . ان التعبير عن مثل هذا الموقف نجده عند سميث في جزء كبير من مؤلفه " ثروة الأمم "وقد عبر عنه فيما يلي :

" تزداد رؤوس الأموال نتيجة التوفير وتقل نتيجة التبذير وسوء التصرف ، فكل ما يدخره شخص ما من دخله يضيفه الى رأسماله ، ... ومثلما لا يزداد رأس المال لفرد ما الا بواسطة المال الذي يدخره من دخله السنوي أو من كسبه السنوي ، لا يزداد رأسمال المجتمع ، الذي هو ليس الا رأس مال مجموع الأفراد الذين يكونونه ، الا بنفس الكيفية ." (1)

*

لقد اعتبر الكلاسيك الادخار فضيلة والاستهلاك رذيلة ، وهو ما تعبر عنه عبارات سميث السابقة . ان مثل هذا الموقف اذا ما نظرنا اليه في الظروف التاريخية التي جاء

(1) A.Smith, Op. cité, p. 167.

* لقد كان لسيسموندي موقف مختلف اختلافا جوهريا مع الكتاب الكلاسيك ، وذلك سواء في الدور الذي تلعبه البنوك ، في مرحلة أولى ، وهي تقوم بتجميع المدخرات وتقديمها الى رجال التجارة والصناعة والزراعة من أجل استخدامات ما أو توسيع مشروعاتهم ، الأمر الذي يؤدي الى تركز الثروة بين أيدي طبقة معينة وذلك على حساب الأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع التي تفتقر أكثر فأكثر ، ثم ، في مرحلة ثانية ، تقوم بتقديم مثل هذه القروض الى دول أخرى ، وخاصة منها المستعمرات ، وذلك من أجل التغلب على التناقض القائم والمستحدث من جراء تركز الثروة ، بين عملية الانتاج وعملية تحقيق الناتج .

فيهما ، وهي ظروف ظهور وتطور أسلوب انتاج جديد ، يتطلب رؤوس أموال ضخمة من أجل انتاج عملية التراكم الرأسمالي ، وهو أسلوب الانتاج الرأسمالي كأرقى أسلوب من الأساليب الانتاجية التي كانت معروفة آنذاك . لوجدناه موقفا سليما وصائبا .

بمعنى آخر ، فان عملية التراكم الرأسمالي ، باعتبارها محرك عملية خلق الثروة ، التي كانت تشكل الشغل الشاغل للجيل الأول من الكتاب الكلاسيك ، وكانت تمر بأعز مراحلها . أن مثل هذا الموقف من أسباب التدين العمومي وآثاره على عملية التراكم الرأسمالي ، هو ما نجده عند العديد من المهتمين بعملية تحقيق التنمية في البلدان النامية .

غير أن السؤال الذي يطرح الآن هو : هل كان مثل هذا الموقف للكتاب الكلاسيك كافيا لتبرير التنكر للديون القائمة على الدول الرأسمالية أنذاك ؟ ان مثل هذا الجانب الهام لم يكن يشكل أي اختلاف بينهم ، فقد كانوا جميعا من أجل تسديد الدولة لديونها . وقد يكون ريكاردو خير معبر عن مثل هذا الموقف عندما قال :

" لكن المبادئ وحسن النية ، التي هي ذات أهمية من نوع آخر ، بالغة ، يجب أن لا تحل محلها اعتبارات أخرى أقل نفعا (...) . أن العدالة وحسن النية تتطلب استمرار دفع فوائد الديون ، وأن لا يجبر أولئك الذين قدموا رساميلهم من أجل خدمة المصلحة العامة ، على العدول عن مطالبهم المشروعة ، بحجة أن ذلك مفيد للدولة " .(2)

---

(1) D.Ricardo, Op. cité, p. 217.

كما سبقت الاشارة اليه ،فان مبدأ التسديد لم يكن موضوع اختلاف لدى الكتاب الكلاسيك . وذلك مهما كانت طبيعة المبررات المقدمة . وحسب السطور الواردة أعلاه لريكاردو فان المبررات التي يقدمها المؤلف هي مبررات اخلاقية (العدالة والايمان)* ،ومثل هذه المبررات هي ما نجده اليوم لدى أصحاب المصارف الدائنة وبعض من رجال السياسة الرسميين ،ولعل أحسن مثال على ذلك هو ما قاله الرئيس الفرنسي ميتيران أمام الانكتار في شهر جويلية من عام 1987 : Une dette est une dette ومثل هذه المبررات لا علاقة لها بموضوعية المشكلة ، اذ أن الحلول التي فرضت لحلها تاريخيا لم تكن بالضرورة تعبر عن مثل هذه المواقف الاخلاقية والقانونية بل كثيرا ما كانت مخالفة لها تماما .(1) فالدين الذي لا يستطيع الدفع لن يدفع وهو أمر موضوعي وحتمي لا بديل له .

---

* هناك أمر يدعو الى التفكير والتمعن اكثر في موقف ريكاردو وهو أنه في جزء آخر من نفس الموضوع يقول بأن تسديد الفوائد المترتبة عن الديون العمومية أو عدم تسديدها أمر سواء . ثم يخلص فيما بعد الى أن التسديد أمر ضروري ،وهو ما تطرقنا اليه ،مستندا على مبررات اخلاقية لا غير . ومثل هذا التحفظ ان صح القول في موقف ريكاردو يطرح تساؤلا نراه معقولا وهو : ألا يكون المؤلف المدافع عن الحركة الرأسمالية للمجتمع ككل متحيزا الى حد ما الى مصلحته الشخصية والمتمثلة في كونه أحد كبار دائني الدولة ؟

1) أنظر : مذكرتنا هذه ،ص ص. 232 — 285

غير أن الاختلاف فيما بين الكتاب الكلاسيك كان حول طرق التسديد ، أو بمعنى أدق ، حول الوسائل التي تستخدم في التسديد . فمنهم من رأى في المستعمرات وسيلة من الوسائل التي ينبغي أن تساهم في التسديد وذلك بتحملها المزيد من الضرائب وفي هذا المعنى قال اسميث .

" ليس في ما همة ايرلندة وأمريكا في تسديد الديون العمومية لبريطانيا العظمى ماينافي العدل . فهذه الديون كانت من أجل دعم الحكومة التي جاءت بها الثورة ، الحكومة التي يعتبر بروتستانتيو ايرلندة مدينون لها ليس فقط بسبب ما يتمتعون به حاليا من سلطة في بلدهم ، وكذلك بسبب حريتهم وممتلكاتهم ودينهم ، الحكومة التي بفضلها تظل مستوطنات أمريكا على موثيقها ، وبالتالي على دساتيرها ، فاليها يرجع فضل تمتع كل مستوطنات أمريكا بالحرية والأمن وحق التملك ، الى الآن . " (1)

من خلال هذا المقطع يحاول سميث أن يبين بأن الفضل في تمتع المستعمرات بحريتها وممارسة عقيدتها والتصرف بملكيتها حسب ماتشاء ، والأمن الذي تعيشه في ظله ، وكذلك المواثيق والدساتير التي تحكم حياتها وتجعلها تحيا آمنة مطمئنة ، يعود الى " المتربول " ، هذه الأخيرة التي اضطرت من أجل تحقيق وحماية مثل هذا الحريات والحقوق أن تقترض الكثير وأن تجد نفسها فيما بعد مثقلة بأعبائها . وعليه فانه ينبغي على المستعمرات ، وبدقة أكثر ، على شعوب المستعمرات أن تتحمل نصيبها من هذه الديون العمومية . ان سميث يقول مثل هذا الكلام وكأنه من المسلم به أن شعوب هذه المستعمرات لم يكن بوسعها أن تنعم بمثل تلك الحريات والحقوق الا في ظل الاستعمار ، أي بمعنى آخر ، وكان المؤلف

---

(1) A.Smith, o.p. cité, p 428.

يريد أن يقول بأن مهمة الاستعمار هي مهمة مقدسة ،وعلى الشعوب المستعمرة أن تدفع الثمن . والواقع ان التاريخ قد بين عكس ذلك .

أما ريكارد و الذي لم يكن واضحا حول الدور الذي كان على المستعمرات أن تلعبه في اطفاء الدين العمومي القائم على " المتربول " ،فقد كان يرى في استخدام (1) الملكية العمومية احدى الوسائل الناجعة ،وقد قال في ذلك :

" ان أحسن مايفعله بلد وقع في ورطة ،سببها النظام الاصطناعي هذا (نظام الديون) من أجل التخلص منها هو أن يضحي بجزء من رأسماله ، يكون كافيا لاعادة شراء ديونه ، ان السلوك الذي يصح بالنسبة للفرد يصحّ كذلك بالنسبة للأمة ". (2)

في جزء آخر من أعماله يرى ريكارد و بأن الملكية هي الوسيلة التي تسمح للدولة بأطفاء الديون العمومية بطريقة ملائمة ،وفي ذلك يقول :

" لكني ،لو بدلا من اللجوء الى الائتمان ،ندفع الدين بواسطة رسم على الملكية ، فانه يمكن الوصول الى النتيجة بقدر ما هو مرغوب فيها ويقدر ما هي محل بحث رجال ماليتنا ،انها الوسيلة الوحيدة للتخلص بأمانة من ديوننا ،وهي كافية اذا ماوضعت حيز التطبيق سنتين أو ثلاث سنوات في وقت السّلم ." (3)

---

(1) D.Ricardo, Op. cité, p. 197.
(2) D.Ricardo, Op. cité, p. 197.
(3) D.Ricardo," Oeuvres complètes", Guillaumin, Paris 1847, 8° édition, p.443.

ومما سلف نرى بأن الملكية ،بنوعيها العمومية والخاصة ،هي أحسن وسيلة في نظر ريكاردو لاطفاء الديون العمومية ،وحول هذه الوسيلة يلتقي ريكاردو مع جون استيوارت ميل (1). أما عن الكيفية التي يتم بها توزيع العبء الضريبي الناجم ،على مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية ،وردا على معارضيه حول هذه النقطة ،فقد قال ريكاردو :

" يقال أن هذه الضرائب الواسعة ،تقع بالضرورة على الملكية ،بينما تتوزع الرسوم الصغيرة بتساو أكثر على مختلف الطبقات . كما أن كل الموظفين والأجراء والحرفيين لا يستطيعون ابرام ضرائب كبيرة فانهم ينزلونها على الرأسماليين وملاك الأرض . حسب رأينا ،لن تكون رسوم الحرب في صالحهم ،فالمرتبات والأجور تنضبط على أساس أسعار البضائع والوضعية النسبية للذين يدفعون والذين يقبضون الأجور والمرتبات ،بينما يكون للرسم من النوع الذي نقترحه نتيجة محتومة هي تغيير الأسعار وبالتالي تغيير العلاقات بين مختلف الطبقات " (2).

يتضمن المقطع السابق فكرة أساسية هي عبارة عن كيفية توزع عبء الضريبة المفروضة على الملكية من أجل تسديد الديون العمومية ،على مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية . الفكرة التي كانت موضوع جدل بين ريكاردو من جهة ،وآخرون على رأسهم مالتوس ،من جهة ثانية . فبينما كان ريكاردو يرى بأن العبء يتم توزعه على مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية بمقتضى التغيرات التي تطرأ على أسعار المنتوجات غير الاحتكارية ،وأنه مالم يكن هناك طرف متضرر بشكل خطير فانه لا داع للرفض .*

(1) J.S.Mill, Op. cité, p. 443.
(2) J.S.Mill, Op. cité, p. 739.

* ينبغي أن لا يغيب عن الذهن بأن أحدهما كان من كبار دائني الدولة وهو ريكاردو ،بينما الاخر كان مالكا للارض وممثلا للطبقة المالكة في الاقتصاد السياسي البرجوازي .

كان مالتوس يركز على حالة معينة ، وهي تجغير الدولة للقمح بأسعار منخفضة ، وذلك عن طريق استيراده ، وهي الحالة التي تلحق بملاك الأرض ضرراً مزدوجاً ؛ ففي الوقت الذي يعاني هؤلاء من انخفاض في دخولهم ، بسبب أسعار القمح المنخفضة ، تفرض عليهم الدولة ضريبة من أجل تسديد الديون العمومية ، في حين أن شريحة دائني الدولة تستفيد استفادة مزدوجة ، اذا تحافظ على حقها في الحصول على مستحقات الديون العمومية العائدة اليها بكامل قيمتها الأسمية ، كما وتستفيد من انخفاض المستوى العام للأسعار من جراء أسعار القمح المنخفضة . (1)

أما جون استيوارت ميل فقد كان يرى في تحميل الملكية الخاصة وحدها مسؤولية تسديد الدين العمومي أمراً غير عادل ، وقد قال في ذلك :

" ينبغي أن لا تساهم الملكية في دفع الفوائد وتسديد رأسمال الدين العمومي الا بقدر وبنفس نسبة مساهمتها في النفقات الأخرى للدولة " . (2)

يرى جون استيوارد ميل بأن الأجيال الحالية لم ترث فقط الملكية المتعارف عليها ، كالأرض والمعامل ... الخ . بل هناك المعرفة العلمية ، بشقيها النظري والعلمي ، التي تم نقلها الى الأجيال الحالية ، وهي هامة ، ولا يمكن أن تهمل ، وعليه فهو يرى ضرورة المشاركة الجماعية لكل الفئات في اطفاء الديون العمومية ، ومالم تكن المشاركة جماعية ذاتها لن تكون عادلة . وهكذا يكون ميل ، هو الآخر ، قد لجأ الى المبررات الأخلاقية للدفاع عن موقفه من الطبقة الرأسمالية الصاعدة والمسيطرة .

---

(1) D.Ricardo," Principes de l'économie politique et de l'impôt, Op. cité, p. 374 .

(2) J.S.Mill, Op. cité, p. 443.

هناك امكانية أخرى ، ألح عليها الكتاب الكلاسيك واعتبروها أحسن بديل ، وهي تتمثل في ضرورة تحقيق الدولة لفائض في ايراداتها على نفقاتها وتخصيصه لاطفاء الديون العمومية . (1) وبهذا الصدد تعرض العديد من الكتاب الكلاسيك لما سمي " بصندوق الاهتلاك " ، معتبرين أياه مجرد وسيلة كذب وتغليط . تستخدم لا لاطفاء الدين العمومي ، بل لزيادته ، ولم يحصل أبدا أن أدى هذا الصندوق الوظيفة التي وجد من أجلها . (2)

ان مثل هذه الأفكار المتعلقة بكيفية مواجهة مشكلة الديون العمومية التي تزخر بها مؤلفات القدامى ، وخاصة منها الكلاسيكية ، هي ما نجدها اليوم تطرح من قبل العديد من الجهات الدائنة ، الرسمية منها وغير الرسمية ، وذلك بعد أن تنفض عنها الغبار وتحاول تكييفها مع واقع المديونية الخارجية الحالية للبلدان النامية .

فمثلا ، تحاول الجهات الدائنة اليوم أن تقنع أو / وترغم البلدان النامية المدينة على قبول تحويل جزء من ديونها الى مساهمة أجنبية (الدائن الأجنبي) في رأس المال الوطني المنتج ، وخاصة منه في تلك الوحدات والقطاعات التي تحقق ربحا معتبرا .

أخيرا وليس آخرا ، هناك فكرة أخرى تقوم البنوك الدائنة بتجسيدها ، وتتمثل في اقبالها على تموين دعمها على البلدان النامية والمشكوك في تحصيلها . هذه الفكرة هي الأخرى لا يمكن النظر اليها ، الا باعتبارها شكل من أشكال صندوق الاهتلاك .

(1) :- J.B.Say, Op.cité, p.564.
- D.Ricardo," Oeuvres diverses", Op.cité, p.725.
- J.S.Mill, Op.cité, p.442.

(2) :- A.Smith, Op.cité, pp.413-414.
- D.Ricardo, Op.cité, p.744.
- J.B.Say, Op.cité, p.564.
- J.S.Mill, Op.cité, p.444.

وهذا التماثل أساسه يكمن في كيفية التمويل : فصندوق الاهتلاك يتم تمويله ، اما عن طريق فرض ضرائب لهذا الغرض ، أو وعن طريق تخصيص جزء من فائض ايرادات الدولة على نفقاتها ، أما تموين دعم البنوك على البلدان النامية والمشكوك في تحصيلها ، فيتم هو الآخر عن طريق سياسة ضريبته معينة ، تتمثل في اعفاء الدولة للجزء من أرباح البنوك الدائنة ، والذي تخصصه لهذا الغرض . (1)

أخيرا ، وعند ختام معالجتنا لأفكار وموافق الكتاب الكلاسيك من ظاهرة الدين العمومية ، تجدر الاشارة الى أن ميل هو آخر الكتاب الكلاسيك الذي أولى أهمية تستحق الذكر لهذه الظاهرة . فمنذ ذلك الوقت وحتى غاية مطلع القرن العشرين ، وهي مرحلة تحول الرأسمالية التنافسية الى رأسمالية احتكارية ، كاد الاهتمام بهذه الظاهرة يختفي تماما من (معالجات) ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي . وقد يكون دالتون Dalton الوحيد من ممثلي هذا العلم ، والذي قدم معالجة لهذه الظاهرة ، تستحق الذكر ، (2) وذلك في مؤلفه بعنوان (مبادئ المالية العامة) الصادر عام 1903 . اذ معالجته قد تركزت على تحليل الأعباء الناجمة عن الدين العمومي ، بالدرجة الأولى ثم حول فكرت تحويله من جيل الى جيل في الدرجة الثانية . أما حول النقطة الأولى ، فقد ميز بين الاقتراض العمومي الخارجي والاقتراض العمومي الداخلي ، وللنوع الأول عيوب هي : (3)

(1) M. Royo, "Dette du Tiers-Monde :Le contribuable paiera", Le nouvel économiste, n°672/9 déc. 1988.

(2) J. Burkhead, Le budget équilibre, Economie publique, Textes choisi et traduit par X.Greff, Economica, Paris 1978, 2°édition.

3) عبد المنعم فوزي ، فلسفة الفكر المالي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ص ص 90 - 95 .

- العبء النقدي المباشر : ويتمثل في المدفوعات الى الدائنين الأجانب ،سواء منها الفوائد أو أصل الدين .

- العبء الحقيقي المباشر : ويقاس بمدى النقص الذي يعاني منه أفراد المجتمع المدين على مستوى الرفاه الاقتصادي ،أي بمعنى آخر ،بالنقص الذي يحصل في قدراتهم الشرائية ،ويتوقف حجم هذا العبء على كيفية توزيعه على كل من الأغنياء والفقراء ،فبقدر ما يكون نصيب الفقراء أقل وبقدر ما يكون حجم العبء أخف .

- العبء الحقيقي غير المباشر : ويتمثل فيما يسببه فرض الضرائب اللازمة لتسديد الدين العمومي من عرقلة على مستوى تكوين المدخرات وتوجيهها للعمل المنتج .

أما بالنسبة للاقتراض الداخلي ،فلا وجود للعبء النقدي المباشر ،لأن القابضين للفوائد والمتحملين للضرائب هما من نفس المجتمع ،وعليه فالقدرة الشرائية للمجتمع ككل ،تبقى على حالها .

- العبء الحقيقي المباشر : وهو يتوقف على كيفية توزّع الحرمان الناجم عن الديون العمومية ،على أفراد المجتمع ،نتيجة قبضهم للفوائد من جهة ،ودفعهم للضرائب من جهة أخرى . وحصيلة التحمل والقبض هي التي تحدّد وجود أو عدم وجود هذا العبء .

أما اذا كان نصيب الفقراء من المقبوضات يفوق نصيبهم من المدفوعات فانه ليس هناك عبء حقيقي مباشر ،والعكس بالعكس .

- العبء الحقيقي غير المباشر : انه يتوقف على مدى ما تسببه الديون العمومية من عرقلة على مستوى تكوين المدخرات وتوجيهها للأغراض الانتاجية .

أما حول فكرة نقل عبء الديون العمومية من جيل الى جيل آخر ، فيرى د النون بأن مايدفعه أفراد المجتمع يقبضه أفراد المجتمع ، من نفس الجيل ، وعليه ليس هناك أساس لفكرة النقل هذه . (1)

ان د النسون الذي كتب في وقت كانت فيه الرأسمالية قد بلغت درجة من الاحتكار لم يعد عندها هناك مجال للشك في أنه هناك وفرة متزايدة من الرساميل الباحثة عن فرص توظيف أو استثمار ، وأن تدخل الدولة من أجل مساعدتها على ذلك ، صار ضرورة تاريخية حتمية ، كان منطقيا أن يركز في معالجته على كيفية توزيع العبء الناجم عن الديون العمومية على الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع وما تسفر عنه من مساس في القدرة الشرائية لهتين الطبقتين .

لقد كان موضوع انتاج الثروة وتنميتها بسرعة يشكل مركز اهتمام الكتاب الكلاسيك وخاصة الأوائل منهم ، الاهتمام الذي كان يعكس ظهور وتطور علاقات الانتاج الرأسمالية باعتبارها أرقى اسلوب انتاج عرف الى حين ذلك . ثم ، مع تطور الرأسمالية وما أسفر عنه من تمايز صارخ في الطبقات الاجتماعية ، توسع الاهتمام ليشمل علاقات التوزيع . ان معنى وخلفية الموقف الشاجب والعدائي للكتاب الكلاسيك من التدين العمومي ، لا يمكن ادراكه الا في السياق التاريخي لتطور الرأسمالية نفسها . فمن الطبيعي جدا والعادل أن يرى هؤلاء الكتاب في التدين العمومي ، في مرحلة الرأسمالية التنافسية ، حرمانا لعملية التراكم الرأسمالي

---

1) فوزي عبد المنعم ، مرجع مذكور سابقا ، ص 95 .

2) ان موضوع الثروة لم يكن مركز اهتمام الكتاب الكلاسيك فقد ، بل يعود الى ماقبل ذلك ، فقد كان موضوع اهتمام الطبيعيين والتجاريين من قبلهم ، بل ويعود الى التاريخ القديم .

باعتبارها محرك النمو ،ومن رؤوس أموال هي بأشد الحاجة اليها ،لاسيما وأنها كانت تمر بأعز مراحلها . كما أنه من الطبيعي والعدالة أن يرون فيه مستحدثة لاضطرابات في الانتاج والتداول والتبادل ،من شأنها أن تعيق المسيرة الطبيعية والعادلة لتطور الرأسمالية ،وتؤثر سلبيا على الطبقات التي تلعب دورا أساسيا في الحركة الاقتصادية . (1)

ومن العوامل الأخرى التي تدعم موقفهم هذا كونهم يفترضون في معالجتهم عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،الشيء الذي يعني أن كل اقتراض عمومي انما تم لاغراض استهلاكية تبذيرية ،منافسة للادخار ،ومنافسة وعلى حساب الانتاج .

وعليه فانه يمكن القول بأن موقف هؤلاء الكتاب هو موقف دفاعي عن التطور العادي للرأسمالية ،أي الوقوف ضد كل ما من شأنه أن يمس به ،ومثل هذا الموقف المدافع عن تطور الرأسمالية من المعقول جدا أن يتغير بتغير المسار الذي يتخذه هذا التطور وبتغير كذلك الظروف والشروط التي يتطلبها .

---

1) لقد كان ريكارد و يرى في بقاء الديون العمومية قائمة اضطرابا في الحطيسة الاقتصادية بكل جوانبها (اسعار أجور ،صادرات ،واردات ،توزيع ... الخ) كما كان يرى مالتوس هو الآخر فيها توزيعا قد يضر ببعض الفئات والطبقات الاجتماعية وخاصة منها طبقة الملاك .

الفصـــل الثانـــي :

ظاهرة الدين والمديونية في الرأسمالية التنافسية

وكيفية معالجتها في اطار الاقتصاد السياسي الماركســـي

الفصل الثاني :

إذا كانت المدرسة الكلاسيكية ، ممثلة في جذعها الأنجليزي ، قد ركزت في معالجتها لظاهرة الديون والمديونية على الأسباب وشاجبة أياها ، باعتبارها تعيق عملية النمو الاقتصادي الرأسمالي ، وداعية الى ضرورة تسديد الدولة لديونها العمومية بمختلف الوسائل ، فانها لم تتعرض الى الوظائف الحيوية الأخرى للظاهرة والتي تمكن الرأسمالية - بمساعدة عوامل أخرى - من التغلب المؤقت على بعض تناقضاتها في تطورها . وهذا الجانب الهام هو الذي شكل جوهر الاقتراب الماركسي الذي نتناوله في الفصل التالي .

مقدمة حول معالجة كل من ماركس ، وروزا لوكسمبورغ ولينين لظاهرة الدين .

ان انتقائنا لهؤلاء الكتاب الثلاثة قد تم على أساس اعتقادنا بأن معالجاتهم هي معالجات نموذجية وافية ، وذلك على الأقل من حيث كونها جاءت مغطية للمرحلة الأولى من الرأسمالية ، أي مرحلة المنافسة ، وشطرا هاما من مرحلة الرأسمالية الاحتكارية .

ان معالجات الكتاب الثلاثة هذه ، قد جاءت في اطار اشكالياتهم حول تطور الرأسمالية نحو الانهيار المحتوم ، واذا كانت معالجة كل من كارل ماركس وروزا لوكسمبورغ قد جاءتا متضمنة ، أساسا في مؤلفيهما على التوالي : " رأس المال " و " تراكم رأس المال " ، فان معالجة لينين قد جاءت متناثرة في عدة أجزاء من أعماله الكاملة . (1)

ان ظاهرة الدين التي عرفت في مختلف المجتمعات الطبقية ماقبل الرأسمالية * ، باعتبارها نتيجة حتمية لتطور الانتاج البضاعي من جهة ، ولأداء النقود لوظيفتها كوسيلة دفع من جهة ثانية ، قد بلغت أرقى وأعقد أشكالها خلال عهد الرأسمالية . انه على

---

* ان نظام الدين الذي عرفته المجتمعات الطبقية ماقبل الرأسمالية هو نظام دين ربوي : فالديون ، حسب هذا النظام ، كانت ديونا قائمة على المنتجين الصغار والسادة النبلاء ، والفوائد التي كانت تترتب عنها كانت مرتفعة ، مقارنة مع فعالية العمليات الانتاجية في تلك المجتمعات . ومثل هذه المعدلات المرتفعة للفائدة كانت عبارة عن القيد الذي يحكم المنتجين الصغار في تحقيق الفائض الاقتصادي ، بمعنى آخر ، لم تكن معدلات الفائدة الربوية مجرد جزء من الفائض الذي ينبغي تحقيقه من قبل صغار المنتجين ، بل كانت تلتهم كل الفائض ، وأحيانا يكون غير كافيا . وهنا يكمن الاختلاف بينها وبين معدلات الفائدة ، في ظل علاقات الانتاج الرأسمالي ، باعتبارها تشكل جزء من الربح ، فقط .

هذا المستوى الأخير جاءت معالجة كل من الكتاب الثلاثة للموضوع . غير أنه في حين جاءت معالجة كارل ماركس على مستوى الرأسمالية التنافسية ،فان معالجة كل من روزا لوكسمبورغ ولينين قد جاءت على مستوى المرحلة الثانية من تطور الرأسمالية ، وهي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية ،بمعنى أدق ،فان معالجة هذين الأخيرين قد جاءت خلال مرحلة الاحتكارات ،حيث الدولة الرأسمالية تدخل في النشاط الاقتصادي ، وتمتزج قوتها بقوة الاحتكارات (**) .

اذا كانت معالجات الكتاب الكلاسيك قد حاولت تقديم بعض الاجابات عن جوانب معينة من ظاهرة الدين ،فان جوانب عديدة وهامة منها قد ظلت غامضة ،وبالضبط حول بعض التساؤلات المتعلقة بهذه الأخيرة جاءت معالجات الكتاب الثلاثة ،والتي نحن بصدد بحثها فيما يلي :

أن من أهم هذه التساؤلات مايلي :

1 - ماهو الدور الذي لعبه ويلعبه الدين العمومي في تحقيق عملية التراكم الأولي ؟

2 - ماهو دوره في عمليتي انتاج فائض القيمة وتوزيعه على مختلف الطبقات الاجتماعية ، وماهي التطورات التي طرأت على هذا الدور ،من حيث الكم والنوع ،خلال تحول الرأسمالية من المنافسة الحرة الى الاحتكار ؟

3 - وحول انتاج وتوزيع فائض القيمة ،يطرح السؤال : كيف يتم ذلك على مستوى الدول الدائنة والدول المدينة ،أي كيف ينتج هذا في الدول المدينة ويحوّل جزئيًا الى الدول الدائنة ؟

(**) اننا لا نقصد انعدام تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانعداما تاما ، خلال المرحلة التنافسية من تطور الرأسمالية ،بل نقصد درجة التدخل الضعيفة .

4 - وماهو الدور الذي لعبه ويلعبه نظام الدين العمومي في تنفيذ سياسات البلدان الرأسمالية الاحتكارية تجاه مستعمراتها ومناطق نفوذها ؟

5 - وحول مواجهة ميل معدل الربح نحو الانخفاض ، ماهو دور الدين العمومي في ذلك ؟

أخيرا انطلاقا من هذه التساؤلات وماقدمه هؤلاء الكتاب لها من اجابات ، ماهو موقفهم من ذلك ؟

ان معالجتنا لأفكار هؤلاء الكتاب الثلاثة حول ظاهرة الدين العمومي في ظل علاقات الانتاج الرأسمالية ، سوف تتم حسب الخطة التالية :

أولا : معالجة ماركس للدين العمومي في الرأسمالية التنافسية .

ثانيا : معالجتا روزا لوكسمبورغ ولينين للدين العمومي في الرأسمالية الاحتكارية .

أولا - معالجة ماركس للدين العمومي في الرأسمالية التنافسية .

يعتبر ماركس أول من كشف عن الدور الذي يلعبه الدين العمومي في عملية تحقيق التراكم الأولي ، وقد قدم تحليلا مسهبا حوله . ومن بين ماقاله في ذلك مايلي :

" ان الدين العمومي يعمل بصفته أحد العوامل الأكثر نشاطا للتراكم البدائي ، فبواسطة عصا سحرية توهب النقود غير المنتجة الفضيلة الانتاجية ، محولة أياها الى رأسمال دون أن يتحمل مخاطر وارتباكات توظيفه الصناعي أو حتى مجرد استعماله الخاص". (1)

(1) K.Marx," Le capital", Paris:Editions sociales, trois tomes, livre 1, tome 1,p.551.

ان دور الدين العمومي كعامل قوي لتحقيق عملية التراكم الأولي ولا يمكن ادراكه ما لم ينظر بدقة الى كيفية أدائه ،فالنقد الحامل (oisif) يتم تحويله الى رأسمال نقدي حامل للفائدة ،بمجرد ماتحصل عليه الدولة كقرض ،والواقع، هو أن الفوائد التي يدرّها هذا النوع من رأس مال لا تخلق من العدم ،ولا بواسطة عصا سحرية ،على حد قول ماركس نفسه ،بل مصدرها ،أساسا ،هو الدخل العمومي الذي تحصل عليه الدولة بواسطة نظام الجباية ،وأن المنتجين الصغار هم الذين يتحملون هذه الضرائب . فاذا كان صاحب رأس المال الحامل للفائدة يحصل على الفوائد دون أن يتحمل أية مخاطر فان ذلك يتم على حساب المنتجين الصغار الذين يتم اعصارهم بشدة . ان ماهو محقق تاريخيا ،هو أنه بقدر مايزداد عبء الدين الربوي ،الواقع على المنتجين الصغار ،من خلال تحملهم للضرائب ،بقدر ماينخفض مستوى معيشتهم وتزداد تفاقما قساوة شروط عملية اعادة الانتاج . وفي مثل هذه الظروف ،عادة ،ماينتهي الأمر بالمنتج الصغير الى فقدان وسائل انتاجه ،متحول بذلك الى مجرد قوة عمل حرة .

والسؤال الذي يطرح حول واقع البلدان النامية في ظروفها الراهنة هو : هل أن الديون الخارجية القائمة عليها لا تقوم بدور المحقق لعملية التراكم الأولي ؟ سيما وأن عملية اعادة الانتاج تتصف بالفقر النسبي ،اذ هي لا تستطيع تحقيق فائضا اقتصاديا كافيا للوفاء بالتزاماتهم المستحقة ،من جهة ،وضمان عملية اعادة الانتاج الموسع ،من جهة ثانية . أو اذا طرحنا السؤال أعلاه من جانب آخر ،ألا يعكس اعتبار تمايز علاقات انتاج مختلفة بالبلدان النامية ،عاجزة عن تحقيق الفائض الاقتصادي الكافي لمواجهة أعباء الديون ،والمتسببة في الخضوع الذي تعرفه هذه .

البلد ان لشروط الجهات الدائنة وما يترتب عنه من تفكيك للقطاع العام وتمليكه للخواص ، رغم ما ينجم عن ذلك من تصريح جماعي للعمال ، الا يمكن اعتبار ذلك شكل من أشكال تحقيق عملية التراكم الأولي ؟ أليس هنا بالضبط يصح قول لينين :

" ان الرأسمالية التي بدأت تطورها من رأس المال المرابي الصغير تنهي تطورها برأس المال المرابي الضخم (1) " .

وفيما يلي يبين ماركس ، بصورة أوضح ، كيف تجري عملية تحقيق التراكم الأولي :

" لما كان الدين العمومي ، قاعدته الدخل العمومي الذي ينبغي أن يدفع الأقساط السنوية ، فان النظام الحديث للضرائب هو نتيجة طبيعية للاقتراض القومي [...] .
لكن يجب أن يشغلنا تأثيره المتلف على وضعية الطبقة العاملة أقل مما يقتضيه من نزع اجباري لملكية الفلاح والحرفي والعناصر الأخرى للطبقة المتوسطة " (2) .

فماركس يبين في هذه الفقرة كيف يرتكز نظام الدين العمومي على الدخل العمومي والذي يتم تحقيقه بواسطة النظام الجبائي الملازم له ، فكل ثقل في عبء نظام الدين العمومي هو انعكاس لثقل عبء النظام الجبائي ، والذي هو عبارة عن السند بالنسبة للأول . ان النتيجة الحتمية ، في ظروف معينة ، لتفاقم هذا العبء ، هي فصل المنتجين الصغار عن وسائل عملهم .

غير أنه ينبغي ألا نفهم أن تحقيق عملية التراكم الأولي هذه ، تحصل بمجرد تواجد نظام الدين العمومي ، بل فان هذا الأخير لا يستطيع أن يلعب دوره الثوري الا اذا توفرت الشروط المعينة المشار اليها أعلاه . وفي ذلك قال ماركس :

---

(1) Lénine," L impérialisme stade suprême du capitalisme", Editions en langues étrangères, Pékin, 1966, 1°édition, 4° tirage 1977, p.62.

(2) K.Marx,Op.cité, livre 3, tome 3, p.552.

" فقط هنالك حين تجتمع الشروط الأخرى لنظام الانتاج الرأسمالي وعندما تكون فقط ، يبرز الربا كاحدى الوسائل التي تساهم في انشاء أسلوب الانتاج الجديد ، من جهة باحداث خراب السادة الاقطاعيين والمنتجين الصغار ، وتركيز وسائل العمل بحيث تجعل منها رأس مال ، من جهة أخرى " (1) .

ان هذه الشروط المعينة ، اللازم توافرها لقيام علاقات انتاج رأسمالية محل علاقات انتاج ماقبل رأسمالية ، لا يمكن أن تكون سوى عبارة عن تطور القوى المنتجة الى المستوى الذي يجعل من علاقات الانتاج ماقبل الرأسمالية متخلفة ، وبالشكل الذي يجعلها غير مقبولة نهائيا . انه فقط عند هذا المستوى من تطور التفاقم مابين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج يصبح لنظام الدين العمومي دورا ثوريا في عملية الانتاج الاجتماعية ، ويدفع بها نحو التطور .

ان دور الدين العمومي لا ينتهي عند تحقيق عملية التراكم الأولي ، بل يتعداه الى القيام بدور آخر ، وفيه يقول ماركس :

" ان نظام القرض العام ، يعني الديون العمومية ، والذي وضعت البندقية وجنوة ، في العصور الوسطى ، أولى ركائزه ، اجتاح أوروبا بصورة نهائية ، خلال العهد المانيفاكتوري . ان النظام الكولونيالي مع تجارته البحرية وحروبه التجارية ، التي تخدمه بمثابة دفيئة حارة ، نشأ بادىء الأمر في هولندة . ان القرض العام ، بعبارة أخرى ، تخلي الدولة عن سلطتها لسواها ، سواء أكانت استبدادية ، أم دستورية ، أم جمهورية يسم العهد الرأسمالي بطابعه " (2) .

هذا المقطع يبين بأن نظام الدين العمومي ، ذو الادوار الهامة لحياة الرأسمالية ،

---

(1) K.Marx, Op.cité, livre 3, tome 3, p.551.
(2) K.Marx, Op.cité, livre 1, tome 1, p.550.

(*)
هو نتاج مرحلة تاريخية معينة من تطور المجتمع البشري ، وهي مرحلة الرأسمالية ، بل ويكوّن أحد عناصرها الهامة ، فالدولة الرأسمالية ، باعتبارها ممثلة لمصالح طبقة معينة ، هي طبقة الرأسماليين ، تقوم بتنفيذ سياسات معينة قصد بلوغ الأهداف وتحقيق المصالح وهي ، في سبيل تحقيق ذلك ، لا تستطيع أن تستغني عن استعمال القوة والعنف ، الأمر الذي يتطلب منها انفاق أموال لا يمكن توفيرها كلية بواسطة النظام الجبائي ، مما يجعلها مضطرة الى اللجوء الى التدين . وهذه وظيفة ذات أهمية ، وفي نفس السياق قال ماركس :

" بصرف النظر عن طبقة أصحاب الدخل الخاملين التي خلقت على هذا النحو ، وبصرف النظر عن الثروة ، سريعة التكون ، التي جناها الماليون الوسطاء بين الحكومة والأمة - وكذلك بصرف النظر عن ثروة الجباة ، والتجار ، والصناعيين الخصوصيين ، الذين يؤدي لهم جزء عظيم من كل قرض يعقد ، الخدمة نفسها التي يؤديها رأسمال هابط من السماء - أقول : بصرف النظر عن هذا كله فالدين العمومي قد دفع شركات المساهمة دفعة كبرى ، كما دفع التجارة بالأوراق القابلة للتداول ، وتلك تجارة من كل نوع ولون ، وكما دفع عمليات المضاربة والمقامرة التجارية ، والتجارة بالأوراق المالية ، وبكلمة فانه دفع دفعة كبرى الى الأمام حركات البورصة ، والسلطة الحديثة للمصارف " (1)

---

*) اذا كان الدين العمومي غير الربوي هو وليد مرحلة تاريخية معينة فان هذه المرحلة قد يصعب تحديد بدايتها بدقة ، وهذه الصعوبة تفسرها صعوبة تحديد بداية مرحلة الرأسمالية نفسها بدقة .

(1) K. Marx, Op.cité, p.551.

والمقطع أعلاه يبين ،من جهة ،كيف يدفع نظام الدين العمومي بشركات المساهمة نحو النمو السريع ،وذلك بفضل ما يحققه من أموال ،وأمن ،ومن خلال السياسات المختلفة للدولة الرأسمالية ،وقد يكون مثال شركة الهند من أحسن الأمثلة . ومن جهة أخرى ،فان المقطع يبين كيف يدفع نظام الدين بتجارة الأوراق المالية ،المعبرة عن ميل الرأسمالية نحو التعفن ،والى الانتشار السريع . انه مع نمو الرأسمالية ، ومع القفزات الهائلة التي عرفتها بعض الفروع الصناعية ،أخذ يتكون فائض من رؤوس الأموال الذي لا يجد فرصا للاستثمار على المستوى المحلي ،وعليه فان الدين العمومي أخذ هو الآخر يقوم بوظيفة جديدة ،والتي قال فيها ماركس مايلي :

" وعليه ،فانه مالم يحصل توسع تدريجي وكافي في حقل النشاط ،ومتزامن مع هذا التدفق في رأس المال الفائض ،فاننا نكون عرضة لتراكما تنقدية دورية تبحث عن فرص استثمار ،وتراكمات التي تكون معتبرة حسب ظروف معينة . خلال سنوات عديدة ،كان الدين العمومي الوسيلة الكبرى لامتصاص الثروات الفائضة في انجلترا " .(1)

فوجود فائض نسبي في رؤوس الأموال ،وخاصة في شكله النقدي التسليفي هو نتاج مرحلة معينة من تطور علاقات الانتاج الرأسمالية ،تعود بدايتها الى حوالي العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر .(*) انه مع بداية هذه المرحلة المتميزة بوجود فائض نسبي في رأس المال ،أصبحت الرأسمالية بحاجة ماسّة الى وسيلة لامتصاص هذا الفائض حتى يمكن لعملية اعادة الانتاج الموسع أن تجري بصورة ، نوعا ما عادية . وقد جاء نظام الدين العمومي ليلعب هذه الوظيفة ،وذلك الى

---

(1) K. Marx, Op.cité, livre 3, tome 3, p.387.
(*) J.S.Mill, Op..cité, tome II, p.432.

جانب وسائل أخرى . أنه بدون هذه الوظيفة الجديدة للدين العمومي لكان ميل معدل الربح نحو الانخفاض سيعرف حدة . غير أن محدودية قدرة الدين العمومي على امتصاص كل الفوائض من رؤوس الأموال المتزايدة قد دفع بالرأسمالية الى توسيع مجال الدين العمومي ولم يعد الأمر يتعلق فقط بمنح القروض للدولة الرأسمالية ،بل ومنحها الى الدول الأخرى ،وأنه بذلك قد تم تطوير وظيفة الدين العمومي باعتباره وسيلة من وسائل امتصاص الفوائض .

وحول ذلك قال ماركس :

" لقد أعطت (السكك الحديدية) ،بكلمة واحدة انطلاقة لا يشك فيها حتى الآن ،لتركز رأس المال والنشاط القرضي ،حاصرا بذلك العالم بكامله في شبكة احتيال مالي ومديونية متبادلة ،هو الشكل الرأسمالي للأخوة " الدولية " . /... لكن شكلت السكك الحديدية في النمسا وايطاليا مصدرا مديونية جديدة لا تطيقه الدولة والجماهير المضطهدة " .(1)

كما هو مؤكد تاريخيا ،عرفت صناعة بناء السكك الحديدية تطورا هائلا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ،اذ تم تشبع أوروبا من بناء هذه الصناعة خلال عقد الأربعينات من هذا القرن ،ولم يكن بامكان هذه الصناعة أن تستمر في عملية اعادة انتاجها الموسعة مالم تكن لها مجالات تصدير رؤوس الأموال الفائضة في شكل قروض ،خاصة ،تستعمل في تمويل بناء السكك الحديدية في مناطق أخرى من العالم . أنه من طريق مثل هذه القروض وغيرها من أشكال تصدير الأموال الأخرى تم استمرار دورة الانتاج في هذه الصناعة . غير أن مثل هذه الوظيفة للدين العمومي ، وان كانت ذات أهمية بالغة في توفير شروط اعادة عملية الانتاج الموسع ،فهي الأخرى

---

(1) Marx-Engls, "correspondances", Editions du progrès, Moscou 1981, p.317.

كمانت تصطدم بحدودها الموضوعية والمتمثلة في أن البلد أو البلدان المدينة عليها أن تتحمل التزامات وأن تفي بها حسب الجدول الزمني المحدد والمتفق عليه ، بمعنى آخر أن القروض لها مقابل وليست مجانية ، والمؤكد تاريخيا هو أنه ، عادة ما يجد الدائن نفسه عاجزا عن الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها ، ونقول عادة ، اعتبارا بأن الديون القائمة على البلدان المدينة خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، كانت في أكثر الحالات عبارة عن ديون ربوية[(1)] ، وذلك سواء كان الدائن والمدين العمومي من نفس البلد أو من بلدان مختلفة ، وحول هذه الوضعية وما ماثلها قال ماركس :

" ان مفهوم رأس المال كقيمة تعيد إنتاج نفسها بنفسها متنامية في إعادة الانتاج هذه ، بفضل خاصيتها النوعية كقيمة تتخلد وتنمو دون انقطاع ، اذن بفضل الخصائص المستترة للمدرسيين - قد قادت الدكتور برايس الى الهامات الخيالية التي تجاوزت بكثير أوهام الخيميائيون ، الالهامات التي آمن بها بيت ايمانا جادا والتي منها قام بوضع أسس ماليته في قوانينه حول صندوق الاهتلاك ".(2)

ان ماركس يقصد هنا نظرية الاهتلاك الأتوماتيكي للدين العمومي لصاحبها الدكتور برايس ، فهذا الأخير الذي كتب عن كيفية مواجهة الدين العمومي الانجليزي خلال بداية القرن الثامن عشر ، كان يرى بأن عملية تسديد . أمر سهل للغاية ، وذلك لأنه يرى الدين العمومي عبارة عن رأسمال حامل للفائدة ، أي مدرّ للفائدة ، متجاهلا أو جاهلا الظروف التي يتم فيها اعادة انتاج هذه ،

---

(1) K. Marx, Op.cité, livre III, tome III, pp.548-564 -:
- Lénine, Op.cité, pp.71-78.
- R. Luxemburg," L'accumulation du capital", Op.cité,tome II, pp.87-110.

(2) K. Marx, Op..cité, livre III, tome III, p.365.

العلاقة ، بالشكل الذي يضمن نموها اذا ما نظرنا اليها كقيمة تنمو ، فالدكتور براميركان يرى بأن الحل ، أي تسديد الدين ، يتم من خلال قيام الدولة ، عن طريق تعيين هيئة خاصة ، باعادة شراء جزء من الدين العمومي ، وتركه ينمو حسب معدل الفائدة المركب الى أن يبلغ حدّا معينا ، وهو الحد الذي يسمح باعادة شراء كافة الدين العمومي . ان ماركس قد نظر الى نظرية الاهتلاك الأتوماتيكي للدين العمومي على أساس أنها مجرد بناء نظرية وهمية ، أي لا تأخذ الواقع الذي تعمل فيه بعين الاعتبار ، فكان مثلها - على حد قول ماركس نفسه - كمثل نظرية السكان لمالتوس . والواقع أن عدم صحة نظرية الاهتلاك الأتوماتيكي للدكتور براميرقد أكدها التاريخ ، خاصة على اثر محاولة تطبيقها ، عند نهاية القرن التاسع عشر من قبل وزارة المالية الانجليزية ، والتي باءت بالفشل الذريع (1). والجدير بالذكر هنا ، هو أن مثل هذه النظرة الى العلاقة الاجتماعية المعبرة عن رأس المال لم تختف الى الآن من أدبيات التنمية ، خاصة تلك النماذج الخاصة بالديون ، فهي تنظر الى الدين على أساس انه يمثل استثمارا انتاجيا قادرا على تحقيق عائد كافي لتغطية التزامات الدولة المترتبة عن الدين نفسه ، بل وضمان توسيع حجم الاستثمارات ، أي اعادة الانتاج الموسع .

نلخص من خلال تناولنا بالمعالجة لأفكار ماركس حول ظاهرة نظام الدين العمومي الى أن لهذا الاخير وضعية قانونية محددة داخل النظام الرأسمالي ، وهذه الوضعية القانونية هي ما تعبر عنه مختلف الوظائف التي يقوم بها نظام الدين منذ نشأته ، أو بالأحرى منذ تحوله من نظام دين ربوي ، يعمل داخل الأنظمة الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، الى نظام دين عمومي يعمل داخل علاقات الانتاج الرأسمالية .

---

1) أنظر : مذكرتنا هذه : ص : 17 .

ثانيا : معالجتا روزا لوكسمبورغ ولينين للدين العمومي في الرأسمالية الاحتكارية :

مقدمة : اذا كان للدين العمومي في ظل الرأسمالية التنافسية وضع قانوني محدد ، يتمثل أساسا في مختلف الوظائف التي يقوم بها (كعامل من عوامل تحقيق عملية التراكم الأولي ، كأداة من أدوات تنفيذ السياسات الاستعمارية وكأداة امتصاص للفائض النسبي في رؤوس الأموال ... الخ) وهو ما تعرضنا اليه بالتحليل في مؤلفات ماركس ، فان السؤال الجذري بالطرح هنا هو : بعد تحول الرأسمالية التنافسية الى رأسمالية احتكارية ، هذا التحول الذي يعبر عن تغييرات عميقة جدًا داخل الرأسمالية ، ما هي ياترى التغيرات التي تكون قد طرأت على الوظائف المختلفة لنظام الدين العمومي ، أي بمعنى آخر ماهي التطورات التي تكون قد طرأت على الوضعية القانونية لهذا النظام داخل الرأسمالية وهي تتحول الى رأسمالية إحتكارية ؟

إن مثل هذا التساؤل الشامل ، أي الذي يتضمن عدة تساؤلات ثانوية نجد له اجابات ، أو بعض الاجابات في معالجتي روزا لوكسمبورغ ولينين للظاهرة ، وهو مانجده فيما يلي :

انّ الأسباب التي جعلت البلدان الرأسمالية وهي تتحول الى مرحلة الاحتكار ، تتعاقد على القروض مع باقي البلدان وخاصة منها المتخلفة أنذاك ، عديدة ، وان كانت في مجملها ترجع الى الميل التاريخي للتعقد الذي تعرفه الرأسمالية الاحتكارية . لقد قالت روزا لوكسمبورغ في تلك الأسباب مايلي :

" إن وظائف الاقتراض الدولي في تراكم رأس المال متعددة جدّا : فهو يقوم بتحويل نقود الشرائح غير الرأسمالية الى رأس مال ، النقود التي هي من جهة عبارة عن مكافئ للسلع ، ومن جهة ثانية أموال استهلاك الطبقات الطفيلية للرأسمالية ، إنه يقوم كذلك بتحويل رأس المال النقدي الى رأس مال إنتاجي بواسطة المؤسسات القومية كبناء السكك الحديدية وتوريد الأسلحة ، ويقوم كذلك بنقل رأس المال من البلدان الرأسمالية القديمة الى البلدان الرأسمالية الجديدة ".(1)

كما هو واضح في هذه الفقرة ، فان روزا لوكسمبورغ تعالج الاقتراض الدولي في اطار مرحلة الرأسمالية الاحتكارية . وهي تحاول حصر الأسباب العديدة التي تجعل البلدان الرأسمالية الاحتكارية تتعاقد على القروض الدولية مع بلدان أخرى ، وهي البلدان المستعمرة أنذاك . وهذه القروض انما توجد من أجل تمويل المشروعات الأقتصادية والتسلح : بناء السكك الحديدية ، بناء صناعات معينة ، تمويل المشتروات من الأسلحة اللازمة لخوض الحروب والقيام بالثورات ... الخ . وترى المؤلفة بأن مثل هذه المشروعات الاقتصادية عندما تقام في البلدان المتخلفة ، من شأنها أن تفجر الاقتصاد الطبيعي في مرحلة أولى ، وتحلّ علاقات انتاج رأسمالية

---

(1) R. Luxemburg, Op.cité, p.88.

محل علاقات انتاج ماقبل رأسمالية في مرحلة ثانية ، انه مهما كانت الأسباب الظاهرية المباشرة للتعاقد على مثل هذه القروض الدولية ، فان السبب الرئيسي لها هو على حد قول لينين :

" وتنشأ ضرورة تصدير رأس المال عن واقع أن الرأسمالية قد " نضجت جداً " في عدد ضئيل من البلدان وأن رأس المال (في حالة تأخر الزراعة وبؤس الجماهير) لا يجد صعيداً " رابحاً " للتوظيف ".(1)

فالعبارة السابقة للينين توضح بأن النضج المضطرد الذي عرفته الرأسمالية في بعض البلدان ، وبصفة أدق في بعض من صناعاتها ، هو السبب الحقيقي والرئيسي لتصدير رؤوس الأموال ، وذلك في جميع أشكاله بما فيها القروض الدولية ، فالصناعات التي بلغت مستوى القدرة على تزويد السوق الوطنية باحتياجاتها محكوم عليها بالبحث عن منافذ في الخارج ، تسمح لها بالاستمرار في عملية اعادة الانتاج الموسع ، والا فمحكوم عليها بالتوقف عن التوسع ، وهو ما يتنافى تماماً مع منطق عمل وتطور الرأسمالية . وهكذا فانه في هذه المرحلة من تطور الرأسمالية تتطور وظيفة الدين العمومي الداخلي باعتبارها وسيلة من وسائل امتصاص الفائض النسبي في رؤوس الأموال وتتوسع الى دين عمومي أجنبي : ان الفائض في رؤوس الأموال ، يمنح في شكل قروض ، ليس فقط لحكومات البلدان الرأسمالية الاحتكارية ، بل وللبلدان الأخرى ، وعليه يتخذ الدين العمومي بعدين هما :

الدين العمومي الداخلي ، الدين العمومي الخارجي . ومصدرهما واحد هو

---

(1) Lénine, Op.cité, pp.72-73.

الميل الى التعفن في أسلوب الانتاج الرأسمالي .(1)

أما حول الاقتراض الدولي الناجم عن الرغبة لدى المدين من أجل خوض الحروب أحيانا (***) والقيام بالثورات ، أخرى ، فقد قال لينين فيه ،

" بعد فان غوتشكوف - ميليوكوف وجماعتهما مرتبطون بالرأسمالية الأنجلو- فرنسية . فقد خاضوا الحرب وهم مستمرون في خوضها على حساب الآخرين .. وقد وعدوا بدفع فوائد على ملايير الاقتراضات تقدر بالملايين سنويا ، واعتصار العمال والفلاحين الروس من أجل انتزاع هذه الضريبة ".(2)

فالمؤلف يشير الى اعتماد الحكومة المؤقتة في روسيا ، ومن قبل ، الحكومة القيصرية ، على الاقتراض الدولي ، خاصة من فرنسا وانجلترا ، من أجل الاستمرار في خوض غمار الحرب العالمية الأولى ، والتي كانت البرجوازية الروسية طرفا فيها ، من أجل الحصول على نصيبها من المستعمرات ومناطق النفوذ . أما الذين يتحملون الأعباء الثقيلة المترتبة عنها ، فهم ، بالدرجة الأولى ، الطبقة العاملة الروسية وصغار المنتجين من فلاحين وحرفيين . هكذا فان قيم اقتصادية هامة ، من حيث الكم ، يتم ابتزازها من البلدان المدينة وتحويلها الى البلدان الدائنة ، وبدقة أكثر ، تنتزع من الطبقات العاملة في البلدان المدينة لتنتقل الى البرجوازية في البلدان الدائنة وهي البلدان الرأسمالية الاحتكارية .

ان البلدان الدائنة ، وهي البلدان الرأسمالية الاحتكارية ، لا تكتفي بالشروط المالية

---

1) ان الدين العمومي لم يعد أساسا داخليا ، كما كان في المرحلة الأولى للرأسمالية ، أي مرحلة المنافسة الحرة ، بل بالضافة الى ازدياد اهمية الدين العمومي الداخلي كما ونوعا فانه لم يستطع ان يوفر الشروط اللازمة لتغلب عملية الانتاج الرأسمالية على تناقضاتها الداخلية ، بين الانتاج وتحقيقه ، ميل معدل الربح نحو الانخفاض . وعليه فان الفائض النسبي فيه أصبح يقتضي حتما ، بالضرورة منح القروض الى البلدان الأخرى التي تحتاج الى رأس المال ، وهكذا أخذ يتكون الدين الخارجي .

(2) Lénine, " Les oeuvres", Editions Sociales , Paris , Editions progrès Moscou, 1977, tome XXIII, p.364.

وهي تتعاقد على القروض مع البلدان الأخرى ،بل عادة ماتقيد القروض بمشتريات من البلد الدائن نفسه ،وبذلك تحصل البلدان الدائنة على امتياز يتمثل في فرض أسعار بيع تفوق تلك السائدة في السوق الرأسمالية . ان مثل هذه الممارسات الاحتكارية هي اليوم تجري بصورة عادية جداً ،فالقروض التي تحصل أو حصلت عليها البلدان النامية هي قروض مقيدة في غالبيتها العظمى . ومثل هذه الممارسات انما جوهرها عبارة آلية خطيرة ،اذ يتم بواسطتها تحويل قيم اقتصادية هامة من البلدان المدينة الى البلدان الدائنة .

وحول مدى ضخامة الفوائد والعمولات المختلفة المترتبة عن الديون المتراكمة على البلد المدين ،قال لينين :

" تجني الرأسمالية المالية الملايين ،فجهل ديون الحرب بين نسبة الضريبة التي يجب على الطبقة العاملة والطبقات غير المالكة دفعها خلال عشرات السنين التي البرجوازية الدولية ،من جراء كونها قد سمحت مجانا بقتل الملايين من العبيد والأجراء كما هو في حرب أمبريالية من أجل اقتسام الغنيمة الأمبريالية" (1) .

فالعمال والمنتجون الصغار لا يتحملون فقط دفع الفوائد الباهظة ،ولمدة عشرات السنين ،بل هم يدفعون الملايين من أمثالهم كحطب لنيران الحرب . وحول نفس الفكرة وفي نفس السياق تقول روزا لوكسمبورغ :

" لنتفحص الأشياء عن قرب . ان فائض القيمة المتحقق الذي ،بسبب عدم تحققه لا يجد التوظيف في انجلترا أو المانيا يستثمر في السكك الحديدية ،والقنوات أو المناجم في الأرجنتين ،وافريقيا وأستراليا [...] . وعلى المستهلكين

---

(1) Lénine, Op.cité, p.289.

الجدد أن يدفعوا ثمن تمتعهم بهذه المنتوجات ، تحقيق فائض القيمة وهو مايقتضي وسائل دفع . هذه الوسائل يمكنهم الحصول عليها جزئيا بواسطة المبادلات السلعية التي تنجم عن دخول الرأسمال . فبناء السكك الحديدة واستغلال المناجم يؤدي مباشرة الى قيام تجارة نشيطة تحقق شيئا فشيئا رأس المال المستثمر في السكك الحديدية والمناجم وكذا فائض القيمة الذي ينتج بواسطة ذلك الرأسمال " . (1)

اذا كانت روزا لوكسمبورغ ترى في الديون الخارجية القائمة على البلدان المتخلفة ، في الفترة المغطاية لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وسيلة تحقيق فائض القيمة المنتج في البلدان الرأسمالية الأحتكارية ، ورسملته ، على أساس أنه منفذ من المنافذ التي لا بديل لها ، فانها لا تختلف مع لينين في كون الطبقة العاملة وصغار المنتجين هم الذين يتحملون دفع الأعباء المترتبة عنها .

وعليه فان الوظائف التي يلعبها الدين العمومي ، الداخلي منه والخارجي ، تعتبر جد حيوية بالنسبة لأداء fonctionnement الرأسمالية ، وذلك في مرحلتيها التنافسية والاحتكارية . غير أن السؤال الذي يطرح هو : هل يمكن لعملية الانتاج ، في البلدان المدينة ، أن تحقق الفائض الكافي لخدمة الديون العمومية القائمة عليها ازاء البلدان الرأسمالية الدائنة ؟ وفي حالة الايجاب ، فهل تقبل البلدان الدائنة بالاستمرار في دفع الفوائد الضخمة المترتبة عن ديونها ؟ والى متى ؟

أما بالنسبة لروزا لوكسمبورغ التي عالجت واقعا قائما ، أي حالات قد حصلت ، فقد أشارت الى أن عدم قدرة المدينين على خدمة ديونهم قد كلفهم فقدان استقلالهم السياسي ، مثل مصر ، تركيا وغيرهما . أما لينين الذي عالج هو الآخر حالة كانت في حالة تكون ، فانه يرى في ذلك مايلي :

---

(1) R.Luxembourg, Op.cité, p.94.

" كشعار ايجابي يقود الجماهير الى الكفاح الثوري ويفسر ضرورة الاجراءات الثورية لمصالح سلم " ديموقراطي " بجسب اعلان رفض دفع ديون الدولة " (1)

اذن فالمؤلف يدعو الطبقة العاملة والمنتجون الصغار الى تحميل البرجوازية الروسية والملاك العقاريين مسؤولية الحرب الامبريالية الأولى التي دخلوا كطرف فيها ، وما ترتب عنها من ديون عمومية خارجية ازاء رأس المال الأجنبي ، الفرنسي والانجليزي ، واعتبارهذه الديون عبارة عن ديون على البرجوازية الروسية تجاه البرجوازيات الأخرى ، ولا علاقة لهم بها .

ان الجدير هنا بالذكر هو أنه بعد انتصار ثورة أكتوبر 1917 ، تم التنكر 'répudiation' فعلا لتلك الديون من قبل القيادة الجديدة ، ولم تدفع الى حد اليوم . (*)

من خلال معالجة أفكار هذين المؤلفين نخلص الى أن الوظائف التي كانت تلعبها الديون العمومية في مرحلة المنافسة الحرة ، ظلت تلعبها ، مع شيء من تزايد في أهمية هذه الوظائف وذلك من حيث الكم (حيث عرفت الديون العمومية الداخلية نموا فلكيا ، وذلك في مختلف البلدان الرأسمالية الاحتكارية) والنوع (حيث أمتدت الديون العمومية الى الخارج ، فأصبح الفائض في رؤوس الأموال يصدر نحو الخارج

---

(1) Lénine, Op.cité, tome XXII, p.182.

(*) ان هذا التنكر بعد و اليوم موضوع اعادة النظر وذلك بموجب المحادثات التي جرت بين الرئيس غورباتشوف والمسؤولين الفرنسيين خلال زيارته (1990) الى فرنسا .

بأشكال مختلفة منها الديون . وعليه فان الوضعية القانونية لنظام الدين العموصي كعنصر أساسي في أداء الرأسمالية التنافسية قد تأكد في المرحلة الاحتكارية . وقد تكون النظرية العامة لجون مينارد كينز الدليل القاطع على الوضعية القانونية status لنظام الدين العمومي . اذ من المعلوم أن العجز في ميزانية الدولة الرأسمالية الاحتكارية لم يعد مجهولا لدى أحد . وما ترتب عنه من ديون عمومية فلكية هو ماتعيشه اليوم مختلف تلك البلدان .

الفصـــل الثالـــث :

ظـاهـــرة ديون الحرب العالمية الأولى وكيفية معالجتها

+ * ×

في اطـــار الاقتصـــاد السياسي البرجـــوازي

* *

الفصل الثالث :

في هذا الفصل سوف نقوم بدراسة تحليلية للمعالجات التي عمت بها ديون الحرب الأمبريالية الأولى ، وهي المعالجة التي تركزت على تقدير حجم الديون وكيفيات تسديدها من قبل ألمانيا . أما محاولتنا نحن بهذا الصدد فسوف تتركز أساسا على الاقترابين الذين شكلا موضوع المحاججة مابين كينز ، من جهة ، وهو لا يزال آنذاك تلميذا لمارشال في دفاعه عن آلية الأسعار باعتبارها الأسلوب الأسلم لألمانيا من أجل تسديد التعويضات ، وكل من أولين ، وريباف وأفتاليون ، الذين كانوا سباقين الى فهم التحولات التي تعرفها الرأسمالية ، والذين دافعوا عن آلية الدخل باعتبارها وسيلة سليمة يسمح لألمانيا بتسديد كامل التزاماتها .

قبل الشروع في معالجة الأفكار التي جاءت في ظاهرة الدين العمومي خلال السنوات التي أعقبت الحرب الأمبريالية الأولى (1914 — 1918) ، نرى أنه من اللازم التطرق ، ولو باختصار شديد ، الى بعض التطورات التي عرفتها ، من جهة ، الرأسمالية الاحتكارية وهي تبلغ مستوى لم يعد معه يمكن الابقاء على آليات السوق وحدها كضابط ، ومن جهة ثانية ، التطور الذي عرفه الاقتصاد السياسي ، خاصة منه البرجوازي ، اذ انتقل مركز الاهتمام من دائرة الانتاج الى دائرة التداول . ان الالمام بهذه التطورات من شأنه أن يسمح لنا بادراك غرض وأبعاد الاقتراب الجديد لممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي وهم يدرسون ظاهرة الدين المترتب عن الحرب العالمية الأولى . كما سبق وذكرنا في معالجتنا لأفكار المدرسة الماركسية المتعلقة بالدين العمومي ، فان الرأسمالية التي دخلت مرحلة الاحتكار مع بداية الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، قد عرفت تفاقما خطيرا في تناقضاتها خلال مطلع القرن العشرين ، ومن أجل مواجهة هذه التناقضات ، لم تجد البرجوازيات المختلفة في البلدان الأوروبية ، سوى اللجوء الى الحصول على مزيد من المستعمرات ومناطق النفوذ باعتبار هذه الأخيرة تسمح لها بتصريف الفائض في إنتاجها وكذلك توظيف واستثمار فائض رؤوس أموالها ، وان أسباب اندلاع الحرب لا يمكن أن تخرج عن هذا الاطار (1) .

إذا كانت هذه المرحلة من تطور الرأسمالية قد جعلت من أسعار السوق أسعارا احتكارية ، فانها من بين ما تؤشر عليه هو النظرية الكلاسيكية لإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات . غير أن تأخر هذه النظرية لا يرجع فقط الى نظام الأسعار الاحتكارية في النظام الرأسمالي ، بل هناك جانب آخر من الرأسمالية ، والذي عرف هو

1) لينين الأمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، مرجع مذكور سابقا ص - 6 - .

الآخر تطورا جذريا ،كان له نفس النوع من التأثير . إن هذا الجانب يتعلق بالنظام النقدي الذي كان يعتمد عليه ،وذلك سواء على المستوى الداخلي أو الدولي ، إنه نظام قاعدة الذهب ، إن المشكلة التي نريد ابرازها هنا هي أن كمية الذهب المتاحة في العالم ،سواء على مستوى كل دولة على حدة ،أو على مستوى عالمي ،لم تعد تستطيع الاستجابة بشكل مرضي الى احتياجات الرأسمالية الاحتكارية ،أي لم تعد تستطيع أن توفرها الكميات اللازمة من النقود التي تحتاجها على المستويين المحلي والدولي بالنسبة لكل بلد رأسمالي . انه لم يكن يتوفر لدى الرأسمالية من بديل سوى اللجوء الى الاعتماد على النقود الورقية وذلك بشكل أساسي ،ومثل هذا التوجه للنظام النقدي الرأسمالي بدل من بين مابدل ،على العمل نحو التخلي عن نظام قاعدة الذهب ،أي فصل النقود عن الذهب . ومن بين نتائج هذا التوجه التأثير على النظرية الكلاسيكية لاعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ،وبشكل يدخل الشك في قدرتها على ذلك (1).

ان ماسبق يتعلق بالتطورات العميقة التي كانت تجري في الرأسمالية نفسها غير أنها ليست السبب الوحيد الذي جعل الكتاب يتبعون اقترابا مختلفا عن اقتراب المدرسة الكلاسيكية وكذا المدرسة الماركسية ،بل هناك سبب أو أسباب أخرى تتعلق بالتطورات الهامة التي عرفها الاقتصاد السياسي البرجواني نفسه . اذ أن هذا الأخير قد عرف تخليا تامّا عن دائرة الانتاج وتركز أساسا على دائرة التداول ،بمعنى آخر ،انه تخلى عن أسلوب معالجة الجوهر ولجأ الى الاكتفاء لمعالجة سطحية للظواهر . ومن أهم عواقب هذا التغير الجذري التخلي عن نظرية القيمة العمل التي كانت تشكل

---

1) أنظر :

- عارف دليلة " تطور النقود العالمية من الذهب الى الدولار الى حقوق السحب الخاصة ،ومشكلات النظام النقدي الرأسمالي العالمي " مجلة دراسات عربية ،العدد 12 ،شهر أكتوبر 1979 ،ص 66 - رمزي زكي "، التاريخ النقدي للتخلف " ،سلسلة عالم المعرفة ،الكويت ، 1987 ،ص ص 49 - 85 .

أساس البناء النظري الكلاسيكي وكذلك الماركسي ، أي التخلي عن العمل كمعيار موضوعي لتحديد قيمة كل بضاعة واتخاذ المنفعة ، باعتبارها معيار ذاتي ، كمعيار لتحديد قيمة كل منتوج .

ان مثل هذه التحولات العميقة التي حصلت سواء على مستوى الرأسمالية نفسها ، أو على مستوى الاقتصاد السياسي البرجوازي ، من شأنها أن مارست تأثيرا فعليا على مستوى فعل آليات الرأسمالية نفسها ، بما فيها ميكانزمات التوازن واعادة التوازن التي كانت تفعل في ظل نظام قاعدة الذهب ، ومن هنا بالضبط تنبع الاختلافات بين الكتاب الذين اهتموا بالديون الألمانية المترتبة عن الحرب ، حول آلية الأسعار ومدى قدرتها أو عدم قدرتها على تحقيق التوازن في موازين مدفوعات الدائن والمدينين ، وحول وجود آليات أخرى تعمل في نفس الاتجاه ، وهذا ماسوف تبرزها معالجتنا فيما يلي .

مقدمة حول موضوع ديون الحرب العالمية الأولى .

بعد انهزام ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ،انعقد مؤتمر فرساي للنظر في أسباب ونتائج الحرب ،واذا كان المؤتمر قد توصل الى نتيجة ،هي تحميل ألمانيا مسؤولية اندلاع الحرب ،فانه لم يتوصل الى تحديد حجم التعويضات اللازمة والكيفية التي يتم وفقها التحويل ،وعليه فقد تقرر تشكيل ما سمي بـ" الاصلاحات" للفصل في الموضوع ،وانه نظرا للأهمية التي كانت تكتسي الموضوع،شكل موضوع اهتمام عدد كبير من الكتاب أنذاك ،ومن أهم الأسئلة التي كانت موضوع انشغالاتهم مايلي :

1 - بكم ينبغي أن يقدّر حجم التعويضات الواجب على ألمانيا دفعها ؟

2 - ماهي حدود امكانيات ألمانيا على الدفع ؟

3 - ماهي الآلية التي تسمح بتوفير أقساط التعويض وتحويلها : آلية الأسعار وتأثيرها على ميزان الحسابات وماتوفره من فائض ،أم آلية الاقتطاع من الدخل واستخدامه لشراء العملات الذهبية اللازمة للدفع ؟

ان ماقدمه مختلف الكتاب ،من معالجات ،حينئذ ،كانت عبارة عن محاولات للاجابة عن مثل هذه التساؤلات ،والجدير بالملاحظة هنا هو أن لبعض من هذه الأسئلة أهميتها في الظروف الراهنة ،أي ظروف مديونية البلدان النامية . وفيما يلي سوف نتناول هذه المعالجات وذلك حسب ما يلي :

- شارل ريست " تعويض الحرب والتجارة الخارجية "
- برتراند نوغارو " مشكلة الاصلاحات "
- محاججة كينز - أولين ،أفتاليون وريساف .
- إسهام ميتزلر - Metzler

الاختـــلاف حـول تقديـر حجـم التعويضـــات :

لقد أثار موضوع تعويضات الحرب العالمية الأولى جدالا حادا مابين مؤيدين لتحميل المانيا مسؤولية تعويض كل الخسائر الناجمة عن الحرب ومعارضين للمبالغة في ذلك . فبعد أن أنهى مؤتمر فرساي لعام 1919 أعماله دون أن يتوصل الـى اتفاق حول حجم التعويضات تم تشكيل ماسمي بـ " لجنة الاصلاحات " والـــتي أنيطـت اليها مهمة الفصل في الموضوع . غير أن النتيجة التي توصلت اليها اللجنة والمتمثلة في تقدير حجم التعويضات بـ 8 مليار جنيه استرليني لم تكن مقنعة للرأي العام العالمي والأوروبي بصفة عامة ،والرأي العام الألماني بصفة خاصة .

فمن جهة أخرى ،توصل ج . م . كينز الى تقدير حجم التعويضات بـ 2 مليــار جنيه استرليني فقط ،معتبرا التقدير الذي توصلت اليه اللجنة ،والذي يعادل دخل ألمانيا لمدة أربع (4) سنوات ،وهذا لما قبل الحرب ،خطيرا وغير قابـــل للتنفيذ : خطيرا لأنه سيقود ألمانيا الى التفكير في القيام بعملية الانتقام ،وغــير قابلة للتنفيذ لأنها تفوق كثيرا امكانيات ألمانيا على الدفع . وقد تناول كينز هــذه النقطة وحاول أن يوضحها الى الرأي العام الدولي ،وذلك من خلال حصر ودراسة الامكانيات المتوفرة لدى ألمانيا ،والتي هي[1] :

- الثروات المتوفرة لديها في شكل مسكوكات وسبائك ذهبية أو توظيفاتها في الخارج وأسطولها للنقل .
- ممتلكات ألمانيا الموجودة في البلدان الأخرى بما فيها تلك التي أخذت منهـــا بالقوة بعد انهزامها أو منذ عقد اتفاقية الهدنة .
- مدفوعات سنوية في شكل معادن نفيسة أو مواد عينية (بوتاس ،فحم ،ملوّنات ، الخ).

---

(1) R. Castillion," Les réparations Allemandes, deux expériences: 1919-1923, 1945-1953" , P.U.F., Paris, 1953.

- بالنسبة للامكانية الأولى ،فان ما يتوفر لدى ألمانيا من ثروة ذهبية يقدر بـ 125 مليون جنيه استرليني فقط . واستخدامها في دفع تعويضات الحرب سيؤدي فورا الى حصول تدهور خطير في قيمة المارك ،ملحقا بذلك أضرارا مدمرة بنظام التداول الألماني .

- وبالنسبة للامكانية الثانية ،فانها لا تسمح بتوفير سوى حوالي 200 مليون جنيه استرليني ،واستخدامها في دفع التعويضات سوف يحرم ألمانيا من الحصول على بعض المدخلات الحيوية (مواد أولية + مواد غذائية) والتي ستكون لها آثار سلبية على الاقتصاد الألماني وبالتالي على قدراته على دفع التعويضات .

- وأما بالنسبة للامكانية الثالثة والأخيرة ،فانها تتمثل في الفائض الذي يمكن أن يحققه ميزان تجارتها الخارجية ،وهو فائض محدود بدوره ،ينبغي عدم المبالغة فيه ،وبهذا الصدد قال كينز :

" ان الطلب من ألمانيا تعويضات هامة ،يعني اجبارها على توسيع بعض أو كل صادراتها ،الشيء الذي لا يمكن تحقيقه الا اذا عرضت ألمانيا سلعها بأسعار دون أسعار مثيلاتها لدى الأمم الأخرى . انها نتيجة ممكنة التحقيق بدون شك ... اذا قبلت الطبقة العاملة بتقليص مستوى معيشتها دون تقليص الانتاج اللازم لها ،أو اذا تم تدعيم صناعة ألمانيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل باقي أفراد الأمة ". (1)

من خلال هذه السطور يبين كينز ،بداية مدى محدودية طاقة الاقتصاد الألماني على الدفع ،ثم مدى خطورة الأضرار التي ستلحق بالطبقة العاملة الألمانية بصفة خاصة ، وبالاقتصاد الألماني ككل ،بصفة عامة ،في حالة أي لجوء الى ارغام العمال على

(1) J.M.Keynes," Nouvelles considérations de la paix", traduction de P. Franck,Editions de la nouvelle revue Française, 14° édition, p.139.

قبول انخفاض أجورهم بو بالشكل الذي يسمح بزيادة قدرة المنتوجات الألمانية على المنافسة ومن ثم على تحقيق الفائض الكافي في ميزان التجارة الألماني .

كيفيــــة تحقيــق المبالـغ الكافية للتعويضات وتحويلها .

ان من بين الكتاب الأوائل الذين اهتموا بموضوع التعويضات والاقتصادي الفرنسي شارل ريست Rist وحول مصدر توفير المبالغ اللازمة لدفع التعويضات قال :

" انه مهما كانت قيمة رأس المال الألماني بالفرنك ،أو المارك ،أو الجنيه الأسترليني فهو يبقى ليس مبلغا نقديا سائلا ،بل عبارة عن مجموعة سلع مادية غير قابلة للنقل في معظمها / ... / . في نهاية الأمر يبقى دخل المانيا هو الذي يتحمل التكلفة . ولكن هو الحال ففي ماذا يتمثل هذا الدخل ؟ انه يتكون من : مواد أولية ،مواد غذائية ،ومواد أخرى بصفة عامة ،سلع وخدمات مختلفة ينتجها العمل الألماني سنويا ".(1)

فحسب الفقرة أعلاه ،لا يهم أن نعرف مدى عظمة رأس المال الألماني أو صغره ، مادام في جزئه الأعظم غير قابل للتحويل ،وانما الشيء المهم هو الدخل المتولد عن رأس المال هذا ،باعتباره قابل جزئيا للتحويل ،أي للاستخدام في دفع التعويضات ، غير أن هذا الجزء من الدخل القابل للتحويل هو الآخر يتطلب توفير شروط معينة ، بدونها يصبح الأمر مستحيلا . وحول هذه الشروط أضاف ريست : " أن يقتضي دفع تعويضات الحرب شروطا جد دقيقة للتجارة الخارجية ،والتي بدونها يكف الدفع العيني عن أن يكون قابلا للتحقيق ،وهو مايجد البعض(*) صعوبة في تقبله ".(2)

(1) C. Rist," Essais sur quelques problèmes économiques et monétaires", Libraire du secueil siry, 1933,p.454.

*) ان البعض الذي يقصده المؤلف هنا هو المفاوض الفرنسي بصفة خاصة ، بما فيه الرئيس الفرنسي آنذاك وهو بوانكاري وكذلك بعض من الأنجليز .

(2) C. Rist, Op.cité, p.453.

وما يقصده ريست ، هو أن الجزء من الدخل القابل للتصدير هو فقط القابل للتحويل الى ماركات ذهبية ، وبدقة أكثر فان الفائض من الصادرات هو وحده الذي يشكل امكانية ألمانيا على الدفع . اذن ليس كل ادخار في الدخل الوطني قابلا للتحويل ، بل الفائض في التجارة الخارجية وحده فقط القابل للتحويل . ويستند المؤلف في الدفاع عن نظريته هذه حول كيفية توفير المبالغ اللازمة لتسوية التعويضات الألمانية على قانون المنافذ لجان باتيست ساي القاضي بأن السلع تبادل بالسلع وما دور النقود الا وسيطا في المبادلة[1] .

ومن التحليل السابق يخلص المؤلف الى أنه يوجد بديلان اثنان فقط يسمحان باستغلال الفائض التجاري في دفع التعويضات ، وفي ذلك يقول :

" وهكذا فانه يوجد أمامنا بديلان ، وبديلان اثنان فقط ، من أجل تحقيق الديون التعويضية القائمة على ألمانيا : فاما أن نشتري نحن أنفسنا سلعا ألمانية ، وتدفع قيمتها سواء بقسيمات coupons أو بواسطة سندات titres قدمت لنا كتعويض ، أو أننا نحصل مقابل هذه القسيمات والسندات على أوراق تجارية التي تكون ألمانيا قد حصلت عليها نتيجة توريدها لسلع أو مواد لبلدان محايدة أو حليفة .

في كلا الحالتين يبقى الشرط اللازم والكافي حتى يمكن لألمانيا أن تدفع هو أن تكون لها تجارة خارجية "[2] .

وحسب الفقرة هذه ، فان الفائض في ميزان التجارة الألمانية يبقى المصدر الوحيد الذي يسمح بالحصول على ماركات ذهبية مقبولة في دفع التعويضات . غير أن تعبئة الفائض بشكل جدي وبالكامل يتيح أمام ألمانيا بديلان اثنان .

أنها بعد أن تقدم قسيمات coupons وسندات ملكية titres الى دائنيها ، يبقى عليهم أن يستخدموها حسب أحد البديلين السالفي الذكر :

---

(1) C. Rist, Op.cité, p.457.
(2) C. Rist, Op.cité, p.456.

1 - اما أن يستخدموها في تسديد قيمة مشترياتهم من سلع وخدمات من ألمانيـــا .

2 - أو أن يستخدموها في شراء الكمبيالات من الموردين الألمان ، التي يحصلون عليها من معاملاتهم مع البلدان الحيادية أو الحليفة وهكذا تخلص الى أن المصدر الوحيد لحصول البلد المدين ، وهو ألمانيا في هذه الحالة ، على وسيلة دفع مقبولة دوليا (المارك الذهبي) هو الفائض في الميزان التجاري . غير أن القيام بالتجارة الألمانية على هذا النحو هو سلاح ذو حدين ، وهو ما لم يغفل عنه المؤلف ؛ فاذا كان يمكن أن يؤدي الى خلق امكانية لدى الاقتصاد الألماني تسمح له بتوفير ماركات ذهبية ، يستخدمها في تسوية مدفوعاته من التعويضات ، وبذلك ، وفي الوقت نفسه تسمح للاقتصاديات المستفيدة من التعويضات باعادة بناء نفسها ، فانه قد يحول الانتصار العسكري لفرنسا وحلفائها الى نكسة أخرى ، وهو ما ينبغي أن يتجنّب. اذا كان المؤلف قد تطرق الى بعض من الجوانب المعقدة من القضية ، وذلك بشيء من الدقة ، فانه قد أهمل بعض المتغيرات التي كانت في ذلك الوقت بارزة ، مثل تنامي السوق الرأسمالية الدولية ، ورغم أنها كانت قد تسمح لألمانيا بالحصول على ماركات ذهبية ، بطريقة أو بأخرى ، تستخدمها في تسوية التعويضات .(1) ومثل هذا الجانب وغيره يقودنا الى التساؤل حول مدى الأهمية التي قد تكون أعطيت لها من قبل كتاب آخرين ، وهو ما سنراه فيما يلي ، ونبدأ بالمعالجة التي قدمها اقتصادي فرنسي آخر هو برتراند نوغارو Bertrand Nogaro

برتراند نوغارو و " مشكلة الاصلاحات "

مثل نوغارو كمثل ريست (rist) ، فهو يعتبر الجزء من الادخار الوطني القابل للتصدير ، والذي يقابل الفائض في التجارة الخارجية ، المحدد لامكانية ألمانيا

(1) A. Aftalion, " L'équilibre des relations économiques internationales", Editions Domat Montchretien, 1937, p.291.

على تسوية التعويضات . ولم يغفل كون الاستمرار في تحقيق مثل هذا الفائض يتطلب توفير استقرار اقتصاد المانيا ، والذي لا يمكن أن يتم الا اذا كان الفائض نفسه ناتجا عن مجهود إضافي للطبقة العاملة الألمانية . (1)

هذه هي حدود طاقة الاقتصاد الألماني على الدفع ، وكل محاولة لزيادتها تتطلب من البلدان الدائنة منح المزيد من الأسواق لألمانيا ، مع كل ما يكمن في ذلك من اختلافات في المصالح بين الدائنين والمدينين ، وأي رفض من قبل الدائنين لهذا الطلب ينبغي أن يلازم بعزوفهم عن مطالبهم .

خارج الفائض التجاري باعتباره الوسيلة الوحيدة التي تسمح لألمانيا بتسوية التعويضات ، هنالك وسيلة أخرى يتعرض اليه المؤلف وهي عبارة عن اللجوء الى الاقتراض ، ويخلص المؤلف في النهاية الى أن السلطات الألمانية لم تستغل امكانياتها بشكل صحيح ، من أجل تسوية التعويضات ، ذلك لأنها تخلت عن مركزية ادارة عملاتها الصعبة وبالتالي سمحت لبعض من مورديها بابقاء حقوقهم (أوراق تجارية خاصة) في الخارج . (2)

هذه باختصار أفكار المؤلف حول موضوع مشكلة التعويضات ، فاذا كان يرى في لجوء ألمانيا الى الاقتراض من أسواق المال احدى الوسائل التي تساعدها على الوفاء بالتزاماتها ، فان السؤال الذي يطرح هو : هل من المعقول أن يتم تسديد ديون بواسطة ديون ؟ ان لمثل هذا السؤال أهميته القصوى في الظروف الحالية للبلدان النامية .

---

(1) B.Nogaro," Réparations, dettes interalliées, restaurations monétaires", P.U.F., 1922, p. 64.

(2) B.Nogaro, Op.cité, pp.74-75.

هل من المعقول أن تلجأ الدولة ،في بلد تقدّس فيه الحريات الفردية ،الى إرغام مواطنيه على تقديم أموالهم ،بما فيها المودعة في الخارج ،للسلطات المسؤولة عن تسوية التعويضات القائمة على الدولة ؟

وثالث تساؤل يطرح هو : هل أن تحقيق الفائض اللاّزم في ميزان التجارة الخارجية أمر في متناول الدولة ،وإذا كان ذلك ممكنا في سنة معينة وفي ظروف معينة ، فهل هو ممكن في باقي السنوات ؟

إن مثل هذه التساؤلات وغيرها ،لم تجد اجابات لها في المعالجات التي قدمت من قبل المؤلفين السالفين الذكر ، ونظرا لما لها من أهمية بالغة في الظروف الراهنة بالنسبة للبلدان النامية ،فانها ستبقى قائمة بالنسبة للمحاججة التي جرت مابين جون مينارد كينز من جهة ،وكل من أولين ،أفتاليون وريساف من من جهة ثانية .

محاججة كينز - أولين ،ريساف وأفتاليون .

هل الفائض الاقتصادي القابل للتصدير في بلد ما هو المحدّد لطاقة ذلك البلد على الدفع للخارج[1] ؟ أي هل لهذه الفكرة من أساس صحيح ؟ هذا ماحاول كينز أن يبرهن عليه من خلال مؤلفه " العواقب الاقتصادية للحرب " الصادر عام 1919 ، والفكرة تتخذ الصيغة الرياضية التالية : (X - M) حيث X هو حجم صادرات البلد و M حجم وارداته .

ثم حاول كينز تطوير هذه الفكرة ،وذلك في المحاججة التي خاضها ضد كل من أولين ،ريساف وأفتاليون ،لتتوسع وتتخذ الصيغة الرياضية التالية : (X - M) + (I - S) حيث يعبر عن الاستثمار الكلي للبلد المعني

(1) F.Poulon, "Contrainte extérieure et capacité de transfert d'un pays à l'étranger : Keynes et les réparations Allemandes", Revue "Economie et société", Cahier de l'I.S.M.E.A., serie H,s.29, tome XX, N°4, Avril 1985, p.30.

و الحجم الكلي للادخار العالمي ،وقد أطلق على هذه الصيغة الموسعة مصطلح " القدرة الموسعة على الدفع " paiement élargi (1) . ومع نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن العشرين ،لم يعد هناك اختلاف بين ممثلي الاقتصاد السياسي البرجواني في كون الفائض الاقتصادي القابل للتصدير هو الوسيلة الوحيدة التي تسمح لألمانيا بتسوية تعويضاتها . لكن السؤال الذي بقي موضوع الاختلاف هو فيما اذا كان تحقيق الفائض التجاري شرطا ضروريا يتوقف عليه التحويل ،أم أن الأصح ،هو أن دفع التعويضات هو شرط كافي لتكييف ميزان التجارة وجعله قادرا على تحقيق الفائض التجاري اللازم والكافي لتسوية التعويضات . والواقع أن هذا السؤال المزدوج ،والهام والعويص في نفس الوقت تتطلب الاجابة عنه ،أو بالأحرى محاولة الاجابة عنه ،الاعتماد على إحدى الآليتين التاليتين :

- آلية الدخل أو نظرية الآثار - الدخل Effet-Revenu.
- آلية الأسعار أو نظرية الآثار - الأسعار Effet-Prix.

وهو ماتجده لدى الطرفين المتحاججين .

وحتى تسهل علينا عملية ادراك الموضوع وعرضه بشكل مرضي ،ينبغي التعرض بدقة الى فحوى كل من هذين النظريتين .

1 - نظرية الآثار - الدخل .

حسب هذه النظرية ،والتي تعود في الأصل الى الاقتصادي السويدي فيكسال Wicksell. ، اذا كان سعر الصرف يتصف بعدم المرونة ،وكانت العملة غير قابلة للتحويل الى ذهب ،فان القدرة الشرائية تنتقل من بلد العجز الى بلد

(1) F.Poulon, Op.cité, pp.36-39.

الفائض وذلك بنفس القدر (على أساس أن فائض بلد هو عجز بلد آخر) مؤدية الى زيادة الطلب على الواردات في بلد الفائض ونقصانه في بلد العجز وذلك بالقدر نفسه ، وبذلك يعود التوازن الى ميزان كل بلد .

2 - نظرية الآثار الأسعار .

ان أسس هذه النظرية تكمن في نظام قاعدة الذهب (1870 - 1914) ، وهي مستمدة من النظرية الكمية للنقود . (*)

وفحوى هذه النظرية هو أن التوازن يعود الى ميزان المدفوعات المختل بطريقة آلية ، لأن العجز في ميزان مدفوعات بلد ما يترتب عنه نزيف في الرصيد الذهبي لهذا البلد ، مما يؤدي الى تقليص كمية النقود فيه ، وكنتيجة لكل ذلك ينخفض المستوى العام للأسعار في البلد المعني ، مما يزيد في قدرة منافسته لاحقا . وما يحصل في بلد الفائض هو العكس تماما ، أي النتيجة الحتمية هي ارتفاع المستوى العام للأسعار فيه ، وبالتالي ضعف قدرته على المنافسة ؛ وتفاعل النتيجتين يؤدي الى اعادة التوازن الى كل من الميزانين .

بعد هذا العرض المختصر لنظريتي الآثار الدخل والآثار الأسعار واللتان كانتا تشكلان السند النظري للمحاججة ، نعود مرة ثانية الى طرح التساؤل

(*) ان النظرية الكمية للنقود تعود الى المدرسة الكلاسيكية وقد اتخذت شكلها النهائي مع د . ريكارد و ثم طورت صيغتها مع تطور نظام التداول الرأسمالي نفسه واتخذت صيغتها الموسعة على يد فيشر . ورغم الانتقادات الموجهة اليها فانها ظلت محل دفاع من طرف المدرسة الحديثة ، وهي الآن تشكل أحد أسس البناء النظري للمدرسة النقدية .

الذي كان يشكل موضوع الاختلاف مابين كينز من جهة وكل من أولين ، ريساف وأفتاليون من جهة ثانية ، وهو : هل قدرة ألمانيا على الدفع مشروطة بتحقيق الفائض التجاري اللازم في تجارتها الخارجية ؟ وهو ما يدافع عنه كينز كآلية للتحويل ، أم أن تحديد وتحويل القسط السنوي للتعويضات القائمة على ألمانيا كافيا لتكييف وجعل ميزان تجارتها يستجيب لذلك ؟ وهو ما دافع عنه الآخرون كآلية للتحويل ، ولو من زوايا مختلفة . وفيما يلي سوف نتناول موضوع المحاججة :

- كينز ينطلق من نظرية الأثار - الدخل .

اذا كان كينز ، حتى غاية انهاء محاججته مع هؤلاء الكتاب الثلاثة ، مازال قوي الايمان بنظرية الكتاب الكلاسيك في اعادة التوازن بطريقة آلية الى موازين المدفوعات ، وذلك على الرغم من أن عصر المنافسة الحرة الذي كان يشكل دعامة أساسية لهذه النظرية ، قد ولّى زمانه ، كما أن دعامة ثانية هي الأخرى كانت تشكل وزنًا كبيرا في مدى صحية النظرية ، وهي نظام قاعدة الذهب ، كانت قد تصدعت وأخذت تنهار على نهايتها ، فانه كان ينظر الى واقع قائم ويحاول النفوذ الى جوهره ومعرفة الآليات التي تحكمه ، وهذا بمنظار كلاسيكي ، هذا الواقع هو واقع التجارة الألمانية بصفة خاصة ، وواقع الهياكل الاقتصادية لكل من البلد المتحمل لدفع التعويضات (ألمانيا) من جهة ، وهياكل البلدان المستفيدة من التعويضات من جهة ثانية ، وكان يرى فيه واقعا يتصف الى درجة معينة بالجمود . وحول ذلك قال :

" حسب رأي الشخصي ، في كل لحظة تسمح البنية الاقتصادية لبلد ما ، مقارنة بالبنى الاقتصادية للبلدان المجاورة ، بتحقيق مستوى طبيعي معين من الصادرات

والذي يصعب جداً تحديده تعسفاً أو عمداً " .(1)

وهذا المقطع لكينز يشير الى المنافسة التي كانت تتسم بها اقتصاديات البلدان الرأسمالية التجارية وذلك قبيل الحرب ، فقد كانت 2 و 39٪ من صادرات المانيا تشكل موضوع منافسة مع اقتصاديات البلدان الرأسمالية هذه ،(2) بما فيها المستفيدة من التعويضات ، ضف الى ذلك أن الجهاز الانتاجي الألماني يحتاج الى مدخلات عديدة ومواد غذائية .

وفي نفس هذا الصدد أضاف كينز :

" في حالة التعويضات الألمانية يقول كذلك ، نحاول تحديد المدفوعات الأجنبية ونجبر ميزان التجارة على التكيف مع المبلغ .

أن الذين لا يرون صعوبة في ذلك [. . .] يطبقون نظرية السوائل على مادة صلبة ، أو على الأقل عجينية ذات مقاومة داخلية شديدة .(3)

اذا كان كينز يرى بأن آلية الأسعار هي الوسيلة التي يمكن لألمانيا استخدامها من أجل تسديد ما يمكن للاقتصاد الألماني أن يسدده ، فهو حسب الفقرة أعلاه لا ينفي تماما امكانية استجابة ميزان التجارة الخارجية لآلية الدخل ، أو بمعنى قد يكون أوضح وأدق ، لنقل القدرة الشرائية قبل أن يكون هناك فائض في ميزان التجارة الخارجية كافيا لذلك ، ولكن كما هو صريح في الفقرة ينتقد السهولة التي يعتقد

---

(1) cité par J.Rueff,"Le lancinat problème des balances de paiements", Payot, Paris 1966, p.22.

(2) J.M.Keynes,Les conséquences économiques de la paix, Op. cité ,p.139.

(3) J.Rueff, Op.cité, p. 22.

البعض أن تتم بها العملية ، وذلك بدون أية آثار سلبية تذكر (*)، انه بالعكس يركز على المصعوبات العويصة التي تعترض مثل هذه الآلية ، بل ويحذر من الانعكاسات السلبية الوخيمة التي تنتج عنها .

ومن أجل دعم دفاعه عن آلية الأسعار يضيف قائلا :

" تاريخيا ، كان حجم التوظيفات الأجنبية يميل الى التسوية الى حد ما على الأقل مع ميزان التجارة ، وليس ميزان التجارة الى حجم التوظيفات " (1).

ان أول ماتجدر الاشارة اليه في نظرنا هو الجملة التي أوردها كينز بين معترضتين - فهي تدل على أن دفاع المؤلف عن نظرية آلية الأسعار لا ينفي أبدا أن هناك شيء من النسبية في هذه النظرية اذ أنها - في نظره - قد تعتبر عن مجرد ميل فقط . والسؤال الذي يطرح عندما يلجأ كينز الى الوقائع التاريخية هو : هل كل الوقائع التاريخية المتعلقة بموضوع اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، جاءت لتؤكد هذه الآلية التي يدافع عنها ؟ وهو ماسنتعرض إليه عند تناولنا لأفكار محاججيه .

(*) ان الآثار الوخيمة التي تنجم عن اتباع آلية الأسعار في تحقيق الفائض التجاري اللازم لتسوية التعويضات تتمثل فيما يلي :
- أن تتحمل ألمانيا ، وبالاضافة الى التعويضات المبالغ فيها ، عرض منتوجاتها بأسعار منخفضة ، وهذا يعني أن هناك نوعان من التعويض هنا : -
  - التعويضات المفروضة عليها .
  - الخسائر التي تتحملها من جراء تخفيض أسعارها .
- أن تتحمل الطبقة العاملة جهدا اضافيا كافيا لانتاج الفائض المزعم تحقيقه في الميزان التجاري وذلك دون أجور مقابلة له ، أو أنها مالم ترضى أو تقدر على تحقيق هذا الشرط ، تقبل بانخفاض مستوى معيشتها بشكل خطير ، وفي هذه الحالة الثانية تكون العواقب وخيمة .

(1) J.Rueff, Op.cité, p.22.

لعل أبعد ما ذهب اليه المؤلف في تقديم الحجج اللازمة للدفاع عن نظرية آلية الأسعار ، ومدى فعاليتها في ضمان تسوية التعويضات القائمة على ألمانيا ، هو قوله :

" ان الطلب من ألمانيا تعويضات هامة ، يعني اجبارها على توسيع بعض أو كل صادراتها ، الشيء الذي لا يمكن تحقيقه الا اذا عرضت سلعها بأسعار دون أسعار مثيلاتها لدى الأمم الأخرى . بدون شك أنها نتيجة ممكنة التحقيق [...] . اذا قبلت الطبقة العاملة بمستوى معيشة أقل دون تقليص الانتاج الملازم له ، أو اذا تم تدعيم صناعة ألمانيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل باقي أفراد الأمة ". (1)

فمن خلال هذه الفقرة يتبين لنا جليا بأن طاقة الاقتصاد الألماني على الدفع هي طاقة محدودة ، وأن أي محاولة لارغام الاقتصاد الألماني على تجاوزها تعني فرض شروط قاسية جدا على الاقتصاد الألماني ، وهي غير قابلة للتحمل من قبل الطبقة العاملة الألمانية .

ومثل هذه الشروط ستقود لا محالة الى نتيجة مزدوجة سبق ذكرها وهي :
عدم قابلية اتفاقية فرساي للتنفيذ ، ودفع ألمانيا الى القيام بعملية الانتقام لنفسها بسبب ما تعتبره اهانة تلحق بها من قبل الحلفاء المنتصرين في الحرب .
نخلص ، من خلال تناولنا لأفكار كينز هذه ، الى أن نظرية الآثار - الأسعار التي يعود ، وفقا لها ، التوازن الى ميزان المدفوعات بصفة آلية ، اذا كانت تتمتع بدرجة كبيرة من الصحة خلال فترة معينة من تطور الرأسمالية ، وهي تلك التي سادت فيها النظرية الكمية للنقود وخاصة عندما كان يسود نظام قاعدة الذهب ، فانها مع انهيار نظام قاعدة الذهب وسيادة جهاز الأسعار الاحتكارية فقدت الكثير من صحيتها .

---

(1) J.Meynes, Op.cité, p.154.

وبالتالي ضعف اتجاه فعلها في إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات . ان هـــذه التغيرات التي تعبر عن أفول بعد المتغيرات ،أو بأكثر دقة تطورها بشكل عميـــق من جهة ،تعبر عن بروز متغيرات أخرى ذات فعل وله ميل معين في العلاقـــات الاقتصادية الدولية (أسعار احتكارية ،وجود رؤوس أموال فائضة في الصيـــرفة الدولية ...) من جهة ثانية ،من شأن هذه الأخيرة أن تكون قد شكلت موضوع اهتمام كتاب أخرين ،وهو ماسنتناوله مع الكتاب التاليين .

أولين ينطلق من زاوية معينة لنظرية آثار الدخل .

ان الزاوية التي ينظر منها هذا المؤلف الى الموضوع هي مصونة القدرة الشرائية على مستوى دولي . وحسب هذه النظرية فان التحويل يتم دون أية مشكلة ذات أهمية تذكر ،ذلك لأن جزء من القدرة الشرائية للبلد الدافع (المدين) يـــتم تحويله الى البلد القابض (الدائن) وعليه فان النقص في الطلب الكلي الـــذي يحصل في البلد الدافع يعوض بزيادة مساوية في الطلب الكلي للبلد القابض ،والنتيجة الحتمية لكل ذلك هي أن التوازن في ميزان التجارة لكل من الطرفين سيعود دون شرط ولا قيد ،أي دون أن يكون هناك أي داع لنقل الذهب وما ينجر عنه من انخفاض عام في مستوى الأسعار والذي يكون مضرا بالنسبة للقوة العاطلة .(1) وقد ذهب أولين الى أبعد من ذلك عندما رأى بأنه حتى في حالة حصول أي تقهقر في حدى التبادل فانه يعود بالنفع على البلد المدين (الدافع) .

ريــاف ينطلق من اختبارات الميزانيــة العموميــة .

ان جاك رياف لا يختلف عن أولين في كون كل منهما ينظر الى التأثير على الدخل .

(1) Cité par Nurkse," Les problèmes de la formation du capital dans les pays sous-développes", éditions Cujas, traduction lise et Gaston le Duc, pp.21-22.

(2) J.Rueff,

كأحسن آلية لتحقيق التحويلات المتعلقة بتعويضات الحرب ، لكن ينظر الى الموضوع على أساس أنه مجرد اختيارات موازنية ، وقد قال في ذلك :

" حسنا وعلى العكس ، فان الاقتطاع الذي يجب أن يحقق موارد ضرورية لشراء العملات التي ستسلم للدائن الأجنبي ، لا يؤدي الى أي تخفيض في الأسعار ، وذلك لأن القدرة الشرائية التي يكون قد حرم منها السكان ستسلم الى بائعي العملات الأجنبية وتستخدم من طرفهم ، وعليه اذن فانه سيحصل بمقتضى هذا الاقتطاع تقليص حقيقي في موارد المدين يكون مساويا مساواة صارمة لزيادة موارد سكان البلد الدائن ".(1)

من خلال هذه الفقرة يتضح جليا بأن الاختيارات الموازنية لريباف تفترض صحة نظرية معوضية القدرة الشرائية على المستوى الدولي ، أي أن كل اقتطاع ضريبي في بلد ما وتحويل المبلغ المقتطع الى بلد آخر سيؤدي حتما الى حصول انخفاض في القدرة الشرائية للأول وزيادة في القدرة الشرائية للثاني ، وذلك بنفس القدر . لكن اذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف التي كتب فيها المؤلف ، وهي ظروف نهاية العشرينات من القرن العشرين ، حيث كان نظام قاعدة الذهب يلفظ أنفاسه الأخيرة وبذور نظام بديل تلوح في الأفق ، النظام الذي يعتمد على النقود الورقية بشكل أساسي ، فانه من غير المعقول التسليم بصحة نظرية معوضية القدرة الشرائية على المستوى الدولي .

والتساؤل الثاني الذي يطرح هو : في غياب نظام قاعدة الذهب ، والذي يرجع أساسا الى عدم قدرة المخزون المتوفر منه على الاستجابة بشكل كافي لاحتياجات المعاملات الاقتصادية ، هل كل الاقتطاعات الضريبية قابلة للتحويل الى ذهب ؟ لأن الماركات التي تشكل موضوع التحويلات يجب أن تكون ماركات ذهبية . ومثل هذا التساؤل هو اليوم مطروح بالنسبة للبلدان النامية وهي تواجه مشاكل خدمة ديونها .

---

(1) J.Rueff, o.p.cite, p 216 - 217

فاذا كانت وجهة نظر المؤلف تعبر عن ميل معين فان هذا الأخير محدود من حيث كونه آلية من آليات التحويل .

- أفتاليون ينطلق من ضرورة التكافؤ في قيمة الدخل الوطني مع الناتج الوطني .

ان أفتاليون هو الآخر انتقد بشدة نظرية اعادة التوازن الآلي الى ميزان المدفوعات والتي تعرف بالنظرية الكلاسيكية . وقد قال في ذلك :

" نحن نعرف الأطروحة التي يدافع عنها خاصة الاقتصاديون الانجليز المعاصرون فيما يخص موضوع التحويلات ، مميزين بدقة مابين قدرة بلد ما على الدفع بعملته وقدرته على التحويل بعملات أجنبية . تؤكد هذه الأطروحة على أن القدرة على التحويل تتوقف على وجود فائض في ميزان الحسابات وفي اطار الفائض المتوقع تحقيقه مسبقا ، وتضيف الأطروحة أن مقدار الفوائض مشروط بدقة بالبنية الاقتصادية العامة للبلد مقارنة بالبنى الاقتصادية للبلدان المنافسة ".(1)

فالمؤلف يرفض كون الفائض في ميزان الحسابات شرطا ضروريا وجيدا لتوفر طاقة للبلد على الدفع ، ويأخذ أنصار هذه النظرية على كونهم يتجاهلون مايتصف به الهيكل الانتاجي من مرونة وقدرة على الاستجابة للتغيرات التي تحدث على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية . بمعنى أدق ، فهو يرى بأن قيام البلد المعني بتحويل مبلغ معين يؤدي بالهيكل الانتاجي للبلد الى أن يتكيف بحيث يتحقق فائض في ميزان الحسابات مساويا للتحويل . اذا كان أفتاليون يتفق مع كل من ريباف وأولين في كون آلية الدخل هي القادرة على تسوية الالتزامات الخارجية ، فانه قد يكون أكثر منهم دقة في تحديد أو محاولة تحديد نطاق فعل هذه الآلية . فبالنسبة لأفتاليون كل اختلاف بين قيمتي الدخل الكلي ومجموع الانتاج (R = P . Q) تتولد عنه قوة محفزة على اعادة التوازن الى ميزان الحسابات .(2)

(1) A.Aftalion, Op.cité, p.248.

(2) Cité par J.Weiller,"Economie internationale, notes et documents à l'appui du cours", P.U.F.1964-1965. pp.229-230.

وعليه فان كل مبلغ يجري تحويله بين بلدين أو مجموعة بلدان سوف تتولد عنه قـــوة محفزة على اعادة التوازن الى ميزان الحسابات وهكذا فان تسوية ألمانيا لالتزاماتها الخارجية يتطلب منها القيام بالتحويل دون داع الى التفكير في تجارتها الخارجية ، لأن هذه الأخيرة سوف تتكيف تحت تأثير التحويلات المسبقة نفسها .

ان ما يدعو الى الاهتمام ، هو أنه اذا كانت نظرة أفتاليون هذه المعبرة عـــن فهم معين لنظرية آثار الدخل ، تبدو الى حد ما منطقية ومعقولة ، فانها لا تكـــاد تخلو من شيء من الغموض ، الأمر الذي يقودنا الى طرح بعض التساؤلات :

- هل من الممكن تحديد وتكميم هذه القوى المحفزة على اعادة التوازن الى مـــيزان الحسابـــات ؟

- هل استطاعت هذه النظرية أن تسعف ألمانيا في تسوية التزاماتها تسوية كلية ، والسؤال نفسه يطرح حول التزامات خدمة الديون الخارجية القائمة على البلدان النامية في الوقت الراهن ؟

في اعتقادنا أن هذه النظرية لم تصمد أمام مثل هذه الاختبارات التاريخية ، وهـــو ما يدل على أنها مجرد ميل ، مثلها كمثل نظرية آثار الأسعار .

ويبقى التساؤل الأخير هو مامدى فعالية ميل هذين النظريتين في تسوية مشكلة التحويلات القائمة ؟ وماهي الشروط التي يتطلبها فعل هذين الميلين ؟ وفيما يلي ســـوف نتعرض لآراء بعض الكتاب والتي قد تتضمن بعض عناصر الاجابة .

ان الفصل في المحاججة لم يتم الا بعد صدور النظرية العامة لجون مينارد كـــينز ، وبالضبط على اثر النتائج المحصلة من تطبيق نظرية المضاعف . فالغموض الذي كـــان يكتنف السرعة التي كانت تتم بالضبط العودة الى التوازن في ميزان المدفوعات ، والذي كان يشكل حيرة بالنسبة لتاوسيغ Taussig كان يدل على أنه هناك قوة أخـــرى .

غير آلية الأسعار ، تعمل في نفس الاتجاه ، وما هي سوى آلية الدخل .(1)

كما أن أحد تلاميذ كينز ، وهو ماكلوب Machlup. ، قد توصل الى نفس النتيجة وذلك على الرغم من بقاشه شديد التمسك بنظرية آثار الأسعار .(2) أما الاقتصادي الأمريكي نوركس ، فقد يكون أكثر هؤلاء الكتاب تدقيقا في بحث هذه الآلية .(3) فهو يرى بأن التغيرات التي تدخل على مستوى كل من الدخل والتوظيف تحدث نفس الآثار التي تنشأ عن التغير في المستوى العام للاسعار والفائدة غير أن التعمق في تحليل آثار نقل القدرة الشرائية من بلد الى بلد آخر يبين لنا بأن النقص في الطلب الداخلي لن يعوض بزيادة في الطلب الخارجي وهذا خاص بالسلع والخدمات المحلية (المطاعم ، المقاهي ، قاعات الحلاقة ، السينما ... الخ .) ذلك لأن الوصول اليها مكلف . ومثل هذا الأمر من شأنه أن يؤدي بالحدوث انتقال داخلي لعوامل الانتاج ، وذلك نحو انتاج السلع التي يزداد الطلب الخارجي عليها . ونتيجة لكل ذلك سيعاني البلد الدافع للتعويضات من تقهقر في حدي التبادل . قد يكون الاقتصادي متزلر - Metzler الفاصل في المحاججة وذلك من خلال الاسهام الذي قدمه ، وهو ماتتناوله فيما يلي .(4)

ان متزلر لم يأخذ بفرضية صونية القدرة الشرائية على المستوى الدولي . كما أنه افترض حالة نقص التشغيل وعدم تعادل الميولات الحدية لكل من الاستهلاك والاستثمار والاستيراد في البلدين وذلك لعزل الآثار الناجمة عن التغيرات في مستوى كل من الدخل الحقيقي والتشغيل .

---

(1) R.Nurkse, Op.cité, p.123.
(2) J.Weiller, Op.cité, p.235.
(3) R.Nurkse, Op.cité, p.122.
(4) R.Barre, "Economie politique", P.U.F., Paris ,1963, p.804.

كما أنه افترض ثبات الميولات الحدية المذكورة سابقا وكذا مستوى الأسعار وأسعار الفائدة .

انه بناء على هذه الفرضيات ، حاول متزلر الاجابة عن مدى قدرة التغيرات ، التي تحدث في مستوى كل من الدخل الحقيقي والتشغيل وحجم الواردات والصادرات ، على تحقيق التحويلات القائمة .

لقد اعتمد المؤلف على ثلاثة جداول ، يتضمن كل منها مجموعة ميولا حدية للبلدين المعنيين بالتحويل ، مرجعا ، وكذلك ، التغيرات الحاصلة في كل من الدخل الحقيقي والتشغيل الى السياسات المالية المعتمدة في البلدين المعنيين . وقد تناول في كل جدول من الجداول ثلاثا حالات :

1 - أن يحدث التحويل تغيرا بالنقصان في داخل البلد الدافع ، والزيادة في البلد القابض ، بالقدر نفسه للمبلغ المحول .

2 - أن يكون مقدار التغير بالنقصان في البلد الدافع مساويا للمقدار المحول ، في حين يظل دخل البلد القابض على حاله (دون توسع) ، وذلك بسبب عدم توزيع الأموال المقبوضة من جراء التحويل .

3 - أن يظل دخل البلد الدافع على حاله ، بسبب كونه قد دبرها عن طريق الاقتراض الخارجي أو عن طريق الادخارات السابقة . في حين يزداد دخل البلد القابض بنفس قدر المبلغ المحول . حسب هذه الفرضيات توصل المؤلف الى النتائج التالية :

أ - في حالة كون مجموع الميولات الحدية لكل من الاستهلاك والاستثمار والاستيراد في كلا البلدين أقل من الواحد (1) فان التغيرات في الدخول والموازين التجارية ستكون غير كافية لتسوية التحويلات .

ب ـ أما اذا كان مجموع الميولات الحدية لكل من الاستهلاك والاستثمار والاستيراد أكبر من الواحد (1) وذلك في أحد البلدين ،فان التغيرات التي تحدث على كل من مستوى الدخل الحقيقي والتشغيل وموازين المدفوعات التي تكون قادرة على تسوية التحويلات مالم يقبل ذ والاقتصاد غير المستقر بحصول تغيرات مباشرة على مستوى دخله الحقيقي .

أن متزلر يرى بأن الحالة القائمة عادة هي الحالة (أ) ،وعليه فانه يرى بأن التغيرات الحاصلة في الدخل نتيجة نقل القدرة الشرائية غير كافية لاحداث تغيرات مواتية في الميزان التجاري للبلد المعني (الدافع) . وقد ظلت قضية تأثير التحويلات على حدي التبادل موضوع دراسة وجدل بصفة مستمرة .(1)

---

(1) R.Barre, Op..cité, p. 806.

اذا كانت المحاججة قد انتهت الى أن كل من نظرية أثار الأسعار ونظرية آثار الدخل تعمل في الاتجاه نفسه وبالشكل الذي يسمح في ظل توفر شروط معينة لميزان الحسابات الخارجية بتحقيق الفائض اللازم لتسوية الالتزامات القائمة ، وذلك مهما كان مقدارها ، فانهما ، تاريخيا لم يتأكدا الا كمجرد ميل محدود ، اذ أن التعويضات الضخمة التي فرضت على ألمانيا لم تسدد الا جزئيا ، أي بمعنى آخر ، أن مثل هذين النظريتين لم تسعفا ألمانيا في القيام بتسوية التزاماتها . كما أن مشكلة التحويلات التي تعاني منها البلدان النامية في الوقت الراهن ، والمتعلقة بتسديد خدمة ديونها الخارجية ، هي الأخرى قد جاءت كدليل على أن مثل هذه النظريات وغيرها من الاجراءات المماثلة المتضمنة في السياسات التصحيحية المفروضة ، خاصة من قبل المؤسسات النقدية والمالية الدولية ولم تكن قادرة على الاسعاف .

ان السؤال الجدير بالطرح في اعتقادنا هو :

اذا كان العجز الذي تعاني منه البلدان النامية في الوقت الراهن هو عجز هيكلي ، أي متعلق بدائرة الانتاج أساسا ، فأين هي كل من هذين النظريتين من تفسير هذا الواقع ، سيما وأنهما انصبّتا على دائرة التبادل ؟

الفصــــل الرابــــع :

ظـاهـرة الدين والمديونيـة في ظل الرأسمالية الاحتكارية

ومعـالجتها في اطار الاقتصاد السياسي البرجـــوازي

في الفصل الرابع هذا سنقوم بدراسة أهم نظريات ونماذج المديونية التي أنتجها علم الاقتصاد السياسي البرجوازي خلال العقود الأربعة الأخيرة ، والتي جاءت تستهدف جعل الاقتراض الدولي وسيلة لتمويل التنمية في البلدان المتخلفة وذلك على غرار ما حصل في بعض البلدان خلال القرن التاسع عشر ، ناسية أو متناسية أن بلدان عديدة قد فقدت استقلالها بسبب المديونية خلال نفس القرن .

أن من بين النقاط الجديرة بالاشارة هنا ، مدى التكامل والالتصاق الظاهريين الذين اتسمت بهما مختلف النظريات ونماذج المديونية ؛

فهي قد جاءت منطلقة من النقص في رؤوس الأموال الذي تعاني منه البلدان النامية ، معتبرة أياه عقبة جادة في سبيل عملية التنمية ، وأن تحديد فجوة الموارد المالية المحلية تحديدا دقيقا يسمح بتجنب السلبيات التي قد تنجم عن كل من الافراط أوالتقليل في تقدير النقص ، أمرا هاما وهو ما شكل هدف أحد هذه النماذج . ثم جاءت بعض النماذج الأخرى محاولة أن تبين كيف يمكن لرأس المال الأجنبي المقترض أن يولد رأسمالا محليا يؤدي مع مرور الزمن الى إلغاء النقص في رأس المال .

وقد جاء نموذج آخر يحاول أن يبين المسار الذي تسلكه ظاهرة الدين والمديونية منذ نشأتها حتى غاية انطفائها وتحقيق التنمية . وهي كلها نماذج مستوحاة من واقع تاريخي معين ، هو تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أو غيرهما خلال القرن التاسع عشر ، متجاهلة اختلاف الواقع والسياق الذي توجد فيه البلدان النامية في الوقت الراهن ، ومع دخول المديونية الخارجية للعديد من البلدان النامية في أزمتها ، صدرت نماذج أخرى محاولة أن تبين السياسة الاقتصادية المثلى الذي ينبغي على البلدان النامية المعنية أن تتبعها حتى تتمكن من تصحيح أوضاعها الاقتصادية ، وأهمها نموذج لوزرق بيلتيسه .

اذا كانت ظاهرة تصدير رؤوس الأموال التي تميز مرحلة الرأسمالية الاحتكارية التي ظلت منذ نهاية القرن التاسع عشر الى الآن تشكل أحد محاور الاهتمام الفكري لأقطاب المدرسة الماركسية وذلك في الوقت الذي لم تكن فيه تحض بالأهمية التي تستحقها من قبل ممثلي الاقتصاد السياسي البرجواني (*) فان التغيرات العميقة التي عرفها عالم مابعد الحرب الأمبريالية الثانية قد جعلت الظاهرة تقفز الى مكان الصدارة في الاهتمام الفكري البرجواني . بهذا الصدد فان التساؤل الذي يطرح هو : لماذا تولي مثل هذه الأهمية الكبيرة للظاهرة ، وما دور ذلك في تكون مايسمى بالاستعمار الجديد ؟ ان أية محاولة لتقديم اجابة لمثل هذا التساؤل ، لا يمكن أن تتم مالم تؤخذ بعين الاعتبار أهم هذه التغيرات العميقة التي شكلت السياق التاريخي لتكوّن مثل هذا الاهتمام وما أسفر عنه من نتاج فكري ، وكذلك لتكوّن الأزمة العامة المزلزلة للرأسمالية وماانتج عنها من افرازات خطيرة .

من أهم التغيرات العميقة التي عرفها عالم مابعد الحرب :

+ قيام المنظومة الاشتراكية كنظام عالمي منافس للرأسمالية ، الأمر الذي أحدث تخوفات بالغة لدى المدافعين عن النظام الرأسمالي ، سيما وأن المناطق التي تعرف اشتداد الحركات التحررية تلقى كل الدعم المعنوي والمادي من الدول الاشتراكية ، الشيء الذي يوحي بأنها على اثر احرازها للاستقلال السياسي ستنهج الطريق الأشتراكي في التنمية . ان كل هذا من شأنه أن يزيد من التقلص الجغرافي للمجالات الحيوية للرأسمالية .

+ حصول العديد من المستعمرات على الاستقلال السياسي ومحاولتها استكمال الاستقلال الاقتصادي ، وان الجدير بالملاحظة هنا ، هو أن هذه البلدان المستقلة

(*) ذلك بسبب كون السيطرة الكولونيالية المباشرة كانت أفضل وسيلة لحماية الأستثمارات الأجنبية في المستعمرات وأشباه المستعمرات .

سياسيا كانت قد ورثت أوضاعا اقتصادية واجتماعية ، تخصصها في انتاج وتصديــر مادة واحدة أو بضعـة مواد خــام .

- علاقات انتاجية بالية ، لا تسمح بتطوير القوى الانتاجيــة .

- تبعية في مختلف المجالات للبلدان الرأسمالية بصفة عامة وللمتربول بصفة خاصة .

- تفشـي البطالــة والجهــل ... الخ .

وفي سبيل تحقيق الاستقلال الاقتصادي أقدمت مجموعة هذه البلدان على اتخاذ وتنفيذ مجموعة من الاجراءات الهامة ، كالتأميم الذي شمل الأصول الأجنبية الموجـودة فـــي المجالات الحساسة من الاقتصاد الوطني ، واستحداث عملة وطنية ... الخ .

غير أن هذه البلدان ، وهي تخوض غمار معركتها التنموية ، أصطدمت بعقبات جــادة ، كشحـة رؤوس الأموال ، ومما زاد هذه المشكلة تعقيدا هو علاقات الانتاج السائدة التي لا تسمح بتعبئة المدخرات الوطنية الممكنة ، وضيق السوق الوطنية . ومثل هذه العقبات التي تعبر فعلا عن حقائق قائمة هي ما ركزت عليه أبحاث بعض من ممثلــي الاقتصاد السياسي البرجوازي المهتمين بقضايا التخلف والتنمية في البلدان الناميـــة (1) ، وهو ما سنتعرض اليه فيما بعد . وما تجدر الاشارة اليه هنا ، هو تصادم هذه الاجراءات بمصالح الأحتكارات .

+ دخول الرأسمالية الاحتكارية مرحلة جديدة من تدويل الحياة الاقتصادية ، تمثلت في تفجير نظامها الانتاجي ، وتوزيعه بحيث يشمل مناطق جديدة من العالم ، وطبعا

---

1) ز . ف - سوكولينسكي ، نظريات التراكم الاقتصادي السياسي البرجوازي ، ترجمة الدكتور عارف دليلة ، دار الطليعة - بيروت ، 1980 ، ص 104 .

(1)
مع ابقاء الرقابة عليه بيد الاحتكارات العملاقة . والجدير بالاهتمام هنا ، هو كون هذه المرحلة الجديدة من التدويل تجري وفق سياسة اقتصادية مستوحاة من الفلسفة الكينزية الداعية الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، التدخل الذي هو عبارة عن اتحاد ما بين قوة الدولة وقوة الاحتكارات ، الهادف الى اطالة عمر الرأسمالية ، ومواجهة المنظومة الاشتراكية الصاعدة وحركات التحرر في العالم ، هذا من جهة ، واعادة توزيع الدخل القومي لصالح الاحتكارات من جهة ثانية . انه ، في خضم هذه التغيرات العميقة ، بادرت رأسمالية الدولة الاحتكارية الخارجة من الحرب وهي تحمل ذكريات المهمة عن أزمة 1929 - 1933 وما تلاها من فوضى في مجالي النقود والتجارة الدولية ، الى اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية ، بحيث تضمن الاستقرار النقدي والتوسع الاقتصادي الرأسمالي . وأول لابنات هذه العلاقات كان ارساء قواعد نظام النقد الدولي الذي اسفر عنه مؤتمر بروتون وودز المنعقد في شهر أوت 1944 . وهنا تجدر الاشارة الى كون هذا النظام النقدي الدولي ، كان قد كرّس الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية على العالم بصفة عامة ، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الأخص ، الهيمنة التي يعبر عنها الدور الرئيسي الذي أنيط بالدولار . (2)

---

1) أنظر :

- رمزي زكي ، أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة وعلاقتها بأزمة الديون الخارجية للدول المتخلفة ، مجلة دراسات عربية ، العدد 6 ، أفريل 1985 ص 16 .

- فؤاد مرسي ، التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية ، دار الشباب للنشر ، 1986 ، ص 14 .

- سمير أمين ، تكيف أم فك ارتباط ؟ مستوى الخط الاستراتيجي ، مجلة لمستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 98 ، 1987 ، ص 34 .

- ي. قارغا ، القضايا الاقتصادية السياسية للرأسمالية ، تعريب أحمد فؤاد بلبع ، دار الفارابي - بيروت - 1975 ، ص ص 65 - 92 .

2) المرجع المذكور سابقا ، ص ص 66 - 67 .

والمتمثل في كونه الوحدة الرئيسية في المدفوعات الدولية ، والوحدة الحسابية الرئيسية في التجارة الدولية والعملة الأساسية في تحرير القروض الدولية ، وبالتالي المكوّن الرئيسي للسيولة الدولية التي يجرى تغذيتها من خلال تصدير رؤوس الأموال الأمريكية ، وسد العجوزات التي تسجل في ميزان مدفوعاتها .(1)

ومثل هذا الدور الذي يلعبه الدولار الأمريكي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي يفسر جزئيا تفوق الاحتكارات الرأسمالية الأمريكية في عملية التدويل .

ان مثل هذه الهيمنة الخطيرة التي يمنحها نظام النقد الدولي للاحتكارات الرأسمالية بصفة عامة والأمريكية على الخصوص ، قد تمّ تدعيمها وتكريسها من خلال المنظمات والمؤسسات الأخرى ذات الطابع فوق القومي (البنك الدولي للانشاء والاعمار ، الجات وغيرها) التي سارعت الأنظمة الرأسمالية الاحتكارية الى انشائها . وهكذا فان مثل هذه الهيمنة التي تتمتع بها البلدان الرأسمالية الاحتكارية ، كان يقابلها الخضوع والتبعية التي فرضت على البلدان النامية ، وذلك من خلال ادماجها في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، وجعلها تحتل مواقع غير متكافئة ، سواء من حيث الحقوق أو الواجبات ، مقارنة بالبلدان الرأسمالية الاحتكارية .

من خلال ماتم عرضه تبرز بعض التساؤلات التي تستحق الطرح ، ومن أهمها :

ماهي نتائج تلك الهيمنة الخطيرة على المجتمعات النامية ؟ أو بمعنى أدق ، اذا كان الدور المهيمن للدولار قد سمح للاحتكارات الرأسمالية بالتحكم في أسواق السلع والخدمات (سلع مصنعة ، مواد أولية ، خدمات مختلفة ...) والتلاعب بمعدلات الفائدة وقيم العملات الصعبة الرئيسية وخاصة منها الدولار ، فما هي عواقب

---

1) أنظر :

+ رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، مطابع الرسالة 1987 ، ص ص 186 و 190 .

(1)
كل ذلك على اقتصاديات البلدان الناميـــة ؟

انه حتى تتم عطية احكام آليات استغلال البلدان النامية من قبل البلدان الرأسماليـة الاحتكارية ،وفي خضم هذه التغيرات العميقة جاء اهتمام بعض ممثلي الاقتصاد السياسي البرجواني بقضايا التخلف والتنمية في البلدان النامية ،والذي اسفر عن انتاج نظري غزير، كان منـه مجموعة من نظريات ونماذج التدين والمديونية ،والتي انتقينا منها الفئة التالية، لنقدّم عرضا تحليليا لها . (*)

- نظرية الحلقة المفرغة للفقر للاقتصادي الأمريكي نوركسـة R.Nurkse (1953)
- نظرية ضيق السوق للاقتصادي الأمريكي ش . كند لبرجي C.Kindleberger 1958
- نموذج فجوة الموارد المحلية لستروت ـ شنيري Strout Chenery 1966
- نظرية دورة المديونية لـد را غوسلاف أفراموفيتش D. Avramovic - 1964
- نموذج نقل النمو الاقتصادي لسير روي هارود R.F.Harrod, 19
- نموذج توليد الادخار المحلي لـقيـوم Quayum 1966
- نموذج إدارة الدين الخارجي لكل من لوزرو بلتييه Lozer-Peltier 1977

(1) -: S.Chibalev,et A.Vernikov," Les deux systèmes économiques mondiaux et les pays en développement", La vie internationale, n°6, 1987, p.53.

- ايفان ايفانسوف ،حركة عدم الانحياز في النضال من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،نوفوستي- موسكو،1988 ،ص 31 .

Mikhail Gorbatchev, Op.cité, p.20.

* ان العينة التي انتقيناها من العدد الكبير للنظريات والنماذج المتعلقة بظاهرة الدين والمديونية ،قد راعينا فيها أن تكون ممثلة ،أي قادرة على اعطـــا ء صورة وافية وواضحـة عن المضمون والأهداف المعلنة والخلفية لاجمالي النظريـات والنماذج المتعلق بموضوع البحـث .

ان الجديربالاهتمام هنا ، هو أن مجموعة النظريات والنماذج هذه قد جاءت فـــي ظروف وأوضاع اقتصادية متناقضة ، بمعنى أدق ، فان بعضها قد جاء خلال فـــترة الازدهار المنقطع النظير الذي عرفته الرأسمالية عقب الحرب ، والازدهار الـــذي شكلت الفلسفة الكينزية مصدره الأساسي . بينما جاء البعض الآخر خلال الأزمة العامة الراهنة للرأسمالية ، والتي إنفجرت مع مطلع السبعينات وتميزت ببروز تناقضات نوعيـــة جديدة ، أهمها التناقض الخطير مابين الطابع العالمي للاحتكارات العملاقة ، والطابع القومي المحدود للدولة كتنظيم اقتصادي - اجتماعي (1) ، والذي يعبر عن بلوغ القـــوى الانتاجية الرأسمالية مستوى من التطور لم تعد معه الكينزية قادرة على استيعاب الواقع الرأسمالي المتناقض والتحكم فيه .

انه أمام هذا العجز الذي أثبتته الكينزية ، قفز التيار المتطرف من المدرسة الحديثة ، والمعروفة با " النقدوية " ليحتل مكان الصدارة في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، مشكلا بذلك مصدر الهام رئيسي للأنظمة الرأسمالية الاحتكارية ، ومنذئذ بدأ ما يمكن أن نصطلح عليه بالتركيب النيوكلاسيكي - الكينزي الجديد ، حيث كان يجـــري تطبيق نوع من الكينزية على المستوى العالمي ، بينما تطبّق الفلسفة النقدوية علـــى المستويات المحلية ، وهذا ما يفسر في اعتقادنا سياسة الاقراض السخية جدّاً الـــتي مارستها الاحتكار خلال عقد السبعينات بصفة أساسية ، والتي كانت مرفقة بالهجـــوم على تدخل الدولة داخل البلدان الرأسمالية نفسها في مرحلة أولى ، ثم امتـــد

1) انظـــــر :
- سمـــير أمـين ، مرجـع مذكـور سابقا ، ص ص 34 - 35 .
- M. Gorbatchev," Rapport politique du parti", Editions Novosti, Moscou 1986, p.20.
- V.Popov et Chmelev, "L'Occident à la recherche d'une stratégie commune",La vie internationale, N°6, Année 1987, pp.41-50.

2) رمزي زكي مرجع مذكور سابقا ، ص 18

3) D. Kessler, P.A.Ullmo, " Eléments pour déterminer le niveau optimal d'endetement d'un pays en développement", N°50-51, année 1985, p.119.

ليشمل الأنظمة الساحقة من البلدان النامية في مرحلة لاحقة ، والتي عرفت خلالها هذه البلدان ما يسمى بأزمة المديونية الخارجية .

بعد رسم ومحاولة تجسيد السياق التاريخي العلمي " بالتغيرات العميقة الذي جاءت فيه هذه النظريات والنماذج المهتمة بقضايا النمو والتخلف في البلدان النامية ، فان الأسئلة الجديرة بالطرح هي :

- ماهو موقع هذه النظريات والنماذج من الاقتصاد السياسي البرجوازي ؟
- ماهي مضامين وخلفيات كل منها ، وماذا كانت تستهدف ؟
- ما هي انعكاساتها وعواقبها على البلدان النامية ؟ وبالتالي ماهي مسؤولية منظري الاقتصاد السياسي البرجوازي في الأوضاع التي آلت اليها البلدان النامية ؟
- ماهو الفهم العلمي السليم للتحولات التاريخية التي تعبر عنها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العالمية المتصفة بالتشابك والاعتماد المتبادل ، وكيف يمكن التحكم فيهما ومواجهتها بحيث تستغل لحل المشاكل الخطيرة القائمة في العالم ؟

ان محاولة الاجابة عن مثل هذه التساؤلات وغيرها هي ما سنتعرض اليها مباشرة فيمايلي :

1) عرض ونقد نظرية الحلقة المفرغة للفقر .

في عام 1952 صدر للاقتصادي الأمريكي راغنار نوركسه مؤلف بعنوان " مشاكل تكوين رأس المال في البلدان المتخلفة " . وكما يبدو من عنوان المؤلف نفسه ، فهو يتناول احدى القضايا الجادة التي تعترض عملية التنمية في البلدان المعنية . وفي احدى الصفحات الأولى من المؤلف يقول نوركسه ، محاولا تحديد أسباب المشكلة ، مايلي : " ان نقص رأس المال لا يسمح للبلدان الفقيرة باستخدام التكنيك الحديث وتشغيل جميع السكان . ومن هنا تنشأ انتاجية العمل المنخفضة للعمال المشغلين وارتفاع عددهم ، وهو مايؤدي الى انخفاض أكبر في مستوى الدخل المنخفض بالنسبة

للفرد الواحد من السكان . ولكن المستوى المنخفض لهذا الدخل يعيق ارتفاع التراكم
(1)
ويزيد من نقص الأموال من أجل تجهيز الانتاج بالتكنيك وتحمل الدائرة المغلقة " .

ويتضح جليا من هذا المقطع أن المؤلف يرجع أسباب المشكلة الى عوامل داخلية محضة هي : فقر هذه البلدان الى رؤوس الأموال وزيادة عدد السكان . وبذلك يكون قد فسر الفقر بالفقر تماما مثل الذي يفسر الماء بالماء ، وهو تفسير غير صائب ، ذلك ليس لشيء وانما لعدم أخذه بعين الاعتبار البعد التاريخي للظاهرة ، من جهة والامكانيات الكامنة للادخار الوطني داخل هذه المجتمعات ، والتي يتطلب تعبئتها القيام باصلاحات جذرية للعلاقات الانتاجية الموروثة عن الاستعمار من جهة أخرى .

عند هذا المستوى من معالجة القضية ، هناك سؤال ينبغي طرحه وهو :
كيف يمكن للبلدان النامية أن تواجه مشكلة نقص رؤوس الأموال ؟

أما بالنسبة لنوركسه فان اللجوء الى مصادر التمويل الخارجية هو المنفذ الوحيد ، ولا بديل عنه ، وهو يقول في هذا الصدد : " يعتبر الاستثمار (ويقصد بذلك الاستثمار الحصول عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية) قوة الانقاذ الوحيدة التي ينبغي اللجوء اليها من أجل تكسير الحلقة المفرغة للفقر " (2) . وبهذا المقطع يتبين أكثر

---

(1) - R.Nurkse, Op.cité, p.10.
(2) R.Nurkse, Op.cité, p.63.

أن السيد نوركسة يتمادى في عدم أخذه بعين الاعتبار لتشويه الهياكل الاقتصادية للبلدان المصنعة ،الأمر الذي يتسبب جزئيا في المشكلة موضوع البحث ، التشويه الذي يرجع الى قرون السيطرة الكولونيالية المباشرة ،والذي يتطلب اصلاحا جذريا ، ينبغي أن يسفر عن بناء علاقات انتاجية جديدة ،تسمح بتعبئة الامكانيات الوطنية الكامنة للادخار ،كما وتسمح بحمايته من التهريب.(*) ان مثل هذا الاصلاح من شأنه أن يجعل اللجوء الى مصادر التمويل الأجنبية ثانويا ،يلعب دورا مساعدا الى جانب رأس المال الوطني .

انه لما كان اللجوء الى مصادر التمويل الأجنبية هذا ،والذي يقترحه نوركسه ، قد جاء في جو من العداء الكبير الذي كانت تكنّه شعوب البلدان النامية الى الاستثمارات المباشرة الأجنبية المحمية بسياسة المدفع ،وعليه فان اللجوء الى هذه المصادر ينبغي أن يأخذ أشكالا جديدة يكون من شأنها أن تنسي الشعوب في مثل هذا العداء .

وحول ذلك يقدم نوركسه المبررات اللازمة لذلك فيقول :

"تنطوي القروض الأجنبية ،التي تنفقها المجموعات المحلية في شكل رأس مال على ميزة تتمثل في كونها يمكن أن تستخدم من أجل تنمية اقتصادية محلية طبقا لبرنامج شامل ومنسجم".(1)

اذن حسب ماهو واضح في هذه الفقرة ،فالشكل الأفضل لتدفق رؤوس الأموال الى البلدان النامية هو أن يتم في شكل قروض دولية ،ذلك لأنها تضمن للبلد المدين حرية التخصص، وللدفاع عن فكرته هذه يستشهد باستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في البلدان النامية خلال 1947 - 1949 التي كانت توجه بنسبة 90 ٪ .

---

*) لقد تبين خلال العقود السابقة ،خاصة عقدي السبعينات والثمانينات ،بأن نسبة عالية من الرساميل الوافدة الى البلدان النامية ،تعود من حيث أتت وتستقر أخيرا في حسابات المهربين من البلدان النامية ،المفتوحة لدى البنوك التجارية في البلدان الرأسمالية المصنعة . وجزء منها يأخذ طريق الاستثمارات المنخفضة (فنادق مطاعم ... الخ) .

(1) R.Nurkse, Op.cité, p.96.

الى الصناعات الاستخراجية وخاصة منها النفطية .

والجدير بالاهتمام هنا هو أن نتساءل عما يمكن أن يشكل خلفية هذه النظرية ، العمى العداء الذي كانت تكنه شعوب هذه البلدان الى الاستثمارات المباشرة الأجنبية خلال مرحلة السيطرة الكولونيالية المباشرة ، والذي لا يسمح بالابقاء على تدفق رؤوس الأموال بهذا الشكل ، هو الذي دفع بممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي الى البحث عن استراتيجية جديدة لضمان تصدير رؤوس الأموال ، التي تعتبر ضرورة حيوية لنمو الرأسمالية الاحتكارية العالمية ؟ ان الخلفية النظرية لا يمكن أن تكون غير ذلك .

2) عرض ونقد نظرية الحلقة المفرغة للسوق :

بعد بضع سنوات من صدور مؤلف نوركسه الذي تضمن نظرية الحلقة المفرغة للفقر ، وبالضبط في عام 1958 ، صدر لاقتصادي أمريكي آخر ، مؤلف بعنوان " اقتصاد التنمية " وهو يتناول قضية أخرى من قضايا التخلف والتنمية ، هي قضية الأسواق في البلدان النامية . وحول هذه القضية يقول المؤلف وهو شارل كيندلبرجير ' C.Kindleberger ' : السوق الضيقة تعيق تخصص الانتاج ، وغياب التخصص يسبب انخفاض انتاجية العمل ، والانتاجية المنخفضة للعمل سبب المداخيل المنخفضة للسكان ، والأخيرة هي سبب ضيق السوق " (1) . وهكذا يتبين جليا كيف أن ضيق السوق هو مشكلة جادة تحول دون تحقيق التنمية مالم يوجد لها حل . واذا سلمنا بأن هذه القضية هي بالفعل تشكل احدى العقبات العويصة التي تعترض عملية التنمية ، فان السؤال الذي يطرح هو : كيف يمكن التغلب عليها ؟ بكل تأكيد أن هناك صناعات

أنظر :

(+) سوكولينسكي (ف . ز) نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجواني ، ترجمة دكتور عارف دليلة ، دار الطليعة بيروت ، 1980 ، ص 104 .

(+) Lénine, "A propos de la question dite des marchés " Editions:Sociales, Paris et Progrès, Moscou, 1977, pp.112-115.

يتطلب بناؤها سوق كبيرة تتجاوز بكثير السوق القومية ومثل هذه الصناعات تقتضي ، بدون شك ، البحث عن علاقات تجارية خارجية ،لكن ينبغي أن ندرك ، بأنه اذا كانت السوق قد ارتبطت في نشأتها بظهور الانتاج السلعي ، فان تطورها يتوقف أساسا على تعميق التقسيم الاجتماعي للعمل وتوزيع الدخل القومي توزيعا عادلا .(1) وتبقى الحاجة الى السوق الخارجية ثانوية ، يمكن الوصول اليها بسهولة اذا ماكانت نسب التبادل تضمن المصلحة المتبادلة . لكن الخلفية النظرية للحلقة المفرغة للسوق قد تكون شيئا أخر ، يختلف عما أوردناه أعلاه . فالرأسمالية الاحتكارية التي عرفت الدخول في مرحلة موضوعية جديدة من تدويل الحياة الاقتصادية ، عقب الحرب ، كانت بحاجة ماسة ، بالاضافة الى توفير الشروط المناسبة لتصدير رؤوس أموالها الفائضة ، الى سوق رأسمالية عالمية تشمل اقتصاديات البلدان النامية . وعليه فدعوة كيند لبركيي الى كسر الحلقة المفرغة للسوق الضيقة التي تعرقل عملية تحقيق التنمية في البلدان المعنية ، بواسطة فتح السوق الرأسمالية العالمية أمامها ، كانت في حقيقة الأمر عبارة عن دعوة اقتصاديات البلدان النامية الى الاندماج في السوق الرأسمالية ومن ثم احكام أليات الاستغلال عليها ، وهو ماتم تحقيقه خلال العقود الأخيرة .

ان مايمكن أن نخلص اليه من عرض ونقد نظريتي الحلقة المفرغة لكل من الفقر والسوق هو تكاملهما من حيث كونهما تدعوان البلدان النامية الى الاندماج في العلاقات الاقتصادية الرأسمالية .

---

1) ز - ف . سوكولينسكي ، مرجع مذكور سابقا ، ص - 106 .

III : عرض ونقد نموذج ستروت ـ شنيري (*) Stout-Chenery

مقدمة :

اذا كانت نظرية الحلقة المفرغة للفقر قد جاءت لتبين ضرورة اللجوء الى مصادر التمويل الأجنبية باعتبارها مصدر تشكيل قوة الدفع الخارجية التي تمكّن البلدان النامية من الوصول على حد الانطلاق المعتمد على الذات في عملية التنمية ، فان نموذج ستروت ـ شنيري قد جاء كطريقة حسابية من أجل تقدير حجم رؤوس الأموال الأجنبية اللازم بالكاد لتكوين قوة الدفع هذه . (1) والجدير بالاشارة هنا هو أن أي زيادة أو نقصان في الحجم المطلوب له عواقب سلبية ، وهو ما سنتعرض اليه فيما بعد . وعليه فان من بين أهم الأسئلة التي تطرح حول هذا النموذج مايلي :

1 ـ ماهو بالضبط حجم رؤوس الأموال الأجنبية اللازم لتكوين قوة الدفع هذه ؟

---

*) اذا اعتبرنا النموذج عبارة عن بناء نظري ، قائم على أساس مجموعة من العناصر ، يعتبرها المؤلف أساسية ومحدّدة للواقع الذي جاء النموذج من أجله ، فان السؤال الذي يطرح بصدد دراستنا لعينة النماذج التالية هو : هل أن عملية التجريد التي قام بها المؤلف ، كانت صائبة في اختيار العناصر المحددة والتي تم على أساسها بناء النموذج ، أم أن العناصر المختارة قد سمحت ببناء نماذج تخدم أساسا لا الواقع الذي من أجله وضعت ، بل مصالح جهات أخرى هي الاحتكارات الرأسمالية العملاقة ؟ ان مايجعلنا نطرح مثل هذا التساؤل هو كون هذه العينة من النماذج قد وضعت جميعها من قبل منظرين للأقتصاد السياسي البرجوازي .

2) انظر :

*

- Phan-du loi,"Le commerce international",Economica 1980
- D. Kessler,A.Ullmo, Op..cité, p.269.
- B.E. Bruno,"L'endettement extérieur des p.v.d.", Thèse pour le doctorat d'état, Paris, 1982.

* رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1978 ، ص ص 51 - 74 .

2 - على أي أساس يتم الحكم على أن هذا الحجم ،سوى غيره ،هو الذي يتطلبه تكوين قوة الدفع الخارجية ؟

3 - ماهي التأثيرات المختلفة التي يمكن أن تلعبها شروط الاقراض الدولي (معدل الفائدة ،نوعه ،مدة القرض ،فترة السماح ،الجهة التي يبرم بها القرض ...) على فعل قوة الدفع الخارجية هذه ؟

4 - هل تتوفر البلدان النامية على أجهزة ثقنية (إحصائية) قادرة على القيام بقياس الحجم المطلوب ،بدقة مقبولة ؟

5 - ماهي الشروط اللازم توفيرها في عملية تخصيص واستخدام هذه الرساميل ،حتى يمكن أن تلعب دورها المرجو ؟ .

6 - أين هي هذه القوة الدافعة من الخارج من الأوضاع التي آلت اليها اقتصاديات البلدان النامية في الوقت الراهن ؟

ان محاولة الاجابة عن مثل هذه الأسئلة وغيرها هو ما سيتضمنه عرض ونقد النموذج فيما يلي :

عــرض ونقــد النمـوذج :

ان اقدام أي بلد من البلدان النامية على أي محاولة احداث تغييرات عميقة في هيكلـه الاقتصادي ،وخاصة منه النظام الانتاجي (تسريع معدل نمو تراكم رأس المال ، تحسين ورفع مستوى أداء قوة العمل ،تطوير وتنويع بنية الناتج الوطني ...) ،دون اللجوء الى مصادر التمويل الأجنبية ،يتطلب منه توفير كل مستلزمات التنمية الوطنية محليا (تحقيق نمو سريع في معدل الادخار القومي ،زيادة حصيلته من العملات الصعبة ... الخ) .

وبما أن هذه البلدان تتصف بشحة رؤوس الأموال ، فإن هذه الأخيرة سوف تتسبب في حصول اختناقات خطيرة لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال اللجوء إلى مصادر التمويل الأجنبية .

ثم أن رؤوس الأموال الأجنبية الواردة تسمح بتحقيق نمو سريع في الدخل القومي مؤدياً بدوره إلى احداث زيادة في المعدل الوسطي للادخار القومي ، الذي بمجرد ما يبلغ مستوى معدل الاستثمار القومي ، يكون البلد النامي قد بلغ مستوى الانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية ، المعتمد على الذات .

ان النموذج قائم على أساس نظرية مراحل النمو العاطلة تحت قيود ثلاثة هي :(1)

1 - نقص التأهيلات الذي يحدّ من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .

2 - قصور المدخرات المحلية الممكنة عن الايفاء باحتياجات تمويل الاستثمارات القومية المخططة واللازمة لبلوغ معدل النمو المستهدف .

3 - قصور ايرادات البلد من العملة الصعبة عن الايفاء باحتياجات تمويل الواردات الضريبية اللازمة لبلوغ الهدف .

تكون الحاجة إلى القروض الخارجية خلال المرحلتين الأوليين من النمو الاقتصادي المحدود بالاستثمارات تعادل العجز المالي ، أما خلال المرحلة الثالثة من النمو ، والتي تحدها التجارة ، فتكون مساوية إلى العجز التجاري .(2)

---

* تعرف الطاقة الاستيعابية لرأس المال عادة بأنها الحد الأقصى من الاستثمارات الانتاجية التي يمكن تحقيقها في الاقتصاد القومي المعني ، غير أن هذا التعريف لا يسلم من النقد ، وأنه ليس أكثر من محاولة من عدد كبير من المحاولات التي جاءت من أجل تحديد علمي لهذا المفهوم .

(1) D.Kessler, P.A.Ullmo," La crise financière internationale et ses implications à court terme", Actes du colloques " Epargne et Développement", Editions Economica, Paris, 1985, pp 283-303.

(2) B.E. Bruno, Op.cité, p.194.

وعليه فان النموذج يهدف الى تقدير العجز في الموارد المالية المحلية تقديــــرا دقيقا ، يجنب البلد النامي مخاطر الوقوع في الافراط في التقدير ، والذي من شأنه أن يكون سببا في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بشكل يفوق الطاقة الاستيعابيـــة للاقتصاد القومي ، مؤديا بذلك بالبلد الى الوقوع في العجز عن الوفاء بالتزاماته نحو العالم الخارجي ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، يجنب البلد مخاطــــر الوقوع في نقص رؤوس الأموال والتي تبرز في شكل قيود سلبية تتسبب في ابقـــاء عوامل الانتاج معطلة جزئيا ، ينجر عنها ابطاء في النمو .

تقديـر العجـز في الموارد المالية المحليـة :

لتقدير العجز في الموارد المالية المحلية ، هناك طريقتـان همــــا :

1 - طريقــة تقديـر فجـوة المـوارد الماليـة المحليـة

2 - طريقــة تقدير فجــوة التجـارة الخارجيــــة .

1) - طريقــة تقدير فجـوة المـوارد الماليـة المحلية :

تعرف هذه الفجوة بأنها عبارة عن الفرق بين قيمة الادخارات القومية الممكنـــة التحقيـــق (St) وقيمة الاستثمارات القومية المخططة (It) بنفس الفترة . ومن أجل تحقيقها هناك طريقتان كذلــك :

أ - طريقــة مـعامل رأس المال

ب - طريقة دالة الانتاج من نوع كوب - دوغلاس Coob-Doglas .

أ) حسب طريقة معامل رأس المـــال :

ان هذه الطريقة التي تعتبر أكثر شيوعا لدى البلدان النامية في تقدير حجم الاستثمارات المخططة تعتمد على معامل رأس المال ، والذي يعبر عن وجود تبعية خطية صارمـــة لحجم الانتاج الى حجم رأس المال المستثمر . والصيغة الحسابية لهذا المعامـــل

الذي يفترض ثباته خلال فترة معينة ; (t) هـي :

وحسب هذا المعامل فان البلد $b = \frac{DK}{Dy} - \frac{I}{dy}$

الراغب في تحقيق زيادة معينة في ناتجه المحلي الاجمالي عليه باستثمار حجم مناسب من رأس المال ، والصيغة الرياضية المعبرة عن ذلك هـي :

$$(1) \ldots\ldots\ldots I_t = b[Y_t - Y(t-1)]$$

حيث (It) هو حجم الاستثمار القومي المخطط واللازم لتحقيق معدل نمو اقتصادي مستهدف .

أما الفرق [Yt -Y(t-1)] فهو عبارة عن الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الزمنية (t +1) وهي مقدرة بتكلفة عوامل الانتاج ، والتي اذا ماضربت في معامل رأس المال تعطي حجم الاستثمار (It) .

ب) طريقة دالة الانتاج من نوع كوب - دوغلاس (1) :

ان دالة الانتاج من نوع كوب - دوغلاس هي من الشكل :

$$P = b\, L^{k} . C^{j}$$

حيث : P هو الناتج المحلي

L هو عنصر العمل

(C) هو عنصر رأس المال

k عبارة عن معامل درجة مرونة الانتاج بالنسبة لعنصر العمل .

j عبارة عن معامل درجة مرونة الانتاج بالنسبة لعنصر رأس المال .

b معامل ثابت

حسب هذه الدالة كل تغيير في عنصر العمل (L) بنسبة 1٪ ينتج عنه تغير في حجم الناتج (P) بنسبة (K) ،وكل تغيير في عنصر رأس المال بنسبة 1٪ ينتج عنه تغير في حجم الناتج بنسبة (j) ،وأما اذا حصل تغيير متزامن في كل من عنصري الانتاج وبذات النسبة 1٪ فانه ينتج عنه تغير في الناتج بنسبة (k+j)

---

1) ان دالة الانتاج من نوع كوب - دوغلاس تتوفر على فرضيتين هما :
- قيامها على أساس عنصري إنتاج (L و k)
- قابلية الاحلال بينهما على درجة عالية .

وقد شكلت هذه الدالة نقطة انطلاق لوضع نماذج عدة صدرت بعد الحرب العالمية الثانية ،كل منها من " الفلسفة الحديثة " .

وفي حالة كون (%1 = j + k) فان ذلك يعني أن تغيير حجم كل من رأس المال والعمل بنسبة 1٪ قد أدى الى تغير في حجم الناتج بذات النسبة 1٪ ، وهي الحالة التي يطلق عليها " ثبات الغلة " ، وأما اذا كان التغير في حجم الناتج أقل من الواحد الصحيح فاننا نكون أمام حالة " تناقص الغلة " وأخيرا اذا كان التغير أكبر من الواحد الصحيح فان الحالة يطلق عليها " تناقص الغلة " .

ومن أجل تقدير فجوة الموارد المالية المحلية ، حسب هذه الطريقة يفترض : بقاء عاملي المرونة K , J ثابتين :

- تزايد قيمة (L) خلال الفترة j (t) بمعدل r1 ، أي أن :
$\bar{L} = (1 + r1)$.

- نمو الناتج بمعدل r2 أي أن : $\bar{P} = (1 + r1)$

ومن أجل بلوغ معدل النمو الاقتصادي المستهدف ، يلزم نمو رأس المال من C الى $\bar{C}$ ، أي بمعدل يفترض هو g ، وعليه فان : $\bar{C} = (1 + g)C$.

ومنه فان : $\bar{P} = b\bar{L}^k.\bar{C}^j$

و

$$\bar{P}/P = \left[\frac{L(1 + r1)}{L}\right]^k \left[\frac{C(1 + g)}{C}\right]^j$$

$$\Longrightarrow (1 + r1)^j = (1 + r2)(1 + g)^j \quad \therefore \quad (1 + g)^j = \frac{1 + r1}{1 + r2}$$

وبحل المعادلة الأخيرة نحصل على قيمة g التي تحدد لنا معدل نمو الاستثمارات اللازم لبلوغ معدل النمو الاقتصادي المستهدف .

وهكذا فانه اذا توفرت معرفة كل من :

- معاملي المرونة الانتاجية J , k .

- معدلي نمو كل من الناتج (r2) والتشغيل (r1) وحجم الاستثمار (I) ، عند بداية الفترة (t) ، أمكن حساب g . وعليه فان دالة الاستثمار تأخذ

الصيغة التاليـة : $I_t = I_g$ .....(2)

من أجل تقدير الفجوة في الموارد المالية المحلية ، يبقى علينا تقدير قيمة المدخرات المحلية الممكنة التحقيـق (S_t) خلال الفـترة (t) .

ان دالة الادخار المستخدمة هنا هي من النوع الكينزي وشكلها هو : $S_t = S_o + s'Y_t$

حيـث s' هو الميل الحدي للادخار ، و S_o عبارة عن الادخار المستقل عـن الدخل الجاري للفـترة (t) .

وعليه فان فجوة الموارد المالية المحلية (F_t^s) تأخذ الصيغة الحسابيـة التاليـة : $F_t^s = I_t - S_t$

و تأخذ احدى الصيغتـين التاليتـين :

امـا : $I_t = b[Y_t - Y(t-1)]$ أو $I_t = I_g$ ، $I_g = b[Y_t - Y(t-1)]$

2 - تقديـر فجـوة التجـارة الخـارجيـة :

تقدير فجوة التجارة الخارجية يتطلب تقدير كل من الصادرات والواردات المتوقعة لفـترة مقبلـة (t)

<u>أولا</u> : تقديـر قيمـة الـواردات (M_t)

لقد اعتمد المؤلفان في تقدير هذه المتغيرة على استخدام دالة من الشكل :

$$M_t = M_o + m'Y$$.

مع m' عبارة عن الميل الحدي للاستيراد ، أي عندما يزداد الدخل Y_t بوحدة واحدة فكم هو الجزء المخصص منها للاستيراد .

أما M_o فهي عبارة عن الواردات المستقلة عن الدخل الجاري .

<u>ثانيا</u> : تقديـر قيمـة الصادرات X_t .

ان الطلب على الصادرات هو في الأساس عبارة عن طلب البلدان الرأسمالية الصناعية

على المواد الأساسية ،عليه فهو يخضع لعوامل خارجية لا مجال للتحكم فيها من قبل البلدان النامية ،ومن أهم هذه العوامل :

- الدورة الاقتصادية الرأسمالية
- سيطرة الاحتكارات الرأسمالية على تحديد أسعار الصادرات
- المنافسة بين مجموعة البلدان المنتجة لنفس السلع .
- خطر احلال بعض السلع الاصطناعية محل المواد الأولية .

بالاضافة الى كل ذلك ،هناك عوامل داخلية يصعب التحكم فيها هي الأخرى ،وأهمها هو عدم مرونة الانظمة الانتاجية . نظرا لهذه الصعوبات فان المؤلفين يستخدمان دالة من الشكل :

$$X_t = X_0 (1 + e)^t .$$

مع X_0 هو حجم قيمة الصادرات عند بداية الفترة t ،و e هو عبارة عن معدل زيادة قيمة الصادرات .

ومن المعادلتين أعلاه تحصل على تقدير لقيمة الفجوة في التجارة الخارجية والتي يعبر عنها الشكل الحسابي : $F_t^T = M_t - X_t$.

والجدير بالاشارة هنا هو أن هتين الفجوتين تتساويان في كل فترة سابقة .

والبرهان على صحة هذه المساواة يمكن القيام به انطلاقا من بعض المعادلات التي تعتمدها المحاسبة القومية .

فعندنا معادلة تكوين الناتج القومي : (1) .. $Y_t = C_t + I_t + X_t$

حيث Y_t هو الناتج الكلي

C_t الاستهلاك الكلي

I_t الاستثمار الكلي

M_t و X_t الواردات والصادرات الكلية .

وبما أن الناتج القومي يتولد عنه دخل مساوي له ،يتم استخدامه لغرضي الاستهلاك والادخار ،فان معادلة الدخل القومي تأخذ الصيغة : $Y_t = C_t + S_t$ ... (2)

ومن تساوي المعادلتين (1) و (2) عندنا :

$$C_t + I_t + X_t - M_t = C_t + S_t$$

$$\Longrightarrow (I_t - S_t) = (M_t - X_t)$$

والمعادلة أعلاه مباشرة تعني ببساطة تامة أن فائض الاستثمارات القومية المنفذة على المدخرات القومية المحققة يتم تدبيره عن طريق فائض الواردات على الصادرات ،والذي يمول باللجوء الى مصادر التمويل الأجنبية . وهذا هو مايقصد بتساوي الفجوتين في أي فترة سابقة .

من خلال تقديم النموذج ،يتبين لنا بأنه جاء ليدعي بأن الدقة في تقدير مايتطلبه دعم المدخرات المحلية للبلدان النامية من تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية ،من شأنها أن تسمح بتسريع معدلات النمو الاقتصادي والوصول بها الى الحد الذي يؤهلها لاستكمال عمليتها التنموية اعتمادا على ذاتها ،أي على مواردها المالية المحلية .

وبذلك فان النموذج يكون قد اختصر عملية التنمية الى مجرد نمو اقتصادي ،متخذا من عنصر الاستثمار العامل المحدد لأي نجاح في تحقيقه . كما أن النموذج ،وهو يدعي وجود توافق بين المرحلتين الأوليين من النمو الاقتصادي وفجوة الموارد المالية المحلية ،ثم تحول هذا التوافق الى توافق بين المرحلة الثالثة ،والتي تنتهي بوصول البلد الى درجة الاعتماد على الذات ،وفجوة التجارة الخارجية (1) ،يكون قد دعا الى ضرورة تشجيع قيام صناعة تصديرية ،أي تعمل من أجل السوق الرأسمالية العالمية . لا

---

1) أنظر عملنا هذا ص 15

لا السوق القومية أساسا ،وتلبية الاحتياجات الضرورية للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع،
ان أول نتيجة نخلص اليها ،هي أن مضمون النموذج قد جاء مدعما لنظرية شحة رؤ و س الأموال لنوركسه ،ومن ثم فانه قد جاء كمحاولة تنهيج لعملية تصدير رؤ و س الأموال الفائضة بالبلدان الرأسمالية الاحتكارية ،باعتبارها عملية حيوية لاستمرار عملية نمو الرأسمالية العالمية وهي تدخل مرحلة نوعية جديدة من التدويل .
- ان النموذج ينطلق من فرضية هامة ،هي اعتباره لكل التدفقات المالية من البلدان الرأسمالية الاحتكارية الى البلدان النامية من قبيل المساعدة من أجل التنمية . وبذلك يكون قد نظر اليها بمنظار تاريخي بحت ،أي قد ماثلها لتلك التي حصلت عليها البلدان الرأسمالية الناشئة (الولايات المتحدة الأمريكية ،كندا ،أستراليا) خلال القرن التاسع عشر ،أو تلك التي جاءت في اطار ما يسمى بـ " مشروع مارشال " ،متجاهل بذلك الفاصل الزمني الشاسع والاختلاف في الطبيعة والأهداف والظروف التي جاءت فيها .(1) فالأولى جاءت في الوقت الذي كان تطور القوى الانتاجية للبلدان الدائنة لا يزال يوفر فرصا للتعامل الدولي المتكافئ ،بينما لم يعد الحال كذلك ،فالبلدان النامية التي ورثت هياكل اقتصادية مشوهة عن المرحلة الكولونيالية بسبب النهب الطائل والتقسيم الدولي الرأسمالي للعمل ،قد كرس دمجها أكثر فأكثر من خلال اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية التي جرت على اثر الحرب الأمبريالية الثانية . أما الثانية (مشروع مارشال) فقد جاءت في الوقت الذي برزت فيه المنظومة الاشتراكية العالمية كنظام عالمي منافس ومخيف للنظام الرأسمالي ،الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية الى تقديم المساعدة اللازمة لاعادة بناء اقتصاديات أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب، وقطع الطريق بذلك أمام المد الشيوعي المخيف ،هذا من جهة ،ومن جهة أخرى ،خلق

(1) P.Dhonte,"La dette des pays en développement", notes et études documentaires, N°4551-4552, Documentation Française, Paris, 1979.

خلق الشروط اللآزمة لنمو الاحتكارات الأمريكية العملاقة وتوسعها عالميا .

ان النموذج وهو ينطلق من كون البلدان النامية تستطيع أن تقدّر العجز في مواردها المالية تقديرا دقيقا يكون قد تجاهل ماتتصف به أجهزتها الاحصائية من ضعف ، والتلاعب الذي عادة ماتكون موضوعا له المعطيات الاحصائية بهذه البلدان ، فالسلطات المختلفة لهذه البلدان لا تتمتع بالمصداقية الكافية ، وهي تحاول دائما أن تقدم أرقاما تخدم أدعاءاتها وأهدافها السياسية والايديولوجية . ان من أهم الأمثلة العديدة على ذلك ، ماتنشره من أرقام متضاربة حول مستويات وحجوم مديونيّاتها الخارجية ؛ فبالاضافة الى كون عدد هام من البلدان النامية ظل يجهل المستويات الحقيقية لمديونيته الخارجية ، فهناك تلاعب بهذه الأرقام لأهداف عديدة منها ؛ محاولة اعطاء صورة مرضية ومبررة لما يتخذ من اجراءات هامة في مجالي الاقتصاد والسياسة (1) . كل هذا ان دلّ على شيء فانما يدل على أن هدف النموذج المتمثل في ضرورة الوصول الى تقدير دقيق للعجز بعيد عن واقع هذه البلدان وبالتالي غير قابل لأن يشكل محل اهتمام . غير أنه بالأضافة الى هذه العوامل الداخلية السائدة في العديد من البلدان النامية ، هناك عوامل مرتبطة بالأدوات التي يستخدمها النموذج ، كدالة الانتاج كوب - دوغلاس ودالة الواردات ، التي تتصف بالسكون ، أي عدم اخذها بعين الاعتبار للعوامل المؤثرة الأخرى ، كالتقاليد الاستيرادية التي ورثتها عن الماضي (2) ، وكلها تؤدي الى عدم الدّقة في التقدير .

---

1) قارن مثلا بين الأرقام التي تنشر من جهات مختلفة داخل البلد نفسه ثم مع الجهات الأجنبية المتخصصة ، حول المديونية نفسها .

(2) D.Kessler, P.A.Ullmo, Op. cité, p.379.

- ان النموذج ينطلق من مجرد مشاهدة الظاهرة ويحاول قياسها قياسا دقيقا ،متجاهل بذلك أسبابها التاريخية ،والظرفية مثل المد وان الاقتصادي الذي تمارسه الاحتكارات الرأسمالية العملاقة ،التلاعب بكل من أسعار العملات الرئيسية ومعدلات الفائدة على الاقراض ،التحكم في الأسواق الرأسمالية العالمية والعمل على نقل الافرازات السلبية للازمة الى البلدان النامية ... الخ .(1)

ناهيك عن اهمال النموذج للكيفية التي تخصص بها رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة على البلدان النامية ،فبعض الدراسات الصادرة عن البنك الدولي للانشاء والتعمير تشير الى أنه ،في بعض من هذه البلدان ،يتم تخصيص $\frac{1}{2}$ فقط للاغراض الانتاجية ، أما الباقي فجزء منه ،ويقدر هو الآخر بحوالي الثلث ($\frac{1}{3}$) يخصص لسد العجز في الموارد المخصصة للاستهلاك ،والباقي يتم تهريبه الى الخارج ،أي أنه يعود من حيث أتى .(2) أن مثل هذا الاستخدام للموارد لا يسمح بتحقيق الهدف الذي جاء من أجله النموذج ،بل يدخل معه في تناقض صارخ .

- وآخر ليس أخيرا ،فان النموذج لا يأخذ بعين الاعتبار الشروط النقدية والمالية والسياسية المختلفة التي تحكم عمليات الاقراض الدولي ،وهي شروط مجحفة ،لا تسمح بتحقيق هدف النموذج . ومن أهم هذه الشروط القاسية : ميل معدلات الفائدة الى الارتفاع باستمرار وذلك بسبب ربطها بظاهرة التضخم ،ميل فترات السماح وسداد القروض الى التقلص باستمرار ... الخ .

---

1) انظر : عملنا هذا الصفحة رقم ... .

(1) B. Maulde,"Conjoncture économique internationale à la veille de la réunion de Seôul", Banque, N° 455-1985.

البعد الاقتصادي والاجتماعي للنموذج .

- كما سبقت الاشارة ،فالنموذج يرتكز على عنصر الاستثمار ويرهن به أية محاولة ناجحة لتعجيل معدلات النمو الاقتصادي . وبذلك فالنموذج يكون يعالج قضية النمو الاقتصادي لا قضية التنمية التي تختلف عن الأولى بكونها عميقة وشاملة للمجتمع .
وهذا ليس بعفوي عند المؤلفين ستروت وشنيدي ،بل هو اختيار استراتيجي يستهدف الابقاء على الأوضاع الطبقية للمجتمعات المعنية على ماهي عليه . كما أن النموذج وهو يربط الغاء فجوة الموارد المالية المحلية بالقضاء على الفجوة في التجارة الخارجية يكون قد أقر مبدأ ضرورة تشجيع بناء قطاعات اقتصادية تصديرية بدلا من بناء صناعات متوجهة نحو اشباع الحاجات الضرورية لغالبية أفراد المجتمع . الأمر الذي يتوقف عليه أي نجاح في عملية التنمية الحقيقية . والنتيجة الأولى التي تخلص اليها من هذه الاختيارات الأساسية هي أن النموذج جاء هادفا تكريس عملية الاندماج غير المتكافئ للبلدان النامية داخل النظام الرأسمالي العالمي ،وذلك من خلال تنظير وتنهيج عملية تصدير فوائض رؤوس الأموال الاحتكارية الى البلدان النامية .

- حدود النموذج وتفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية .

بعد مرور مالا يقل عن ربع قرن من لجوء البلدان النامية الى مصادر التمويل الأجنبية من أجل تحقيق التنمية ،فانها اليوم تجد نفسها تعاني من عجز متفاقم في مواردها الاقتصادية . التفاقم الذي هو ان دل على شيء انما يدل على فشل النموذج في تحقيق الهدف الذي ادعاه . بل والأخطر من ذلك هو أن هذه البلدان قد صارت اليوم في غالبيتها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية المتعلقة بالديون . واذا كان هذا التفاقم في الاوضاع يعود جزئيا الى الافرازات الخطيرة التي نجمت عن الأزمة العامة الراهنة للرأسمالية ،فان هذا لا يبرئ مثل هذه التنظيرات مما آلت اليه

الأوضاع ،سيما وأنها تتجاهل المتغيرة المحددة لأي نجاح في عملية التنمية ، المتغيرة المتمثلة في ضرورة القيام باصلاحات جذرية للعلاقات الانتاجية القائمة والموروثة عن الكولونيالية . لأن مثل هذه الاصلاحات هي وحدها التي توفر الشروط اللازمة والأساسية لتحقيق عملية تنمية . فهي بالاضافة الى كونها تضمن تعبئة المدخرات القومية الكامنة ،تعطي الفرص لمشاركة كل الطاقات والكفاءات في التنمية وذلك انطلاقا من ذاتها هي نفسها ،كما وأنها تضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي الكافي والقادر على قطع الطريق أمام كل محاولة لتهريب رؤوس الأموال . وتجعل القوى الوطنية في مركز قوة للتعامل مع رأس المال الأجنبي في حالة الضرورة والحصول على تعاقدات قائمة على نوع من التكافؤ ويسر الشروط .

ان النموذج الذي جاء ليكرس أوضاع التبعية التي تعرفها البلدان النامية قد زاد من تفاقم مشكلة العجوز في الموارد المالية المحلية مؤديا الى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية .

عـرض ونقد دورة الدين لدراغوسلاف أفـرأموفيتش (.Avramovic (D [1]

عـرض دورة الديـن :

في عـام 1964 صدر مؤلف "Economic growth and external debt" لفريق من خبراء البنك الدولي للانشاء والتعمير تحت اشراف دراغوسلاف أفرامزفيتش وقد تضمن هذا المؤلف نظرية دورة الدين .

ان افرامـوفيتش ينطلق من مضمون نظرية الفجوتـين ،أي من وجـود قصور في الادخار المحلي الممكـن (S_i) عن تغطية احتياجات الاستثمار المستهدف ،والذي يجعل اللجوء الى مصادر التمويل الأجنبية أمرا حتميا . والسؤال الذي يحاول المؤلف الاجابة عنه من خلال نظرية دورة الدين هـو : ماهو المسار الذي تتخذه ظاهرة الدين في تطورها وذلك منـذ نشوئها حتى غاية انطفائها ؟ وماهي المـدة المستغرقة ،والتي مع نهايتها يكون البلد قد بلغ مستوى تحقيق فائض في رؤوس الأمـوال .

حسب أفرامـوفيتش ظاهرة تدين أي بلد نامي ينبغي أن تتطور وفـق مسار معين ،نميز فيه ثلاث مراحـل مختلفة موافقة لمستويات مختلفة من النمو الاقتصادي للبلد المعني ، وهي ما نتناولـه فيما يلـي :

المرحلـة الأولـــى :

في هذه المرحلة يكون مستوى الادخار المحلي المحقق (S_i) دون مستـوى الاستثمارات المخططة (I_1) ،ويعود ذلك القصـور الى ضعف مستوى الدخـل القومي وما ينجر عنـه من ضعف في مستوى الادخار . وعليه فان اللجوء الى مصادر

(1) :- D. Avramovic, Alii," Economic growth and external debt", the Johns Hopkins press, Baltimore, second printing 1966, pp.47-85.
- Bekolo-ebe Bruno, Op.cité, pp.223-227.

التمويل الأجنبي بما فيه الأقتراض بشكل هام ، هو أمر ضروري . ان الاستخدام العقلاني لهذه الموارد المالية في توسيع الطاقات الانتاجية واستحداث أخرى جديدة ، من شأنه أن يؤدي الى تحقيق زيادة مضطردة في نمو الدخل القومي . غير أنـــه رغم هذه الزيادة الممكنة ، ورغم كون خدمة الدين القائم لا تزال بعد ضئيلـــة ، الا أن المرحلة الأولى هذه تتصف بوجود ميل كامن لنمو حجم الدين الخارجي ، وذلك بوتيرة عالية ، وبصفة عامة فانه اذا تم استخدام الموارد المالية المتاحة ، سواء من أصل محلي أو أجنبي ، فان تطور الهيكل الانتاجي سيسمح بتحقيق نمو في الدخل القومي الذي يؤدي بدوره الى زيادة قدرة المجتمع على الادخار الفعلي ، وهكذا فان فجوة الموارد المالية المحلية سوف تميل الى التقلص حتى غاية زوالها تماما ، وعندئذ نكون قد وصلنا الى نهاية المرحلة الأولى . أي المستوى الذي تصبح فيه $I_i = S_i$ وبالتالي فان صافي تدفق رأس المال الأجنبي ينعدم .

<u>المرحلة الثانيـــة</u> : وهي مرحلة تناقص معدل نمو حجم الدين الخارجي .

عند بداية هذه المرحلة يكون $I_i < S_i$ غير أن الفائض لا يكفي لخدمة الديـــون الخارجية القائمة ، الشيء الذي يعني إقدام البلد على مزيد من القروض ولكن بشكـــل أقل من السابق ، مما يجعل حجم الديون يستمر في النمو ولكن بمعدل متناقص . غير أن ذلك كله يتوقف على مدى تشجيع الميل الى الادخار الذي تحققه السياسة الاقتصادية المتبعة . والقروض ففي الظروف العادية يبلغ مستوى الادخار المحلي درجة تغطيـــة احتياجات البلد لأغراض الاستثمار وخدمة الديون ، وعندها يبلغ حجم الديون الخارجية نهايته العظمى .

<u>المرحلة الثالثة</u> : وهي مرحلة تناقص الدين الخارجي وانطفائه تماما . ان ما تتميز به هذه المرحلة هو كفاية الادخار المحلي المحقق لتغطية كل من احتياجات الاستثمار المخطط وخدمة الدين معا ، ووجود فائض . والجدير بالذكر هنا هو كون معدل الفائدة

المركبة يعمل بطريقة معكوسة ، مما يساعد على تسريع عملية تصفية الدين . وعند نهاية هذه المرحلة يكون على البلد المعني أن يختار كيفية التصرف بالفائض في الادخارات المحلية الممكنة على احتياجات الاستثمار المخطط حسب الوتيرة المعتادة ، وأما أن ترفع هذه الوتيرة الى المستوى الذي يسمح باستثمار الفائض ، وهنا يطرح السؤال : الى متى يمكن الاستمرار في ذلك ؟

أو توجه مثل هذه الفوائض الى رفع مستويات الاستهلاك ، أو أنها تصدر الى البلدان التي هي بحاجة اليها .

وحسب مجموعة الشروط المفروضة التالية ، فان أفراموفيتش يصل الى تقدير للدورة ، وهو ما نتعرض اليه فيما يلي :

باقتراض :

- معدل نمو الدخل القومي 5٪ سنويا
- المعدل الوسطي للادخار عند بداية الفترة 10٪
- المعدل الحدي للادخار 20٪
- المعدل الحدي لرأس المال الى الدخل هو : 3 ÷ 1
- معامل الصادرات عند بداية الفترة هو 10٪
- معدل نمو الصادرات هو 4٪
- حجم الدين الخارجي عند بداية الفترة هو صفر (0)
- متوسط مدة القرض هو 15 سنة
- متوسط معدل الفائدة 6٪
- معدل الاستثمار 15٪

في ظل هذه الشروط تكون مدة الدورة 36 سنة موزعة على المراحل الثلاث كما يلي :

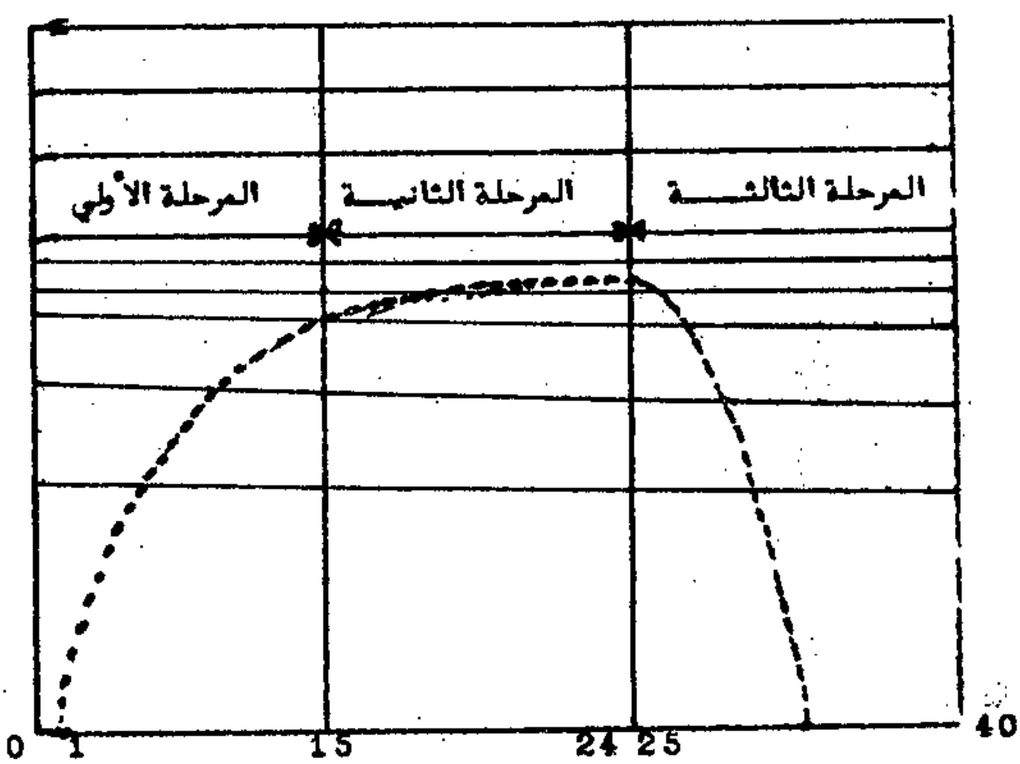
- 15 سنة للمرحلة الأولى.

9 سنوات للمرحلة الثانية.

و 12 سنة للمرحلة الثالثة.

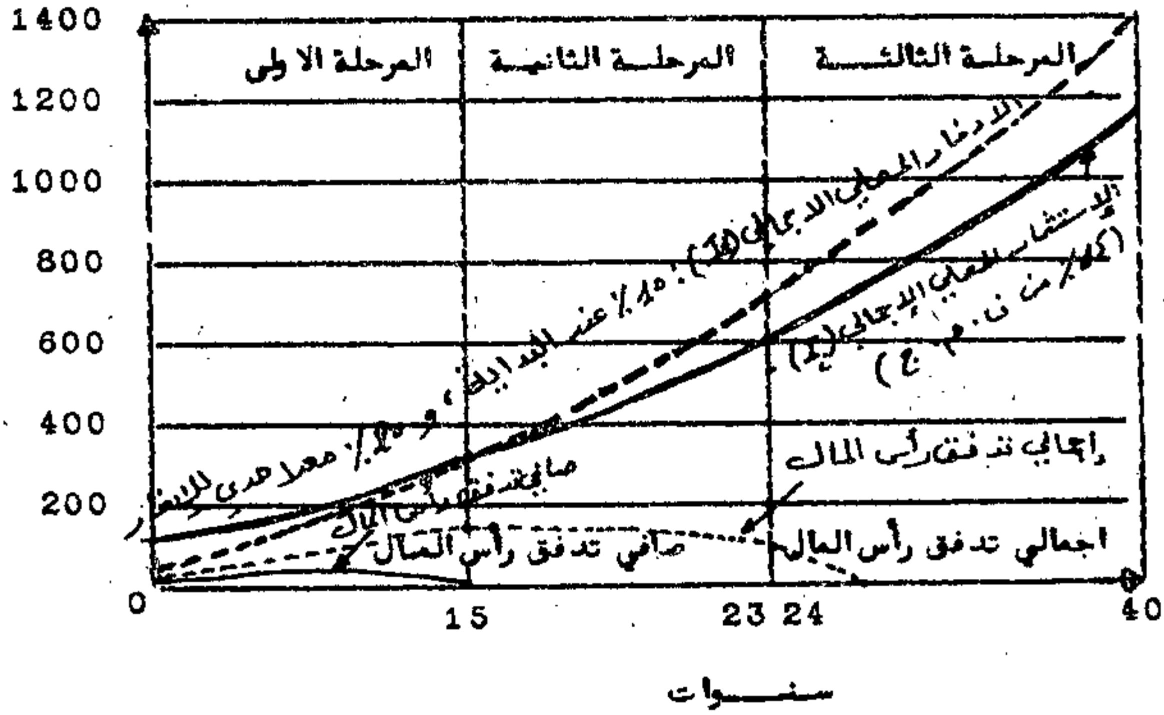
في ظل هذه الشروط تكون مدة الدورة 36 سنة ،منها 15 للمرحلة الأولى ، 9 سنوات للمرحلة الثانية وحوالي 12 سنة للمرحلة الثالثة . والشكلان التاليان يبينان كل من دورة الدين ومسار كل من الادخار المحلي الاستثمار المخطط وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية .

الشكل 1 يبين دورة الدين (6٪ تدفع سنويا وذلك لمدة 15 سنة).



المصدر : دار فو سلاق انراسوقيتش ،مرجع سبق ذكره ،ص 60 .

الشكل 2 " مستوى رأس المال المطلوب تدفقه وعلاقته بالادخار المحلي والاستثمار " .



المصدر : السابق الذكر ، ص 61 .

ان الشكلين I و II السابقين يوضحان كيف تتم الدورة في حالة الظروف العادية التي تعبر عنها الشروط الواردة أعلاه . أما في حالة تغيرها أو وجود عوامل أخرى مؤثرة ،فان الانتقال من مرحلة الى مرحلة أخرى يكون بطيئا . وحول ذلك يتعرض أفراسوفيتش الى مجموعة عوامل ،منها :

. كون معدل الصرد بة دون المستوى الوارد أعلاه (20 ٪) ،مما يحول دون حصول نمو في الدخل القومي بمعدل أكبر ،ويعمل في نفس الاتجاه أي نمو مفرط في السكان .

. السيولة هي الأخرى تطرح مشكلة التوفيق مابين مختلف استخداماتها (لاغراض استثمارية ،لأغراض خدمة الدين ،لاغراض الاستهلاك) وعدم كفايتها أو سوء توزيعها على التخصيصات المختلفة من شأنه أن يسبب اضطرابا في سير الدورة .

. بنية الدين : قد تكون هذه البنية تشتمل على قروض قصيرة عديدة ،كما تكون مركزة في سنوات معينة دون الأخرى ،مما يجعلها غير مواتية فتؤدي الى إحداث إطالة في الدورة ،وتشتد حدة تأثير هذا العامل بقدر ما تكون الشروط التي تحكم القروض جامدة وغير قابلة للتعديل .

. السياسة الاقتصادية التضخمية : هذه الأخيرة من شأنها هي الأخرى أن تؤدي الى إحداث اضطرابا في سريان الدورة ،اذ من شأنها أن تساعد على تهريب رؤوس الأموال ،وتلزم الاقتصاد القومي على التسديد أكثر . كما أن هذه السياسة الاقتصادية تؤثر سلبيا على دورة الدين في حالة ضعف القدرات التصديرية .

نظرة عامة على نظرية دورة الدين .

تمثل هذه النظرية كمثل نموذج ستروت - شنيري السابق العرض ،فهي تنطلق من التسليم بأن البلدان النامية تعاني من وجود فجوة في مواردها المحلية ،الشيء الذي

يحول دون امكانية قيامها بالتنمية المعتمدة على الذات . والنظرية تتخذ مضمونها السابق العرض من حقيقة تاريخية معينة ، هي حالة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا في القرن التاسع عشر ، أي عندما كانت تعتمد جزئيا على الاقتراض الدولي وهي تقوم بعملية التنمية (1) . فالنظرية قد جاءت عبارة عن محاولة تجسيد هذا الواقع في شكل نظري وتقديمه كوصفة دواء لمن يريد أن يقتدي بها من البلدان النامية . وبالفعل فان هذه البلدان التي كانت تعتمد اعتمادا ثانويا على موارد مالية أجنبية ، استطاعت بعد فترة قليلة ، تتضائل مع دورة الدين لأقراموقيتش ، أن تتحول الى بلد مصدر لرؤوس الأموال . واذا كانت النظرية تعبر عن حصول حقيقة تاريخية معينة ، هي نجاح هذه البلدان في القيام بتنمية نفسها وفق طريقة معينة ، فاننا نختلف مع المؤلف في كونه يقدمها كطريق وحيد لا بديل له ، للبلدان النامية الراغبة في الخروج من التخلف ، اذ توجد مجموعة البلدان الاشتراكية التي لم تمر بهذه التجربة واستطاعت أن تحقق عملية التنمية .

دراسة نقدية للمسلمات والفرضيات التي تقوم عليها النظرية .

تنطلق النظرية ، مثل نموذج ستروت - شنيري من التسليم بأن العجز في الموارد المالية المحلية للبلدان النامية لا يمكن التغلب عليه الا باللجوء الى رأس المال الأجنبي ، متجاهلة بذلك وجود امكانيات ادخارية كامنة عظيمة لدى هذه البلدان والتي تتطلب تعبئتها القيام باصلاحات جذرية للعلاقات الانتاجية الموروثة عن المرحلة الكولونيالية ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فان مثل هذه الاصلاحات من شأنها أن تقطع الطريق أما التهريب الخطير الذي تعاني منه هذه البلدان والذي يتسبب

---

(1) رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 43 .

في تفاقم الفجوة في الموارد المالية المحلية .

بالاضافة الى ماسبق فالنظرية تفترض وجود مجموعة من الشروط النقدية والمالية والاقتصادية حتى تستطيع أن تجري الأمور بصورة معينة ، ومثل هذه الشروط لم يحصل قط أن توفرت مجتمعة وللمدة المطلوبة حسب هذه النظرية وذلك منذ الحرب الأمبريالية الثانية .

البعد الاقتصادي - الاجتماعي للنظرية .

ان النظرية وهي تنطلق من حالة تاريخية معينة ، وهي حالة بضعة دول في القرن التاسع عشر ، محاولة أن تجعل منها نموذجا يقتدى به ، تكون قد أهملت الاختلاف في الظروف بين الوضعين . بل وكرست الابقاء على الأوضاع الطبقية للمجتمع على ماهي عليه . ان مثل هذه النظرة التي يتضمنها محتوى النظرية تبرز أكثر عندما يرهن الانتقال من مرحلة الى أخرى بنجاح البلد في بناء اقتصاد قادر على التصدير الى السوق الخارجية . وعليه فلا يمكن اعتبار هذه النظرية الا احدى المحاولات الهادفة الى تكريس اندماج البلدان النامية في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل أكثر فأكثر وأن تجري أي جهود من أجل دفع مستوى النمو الاقتصادي بها في هذا الاطار لا غير .

بعد وحدود النظرية وعلاقتها مع تزايد المديونية .

ان المدة الزمنية التي مرت على مجموعة البلدان النامية وهي تخوض غمار معركة التنمية بالاعتماد على رأس المال الأجنبي كافية لاختبار نظرية دورة الدين في الواقع . وحسب الواقع الراهن لهذه البلدان فانه لا يوجد بلد واحد استطاع أن يتخطى المرحلة الأولى من الدورة . اذ أنه رغم سياسات التصحيح التقشفية الصارمة التي فرضت

عليها منذ مطلع الثمانينات ،لم يتوقف حجم الديون الخارجية على الارتفاع،وهذا الارتفاع في حجم المديونية الذي يعود أساسا الى الشروط المجحفة والقاسية للاقراض الدولي جعل من الظاهرة تتغذى ذاتيا أي تنمو ذاتيا وهو ما تبينه حقيقة كون الظاهرة تعرف نموا في الوقت الذي يعرف صافي تدفقات رأس المال اتجاه سالبا . ومثل هذه النتيجة تبين بأن التجربة أدت الى تحقيق نتائج هي عكس ماكان مرجوا حسب النظرية .

ان مثل هذه الأوضاع المأزومة التي آلت اليها اقتصاديات البلدان النامية المدينة في غالبيتها انما تعود أساسا الى علاقات التبعية المختلفة الأشكال التي ورثتها عن المرحلة الكولونيالية الطويلة ،والتي تم تكريسها من خلال عملية اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية ،خلال مرحلة مابعد الحرب الأمبريالية الثانية . فمثل هذه العلاقات أدت الى استنزاف الفائض الاقتصادي للبلدان النامية خلال مدة زمنية طويلة ،وهو ما جعل هذه البلدان عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية في الوقت الراهن .

مقدمة حول نموذج هارود R.F.Harrod .

لم يكن نموذج هارود نموذجا محضا في المديونية وذلك على غرار النماذج الأخرى ،بل جاء في اطار اشكالية محددة هي : حركة رؤوس الأموال الدولية في علاقتها بالنمو الاقتصادي في كل من البلدان الدائنة والمدينة . والعلاقات التي حاول المؤلف أن يقيمها وينظر لها تعبر عن حقيقة ذات أهمية حيوية قصوى بالنسبة لمتطلبات النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية الاحتكارية ،فالرأسمالية وهي تتحول من رأسمالية الدولة الاحتكارية الى رأسمالية الاحتكارات العالمية كانت تتطلب فتح اقتصاديات البلدان النامية . ونظرا للعداوة التي كانت تكنها هذه الأخيرة الى رأس المال الأجنبي الموروث عن الفترة الكولنيالية فانه كان على ممثلي الاقتصاد السياسي البرجواني أن يضعوا نظريات ونماذج تسمح ببناء العلاقات المالية والنقدية بين مجموعتي البلدان السالفة الذكر ،وفي هذا السياق جاء نموذج هارود وسوف نركز على جانب واحد منه وهو المتعلق بظاهرة المديونية .

عــرض ونـقـد نـموذ ج ر . ف . هــارود R.F.Harrod (1) .

في نـدوة بـريساغـو Brissago المنعقدة بشهر سبتمبر من عام 1962 . تـم اقتراح نموذ ج في المد يونية من طرف الأستاذ هـارود . وهو سيستند ضمنيــا على نظرية نقل النمو الا قتصادي بواسطة حركة رؤ وس الأموال الد ولية . وقد تمحورت المسألة المركزية التي شغلت هارود حـول الأسئلـة التاليـة

- هل يمكن لنظرية نقل النمو تنمية القد رات الا د خارية للبلد ان النامية والوصول بها الى مستوى الا نطلاق المعتمد على الـذ ات ؟
- ماهـي الشروط المالية والا قتصاد ية اللازمة لبلوغ ذ لـك ؟
- ماهـي المـد ة الزمنيـة والكلفـة اللآزمتـين لذ لـك ؟

ان الا جابة عن هذ ه الأسئلة ستتم من خلال عرضنا الآتي للنموذ ج ،والذي يشتمـــل على مستـويـين هـمــا (2) :

I - الأســاس النظـــري .
II - السياســة الا قتصاد يـــة .

I-I الأسـاس النظـري :

ينطلـق هـارود في بناء الأساس النظري من محاولة تحد يد العـوامـل التي تحكـــم المعد ل الأمثل للاستثمار ،وهو يقـول في ذ لـك :

---

(1) R.F.Harrod," Appréciation des mouvements internationaux de capitaux en liaison avec la croissance des pays emprunteurs et des pays prêteurs",Cahiers de l'I.S.E.A., série p, n° 11/1, nov 1965, n°167.

(2) C.Palloix, "Problèmes de la croissance en économie ouverte", Maspero, Paris, 1969, p.178.

" أن العامل الرئيسي المحدد للمعدل الأمثل للاستثمار هو الطاقة الانمائية للاقتصاد والتي تتوقف بدورها على معدل تزايد السكان العاملين وعلى أكبر زيادة ممكنة التحقيق في الانتاج الفردي . في البلدان المتطورة يتوقف العامل الأخير هذا على مايظهر من أفكار جديدة [...] أما في البلدان السائرة في طريق النمو فتتوقف أساسا على تضاعف الاطارات : المبتكرون ،المصممون ،رؤساء العمال،والمحاسبون ... الخ . وهي تحد بشكل صارم في نظري النمو في البلدان السائرة في طريق النمو وذلك أكبر مما هو الحال بالنسبة لنقص رأس المال ". (1)

يتضح من الفقرة أن هارود ،وهو يقوم ببناء نموذجه ،يستند الى قانون الغلة المتناقصة الذي يجد التعبير عن نفسه في دالة الانتاج من نوع كوب - دوغلاس Coob-Doglas يعطي أهمية كبرى لعنصر " رأس المال البشري " في تحديد المعدل الأمثل للاستثمار . غير أن نوعية رأس المال البشري التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي في مجموعة البلدان الرأسمالية الاحتكارية تختلف عن تلك التي يتطلبها نمو البلدان النامية . فالمجموعة الثانية مضطرة بحكم ظروفها أن تتخصص في القطاعات الانتاجية المعتمدة على التجهيزات الرأسمالية العادية ،أي التي تجاوزتها الى حد بعيد مجموعة البلدان الرأسمالية الاحتكارية ،تاركة لهذه الأخيرة التخصص في استعمال التجهيزات الرأسمالية ذات المستوى العالي من التطور . وبذلك فان هارود يكون قد وقع في شيء من التناقض مع بعض الأدبيات الاقتصادية النظرية ،وذلك عندما يجعل دور معدل الفائدة يأتي في مرتبة تالية بعد عامل رأس المال البشري في تحديد المعدل الأمثل للاستثمار ومن ثم لنمو الناتج القومي ،بل فان دوره يكون هاما على مستوى ميزان مدفوعات البلدان

---

(1) R.F.Harrod, Op. cité, p.203.

النامية المضيفة لرأس المال الأجنبي .

ومن أجل استكمال بناء نموذجه يدقق هارود في مفهوم وواقعية المعدل الأمثل للادخار (وهو يساوي الاستثمار) فيقول :

" هذا مايتعلق بالمعدل الأمثل للادخار . لكن يجب أن نأخذ في الحسبان المعدل الفعلي باعتباره يمكن أن يكون مختلفا جدا / ٠٠٠ / اذا كان الادخار مفرطا ، فانه يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي طبقا لتفسير حركي لنظرية كينز التي تقول بأن الافراط في الادخار يشكل مصدرا لنقص التوظيف " (1) .

ان الفقرة وكما هو واضح ، تبين كيف يقوم المؤلف بالتركيب بين أدوات التحليل النيوكلاسيكية (دالة الانتاج) وأدوات التحليل الكينزية (الادخار المفرط وعلاقته بالتوظيف) في محاولة بناء نموذجه . فالادخار وهو يحسب دوره يكون مضرا في حالتي الافراط والنقص على السواء ، وعليه فانه من مصلحة البلدان النامية التي تعاني من نقص في الادخار أن تتعامل مع البلدان الرأسمالية التي تعاني من فرط في الادخار ، لأن ذلك يحقق نفعا متبادلا . والجدير بالملاحظة هنا هو أن المؤلف يتجنب التعرض لمشكلة فائض التراكم الذي تعاني منه الرأسمالية الاحتكارية مادامت قائمة .

واذا كان يمكن للبلدان النامية أن تتغلب على مشاكلها الناجمة عن نقص رأس المال بواسطة اللجوء الى مصادره الأجنبية ، فانه يمكنها كذلك أن تعجل مضاعفة كوادرها وذلك بالشكل الذي يسمح لها بالوصول الى مرحلة الانطلاق المعتمد على الذات من خلال اللجوء الى التعاون التقني علما بأن مدفوعاته تتم بواسطة جزء من رأس المال القادم من الخارج . وهكذا يمكن أن نخلص الى مايلي : أن الحلقة المفرغة للتخلف أساسها العناصر التالية (2) : نقص رأس المال يؤدي الى نقص الادخار ، الذي

(1) R.F.Harrod, Op.cité, p.205.

(2) C.Palloix, Op.cité,p.186.

يؤدي بدوره الى غياب المنظمين entrepreneurs ، وغياب المنظمين يؤدي الى غياب قدرة الاقتصاد على النمو ، وهذا الأخير يؤدي الى غياب واحجام الاستثمار الأجنبي عن القدوم الى البلدان النامية . وهذا الأخير لن يقدم الى البلدان النامية مالم تبدي هذه الأخيرة استعدادها لتوفير الظروف المناسبة لاستقباله . وعليه فان قوة الانقاذ الوحيدة تبقى عند هارود ، كما هو الحال عند نوركسه ، اللجوء الى رأس المال الأجنبي .

ويكمّل هارود الأساس النظري لنموذجه بالتأكيد على ضرورة مراقبة نمو الاستهلاك الشخصي مراقبة دقيقة وصارمة ، فمن جهة ينبغي أن لا يهمل الاستهلاك باعتباره محفزرئيسي على الانتاج ، ومن جهة ثانية ، ينبغي أن لا يغيب عن الذهن بأن أية مبالغة فيه تؤدي حتما الى وقوع الاقتصاد في عدم الملاءة (1) . l'insolvabilité

بعد عرض مختصر لأهم العناصر التي تشكل الأساس النظري لنموذج هارود ، نعرض فيمايلي : السياسة الاقتصادية التي تسمح للبلدان النامية بتحقيق غايتها .

2 - السياسة الاقتصادية :

بفرض أن الحلقة المفرغة للتخلف قد كسّرت على الطريقة التي يراها الأستاذ هارود ، فان المشكلة الهامة التي تطرح على مستوى السياسة الاقتصادية هي متعلقة بكيفية توزيع الاستثمارات بين " السلع التجهيزية الجماعية " وسلع التجارة (*) ، وحول هذه المشكلة يقول هارود " اذا كانت توجد مبادئ تخطيطية في ادارة الاستثمارات الجديدة ، فانه يمكن في حالة الضرورة تصحيح ميول المشروع الخاص / ... / ، يمكن أن نفترض بأن التوزيع مابين السلع التجهيزية الجماعية من جهة ، وانتاج

(1) R.F.Harrod, Op.cité, pp.210-211.

* ان هارود وهو يقدم هذا التقسيم لقطاعات الانتاج يكون قد تجنب التعرض لتقسيم ماركس لها .

سلع المتاجرة من جهة ثانية يتم بحيث تكون السلع والخدمات النهائية مطابقة لرغبات المستهلكين . أخذين بعين الاعتبار طبعًا التأثير الذي يمارسه توجيه القدرة الشرائية بواسطة الاقتطاعات الضريبية الخاصة بمواجهة السلع الجماعية "[1].

من الفقرة هذه ، من الفقرة هذه ، يتضح أن المؤلف يدعو الى إيجاد هيئة تخطيط تضمن تصحيح حصول المشروعات الخاصة وذلك بحيث يتم توزيع الاستثمارات بين قطاع " انتاج السلع التجهيزية الجماعية " وانتاج سلع المتاجرة ، والجدير بالاشارة هنا هو أن المقصود بالسلع التجهيزية الجماعية عند هارود هو : الصناعة والبناء بما فيها الهياكل الارتكازية المختلفة[2] ، والمؤلف هنا يتجنب التقسيم الذي قدمه ماركس (انتاج سلع الانتاج وانتاج سلع الاستهلاك) . وهيئة التخطيط تستطيع تحقيق هذه التوزيعات بواسطة السياسة الضريبية ، والاستجابة لرغبة والقدرة الشرائية للأفراد .

غير أن هارود يركز على انتاج سلع المتاجرة ، ولكن بشرط أن تكون خاضعة لقانون المزايا النسبية في التجارة الخارجية ، وعليه فالاستثمارات الموجهة لانتاج سلع المتاجرة ينبغي أن تحكمها ضرورة تقليص تكاليف الانتاج بقدر الامكان وكذا القدرة الشرائية ، واذا سلمنا بصحة هذه الافكار فان المؤلف يرى بأن القطاعات الانتاجية التي ينبغي أن تستقطب الاستثمارات الجديدة هي :

" 1) هناك حيث توجد بعض الموارد الطبيعية النوعية ، والتي تكون قد أعطت للعوامل الموجودة ميزة نسبية مقارنة بالبلدان الأخرى .

2) في الفروع الانتاجية حيث تستخدم عادة هذه العوامل "[3] .

---

(1) R.F.Harrod, Op.cité, pp.208-209.
(2) C.Palloix, Op.cité, p.188.
(3) R.F.Harrod, Op.cité, p.209.

بل فان هارود يعطي الأولوية للصناعات التصديرية على حساب الصناعات والقطاعات الانتاجية الأخرى . وذلك لأن ... لأنه هكذا يتم ضمان دفع خدمات الديون الخارجية التي ستترتب على البلدان النامية من جراء تطبيق نموذج هارود .

بالاضافة الى ما سبق ، فان السياسة الاقتصادية المقترحة تأخذ في الحسبان تقهقر جدي التبادل termes del'echange في غير صالح البلدان النامية ، ومن أجل تقليل أضرارها لا يستبعد المؤلف ضرورة وجود تخطيط على المستوى الدولي ، خاص بالمنتوجات المتنافسة في السوق العالمية (1) .

على أساس الأفكار التي تضمّنها النموذج ، يقترح الأستاذ هارود مجموعة من الجداول توضح كيف يمكن للبلدان النامية أن تنتقل من حالة التدين الى حالة الانطلاق المعتمد على الذات ، غير أن المؤلف يركز على الجدول الأول " A " وذلك رغم تعددها واعتقادا منه أن هذا الجدول مبني على أساس فرضيات وشروط واقعية ، ولهذه الأسباب ذاتها سوف نقتصر في عرضنا هذا على إيراد هذا الجدول فقط وترك من يهمه الأمر أن يرجع الى المرجع المذكور (2) .

وفيما يلي الكيفية التي تم بها اعداد الجدول " A " (3) :

- الدخل القومي الذي يعبر عنه العمود الأول يتضاعف ثلاثية مرات خلال الفترة المعتبرة ، وذلك بمعدل هندسي سنوي قدره 5 ٪
- معامل رأس المال يزداد من 2 ÷ 1 الى 3 ÷ 1 ، وذلك خلال الفترة (20 سنة)
- أما العمود الثاني من الجدول ، وهو على جانب كبير من الأهمية ، فهو يدل على مقدار " الدخل غير المتاح لتكوين رأس المال " والذي يزداد بمعدل هندسي

---

(1) R.F.Harrod, Op.cité, pp.209-210.
(2) R.F.Harrod, Op.cité, pp.225-233.
(3) R.F.Harrod, Op.cité, pp.212-217.

سنوي ثابت على امتداد الفترة المعتبرة . والدخل غير المتاح لتكوين رأس المال يأخذ في الاعتبار ثلاثة متطلبات هي :

1 - زيادة في الدخل من أجل مواجهة النمو الديموغرافي (5 و1٪ سنويا) .

2 - زيادة من أجل تعويض الخسارة التي تنجم عن تقهقر حدي التبادل (5 و0٪ سنويا) .

3 - زيادة في الدخل تكفي لزيادة الاستهلاك باعتباره عامل محفز على زيادة المجهود الانتاجي (2٪ سنويا) .

أما العمود الثالث فيبين مقدار مساهمة صندوق الاهتلاك fonds d'amortissemeht في تمويل صافي الاستثمار . وقد تم اعداد أرقام العمود الثالث كما يلي :

- يفترض انتظام اهتلاك رأس المال الابتدائي : بعد السنة صفر (0)، $\frac{1}{6}$ رأس المال المكون يخصص للتداول ،أي لا يدخل في عملية حساب الاهتلاك ،كما يفترض أن متوسط عمر الـ $\frac{5}{6}$ المتبقية هو 25 سنة . وبالتالي فان 033 و0 من رأس المال الموجود عند نهاية كل فترة يحول الى صندوق الاهتلاك . يفترض كذلك أن $\frac{1}{20}$ من $\frac{5}{6}$ رأس المال يعوض عند نهاية السنة الحادية عشر (11)، و $\frac{1}{20}$ خلال نهاية السنة 12 ،وهكذا ذواليك الى غاية السنة 20 ،بينما باقي رأس المال وهو $\frac{10}{20}$ فهو يمثل المباني ولا يعوض الا بعد 30 سنة ،وعليه فهي لا تدخل في حسابنا .

أما العمود الرابع فهو يتضمن معدل الفائدة المدفوعة على الديون القائمة ،وهو عبارة عن 7٪ سنويا .

ان رأس المال كما هو مبين في العمود السادس ،يرتبط بالدخل القومي على أساس فترة تفريخ période de gestation تقدر بسنتين (2) . ورأس المال الوارد بالنسبة لكل سنة هو ذلك المتبقي عند نهاية السنة ،وهو محسوب على أساس

الزيادة المتوقعة في الدخل بالنسبة للسنة القادمة . فمثلا بالنسبة لجدولنا " .
حيث الناتج الحدي الخام لرأس المال هو 3و5 ÷ 1 ،يكون رأس المال الموجود عند نهاية السنة 1 مساويا 5 و3 مرة الزيادة في الدخل المتوقعة في السنة 2 .
أما الاقتراض الخارجي الضروري ،كما هو وارد في العمود 8 ،فهو يساوي الفرق بين الادخار الضروري خلال السنة المعنية والادخار المتاح حالا .
ان الجدول يتضمن السنة 21 وهي تخرج عن البرنامج الانتقالي للبلدان النامية كما هو وارد في نموذج هارود .

الجـــدول " أ "

تمثل الوحدة $\frac{1}{100}$ من الدخل القومي الابتدائي

يتضاعف الدخل ثلاث مرات ،يزداد الدخل المتاح لتكوين رأس المال بمعدل 4٪ سنويا

معامل رأس المال الابتدائي 2 ÷ 1 - الناتج الحدي الخام لرأس المال 1 ÷ 5 ،3

الاهتلاك 033 ،0 . خدمة الديون 7٪

(9) الاقتراض المتراكم	(8) الاقتراض الصافي (5) − (7)	(7) الادخار +	(6) رأس المال بدون (3)	(5) [illegible] + (3) + (2) − (4)	(4) خدمة الدين	(3) [illegible]	(2) الدخل اللازم لتكوين رأس المال	(1) الدخل	(0) السنة
-19.6	-19.6	19.6	200.0	----		----		----	0
-41.0	-21.4	21.0	219.0	-0.4	1.4	0.0	106.0	100.0	1
-62.9	-21.9	21.1	240.6	+0.2	2.9	0.6	ناقص 5 [illegible]	105.6	2
-85.3	-22.4	28.6	262.7	+1.0	4.4	1.3	ناقص 5 [illegible]	111.6	3
-107.7	-22.4	24.5	286.1	+2.1	6.0	2.1	ناقص 5 [illegible]	117.9	4
-130.2	-22.5	25.9	310.6	+3.4	7.5	2.9	ناقص 5 121.6	124.6	5
-158.1	-22.9	27.6	386.5	+4.7	9.1	3.7	ناقص 5 126.5	131.6	6
-175.8	-22.7	29.0	364.1	+6.8	10.7	4.5	ناقص 5 131.5	139.0	7
-198.4	-22.6	30.8	393.1	+8.2	12.3	5.4	ناقص 5 136.8	146.6	8
-220.1	-21.7	32.2	423.9	+10.5	13.9	6.4	ناقص 5 142.8	155.2	9
-241.8	-21.2	34.8	455.1	+13.1	15.4	7.4	ناقص 5 147.9	164.0	10
-262.3	-21.0	36.1	490.4	+15.1	17.0	7.7	ناقص 5 153.8	178.2	11
-282.9	-20.6	38.1	526.5	+17.5	18.4	7.9	ناقص 5 160.0	183.0	12
-308.1	-20.2	40.6	564.6	+20.4	19.8	8.2	ناقص 5 166.3	193.3	13
-322.1	-19.0	42.4	605.2	+23.4	21.2	8.4	ناقص 5 172.0	204.2	14
-340.1	-17.9	45.1	647.6	+27.2	22.5	8.8	ناقص 5 179.3	215.8	15
-356.6	-16.6	47.6	692.7	+31.1	23.8	9.1	ناقص 5 [illegible]	227.9	16
-370.8	-14.2	50.0	740.3	+35.8	25.0	9.5	ناقص 5 [illegible]	240.8	17
-388.1	-12.3	53.2	790.3	+40.9	26.0	9.8	ناقص 5 [illegible]	254.4	18
-392.9	-9.8	56.5	845.5	+45.7	26.6	10.2	ناقص 5 [illegible]	268.7	19
-399.8	-6.9	60.0	900.0	+58.1	27.5	10.5	ناقص 5 [illegible]	283.9	20
	-24.6	36.0	960.0	+60.6	28.0	11.1	ناقص 5 [illegible] ناقص 5	300.0	21

(1) 300.0 : يحتفظ بهذا العدد في هذا الجدول عند مستوى يقتضي معدل عالي لتوسع رأس المال ، بحيث يلغى في السنة (20) التأثيرات الناجمة عن التباطؤ السابق لهذا التوسع .

نظـــرة عـامـة علـــى النمــوذج :

ان نموذج هارود قد جاء متضمنا لنظرية نقل النمو الاقتصادي بواسطة حركـة رؤوس الأموال الدولية ، وهو ينطلق من ضرورة لجوء البلدان النامية الى البلدان الرأسمالية الاحتكارية من أجل الحصول على رؤوس الأموال اللازمة والكافية لتكسير الحلقـة المفرغة للفقر[1] . وبذلك فهو على الرغم من كونه يعطي لعنصر العمل أهميـة أكثر في تحديد عملية النمو الاقتصادي الا أنه في نهاية الأمر يرجع كل شيء الـى رأس المال ، لأن هذا الأخير هو الذي يسمح بتحسين نوعية العمل (اطارات) ، ومضاعفة عدد الاطارات المختلفة المطلوبة .

ان هارود وهو يبني نموذجه يعتمد على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصاديـة منها ما هو يعود الى المدرسة الكينزية مثل الدور المزدوج للادخار والمتمثل فـي كونه معرقلا لنمو الاقتصاد في كل من حالتي النقص والافراط فيه ، ومنها ماهو يعود الى مدرسة أخرى ، مثل قانون المزايا النسبية للتجارة الخارجية ، والمؤلـف يرى في استخدام رؤوس الأموال القادمة الى البلدان النامية ، وفقا لهذا القانون ، استخداما عقلانيا قادرا على تسريع عملية النمو الاقتصادي . وكل ذلك يقتضـي تبني سياسة اقتصادية انفتاحية .

ان تطبيق هذا النموذج تطبيقا سليما سوف يسمح للبلدان النامية بتطوير قدراتهـا الادخارية والوصول بها الى مستوى الانطلاق المعتمد على الذات .

دراسة ونقـد فرضيـات النمـوذج .

إن هارود وهو يقوم ببناء نموذجه في اطار اقتصاد مفتوح يكون قد أهمل أو / وتجاهل وجود امكانية للتنمية خارج الأسلوب الرأسمالي ، بل ويكون قد سلم بحتمية مـرور

(1) C.Palloix, Op.cité, p.178.

البلدان النامية في تطورها بنفس المسار الذي مرت به البلدان الرأسمالية الاحتكارية ، متجاهلا بذلك الاختلاف الجذري في الظروف خلال الفترتين المعنيتين والذي ان دل على شيء انما يدل على دحض فكرة هارود ، وهو مايعبر عنه واقع البلدان النامية التي انتهجت الطريق الرأسمالية في تنميتها وذلك منذ عدة عقود .

هذا على مستوى الاطار العام والسياق التاريخي الذي يبني فيه هارود نموذجه ، أما على مستوى الفرضيات المتعلقة بالجوانب المتعددة للنموذج ، مثل المعدل الوسطي للفائدة ، معدل نمو السكان ، معدل نمو الاستهلاك ، كيفية استخدام القروض ، نمو الدخل القومي ... الخ . فان هارود يكون قد قدرها تقديراً أقل مما هو في الواقع ، كما أنه قد أهمل كل من التلاعبات العديدة التي تشكل الفرضيات أعلاه موضوعها ، والظروف السياسية والاجتماعية المختلفة والمعقدة التي تعرفها البلدان النامية .

واذا كان نموذج هارود قد قدّم بشهر سبتمبر 1961 فانه يكون قد مر عليه حوالي 29 سنة وهي تفوق الفترة المتعلقة بالنموذج ، وأنه لم يثبت نجاحه في أي بلد من البلدان النامية .

البعد الاقتصادي والاجتماعي للنموذج .

ان كون النموذج قد أعدّ ليعمل في اطار اقتصاد مفتوح، ووفقا لقانون المزايا النسبية في التجارة الخارجية، يعني أنه قد حكم على البلدان النامية المعنية بتطبيقه أن لا تتجاوز في تخصصها اقامة قطاعات اقتصادية معينة منها : الصناعات الاستخراجية ، بعض المنتوجات الزراعية وبعض الصناعات الطوشة والخفيفة . وفي أي من هذه الحالات فان قدرة البلدان النامية على المنافسة في الأسواق الرأسمالية تتوقف على مدى قبولها

المبيع بأسعار تقل عن قيم منتوجاتها الحقيقية . وبالتالي فان جزءاً هاما من فائضها الاقتصادي سيظل يضخ وينزف الى البلدان الرأسمالية الاحتكارية ، أما الجزء المتبقي منه فانه سوف يتركز تملكه من قبل فئة اجتماعية معينة مرتبطة ارتباطا عضويا وثيقا بالرأسمال العالمي . والجدير بالاشارة هنا هو أن هذه الفئة تحتل مواقع غير متكافئة في النظام الاقتصادي الرأسمالي ، وعليه فان عدم تكافؤ المواقع المحتلة من قبل البلدان النامية مع تلك التي تحتلها البلدان الرأسمالية الاحتكارية ، بالاضافة الى ما يسمح به عدم التكافؤ هذا من ممارسات عدوانية عديدة سبقت الاشارة اليها في مكان سابق من هذا البحث ، كل هذا سوف لن يسمح للبلدان النامية من بلوغ الهدف الذي يتوخاه النموذج والمتمثل في تنمية القدرات الادخارية الى حد الانطلاق المعتمد على الذات .

حدود النموذج وآثاره على البلدان النامية .

ان عدم أخذ النموذج لأهم متطلبات القيام بعملية التنمية في البلدان النامية ، كالديموقراطية بجميع أبعادها وما تسفر عنه من ظهور قدرات قومية معتبرة ، والاستقرار السياسي والاجتماعي باعتباره شرط ضروري لقيام عملية التنمية ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فان الابقاء على العلاقات الاقتصادية الدولية على ماظلت عليه منذ الماضي البعيد الى الوقت الذي جاء فيه تطبيق نماذج المديونية ، وعدم واقعية الفرضيات المختلفة التي بني على أساسها النموذج ، هذا كله قد جعل تطبيق النموذج يصطدم بحدوده الطبيعية دون تحقيق الهدف الذي جاء من أجله ، بل فانه على الرغم من التطورات الملموسة التي عرفتها القدرات الادخارية القومية ، فانها

وصلت الى عدم القدرة على مواجهة متطلبات التنمية من جهة وخدمات الديون الخارجية من جهة ثانية وذلك لأن هذا التناقض قد ظل يتفاقم بصورة مستمرة وخاصة منذ بداية الثمانينات . التناقض الذي انفجر عام 1982 في شكل أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية .

(*)

عرض ونقد نموذج قيوم Quayum

إذا كان نموذج ستروت - شنيري قد جاء من أجل تقدير العجز في الموارد المالية المحلية تقديرا دقيقا ، ومن ثم تجنب المخاطر التي ستنجم عن الافراط أو الاقتصار الحاصل ، وأن نموذج هارود قد جاء محاولا إبراز الدور الهام الذي ينبغي - في ظروف معينة ؟ - أن تلعبه حركة رؤوس الأموال بين البلدان الرأسمالية الاحتكارية والبلدان النامية في دفع النمو الاقتصادي الى الزيادة ، ومن ثم الوصول بالمدخرات في البلدان النامية الى المستوى الذي يسمح لها بالاقلاع المعتمد على الذات ، وأن نظرية دورة الدين لدراغوسلاف أفرامو فيتش قد جاءت تحاول تعيين المسار الذي تسلكه ظاهرة المديونية الخارجية في تطورها وذلك منذ نشأتها ومرورا بذروتها الى غاية تلاشيها ، فان نموذج قيوم قد جاء ليبين كيف يقوم رأس المال الأجنبي الوافد على البلدان النامية لأغراض الاستثمار بتوليد مدخرات متنامية تسمح ليس فقط بتسديد خدمة الديون القائمة (فوائد + أقساط الاهتلاك) بل وسد العجز في الموارد المالية شيئا فشيئا مع مرور الزمن . وهذا ما سنتعرض اليه فيما يلي بشيء من التفصيل .

عرض النموذج :

ان المؤلف ينطلق من وجود تمويل أجنبي مخصص للاستثمار والذي يؤدي الى تحقيق زيادة في الناتج ، ومن ثم في الادخار القومي الخام . وتتوقف هذه الزيادة على كل من الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال . غير أن تقدير الأثر الصافي على كل من الادخار وتكوين رأس المال تقديرا دقيقا يتطلب أخذ خدمة الدين القائم (فوائد + أقساط الاهتلاك) بعين الاعتبار .

(*) Abdelkader Sid Ahmed, " Théorie et pratique de l'endettement extérieur: le cas des pays en voie de développement", Economie et Société, I.S.E.A., serie p, n° 21, 1973, pp.1295-1428.

ان المعادلات التي تكوّن النموذج تعتمد على الوسائط التالية :

معامل رأس المال هو (θ) ويعتبر ثابت . رأس المال الأجنبي المقترض يرمز له بـ km . وأن الناتج السنوي الصافي هو $km\theta^{-1}$. ويرمز للميل الحدي للاستهلاك بـ (c) ،بحيث يكون الادخار المتولد عن رأس المال الأجنبي المستثمر عبارة عن ($1 - c$) $km\theta^{-1}$. كما يرمز لمعدل الفائدة بـ (r) .

وأول حالة يعالجها المؤلف هي حالة غياب فترة التفريغ période de grâce ، وبالتالي ،فانه يشرع في تسديد خدمة الديون منذ نهاية السنة الأولى من تعـاقد القرض ،ولتسهيل الحساب يفترض أن المدفوعات السنوية عبارة عن أقساط متساوية .

في ظل هذه المعطيات يكون مقدار المدفوعات لصالح البلد الدائن عند نهاية السنة الأولى عبارة عن : Km [1+ 1/t]r

وعند نهاية السنة الثانية : Km [1+ 1/t]r + Km/t

ونفس الشيء عند نهاية السنة : $Km\ [1 - \frac{n-1}{t}]r + Km/t$

حيث ، (n = 1 ، 2 ، ... ، t)

وعليه فان الباقي المتاح لتكوين رأس المال خلال السنة n من فترة تسديد الدين هو :

$$S_n = Km\ \theta\ (1-c) - [\ Km\ [1 - \frac{n-1}{t}]r + Km/t\ ] \ldots\ldots (I).$$

حيث ، (n = 1 ، 2 ، ... t)

في المعادلة (I) يمكن أن يكون S_n موجبا ،معدوما أو سالبا . ومن أجل استكمال بناء النموذج ،يفترض أن صافي الادخار (S_n) الناجم عن استثمار رأس المال الأجنبي km قد تم استثماره خلال السنة (n + 1) وأعطى بدوره خلال السنة نفسها ادخارا اضافيا قدره $S_n\ (\frac{1-c}{\theta})^{1}$ ،هذا الأخير من شأنه

أن يعطي بدوره ، واذا ما استثمر ، إدخارا إضافيا خلال السنة (2 + n) قدره $s_n \left(\frac{1-c}{\theta}\right)^2$ ، وهكذا دواليك حتى غاية السنة t حيث يعطي إدخارا قدره $s_n \left(\frac{1-c}{\theta}\right)^t$. وعليه فان المدخرات الكلية المتولدة والمتحصل عليها عند نهاية السنة t ، من جراء استثمار s_n للسنة n هي :

$$+ s_n \left(\frac{1-c}{\theta}\right)^1 + s_n \left(\frac{1-c}{\theta}\right)^2 + \dots + s_n \left(\frac{1-c}{\theta}\right)^3$$

$$\dots\dots + s_n \left(\frac{1-c}{\theta}\right)^t .$$

وبما أن سلسلة الحدود تكوّن متوالية هندسية ، حدها الأول s_n وحده الأخير $s_n \left(\frac{1-c}{\theta}\right)^t$ وأساسها $\left(\frac{1-c}{\theta}\right)$ ، فان مجموع حدودها عبارة عن :

$$= s_n \left[\frac{1-\left(\frac{1-c}{\theta}\right)^{t-n+1}}{1-\left(\frac{1-c}{\theta}\right)}\right] \quad \dots \text{(II)}$$

ومنه فان صافي الادخار الكلي المتولد عن استثمار رأس مال أجنبي km عند نهاية السنة t ، مضافا اليه الاستثمار المباشر للفترة الابتدائية هو :

$$S_X = \sum_{n=1}^{t} s_n \left[\frac{1-\left(\frac{1-c}{\theta}\right)^{t-n+1}}{1-\left(\frac{1-c}{\theta}\right)}\right] + Km \dots \text{(III)}$$

قد يكون :

$$\gtreqless 0 \quad \dots \text{(IV)}$$

أما كون S_X موجبا فيعني أن رأس المال الأجنبي قد أثر ايجابيا على تكوين رأس المال المحلي . أما كونه معدوما فيعني أنه ليس هناك أي تأثير على تكوين رأس المال المحلي .

وأما كونه سالبا فهذا يعني أن رأس المال الأجنبي المستثمر قد لعب دوراسلبيا ،
أي مضرا على تكوين رأس المال المحلي .
ان الجدول رقم (1) أدناه يعطي مختلف قيم صافي الأثر الكلي لقرض أجنبي Km = 1 ،
على تكوين رأس المال المحلي . وهي قيم تحددها كل من C ، θ و r و t .

الجـــــــــدول - 1 -

t	r \ θ	c = 0.90, θ = 2	c = 0.90, θ = 3	c = 0.90, θ = 4	c = 0.85, θ = 2	c = 0.85, θ = 3	c = 0.85, θ = 4	c = 0.80, θ = 2	c = 0.80, θ = 3	c = 0.80, θ = 4
20	2.02	+0.8	+0.4	+0.3	+1.3	+0.8	+0.5	+1.9	+1.1	+0.8
	0.04	+0.6	+0.2	+0.2	+0.2	+0.6	+0.3	+1.6	+0.9	+0.6
	0.06	+0.3	..	+0.2	+0.9	+0.3	+0.1	+0.4	+0.7	+0.3
	0.08	-0.1	-0.2	-0.4	+0.6	+0.1	-0.1	+1.2	+0.5	+0.1
30	0.02	+1.2	+0.7	+2.4	+2.0	+1.2	+0.8	+2.9	+0.7	+1.2
	0.04	+0.9	+0.4	+0.1	+1.7	+0.9	+0.5	+2.5	+1.4	+0.9
	0.06	+0.5	..	-0.2	+1.3	+0.5	-0.2	+2.2	+1.1	+0.5
	0.08	-0.2	-0.3	-0.5	+1.0	+0.2	-0.2	+1.8	+0.7	+0.2
40	0.02	+1.6	+0.8	+0.6	+2.7	+1.6	+1.1	+3.9	+2.3	+1.6
	0.04	+1.2	+0.5	+0.2	+2.3	+1.2	+0.7	+3.4	+1.9	+1.2
	0.06	+0.8	+0.1	-0.3	+1.8	+0.8	+0.2	+3.0	+1.3	+0.8
	0.08	+0.3	-0.4	-0.7	+1.4	+0.3	-0.2	+2.5	+1.0	+0.3

المصدر : 1316 .

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه ، نلاحظ بأنه عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك 90 و 0 ، ومعامل رأس المال 4 ، ومعدل الفائدة يساوي أو أكبر من 6٪ ، فان صافي الأثر الكلي على تكوين رأس المال المحلي يكون سالبا ، باستثناء حالة واحدة هي : c = 0,90 ، θ = 4 ، r = 6٪ يكون موجبا .

كما يكون أيضا سالبا عندما معامل رأس المال يساوي (3) ومعدل الفائدة > 6,6٪ .

غير أن صافي الأثر الكلي السالب يتقلص بتقلص الميل الحدي للاستهلاك . وعند ما الميل الحدي للاستهلاك يكون ≥ 0,80 فان صافي الأثر الكلي يصبح موجبا وذلك بالنسبة لكل القيم المعتبرة ، وأن مدة القرض تضخّم أو تصغّر فقط قيمة هذا الأثر .

يبدو من الجدول أن الدور المحدّد يعود الى الميل الحدي للاستهلاك بالدرجة الأولى ، ثم الى معامل رأس المال ، فمعدل الفائدة .

إنّ عدم أخذ فترة التفريخ بالاعتبار يبعدنا عن الواقع ، وعليه ، فانه حتى يكتمل بنا ء النموذج ، من الضروري أن نأخذ في الحساب عنصرين آخرين هما :

1 - فترة التفريخ

2 - فترة التسديد

أما فترة التفريخ فتمتد من وقت تحقيق الاستثمار الى تاريخ تحقيق المردود الفعلي لهذا الاستثمار . ورغم أنه ليس حتما ينطبق تاريخ الاقتراض مع تاريخ تحقيق الاستثمار، فاننا نفترض وجود مثل هذا التطابق في التاريخين .(1) ونرمز لفترة التفريخ بـ (g) .

خلال فترة التفريخ يتحمل البلد المدين دفع خدمة الدين وذلك رغم كون الاستثمار لم يشرع بعد في تحقيق المردود . والأثر المتراكم على تكوين رأس المال الكلي في الفترة النهائية ،(2) والمتولد خلال فترة التفريخ يمكن صياغته كما يلي :

$$s_{X_1} = \sum_{n=1}^{g} \left[K_m \left(1 - \frac{n-1}{0}\right)^r - K_m \right] \left[\frac{1 - \left(\frac{1-c}{0}\right)^{t-n+1}}{1 - \left(\frac{1-c}{0}\right)} \right] \quad \ldots (V)$$

أما الأثر المتراكم خلال الفترة اللاحقة فهو :

---

2) الفترة النهائية يقصد بها هنا الفترة التي يتم عندها امتلاك الدين امتلاكا كلّيا .

(1) Abdelkader Sid Ahmed, Op..cité, P.1317.

$$S_{X_2} = \sum_{n=g+1}^{t} \left[k_m \frac{1-C}{\theta} \left(\frac{1-C}{t}\right) r + K_m \right] \left[\frac{1-\left(\frac{1-C}{\theta}\right)^{t-n+1}}{1-\left(\frac{1-C}{\theta}\right)} \right] \cdots (VI)$$

إذا جمعنا الأثرين معا وأضفنا إليهما رأس المال الابتدائي المتأتي عن القرض الابتدائي نحصل على :

$$S_{x_{1+2}} + K_m = S_{X_1} + S_{X_2} + K_m \gtreqless 0 \cdots (VII)$$

اذا كان في المعادلة (VII) مجموع الأثرين ($S_{x_1} + S_{x_2}$) مضافا اليهما K_m وهو رأس المال الابتدائي القادم في شكل قرض ، موجبا ، فان القرض يكون مفيدا في الأمد الطويل . بينما اذا كان مساويا الصفر ، فان القرض ، تكون منافعه تساوي كلفته . وأما اذا كان سالبا فانه يكون مضرا للاقتصاد المدين .

والجدول رقم - 2 - أدناه يعطي قيم المعادلة السابعة ، وذلك بالنسبة لفترتي تفريغ مختلفتين ، الأولى مدتها 4 سنوات والثانية سنتين ، مع K_m تساوي الواحد الصحيح (1) .

الجـــدول رقــــــــم - 2 -

g		4									2								
c		0.90			0.85			0.80			0.90			0.85			0.80		
t	r \ θ	2	3	4	2	3	4	2	3	4	2	3	4	2	3	4	2	3	4
20	0.02	+0.6	+0.4	+0.2	+1.0	+0.6	+0.4	+1.4	+0.6	+0.6	+0.7	+0.4	+1.2	+1.1	+0.7	+0.4	+1.6	+1.0	+0.7
	0.04	+0.3	+0.1	+...	+0.8	+0.3	+0.1	+1.2	+0.6	+0.3	+0.5	+0.2	+...	+0.9	+0.5	+0.2	+1.4	+0.8	+0.6
	0.06	+0.1	-0.1	-0.3	+0.5	+0.1	-0.1*	+1.0	+0.4	+0.1	+0.2	-0.1	-0.2	+0.7	+0.2	+...*	+1.2	+0.5	+0.2
	0.08	-0.1*	-0.4	-0.5	+0.3	-0.3	-0.3	+0.4	+0.2	-0.1*	+...*	-0.3	-0.4	+0.5	+...	-0.2	+1.1	+0.3	+...*
30	0.02	+0.1	+0.5	+0.3	+1.7	+1.0	+0.6	+2.4	+1.5	+1.0	+1.1	+0.6	+0.4	+2.0	-1.1	+0.7	+2.6	+1.6	+1.1
	0.04	+0.7	+0.2	+...	+1.4	+0.7	+0.3	+2.1	+1.1	+0.7	+0.8	+0.3	+0.1	+1.5	+0.8	+0.4	+2.3	+1.3	+0.8
	0.06	+0.3	-0.1*	-0.3	+1.0	+0.3	+...	+1.7	+0.8	+0.3	+0.4	-...*	-0.2	+1.2	+0.6	+0.1	+1.9	+0.9	+0.4
	0.08	+...	-0.4	-0.6	+0.7	+...	-0.3	+1.3	+0.4	+...	+0.2	-0.4	-0.6	+0.8	+0.1	-0.2	+1.6	+0.6	+0.1
40	0.02	+1.4	+0.8	+0.5	+2.4	+1.4	+0.9	+3.4	+2.1	+1.4	+1.5	+0.9	+0.5	+2.5	+1.5	+1.0	+3.6	+2.2	+1.5
	0.04	+1.0	+0.4	+0.1	+1.9	+1.0	+0.5	+3.0	+1.6	+1.0	+1.1	+0.4	+0.1	+2.1	+1.1	+0.6	+3.2	+1.7	+1.1
	0.06	+0.5	-0.1*	-0.4	+1.5	+0.3	+0.1	+2.5	+1.2	+0.5	+0.7	+...*	-1.3	+1.6	+0.7	+0.2	+2.7	+1.3	+0.7
	0.08	+0.1	-0.5	-0.8	+1.1	+0.1	-0.3	+2.1	+0.7	+0.1	+0.2	-0.4	-0.7	+1.2	+0.2	-0.3	+2.7	+0.9	+0.2

المصـــدر : Abdelkader Sid Ahmed, o.p.cite, p 1418.

من خلال قراءة الجدول أعلاه يتبين لنا بأن الوسائط ، و تؤثـــر على القيم بنفس الطريقة التي يعـــبر عنها الجدول رقم - 1 - السابـــق .
ولكن فـترة التفريـغ ( ) تؤثر على مقدار القيم الواردة في الجدول ،كمـــا تؤثر على النقاط الحرجة (*) ، أن فـترة التفريغ كلما كانت أطول كان تأثيرهـــــا أكثـــر سلبيـــة . والجدير بالاشارة هنا ، هو أن فـترة التفريغ هذه عادة ماتكـــون طويلة في حالـة البلدان الناميـة ، ذلك لأن عمليات انجاز الاستثمارات عادة ماتعرف تأخيرات ملحوظة ، تعود لأسباب عديـدة ومتنوعـــة .

(*) النقـاط الحرجـة هـي عبـارة عن الوضعيات التي تفصل القروض المفيدة عن تلـك القروض غير المفيـدة .

وأخيرا ومن أجل جعل النموذج أكثر واقعية ، فان المؤلف يأخذ بعين الاعتبار فترة السماح periode de grace وهي تلك التي تغطي الفاصل الزمني الممتد من تاريخ التعاقد على القرض الى غاية بداية تسديد أصله . وعليه فانه توجد ثلاث فترات متمايزة يجري خلالها تولد وتراكم الأثر الكلي الناجم عن الاستثمار الممول بواسطة القرض الخارجي ، وهي :

- الفترة الأولى والتي يتم خلالها دفع الفوائد والاستثمار لم يدخل بعد مرحلة الانتاج .
- الفترة الثانية يتم خلالها دفع الفوائد فقط ويكون الاستثمار يعطي انتاجا .
- الفترة الثالثة يتحمل خلالها المدين دفع خدمة الدين ، أي دفع كل من الفوائد والاهتلاكات ، والمشروع يعطي انتاجا كذلك .

ان الآثار المتراكمة للفترات الثلاثة على التكوين الصافي لرأس المال عند نهاية التسديد الكلي للدين ، يمكن صياغتها كما يلي :

$$S_1^1 = -\sum_{n=1}^{g} K_m r \frac{1-\left(\frac{1-c}{\theta}\right)^{t+h-1}}{1-\left(\frac{1-c}{\theta}\right)} \quad \ldots \quad (VIII)$$

$$S_2^1 = \sum_{n=g+1}^{h} \left[K_m \left(\frac{1-c}{\theta}\right) - K_m r \right] \frac{1-\left(\frac{1-c}{\theta}\right)^{t+h+1-n}}{1-\left(\frac{1-c}{\theta}\right)} \quad \ldots \quad (XI)$$

و K هو عدد السنوات التي تغطي فترة السماح .

$$S_3^1 = \sum_{n=h+1}^{t+h} \left[K_m \frac{1-c}{\theta} - \left(1 - \frac{n-h}{t}\right) r - 1/t \right] \frac{1-\left(\frac{1-c}{\theta}\right)^{t+h+1-n}}{1-\left(\frac{1-c}{\theta}\right)} \quad \ldots \quad (X)$$

يكون الأثر الكلي للفترات الثلاثة على التكوين الصافي لرأس المال عند نهاية المدة مساويا :

$$S^1_{1+2+3} = S_1 + S_2 + S_3$$

ويتوقف اللجوء الى الاقتراض الخارجي على قيمة المعادلة أعلاه .
وفي هذه الحالة قام المؤلف باعداد الجدول رقم - 3 - أدناه ، الذي يبين
مختلف قيم الأثر الصافي الكلي على تكوين رأس المال المحلي .

الجـــــدول - 3 -

h	t	g	2									4								
		c	0.90			0.85			0.80			0.90			0.85			0.80		
		r \ θ	2	3	4	2	3	4	2	3	4	2	3	4	2	3	4	2	3	4
5	20	0.02	+0.9	+0.5	+0.3	+1.5	+0.9	+0.6	+2.1	+1.3	+0.9	+0.7	+0.4	+0.2	+1.3	+0.3	+0.5	+1.9	+1.1	+0.7
		0.04	+0.5	+0.2	-...	+1.2	+0.5	+0.3	+1.8	+0.9	+0.5	+0.4	+0.1	-0.1	+1.0	+0.4	+0.2	+1.6	+0.8	+0.4
		0.06	+0.2	-0.1	-0.3	+0.8	+0.2	-...	+1.4	+0.6	+0.2	+0.1	-0.2	-0.2	+0.7	+0.1	-0.1	+1.2	+0.5	+0.1
		0.08	-0.1	-0.4	-0.6	+0.5	-0.1	-0.3	+1.1	+0.3	-0.1	-0.2	-0.5	-0.5	+0.4	-0.2	-0.4	+0.9	+0.2	-0.2
	30	0.02	+1.3	+0.7	+0.4	+2.2	+1.3	+0.8	+3.1	+1.9	+1.3	+1.2	+0.6	+0.6	+0.2	+1.2	+0.4	+2.9	+1.7	+1.2
		0.04	+0.9	+0.3	+...	+1.7	+0.9	+0.4	+2.7	+1.4	+0.9	+0.8	+0.2	-0.2	+1.5	+0.8	+0.4	+2.4	+1.3	+0.8
		0.06	+0.5	-0.1	-0.3	+1.3	+0.5	+0.0	+2.2	+1.0	+0.5	+0.3	-0.2	-0.2	+1.2	+0.3	-...	+2.0	+0.9	+0.4
		0.08	+...	-0.5	-0.7	+0.9	+...	-0.4	+1,8	+0.6	+...	-0.1	-0.6	-0.6	+0.7	-0.1	-0.5	+1.5	+0.5	-0.1
10	20	0.02	+1.0	+0.5	+0.3	+1.8	+1.0	+0.6	+2.5	+1.5	+...	+0.9	+0.5	+0.2	+1.6	+0.9	+0.6	+2.3	+1.3	+0.9
		0.04	+0.6	+0.1	+0.1	+1.3	+0.6	+0.2	+2.1	+1.1	+...	+0.5	+0.1	-0.2	+1.2	+0.5	+0.2	+1.9	+0.9	+0.5
		0.06	+0.2	-0.3	-0.5	+0.9	+0.2	-0.2	+1.7	+0.7	+...	+0.1	-0.3	-0.6	+0.8	+0.1	-0.2	+1.4	+0.5	+0.1
		0.08	-0.2	-0.7	-0.9	+0.5	-0.2	-0.6	+1.2	+0.3	-...	-0.3	-0.8	-1.0	+0.3	-0.3	-0.6	+1.0	+0.1	-0.3
	30	0.02	+1.4	+0.8	+0.4	+2,4	+1.4	+0.9	+3.6	+2.1	+1.4	+1.3	+0.7	+0.4	+3.3	+1.3	+0.9	+...	+1.9	+1.3
		0.04	+0.9	+0.3	-0.1	+1.9	+0.9	+0.4	+3.0	+1.6	+0.9	+0.8	+0.2	-0.1	+1.7	+0.8	+0.3	+...	+1.4	+0.8
		0.06	+0.4	-0.2	-0.6	+1.4	+0.4	-0.1	+2.4	+1.1	+0.4	+0.3	-0.3	-0.6	+1.2	+1.1	-0.2	+...	+1.1	+0.3
		0.08	-0.1	-0.8	-1.1	+0.9	-0.1	-0.6	+1.9	+0.5	-0.1	-0.2	-0.8	-1.1	+0.7	-0.2	-0.7	+...	+0.4	-0.2

المصـــــدر : Abdelkader Sid Ahmed, o.p.cité, p-1419.

ان الميل الحدي للاستهلاك ، ومعامل رأس المال ومعدل الفائدة ، هي عوامل حاسمة في تحديد النقطة الحرجة أي الحد الفاصل مابين حالات القروض الخارجية المفيدة والقروض الخارجية غير المفيدة ، هذا في حالة ما اذا اعتمد الأثر الكلي للقروض على تكوين رأس المال الصافي كمعيار .

أما مدة التسديد فيتوقف تأثيرها على قدر هذه الآثار على فترة السماح والمدة التي يتطلبها الاستثمار حتى يبلغ نقطة الدخول في الانتاج .

نظرة عامة على النموذج .

ان نموذج قيوم قد جاء محاولا تبيين الكيفية التي يقوم بها رأس المال الأجنبي الوافد الى البلدان النامية في شكل قروض في توليد المدخرات المحلية الكافية ليس فقط لتسديد خدمة الديون القائمة ، بل وينطلق المؤلف في بناء نموذجه من افتراض وجود تمويل أجنبي مخصص للاستثمار يؤدي الى تحقيق زيادة في الناتج وبالتالي في حجم الادخار الخام . هذا الأخير ، الذي عندما تخصم منه التكاليف المترتبة عن عقد القرض والمتمثلة في مدفوعات كل من الفوائد وأقساط اهتلاك أصل القرض ، يعطي صافي الادخار الناجم مباشرة عن الاستثمار الابتدائي ، والذي اذا ما استثمر يعطي ادخارا صافيا اضافيا ، وهكذا دواليك الى غاية انتهاء الأثر التضاعفي للاستثمار .

(I) l'effet multiplicateur . واذا كان المؤلف يعتمد في بناء نموذجه هذا على طريقة التحليل حسب المنافع والتكاليف ، فانه يكتفي فقط بالاشارة الى امكانية وجود حالة يكون فيها القرض الخارجي ذا آثار صافية سلبية على تكوين رأس المال المحلي ، بينما يتابع بناء نموذجه باسهاب حتى غاية الوصول الى النتيجة الايجابية التي مفادها أن الاستثمارات الممولة بواسطة القروض الخارجية - في شروط معينة - تلعب دورا ايجابيا في تنمية القدرات الادخارية القومية ، وهي الحالة الأخرى الموجبة .

دراسة فرضيات النموذج

ان الفرضية الأساسية التي اعتمد عليها المؤلف في بناء نموذجه تتمثل في كونه ينطلق من وجود تمويل أجنبي في شكل قرض مخصص للاستثمار ، ثم يعمم على باقي القروض الخارجية معتبراً أياها مخصصة كليّا لنفس الغرض . وبذلك فانه في الحقيقة يكون قد وقع في تناقض مع واقع البلدان النامية ، اذ هناك دراسات جادة ومعلومات تنشرها جهات رسمية تتمتع بمصداقية ، تدل على أن القروض الخارجية الممنوحة للبلدان المعنية تخصص لأغراض رئيسية ثلاثة (*) :

- جزء يخصص للأغراض الاستثمارية وهو يتفاوت من مجموعة بلدان الى أخرى من البلدان النامية ، والشيء المؤكد هنا هو أن هذا الجزء لا يشكل سوى نسبة ضعيفة نسبيا ، لا تتجاوز ثلث اجمالي القرض بصفة عامة .

- جزء يخصص للاستهلاك ، وهو يتحدد حسب عوامل داخلية وأخرى خارجية . أمّا الداخلية فأهمها نمط الاستهلاك المتبع ودرجة تبعية البلدان المعنية الى السوق الرأسمالية العالمية وخاصة في ميادين كل من التغذية والأدوية والسلع الاستهلاكية المعمرة ... الخ . وأما العوامل الخارجية فأهمها ، هو كون بعض القروض التي تحصل عليها هذه البلدان عادة هي قروض يتم التعاقد عليها من أجل تصريف سلع استهلاكية معينة . ان الجدير بالملاحظة هنا هو أن مثل هذه القروض تشكل نسبة هامة لاتقل ، من حيث وزنها ، عن تلك المخصصة للاستثمار .

- جزء يهرّب ، وهناك أساليب ملتوية عديدة تتبع لهذا الغرض ، منها : الرشوة المتفشية التي تقبض في شكل عمولات وهدايا وغيرهما ، والافراط في قيمة الصادرات والتقليل من

(*) B. Maulde," Conjoncture économique internationale à la veille des réunions de Seoul", Banque, n°455, 1985, p.985.

قيمة الواردات والتهريب في شكل سلع ومن خلال السوق الموازية للعملات الصعبة،
بالاضافة الى هذه الفرضية الأساسية ،فان النموذج يعلمنا بأن خدمة الدين تخصم
من الادخار الخام وكأن هذا الأخير قابل آليا للتحويل الى عملات صعبة .[1] متجاهلا
بذلك العراقيل والأضرار التي تلحق بصادرات البلدان النامية وهي تبحث عن
مجالات تصريفها ،مثل التحكم في أسعارها من قبل الاحتكارات الرأسمالية
العملاقة ،واصطدامها بنزعة حمائية متصاعدة في مرحلة الأزمة . ومما يزيد في هذه
الحالة خطورة هو كون صادرات هذه البلدان تعتمد أساسا على منتوج واحد أو عدد
قليل من المنتوجات ،والتي عادة ما تعاني من منافسة شديدة من طرف مصدرين
آخرين . وعليه فان قدرة اقتصاديات البلدان النامية على تحقيق مدخرات كافية
لا تكفي وحدها ،اذ أن الأمر يتطلب قابلية هذه المدخرات للتحويل الى عملات صعبة،
أي تحقيقها في السوق الرأسمالية العالمية .
هناك فرضية أخرى ،وهي أن المؤلف ينظر الى رأس المال كمجرد شيء ينمو بصفة
آلية كما سبق وأشرنا اليه ،متجاهلا بذلك كون رأس المال - بالاضافة لكونه علاقة
اجتماعية بين طبقة وأخرى - ينطوي، في حالة البلدان النامية القادم اليها،على علاقة
خطيرة هي علاقات التبعية التي يجد الاستعمار الاقتصادي التعبير عن نفسه فيها .
ومثل هذه العلاقات من شأنها أن تؤدي ليس فقط الى استرجاع أصل الدين والفوائد
المترتبة عنه ،بل الى تكريس أوضاع تاريخية معينة تتسبب في نزف جزء هام من الناتج
الاجتماعي لهذه البلدان ،كالتبادل غير المتكافئ ،والتقسيم الرأسمالي الدولي للعمل
... الخ - والتجربة التاريخية التي عرفتها مجموعة البلدان النامية منذ نهاية الحرب
الأمبريالية الثانية تبين بأن رأس المال الأجنبي لا يؤدي الى تكاثر رأس المال في البلدان

---

(1) Abdelkader Sid Ahmed, Op.cité, p.1326.

النامية بل هو يؤدي الى حصول نقل عكسي للموارد الاقتصادية لهذه البلدان ولعل ما يتيسر من احصائيات حول هذه الظاهرة والأوضاع التي آلت اليها هذه البلدان تشكل بعضا من الدلائل والمؤشرات القاطعة على أن الوظيفة التي يدعيها نموذج قيوم وغيره لا أساس لها من الصحة، بل فان البلدان النامية تزداد تخلفا من وقت لآخر .

البعد الاقتصادي والاجتماعي للنموذج .

ان المؤلف يأخذ بعين الاعتبار بعض الوسائط والمتغيرات المحلية فقط ، مثل معامل رأس المال ، معدل الفائدة ، والميل الحدي للاستهلاك ، مهملا كل المتغيرات الخارجية ، ويقوم ببناء نموذجه اعتمادا عليها . وبذلك فان نموذج قيوم يكون فارغا أو يكاد يكون فارغا من كل محتوى اجتماعي . غير أن كون النموذج قد جاء في سياق معين ، هو ذلك الذي يتضمن مجموعة التنظيرات البرجوازية التي عرفتها مرحلة مابعد الحرب الأمبريالية الثانية ، يعني أنه يمكن استنتاج بسهولة أنه لا يختلف عنها من حيث المضمون الاقتصادي - الاجتماعي . أي أنه ينبغي اعطاء الدور الرئيسي في القيام بمهمة التنمية الى القطاع الخاص القومي والأجنبي . ولعلّ كون نموذج قيوم يعتبر المدخرات القومية قابلة للتحويل الى عملات صعبة ، يشكل أحد الدلائل على ذلك . كما أن اعتبار المؤلف للميل الحدي للاستهلاك عاملا محدّدا للنقطة الحرجة ، أي التي تميز القروض الخارجية المفيدة عن تلك غير المفيدة ، قد يشكل دليلا اضافيا على ذلك ، خاصة وأنه يدعو الى جعل هذا الميل أقل مايمكن ، وهي دعوة لا يمكن أن تعني سوى الشرائح الاجتماعية التي لاتنتمي الى الطبقة الرأسمالية .

ويبقى السؤال الجدير بالطرح هو : هل يمكن لمجموعة البلدان النامية أن تتغلب على مشكلة نقص رؤوس الأموال بواسطة اللجوء الى المصادر الأجنبية ؟ طبعا ان التاريخ

الحديث يبين بأن مثل هذا الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبية ليس بالحل اللائق ، بل أنه قد زاد من حدة مشكلة نقص رؤوس الأموال ، وذلك الى درجة التأزم وفقدان استقلال القرار السياسي بدرجة أو بأخرى ، وذلك لأن مثل هذه الرساميل كانت تعمل على التغلب المؤقت على التناقضات الداخلية للرأسمالية .

حدود النموذج .

ان محاولة المؤلف برهنة كيفية قيام رأس المال الأجنبي بتوليد المدخرات المحلية ، كانت رياضية ، الى أبعد الحدود ، أي مجردة من الشروط الاجتماعية التي تجرى فيها عملية اعادة الانتاج . ومثل هذه النظرة الى رأس المال باعتباره قيمة تستطيع أن تنمي نفسها بنفسها وبشكل مخلّد ، ليست بجديدة ، بل هي قديمة تعود الى قرون خلت ، ومن بين الكتاب الذين تناولوها بتفصيل كافي الدكتور ريتشارد برايس ، وذلك في مؤلف له نشر للمرة الثانية عام 1772 (*) . وقد عبر الدكتور برايس عن الفكرة كما يلي :

"de l'argent rapportent des intérêts composes s'accroit 'abord lentement; mais comme la cadence de la croissance s'accélère sans cesse.Elle devient si rapide au bout de quelque temps qu'elle défit toute imagination.Un penny prêté à la naissance de notre seigneur Jésus Christ , à intérêt de 5% aurait grandi et atteindrait aujourd'hui une somme plus importante que contiendraient150 millions de mondes, tous faits d'or massif. Mais avancé à intérêt simple, ce penny n'atteindrait dans ce même laps de temps que 7 shillings 4,5 pences. Jusqu'ici notre gouvernement a préféré améliorer ses finances par cette dernière voie plutôt que par la première."(1)

(*) K.Marx, Op.cité, p.813.

(1) K.Marx, Op.cité, p.365.

ان أشد دحض قدم لمثل هذه الفكرة الساذجة والهزلية - على حد تعبير أحد عمالقة الفكر - هو ذلك الذي قدمه كارل ماركس ، والذي نورده فيما يلي :

"Quelle charmante introduction théorique à la dette nationale Anglaise! Price était tout simplement ébloui par l'énormité du nombre issu d'une progression géométrique. Considérant le capital sans tenir compte des conditions de la reproduction et du travail, comme un automate, comme un simple chiffre s'accroissant par lui même(tout comme Malthus considère l'homme dans sa progréssion géométrique), il pouvait s'imaginer avoir trouver de son accroissement dans la formule. S =c (1 + i)^{n}" (1)

أن المؤلف وهو يعتمد في بناء نموذجه على وسائط ومتغيرات لا تعبر الا عن جانب بسيط وجزئي من ظاهرة التدين ، يكون قد قلل جدا من أهمية الجوانب الأخرى للظاهرة والتي تجد التعبير عنها في عوامل ومتغيرات محلية وخارجية عديدة ، هذه الأخيرة التي يجد ولنا وأنها المحددة للوظائف الحقيقية التي تبين أن القروض الخارجية تلعبها . فعلى سبيل المثال ، وفيما يتعلق بتكاليف القروض الخارجية ، فان المؤلف يهمل كونها قروضا مقيدة بمشتريات من مصادر معينة ، الأمر الذي يجعل أسعار المشتريات تفوق أسعار السوق الرأسمالية العالمية . كما أن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي هي موضوع تمويل بواسطة هذه القروض ، عادة ما تقوم بها جهات أجنبية وأحيانا يتم تعيينها في عقد القرض نفسه . كما أنه عادة ما يشترط في عقد القرض أن يستعين المدين بخدمات الدائن ، أو جهة يعينها الدائن ... الخ .

ان مثل هذه الاعتبارات المالية وغيرها من الاعتبارات الأخرى ، السياسية والعسكرية ، تلعب دورا هاما في السياسات الاقراضية الدولية . وبالاضافة الى كل ذلك ،

K.Marx, Op.cité, p.366. (2)

فان الفعالية الاقتصادية للمشروعات الممولة بواسطة القروض الخارجية، عادة ماتكون ضعيفة ،فالطاقات الانتاجية لا تستغل الا بنسبة ضئيلة ، مما يجعل العائد ضعيفا ،وبالتالي المدخرات المنتظرة ضعيفة أن لم تكن سالبة ،وهي الحالة التي يكتفي المؤلف بمجرد الاشارة اليها فقط ،رغم كونها هي الحالة القائمة في مختلف البلدان النامية المدينة . والا كيف يمكن أن تفشل التنمية في هذه البلدان على مختلف المستويات ،بما فيها المستوى التمويلي . ففجوة الموارد المالية المحلية لم تختف ،بل ازدادت تفاقما وهي الآن تتسبب في نمو المديونية الخارجية للبلدان النامية، وذلك بشكل ذاتي وعلى الرغم من كون هذه الأخيرة تصدر أكثر مما تستورد رؤوس الأموال .

بكلمة بسيطة ،فان واقع البلدان النامية المدينة هو الآن عكس ماكانت توحي به هذه النماذج ،بما فيها نموذج قيوم .

(*)

عــرض ونـقـد نمـوذ ج لـوزر - بيلتـيـه Loser-Peltier *

مقـــــد مــــة : إن نمـوذ ج لـوزر - بيلتـيـه قد جاء في سياق يختلف تماما عن السياق الذي جاءت فيه النماذ ج السابقة له ،وهو سياق السبعينات حيث عرفت الأزمة العامة للرأسمالية تفاقما خطيرا . وبدقة أكثر ،جاء في الوقت الذي أصبحت فيه الديون الخارجية القائمة على البلدان النامية تهدد ليس فقط التنمية ومستوى المعيشة في هذه البلدان ،بل وتهدد النظام المالي الرأسمالي على المستوى العالمي بالانهيار. وعليه فان هذا النموذج يختلف كذلك عن سابقيه في كونه قد جاء في ادارة أزمـــة الديون الطاحنة التي كانت تعرفها مجموعة البلدان النامية . وفيما يلي نعـــرض النمـوذ ج .

عــرض النمـــوذ ج .

ان الأمر ،بالنسبة للوزر وبيلتيـه ، يتعلق بكيفية التنسيق مابين سياسة تدّ ين مثلـــى ومختلف السياسات الاقتصادية الأخرى (الضريبية ،النقدية،وسياسة سعر الصـرف) بهدف ضمان أقصى تحويل ممكن للموارد المالية الصافية وذلك بصورة دائمة ،مــع ابقاء البلد المدين المعني قادرا على خدمة ديونه ،وذلك كلـه تحت قيد توازنـــــ الخـارجــــي .

يرى لوزر بأن الهدف المتوخى من كل تحويل صافي للموارد المالية الخارجية في خضم معركـة التنمية ،يطرح عدة مشاكل ،بعضها يتعلق باستعمال هذه الموارد الماليـــة المحولة وبعضها يتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة ،بحيث يضمــــن استمرار النمو الاقتصادي من جهة ،وضمان قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجيـــة ، مع توفـر التوازن الخارجـي .

* أنظــــر :-

- Lozer, "External debt and balance of payment policies", Staff papers du F.M.I., mars 1977.
- G.peltier, "La crise économique mondiale et les politiques d'endettement exterieure des pays en voie de développement", Banque, n°370, février 1978.

وبهذا الصدد يميز لوزر بين امكانيتين لتمويل النمو الاقتصادي بالبلدان النامية، وهمـــا :

+ الوصول اللا محدود الى مصادر التمويل الخارجي .

+ الوصول المحدود الى هذه المصادر .

أما بصدد بحث الحالة الأولى ، فان لوزر يرى بأن الاقتراض الخارجي يؤثر على كل من التوازن المالي والنمو الاقتصادي والاستثمار ، وهو يفترض بصدد دراسة هـــذه الحالـــة ما يلـــي :

- حالة تشغيل كامل بالبلدان النامية .
- كون أسعار صادرات البلدان النامية تتحدد خارجيا .
- كون معدلات الفائدة على الديون تتحدد هي الأخرى خارجيـا ، أي في أسواق رؤوس الأمـوال الدوليـة .

في ظل هذه الفرضيات ، فانه في حالة ما اذا أستخدمت كامل التدفقات العالميـــة وبصفة مباشرة ، لتمويل واردات اضافية فان ميزان المدفوعات سوف يعرف تقهقـــرا ، محققا بذلك عجزا اضافيا بنفس قدر الواردات الاضافية ، هذا على مستوى العلاقات الاقتصادية الدوليـة ، أما على المستوى المحلي ، فان المستوى العام للأسعــــار سيظـل على ما هو عليه ما لم تحصل اختناقات في الطاقة المحلية لامتصاص هـــذه الواردات . أما اذا كانت التدفقات المالية تستخدم جزئيا لتمويل منتوجات محليـــة ، فان ذلك من شأنه أن يؤدي الى زيادة الاحتياطي القومي من العملات الصعبة ، الشيء الذي يؤدي بدوره الى زيادة حجم الكتلة النقدية . في مثل هذه الظروف ، فانـــه ما لم تكن السياسـة النقديـة تتصف بالدينا ميكيـة اللازمـة (*) ، فان المستوى العام

---

*) ان المقصود بالعبارة " سياسة نقدية ديناميكية " هو أن مضاعف الائتمان كما تعرفنا به النظرية والتحليل النقدي سوف يؤدي الى زيادة في حجم الكتلة النقديـــة مما يؤدي الى التضخم ، فتضعف قدرة البلد المعني على المنافسة الخارجيـــة كما تزيد وارداته ويزداد التفاقم بين العرض والطلب الكليين وما ينجم عن ذلك من مشاكل المديونية الداخلية والخارجية وغير ذلــك .

للأسعار والدخول سوف يعرف تزايدا ، وبالتالي فان الطلب الكلي على الواردات سوف يعرف تزايدا . والنتيجة الحتمية لكل ذلك هي نمو عجز ميزان مدفوعات هذا البلدان ، وبالتالي نمو مديونيتها الخارجية .

كما أن لوزر أخذ في الحسبان كيفية استعمال هذه التدفقات المالية وميز بين الأغراض الاستهلاكية والأغراض الاستثمارية .

فاذا كانت هذه التدفقات المالية تؤدي الى زيادة استثمارات القطاع العام ، فان معدل النمو الاقتصادي الكامن سوف يعرف زيادة بمرور الزمن . أما اذا كانت تستخدم جزئيا لتمويل استثمارات القطاع الخاص ، فانها قد تتسبب في تخفيض مضر لمعدلات الفائدة ، مؤدية الى تثبيط الادخار المحلي الخاص .

انه بقدر مايكون جزء التدفقات المالية المخصصة للاستثمار أكبر بقدر مايكون معدل نمو الدخل القومي أهم . والأهم من ذلك أنه بقدر ماتكون مردودية القروض المخصصة للاستثمار أكبر من كلفتها ، يكون معدل نمو الدخل القومي الكامن أهم ، سيما اذا كان النصيب المخصص منه لخدمة الدين ضئيلا . انه عند هذا المستوى من التحليل يطرح السؤال التالي : كيف يتحدد حجم الأموال اللازم اقتراضها ؟ حسب لوزر فانه يتحدد أساسا بعاملين اثنين هما :

- ميزانية المداخيل كما تنتج عن النمو الاقتصادي .
- بنية الناتج القومي ، وخاصة منها تلك المنتوجات القابلة للتصدير .

وعليه فان تحقيق أي زيادة في حجم الاستثمارات يتطلب زيادة في حجم السلع الانتاجية لبناء أو وتوسيع مشروعات ، وكذلك في حجم السلع الوسيطية . ومنه فان تحديد العجز في ميزان المدفوعات ينبغي أن يأخذ في الاعتبار خدمة الدين .

ان مجموعة هذه العوامل هي التي تسمح بتحديد ملائم لحجم الاقتراض من الخارج .

ان التقديرات المتعلقة بجميع المتغيرات الواردة في النموذج ، توجد في الجدول التالي :

الجدول يبين تطور ميزان المدفوعات والدين الخارجي في حالة محدودية الوصول الى مصادر الاقراض (بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

	المراحل						
	0	1	2	3	4	5	6
1- الصادرات من السلع والخدمات الجارية	200	210	233	236	250	265	281
2- الواردات من السلع والخدمات الجارية منها :	-200	-245	-259	-275	-291	-310	- 327
- الواردات من السلع الانتاجية	(100)	(140)	(148)	(157)	(166)	(177)	(187)
- الواردات الأخرى المختلفة	(100)	(105)	(111)	(118)	(125)	(133)	(140)
3- رصيد المدفوعات الجارية (صافي الفوائد) :	—	- 35	- 36	- 39	- 41	- 45	- 46
4- خدمة الدين القائم للمرحلة	- 41	- 37	- 34	- 30	- 27	- 24	- 21
منه : - الاهتلاك	(25)	(23)	(22)	(20)	(18)	(17)	(15)
- الفوائد	(16)	(14)	(12)	(10)	(09)	(07)	(06)
5- خدمة الدين المتعاقد عليه خلال المرحلة	—	- 3	- 9	- 20	- 36	- 61	- 71
منه : - الاهتلاك	(-)	(-)	(-)	(5)	(14)	(24)	(35)
- الفوائد	(-)	(3)	(9)	(15)	(22)	(37)	(36)
6- خدمة الدين الاجمالي	- 41	- 40	- 43	- 50	- 63	- 81	- 92
7- التدفق الاجمالي المطلوب من رأس المال الأجنبي (3+6)	41	75	79	89	104	130	138
8- الناتج المحلي الخام	1000	1050	1113	1180	1250	1326	1405
9- معدل النمو	0.06	0.06	0.06	0.06	0.06	0.06	0.06
10- الاستثمار	200	280	297	315	333	354	375
11- الدين القائم عند بداية المرحلة	200	216	268	325	389	465	550
12- صافي تدفق رأس المال	16	52	57	54	72	89	88
13- صافي تحويل الموارد	—	35	36	39	41	45	46

المصدر : M.Loser, Op.cité, p. 174.

أما بصدد محدودية الوصول الى مصادر التمويل الأجنبية ،فانّ لوزر يرى ضرورة ضغط الطلب المحلي باعتباره يؤدي الى امتصاص العجز في ميزان المدفوعات ،ولو اقتضى ذلك التراجع عن معدل النمو المستهدف . هذا المعدل الذي يمكن العمل على تحقيقه اعتمادا على اتباع سياسات اقتصادية ناجعة ،أي من شأنها أن تسمح بتدبير الأموال اللآزمة اعتمادا على الذات .

وعليه فان المؤلف يقترح اتباع سياسات اقتصادية تقييدية في ميداني النقود والضرائب، وذلك بغية تكييف الانفاق مع الدخل القومي وتقليص العجز الى مستوى الامكانيات المتاحة . غير أن انجاح مثل هذه السياسات الاقتصادية التقييدية يقتضي بدوره، توجيه الاستثمارات الى قطاعي احلال الواردات والصادرات ،وبدقة أكثر ينبغي أن تحتل المنتوجات القابلة للتصدير حيزا هامّا في الناتج القومي .

ان الوضع الذي يوجد عليه ميزان المدفوعات هو بمثابة بارومتر للاقتصاد القومي حيث تلعب القروض الخارجية دورا هاما في تحقيق مستوى الاستثمار والنمو الاقتصادي المطلوب . واعتمادا على هذا المؤشر ينبغي أن ترسم وتوجه السياسات الاقتصادية للبلد النامي المدين . وحسب الأوضاع التي عرفتها هذه البلدان النامية والتي تميز بتفاقم أزمة الديون ،فان لوزر ينصح باتباع سياسات اقتصادية تقييدية تخدم التوجيه السابق الذكر للاستثمارات . وهذه السياسات التقييدية تتمثل فيما يلي باختصار :

- العمل على تقييد الطلب المحلي على السلع القابلة للتصدير .
- اتخاذ اجراءات من أجل تخفيض أسعارها .
- رسم وتطبيق سياسة صرفية تعمل في نفس الاتجاه .
- تعديل الوعاء الضريبي بحيث يكون مشجعا لقطاع الصناعات التصديرية .
- تطبيق سياسة ائتمانية تسمح بالوفاء بالالتزامات المترتبة عن الديون الخارجية .

وقد قام المؤلف بصياغة هذه السياسات الاقتصادية التقييدية وكيفية تنسيقها في شكل نموذج رياضي ، وفيما يلي نقتصر على عرض النموذج المبسط الذي قدمه بملتيه ، والمقتبس من نموذج لوزر المستوحى بدوره من نموذج هارود - دومار .

لنعتبر المتغيرات التالية ، خلال الفترة ( ) .

Y_t = الناتج القومي

K_t = مخزون رأس المال

S_t = الادخار المحلي

E_t = صافي دخول رؤوس الأموال (*)

T_t = المسحوب من القروض المتعاقد عليها

A_t = اهتلاك أصل الدين الخارجي

V_t = الفوائد على الدين الخارجي

D_t = الدين الخارجي القائم

مع المعادلات التالية :

دالة الانتاج : $Yt = Kt / Vt$.........(1)

حيث V معامل ثابت لدالة الانتاج .

دالة الاستثمار : $K(t+1) - Kt = SYt + S'Yt$...(2)

حيث S معامل الادخار المحلي .

و S' معامل تخصيص صافي تدفق الموارد المالية الأجنبية لأغراض الاستثمار .

التدين الخارجي : $Et = D(t-1)\ (U - i)$........ (3)

حيث i معدل الفائدة على الدين الخارجي و u معدل زيادة الدين الخارجي القائم .

وبالتعويض في دالة الاستثمار عن قيمة التدين الخارجي نحصل على :

$$K(t-1) - Kt = S.Yt + S'D(t-1) ...(4)$$

وعندنا من دالة الانتاج

$$Kt = V.Yt \quad ...(5)$$
$$(t-1) = V(t-1)$$

وبالتعويض في الطرف الأيمن من المعادلة (4) بقيم المعادلة (5) نحصل

علـــى :

$$V.Y(t-1) - V.Yt = S.Yt + S'D(t-1)(u-i)...(6)$$

$$v[Y(t-1) - Yt] = S\,Yt + S'D_{t-1}(u - i)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على نحصل على :

$$Y' = \frac{Y(t-1) - Yt}{Yt} = S/V + s'/v\ (u-i)\ \frac{D(t-1)}{Yt}$$

حيث Y' هو معدل زيادة الدخل القومي .

أما S/v فهو عبارة عن معدل النمو المستقل للدخل (مستقل عن التمويل الخارجي)

وهو يتحدد في هذا النموذج بخمسة وسائط هي : v ، u ، i ، S ، s' .

أما v فهي ميزة تخص تكنيك الانتاج خلال فترة معينة ، وهي تتوقف على المعارف التقنية والعلمية المحولة الى البلدان النامية .

أما u ، i فهما وسيطان متعلقان بالدين ، والفارق بينهما يعبّر عن مدى مساهمة رؤوس الأموال الوافدة الى البلدان النامية في النمو الاقتصادي لهذه البلدان .

المساهمة التي يتوقع المؤلف أن تكون ضعيفة خلال نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات وذلك بالنسبة للعديد من البلدان المدينة . ويرجع مثل هذا الضعف الى سببين رئيسين على الأقل ، وهما :

+ان زيادة حجم الدين الخارجي القائم على البلدان النامية بوتيرة مرتفعة سيكـــون مصحوبا بارتفاع هام في معدلات الفائدة .

+ أن معدل الزيادة في حجم الدين الخارجي سوف تعرف تراجعا ، وذلك لأن مصداقية كل بلد نامي مدين سوف تتأثر ما لم يبدي نية خالصة لإدارة دينه الخارجي ادارة جيدة ، هذا من جهة . ومن جهة ثانية ، لأن تواريخ استحقاق جزء هام من القروض المتعاقـد

الجدول يبين التطور المتوقع لميزان المدفوعات والدين الخارجي في حالة الوصول المحدود الى مصادر الاقراض (بملايين الدولارات الامريكية) -

	0	1	2	3	4	5	6
1- الصادرات من السلع والخدمات الجارية	200	210	223	221	232	244	270
2- الواردات من السلع والخدمات الجارية منها :	-200	-215	-225	-237	-244	-262	-279
- الواردات من السلع الانتاجية	(100)	(105)	(110)	(116)	(122)	(128)	(135)
- الواردات الأخرى المختلفة	(100)	(105)	(110)	(116)	(122)	(128)	(135)
3- رصيد المدفوعات الجارية (صافي الفوائد)	—	-5	-4	-5	-5	-6	-9
4- خدمة الدين القائم عند بداية المرحلة صفر	-41	-37	-34	-30	-27	-24	-21
منها : - الاهتلاك	(25)	(23)	(22)	(20)	(18)	(17)	(15)
- الفوائد	(16)	(14)	(12)	(10)	(9)	(7)	(6)
5- خدمة الدين المتعاقد عليه خلال المرحلة .	—	-3	-7	-16	-26	-35	-44
منه : - الاهتلاك	(-)	(-)	(—)	(5)	(11)	(17)	(23)
- الفوائد	([illegible])	(3)	(7)	(11)	(15)	(18)	(23)
6- اجمالي خدمة الدين	-41	-40	-41	-46	-53	-59	-65
7- اجمالي تدفق رأس المال المحصل عليه (6 + 3)	-41	-45	-45	-51	-58	-65	-74
8- الناتج الاجمالي المحلي	1000	1050	1104	1161	1220	1232	1316
9- معدل النمو	0.05	0.51	0.51	0.51	0.51	0.51	0.51
10- الاستثمار	200	220	230	245	254	262	347
11- الدين القائم عند بداية المرحلة	200	216	238	261	287	316	347
12- صافي تدفق رأس المال	16	22	23	26	29	31	36
13- صافي تحويل الموارد	—	5	4	5	5	6	9

المصـــدر :

عليها خلال فترة سابقة (1974 - 1977) تتركز خلال عقد الثمانينات ، الشيء الذي يقلّص الفارق بين الوسيطين (٥ ، ١) .

أمّا : معدل الادخار المحلي فليس مستقلا عن الالتزامات الخارجية للبلدان النامية (أي خدمة دينها) ، اذ أن هذه الأخيرة تبتلع جزءً هامّا من القدرات الادخارية ، كما أننا نعلم ، فيما يخص ، بأن القروض التي تتحصل عليها البلدان النامية لا تستخدم بكاملها لأغراض استثمارية ، بل عادة ما يخصّص جزء منها للاستهلاك ولأغراض أخرى . كما أن الركود الذي تعرفه اقتصاديات البلدان الرأسمالية الاحتكارية لا يشجع على الاقدام على الاستثمارات المباشرة في البلدان النامية .

وعليه فالمؤلف يخلص الى أن السياسات الاقتصادية التقييدية والمنسقة تبقى الوسيلة الوحيدة بيد البلدان النامية لضمان استقرار نموها الاقتصادي المستمر مع الاستمرار في خدمة دينها ، وذلك كله ، في ظل توازنها الخارجي . ان الجدول الآتي يعطي نتائج عن تطور الأوضاع في حالة تطبيق مثل هذه السياسات .

نظرة عامة على النموذج .

يعتبر نموذج لوزر - بطبيعته - بالنسبة لعينة النماذج التي تناولناها في بحثنا هذا ، النموذج الأول الذي جاء في ادارة الدين الخارجي للبلدان النامية الواقعة في حالة عسر . وعليه فانه يكون قد جاء في اطار تكوّن منعطف حاسم في التنظير البرجواني للتنمية الاقتصادية الممولة بواسطة الاقتراض الدولي . ومجيء هذا النموذج في :

نهاية السبعينات ليس من باب الصدفة ، بل هو يعبّر عن وعي ممثلي الاقتصاد السياسي البرجواني باستفحال أزمة الديون ، باعتبارها افرازا من افرازات الأزمة العامة للرأسمالية ونتيجة لتطبيق سياسات كينزية توسعية ، في فترة سابقة ، بهدف الحد من حدة الأزمة العامة للرأسمالية . غير أن فشل مثل هذه السياسات الكينزية في معالجة الأزمة قد فتح المجال أمام تصاعد التيار الفكري النقدوي ، الذي يحمل مسؤولية الأزمة الى السياسة الكينزية ، وبدقة أكثر الى تدخل الدولة المبالغ فيه ، والذي يتمثل في الانفاق التضخمي الذي تقوم به . وعليه فان الأولية في مكافحة الأزمة ينبغي أن يولى الى القضاء على التضخم . ومثل هذه القناعة نفسها هي التي شكلت مصدر الهام لسوزر وبلتيه ، فالبلدان النامية المدينة كانت تنفق أكثر من قدرتها على الانتاج ، ومما ساعدها على ذلك سهولة الوصول الى مصادر التمويل الخارجية ، خلال عقد السبعينات خاصة ، وهو سبب اختلالاتها المالية المحلية والخارجية ، وعليه فان مكافحة المرض ينبغي أن تنطلق من هذا التشخيص . وبذلك فان نموذج لسوزر - بلتيه يقضي بتقليص الطلب المحلي الذي من شأنه أن يقلص الطلب على الواردات كما يزيد من طاقة البلد على التصدير ، كما يقضي بتوجيه الاستثمارات الى القطاعات التصديرية ، وهما الاجراءان الأساسيان من بين الاجراءات الأخرى (الضريبة ، سياسة سعر الصرف ، سياسة الأسعار ...) التي تسمح باعادة التوازن الى ميزان المدفوعات مع ضمان قدرة البلد على الاستمرار في خدمة دينه .

ان اجراء مقارنة بسيطة بين محتوى النموذج والسياسات التصحيحية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية التي تلجأ اليه في حالة وقوعها في عسر ، يسمح بتبيان التشابه الكبير بينهما .

ان اعادة التوازن الى الموارد المالية المحلية للبلدان النامية المدينة ، والى ميزان مدفوعاتها ، كما يتضمنه النموذج ، يقتضي تبني سياسات اقتصادية ليبرالية ، يلعب فيها القطاع الخاص القومي ورأس المال الأجنبي الدور الرئيسي . وحتى يتسنى أداء هذا

الدور ، فانه ينبغي منحهما الامتيازات والتسهيلات اللازمة . غير أن مثل هذه السياسات تهدف في الواقع الى شيء واحد ، هو تكييف اقتصادات البلدان النامية الى متطلبات خروج الاقتصاد الرأسمالي العالمي من أزمته الراهنة .

دراسة الفرضيات .

ان نموذج لوزر - بهليتيه الذي جاء من أجل تنسيق سياسات اقتصادية معينة تضمن استقرار النمو الاقتصادي المدعوم بواسطة أقصى تدفق للموارد المالية الأجنبية ، ذلك كله تحت قيد التوازن الخارجي ، يجعلنا نعتقد للوهلة الأولى وأن صافي هذا التدفق يكون موجبا خلال الفترة التي أعقبت مباشرة صدور النموذج . وهو ما يخالف واقع البلدان النامية المدينة خلال الفترة المعنية ، اذ أن هذا الصافي في التدفق كان بصفة عامة سالبا . وقد يكون اختلاف مضمون النموذج مع الواقع راجعا في الأساس الى كون المؤلفان قد اكتفيا بالاشارة الى العوامل المحددة لتطور هذا التدفق ، دون التقدير الدقيق لها . بعبارة أخرى فان المؤلفين كانا قد قللا من القساوة التي عرفتها شروط الاقراض الدولي والسياق المأزوم للاقتصاد العالمي خلال الفترة المعنية ، وكيفية مواجهة الأزمة من قبل صانعي القرار في العالم الرأسمالي . غير أن مثل هذا الاختلاف في نتائج النموذج وواقع البلدان النامية المدينة لا يعود الى مثل هذا الافتراض وحده ، بل هناك افتراضات أخرى ، لم تكن تمسك بالواقع جيدا . من أهمها كون المؤلفان قد افترضا وجود تشغيل كامل في البلدان النامية المدينة ، وهو افتراض غير سليم ، لأن هذه البلدان تعاني من بطالة هيكلية ، كما هو معروف عنها .

وعليه فان التحليل المبني على أساس هذا الافتراض لن يصل سوى الى نتائج غير صحيحة .

هناك نقطة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتيها وهي أن النموذج ،رغم اشارته الى كون جزء من الموارد المالية الأجنبية يخصص لأغراض الاستهلاك ،يركز تحليله على تلك المخصصة للاستثمار ،وهو ما تظهره جيداً الصيغة الأخيرة من المعادلة السالفة وهذا يعني أن النموذج يتعامل مع ظاهرة الدين باعتبارها ناجمة عن تمويل النمو والتنمية ،في حين أنه اذا كان مثل هذا الاعتبار يتضمن شيئا من الحقيقة بالنسبة لسنوات الستينات ومطلع السبعينات ،فانه لا يصح بالنسبة للسنوات اللاحقة وهي الفترة التي يعتبرها النموذج . ذلك لأن ظاهرة الدين أصبحت تتطور بفعل سير الأزمة الاقتصادية العامة للرأسمالية أساسا .

وكدليل على ذلك استمرار نمو حجم الدين الخارجي للبلدان النامية رغم كون صافي التدفقات سالبا خلال الفترة المعنية .

وأخيرا وليس آخرا ،فان النموذج وهو يعتمد بعض أدوات التحليل الاقتصادي ذات مستوى التجريد غير السليم ،مثل دالة الانتاج من الصيغة $Yt = Kt/V$ حيث ينظر الى نمو الناتج القومي في علاقته برأس المال فقط ،مهملين باقي مستلزمات وشروط الانتاج الهامة الأخرى ،يكون قد ابتعد عن واقع الظواهر ،جاعلا أياها تتطور آليا وبعيدا عن الشروط الاجتماعية المحددة لها .

ان مثل هذه الافتراضات غير السليمة تجعل التحليل يصل الى نتائج غير سليمة . ولعل واقع البلدان النامية عند مطلع الثمانينات يشهد على ذلك .

البعـــــد الاقتصادي والاجتماعي للنموذج .

اذا كان نموذج لسوزر - بيلتسه يميز بين حالتين للوصول الى مصادر التمويـــل الأجنبية من طرف البلدان النامية ، هما : حالة الوصول غير المحدود وحالــــة الوصول المحدود ، فانه في حقيقة الأمر يركز على الحالة الثانية ، ذلك لأن مؤشرات عدة توحي بذلك (ميل معدلات الفائدة نحو الزيادة ، تراجع مصداقية البلدان النامية في أسواق رؤوس الأموال الدولية ، تركز تواريخ استحقاق القروض التي تم التعاقد عليها قبل نهاية السبعينات ... الخ .) . وهي الحالة التي تقتضي ، اذا ما أرادت هذه البلدان تحقيق النمو الاقتصادي المستقر مع توازن ميزان مدفوعاتها ، تطبيق سياسات اقتصادية تقييدية صارمة (تحرير الأسعار ، بما فيها معدلات الفائدة بغية تأطير الائتمان وسعر الصرف ، سياسة ضريبية ضاغطة علـــى الطلب الكلي ومشجعة للقطاعات التصديرية) هدفها الأساسي تقليص الطلب الكلي بحيث يتوازن مع العرض الكلي ، بمعنى آخر ، اعادة الانفاق الى مستوى الدخل القومي المتاح . ان تطبيق مثل هذه السياسات الاقتصادية التقييدية بغية تقليص الطلب الكلي سوف تتحمل نتائجها الفئات الاجتماعية ذات الدخول المحدودة ، هذا من جهـــة ، ومن جهة ثانية ، فان اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، علما وأنه هناك ممارسات حمائية شديدة تقوم بها البلدان الرأسمالية الاحتكارية ضد بعض صادرات البلـــدان النامية ، يتطلب فتح الاقتصاد القومي أمام رأس المال الأجنبي . وهذا كله ليـــس حياديًا من الناحية الاجتماعية ، فمثل هذه السياسات عادة ما تزيد من تفاقم مشكلـــة البطالـــة وضعف القدرة الشرائية وغيرهما من المشاكل ، الأمر الذي عادة ما ينتهـــي الى وقوع انفجارات اجتماعية خطيرة . ولعل سنوات الثمانينات تشهد على ذلـــك .

وبكلمة واحدة ، فان تطبيق محتوى هذا النموذج ، يعني تحرير الاقتصاد وتركه يفعل وفقا لميكانيزمات السوق . ومن ثم الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بالشكل الذي يبدو لصانعي القرار في البلدان الرأسمالية مناسبا للخروج من الأزمة الراهنة .

حدود النموذج .

ليس هناك مايؤكد بأن تطبيق مثل هذه السياسات الاقتصادية التقييدية التي تشكل محتوى نموذج لوزير - بيلتينه يؤدي الى تحقيق استقرار في النمو الاقتصادي وذلك تحت قيد توازن ميزان المدفوعات ، وهو الهدف المزعوم للنموذج . بل على عكس ذلك فمثل هذه السياسات الصارمة التي تضغط الطلب الكلي وتعمل على تشجيع قطاع الصادرات ، لا تؤدي سوى الى عصر الاقتصاديات المدينة قدر المستطاع وذلك من أجل توفير المدخرات اللازمة للوفاء بالالتزامات ازاء الجهات الدائنة ، ومن ثم تجنيب النظام المالي الرأسمالي العالمي من الانهيار . بالاضافة الى ذلك ، أي كون مثل هذه السياسات قد أدت الى جعل البلدان النامية تعمل كل مافي وسعها من أجل الاستمرار في خدمة ديونها الخارجية ، الأمر الذي انعكس في تحول صافي التدفقات الرأسمالية من موجب خلال عقدي الستينات والسبعينات الى سالب ، بصفة عامة ، خلال عقد الثمانينات ، حيث طبقت مثل هذه السياسات الاقتصادية التقييدية .

الفصل الخامس

ظاهرة الدين والمديونية الراهنة :

نشأتها ،تأزمها وانعكاساتها

مقدمة :

في هذا الفصل سنقوم بمعالجة أزمة الديون المديونية الخارجية للبلدان النامية ، بدءاً بتحديد مفهوم الأزمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدائنين والمدينين . ثم تحديد أسبابها الداخلية والخارجية وأيهما يلعب الدور الحاسم ، مع التركيز على العوامل الرئيسية مثل تقهقر حدي التبادل ، تهريب رؤوس الأموال ، العدوان المالي الخطير الذي يمارسه الطرف الدائن ضد الطرف المدين من خلال التلاعب بأسعار العملات الصعبة الرئيسية ومعدلات الفائدة وغيرهما .

بعد أن تناولنا في الجزء النظري السابق معالجات أهم التيارات الفكرية لظاهرة الديون كما عرفت في مختلف مراحل تطور الرأسمالية ، نأتي الآن الى معالجة أزمة الديون الراهنة ، مركزين على تلك الخاصة بالبلدان النامية . مهما كانت الأهمية التي أوليت الى هذه الأزمة من قبل مختلف الجهات (منظمات ، هيئات رسمية وعلمية ... الخ) ، فان تساؤلات عديدة حول مختلف جوانب الأزمة لا زالت مطروحة بالحاح شديد ، وهو ماستتناوله فيمايلي من عملنا هذا وذلك وفقا للخطة التالية :

أولا : ماهو المدلول الحقيقي للأزمة ، ماهي أسباب نشأتها وتطورها وماهي انعكاساتها على الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاد البلدان النامية بصفة خاصة ؟ وأخيرا، ماهي النتائج المستخلصة ؟

ثانيا : ماهي السبل الناجعة لمواجهتها ؟

أولا : فيما يلي سنتعرض بشيء من التدقيق الى المدلول الحقيقي لأزمة الديون الخارجية وأسباب نشأتها وتطورها الفلكي ثم الى إنعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاديات البلدان النامية بصفة خاصة ، وفي الأخير نخلص الى أهم النتائج .

I) المدلول الحقيقي للأزمة .

لقد ورثت البلدان النامية المستقلة سياسيا في غالبيتها على اثر الحرب العالمية الثانية كل أنواع المشاكل والعقبات ، الممكن أن تورث ، عن العهد الكولونيالي الطويل من الهيمنة ، ماعدا أن تكون مدينة نحو العالم الخارجي (*) ، ذلك ليس لشيء وانما لكون النهب المباشر كان سنة الدولة المستعمرة ، كما أنها خلال العقود الأولى من خوض عطيتها التنموية لم تعرف أي اثقال خطير بالديون وذلك على الرغم من أنها كانت بحاجة ماسة الى رؤوس الأموال الأجنبية اللآزمة لسد فجوة مواردها المالية المحلية ، وقد يكون توجيه فوائض رؤوس الأموال الأمريكية الى بلدان أوروبا الغربية واليابان هو السبب في ذلك . غير أنه مع انتهاء هذه الأخيرة من مهام اعادة بناء مادمرته الحرب العالمية الثانية، برزت ظاهرة فائض رؤوس الأموال الى الوجود وذلك في مختلف البلدان الرأسمالية الاحتكارية ، مشكلة ضغوطا شديدة على ميل معدل الربح نحو الانخفاض وذلك رغم كون الدورة الاقتصادية الرأسمالية تمر بمرحلة الازدهار . وعندئذ توفرت الظروف اللآزمة لتلاقي رغبة كل من البلدان النامية في الاقتراض والبلدان الرأسمالية الاحتكارية في منح القروض ، انه من هذه الظروف ومثلها بالضبط نشأت وتطورت ظاهرة الديون الخارجية القائمة على البلدان النامية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية .

---

*) المفروض أن البلدان النامية هي الدائنة للبلدان المستعمرة بالقدر الذي تسببت فيه هذه الأخيرة من النهب والسلب ومانجم عنهما من متاعب ومشاكل .

وللجدول التالي قد يعطينا صورة نوعاما واضحة عن بعض جوانبهـــا .

الجدول رقم - 4 - يبين نمو الدين الخارجي القائم على البلدان النامية خلال 1970 - 1989 .

(متوسط التغير السنوي للقيمة الأسمية بالنسبة المئوية) وتطور صافي التحويلات .

السنـــة	1970 - 1973	1973 - 1980	1980 ——— 1985	1986	1987	1988	1989
معدل نمو الدين (٪) (1)	17.9	22.0	14.5	12.8	11.6	1.5	(*)

السنـــة	1970 - 1973	1973 - 1980	1980 -	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
صافي التحويل (2) بملايين الدولارات	..	..	+40.7	+42.6	+11.3	-0.7	-9.6	-25.5	-20.7	-25.6	-32.5	(+)

(1) B.I.R.D., "Rapport sur le développement dans le monde", 1990, p.117. -:

(2) O.N.U.,"Ladette, crise pour ledéveloppement"; mars, 1999, p.30. -

قبل أن نشرع في معالجة معطيات الجدول أعلاه ينبغي أن نسجل التحفظ التالي : هناك تضارب في الأرقام التي تنشر من قبل الهيئات والمنظمات المختصة المختلفة ، وبهذا الصدد تجدر الاشارة الى أن تلك التي تعتمد عليها هنا ، وهي الصادرة عن البنك الدولي للانشاء والتعمير وشقيقه الصندوق النقدي الدولي ، عادة ماتكون أقل من تلك التي تنشر من طرف الجهات الأخرى ، ونحن نعتقد بأنها لا تعكس الواقع ، بل هي دون المستويات الواقعية .

انه رغم كل مايمكن أن نسجله من تحفظات بمقتضى الملاحظة أعلاه فان الأرقام الواردة في الجدول تبين بأن حجم الديون قد عرف نموا مذهلا خلال عقدي السبعينات والثمانينات ، طبعا مع بعض التراجع في وتيرة النمو خلال العقد الثاني ، وخاصة خلال السنوات الأخيرة منه ، وبالضبط منذ انهيار أسعار النفط في ربيع 1986 ، هذه أول حقيقة يمكن رصدها بسهولة . أما الحقيقة الثانية ، وهي حقيقة ساطعة ، فتتمثل في التناقض الصارخ الذي يوجد بين تحول البلدان النامية المدينة الى بلدان مصدرة لرؤوس الأموال ، وذلك منذ عام 1983 (*) ، وهي السنة التي تلت مباشرة أنفجار أزمة الديون المصرفية ، وبين استمرار حجم الديون في النمو . ومثل هذا التناقض يشف عن حقيقة أخرى هامة من حيث خطورتها على البلدان النامية ، وهي تتمثل في الاستقلالية الذاتية لظاهرة الديون في تطورها والتي تجري وفق آليات معينة سنعالجها في نقطة لاحقة .

(*) هناك تضارب صارخ حول صافي التحويلات من البلدان النامية الى البلدان الرأسمالية الدائنة ، فمثلا في حين يبين الجدول اعلاه بأن حجم صافي التحويلات خلال السنوات التي غطاها مخطط جيمس بيكر (87 - 88) طيار دولار تشير ورقة الأستاذ أحمد هني المقدمة إلى ملتقى المديونية بمعهد الدراسات الاستراتيجية الشاملة بتاريخ 16 و 17 ديسمبر 1989 الى أن صافي التحويلات هو : 117 مليار دولار ، وهو ضعف الأول ؟!

ان اعتماد النسبة المئوية وحدها في تقدير نمو حجم الديون لا يعطي صورة واضحة ومكتملة عن الظاهرة ، ذلك لأنه يكفي أن تزداد بقيمة مطلقة بسيطة معطية نسبة مئوية لنموها عالية جداً ، وهذا ما ينطبق على تطور ظاهرة الدين خلال السبعينات ، مقارنة به خلال الثمانينات . فيكفي أن الديون ارتفعت من 75 الى 456 مليار دولار ، أي بزيادة قدرها 381 مليار دولار ، خلال الفترة 1970 - 1980 ، ولتكن نسبة الزيادة أكثر منها خلال عقد الثمانينات رغم أنها ازدادت من 456 الى 1300 مليار دولار تقريبا ، أي بزيادة مقدارها 844 مليار دولار . وما نقصده من فكرتنا هذه هو أن استخدام النسب المئوية في حالة ظاهرة الديون الخارجية للبلدان النامية من أجل اثبات كبح نموها ، فيه شيء من التضليل ، بمعنى آخر أن ادعاء مثل هذا الكبح لا يعني اطلاقا خفة حدة المشكلة ، بل فان درجة حدتها ظلت وما زالت تعرف تفاقما متزايدا .

اذا كان حجم الديون بقيمته المطلقة بيد وكبيرًا (1300 مليار دولار) ، فهل هو يدعو فعلا الى التخوف ؟ سيما وأن أصوات كل من الدائنين والمدينين قد ارتفعت داقة ناقوس الخطر وذلك منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ؛ فالبلدان الدائنة تراه قد تجاوز قدرة تسديد البلدان النامية وبالتالي فهو يهدد نظامها المالي العالمي بالانهيار . بينما ترى البلدان المدينة حجم الديون وما يترتب عنه من التزامات يهدد اهدافها التنموية ومستويات معيشة شعوبها وبالتالي أمنها الاجتماعي . وتبقى النقطة الجديرة بالاهتمام حقا هي : من هو الطرف المهدد بالخطر فعلا ؟ وهو ما نعالجه مباشرة فيما يلي .

خطـر أزمـة الديـون على البلدان الناميـة

إن خدمة الديون الخارجية للبلدان النامية،بغض النظر عن قيمتها المطلقة،تلتهم معظم إيراداتها من العملات الصعبة ،وأحيانا وبالنسبة للعديد منها فانهـا لا تكون كافية ،ناهيك لمواجهة متطلبات الاستهلاك والتنمية في الوقت الذي تعرف فيه نموا ديموغرافيا مرتفعا نسبيا . انه بالضبط في مثل هذه الظروف تجد البلدان النامية المدينة نفسها تتخبط في أزمة ديونها الخارجية والتي تتمثل في عدم كفاية ايراداتها لمواجهة كل من متطلبات الاستهلاك والانتاج وخدمة الديون . بل فهي لا تكاد تكفي حتى لمواجهة متطلبات أحد شقي التناقض فقط . فاذا عزمت على الاستجابة لمتطلبات الاستهلاك والانتاج،ان استطاعت ،وهي لا تستطيع عادة ،فانها ستضطر حتما أن تعلن عن عدم قدرتها على الدفع ،طمعا من دائنيها الدخول معهم في مفاوضات من أجل عملية اعادة الجدولة ،متحملة بذلك كل الآثار والمخاطر المحتملة كالضغوط الاقتصادية الأجنبية وفقدان استقلالية القرار السياسي ،وهو ما سنعود الى معالجته بشيء من التفصيل والدقة لاحقا . أما اذا قررت الاستمرار في دفع خدمة الديون ،فان ذلك حتى اذا تحقق مؤقتا ، فهو أمر غير قابل للتحقيق في الأمد الطويل (1) ،سوف يتسبب مباشرة في تدهور كل من مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي ،وهناك دراسات عديدة تنشرها جهات تتمتع بمصداقية عالية ،تشير الى أنه كنتيجة مباشرة لأزمة الديون والسياسات المتبعة في ادارتها ،سواء أخذا بالاختيار الأول أو الثاني ،عرفت البلدان النامية المدينة بصفة عامة ،ومجموعات معينة منها على الخصوص ،توقف نموها الاقتصادي خلال عامي 1982 - 1983 مما أدى الى انخفاض حاد في الناتج الفردي ، وأن

(1) أنظـر : - فيدل كاسترو ،مرجع مذكور سابقا ،ص ص 151 - 153.
- الفريد سركيس ،لا يزال انقاذ منطقة الأمزون ممكنا "،لوموند ديبلوماتيك،عدد نوفمبر - ديسمبر 1989 .

الأوضاع لم تتغير خلال السنوات التي تبعت (1984 - 1988) . والجدول التالي قد يكون كافيا لاعطاء صورة واضحة عن ذلك .

الجدول رقم " " يبين معدل نمو الانتاج والدخل الفردي خلال 1981- 1988 وذلك بالنسبة المئوية (%) .

البيان	الناتج المحلي الخام الفردي 1981 - 1987	الناتج المحلي الخام الفردي 1988	الدخل الفردي 1981 — 1987
افريقيا	3 و 1 -	0 و 7 -	3 و 9 -
افريقيا الشمالية	1 و 0 +	0 و 8 -	0 و 2 +
افريقيا جنوب الصحراء	3 و 6 -	0 و 7 -	4 و 1 -
أمريكا اللاتينية والكرايبي	1 و 0 -	1 و 5 -	1 و 6 -
أسيا الغربية	5 و 5 -	1 و 8 -	7 و 3 -

source: O.N.U., Op.cité, p.9.

ان تفاعل كل من الانخفاض في مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي الذي عرفته البلدان النامية المدينة بصفة عامة خلال العقد الأخير قد تسبب - الى جانب عوامل أخرى - في حصول انفجارات اجتماعية عديدة تسببت في مقتل حوالي 4000 شخص وجرح حوالي 7000 واعتقال حوالي 15000 ؛ وبمعنى آخر فان الأزمة تسحق شعوب البلدان النامية سحقا ، فحوالي 500 000 يموتون سنويا كنتيجة مباشرة لها (1) .

خطر أزمة الديون على البلدان الدائنة .

إن الخطر الذي لاح في الأفق على إثر إنفجار أزمة الديون المصرفية بتاريخ 13 / 18 / 1982 بالمكسيك كان يتمثل في الافلاس المحتمل للجهاز المصرفي الرأسمالي العالمي . أما بعد أن تم تجاوز مثل هذا الخطر المحدق فان التساؤل المزدوج الذي يبقى قائما حول الموضوع هو: هل أن الخطر يكمن في عدم قدرة البلدان المدينة على الدفع باستمرار ، أم أنه يكمن في الاستمرار في الدفع قدر الامكان وما يترتب عن ذلك من ضغوط كسادية على الاقتصاد الرأسمالي العالمي ؟

يمكن الاستناد الى وقائع معينة واعتبارها مقاييس للاستدلال والحكم على مدى قدرة الجهاز المصرفي الرأسمالي العالمي على تحمّل التّوقف عن الدفع ، بل شطب الديون على حد تعبير البعض ، ومن بين هذه المقاييس مايلي :

+ لقد تحمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، بما فيه جهازه المصرفي ، الخسارة الفادحة التي اسفرت عنها الهزات التي أصابت البورصات في شهر أكتوبر 1987 والتي

---

(1) Algérie Actualité, n°1242, 1989.

تقدر بتبخر حوالي 2000 مليار دولار خلال أيام معدودة . ولم تؤد ي مثل هذه الخسارة الهامة التي كانت تساوي أنذاك ضعف حجم الديون الخارجية للبلدان الناصية الى انهيار الجهاز . (1)

+ ان حجم الديون الخارجية للبلدان الناصية ، اذا ماقورن حجم الاعتمادات العسكرية للبلدان الرأسمالية الاحتكارية باعتبارها الدائن الرئيسي ، يعطي فكرة عن مدى تدليل الخسارة المتحملة من جراء الشطب ، وهي خسارة تبدو ممكنة التحمل اذا ما قورنت بالموارد المالية المخصصة التي تهدد سنويا في الانفاق العسكري ، والتي ظلت تنمو بسرعة منذ بداية القرن العشرين ، وهو مايبينه الجدول التالي .

الجدول رقم - 5 - يبين نمو الاعتمادات العسكرية في العالم بملايير دولارات - 1978 -

السنة	1930	1938	1948	1955	1960	1970	1975	1980
العالم كله	50	130	120	190	250	410	450	500
البلدان المتطورة صناعيا	49	127	116	180	230	350	370	380
البلدان الناصية	1	3	4	10	20	60	80	120

المصدر : نشرة العمل الدولية 1983 ، المجلد 3 ، الرقم 122 ، ص 265 (النسخة الأنجليزية) .

فيكفي أن يخصص جزء فقط ، قد لا يتجاوز 12% من ميزانية الدفاع للبلدان الرأسمالية الاحتكارية الدائنة ، لتعويض البنوك التجارية الدائنة حتى يتم امتلاك

(1) A.Pokrovski, "Secousses sur les places financières de l'Occident", La vie internationale, n°2, 1988, pp.54-63.

الصدمة التي يحتمل أن تتعرض لها من جراء عملية الشطب .(1)

ومما يساعد على تدليل الصعوبات التي قد تنجم عن العملية ، هو أن تكوين ما يسمى بالاحتياطات الخاصة بتموين الحقوق المشكوك تحصيلها والتي أقدمت عليها الأجهزة المصرفية في مختلف البلدان المعنية قد بلغت مستويات هامة لم يعد معها هناك أي داعي للتخوف .(2)

أما اذا قررت البلدان النامية المدينة الاستمرار في خدمة ديونها ، وهي لن تستطيع الا مؤقتا ، وباستخدام جزء من أدواتها الانتاجية (مقايضة طبيعتها بالديون ، كما حاولت الحكومات العسكرية البرازيلية أن تفعل بغابات الأمزون مع بعض دائنيها ، وتحويل جزء آخر بالرأسمال الانتاجي القائم .) بالاضافة الى ايراداتها من العملات الصعبة ، فانها سوف تؤثر سلبيا على التجارة الرأسمالية العالمية ومن ثم على النمو الاقتصادي ، أي أن الدفع من شأنه أن يقوي من الميول الكسادية على مستوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي .(*)

---

1) فيدال كاسترو ، مرجع مذكور سابقا ، ص ص 157 - 160 .

(2) G.Hillcoat, C. Guenan, "La stratégie des banques créancières et la dette Latino-Américaine", Problèmes d'Amérique Latine, n° 83, 1987, pp. 43-65.

- Martino Royo, "Dette du tiers-monde: le contribuable paiera", Le nouvel économiste, n°672/9, dec.1988, p.95.
- Banque, n° 474, du 17 août 1987.

*) ان ممثلي التيار الفكري الكينزي ، ينادون الى عدم الدفع ذلك لأنهم يرون بأن خروج الاقتصاد الرأسمالي من الأزمة يتطلب ، من بين مايتطلب، مقاومة والعمل على القضاء على كل العوامل التي من شأنها أن تتسبب في توليد ميول كسادية أو تدعمها .

تخلص من التحليل السابق لأزمة الديون الى نتائج هامة أهمها :

- أن المخاطر التي كانت تهدد نوعا ما الجهاز المصرفي الرأسمالي العالمي عند مطلع الثمانينات قد تم تجاوزها نهائيا ، وأن الأزمة بقيت أزمة البلدان النامية المدينة فقط . ذلك باعتبارها لم تعد ، بواسطة قدراتها الانتاجية تستطيع أن توفق بين كل من مستوى معيشة سكانها وضمان دوران دواليب جهازها الانتاجي - حتى لا نقول ضمان معدلات نمو اقتصادي معينة - والاستمرار في خدمة الديون . وذلك لأنه بالدرجة الأولى قد تم اخضاعها بشكل محكم وخاضع الى أليات نقل القيم الاقتصادية منها في جميع الأشكال ، اضافة الى التنازلات السياسية والاقتصادية المختلفة التي تقدمها من أجل خلق ظروف ملائمة لتغلب الاقتصاد الرأسمالي على متاعبه .

- ان أزمة البلدان النامية هذه ، تعبر عن تناقض ليس بجديد اطلاقا الا في خصوصياته ، والتي تعكس العصر الذي تعيشها البلدان المعنية ، فقد عرف قديما ، وهو يتمثل في عدم اخضاع معدلات الفائدة وما يماثلها من تأمينات وعمولات الى شروط الانتاج في هذه البلدان وذلك على عكس ما يحصل في البلدان الرأسمالية الدائنة ، حيث معدل الفائدة يشكل جزء من الربح المتوسط . (1)

---

1) أنظر عملنا هذا ، ص. 167.

2 ـ العوامل التي أدت الى نشأة ظاهرة الدين وتطورها .

بعد أن حاولنا تحديد المفهوم الدقيق لأزمة الديون ،والطرف الذي يعاني منها ،وكيفية استغلالها من طرف الجانب الدائن لخدمة مصالحه ،نأتي الى محاولة تحديد أسبابها الرئيسية ووزن كل منها ،باعتبار ذلك يساعد على تحديد مسؤولية كل من الطرفين الدائن والمدين في نشأتها وتطورها،وبالتالي يسمح بتحديد كيفية مواجهتها مواجهة فعالة وناجحة . وفي اطار هذه النقطة نرى من الضروري تصنيف الأسباب الى داخلية وخارجية ،مع العلم أنه هناك تشابك بين الصنفين ،فعلى سبيل المثال اذا كانت ظاهرة تهريب رؤوس الأموال تبدو ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعرفه البلدان النامية بصورة دائمة ،فان الظروف الخارجية المتعلقة بالبيئة الاقتصادية للرأسمالية العالمية قد أدت خلال العقد الأخير الى اشتداد خطورة هذه الظاهرة ،وخاصة من جراء السياسات الاقتصادية التقييدية المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية .

أ ـ العوامل الخارجية .

ان ادراك كيفية فعل هذه العوامل ،وخاصة في بعدها التاريخي ،يقتضي منا تناولها في اطار سياقها التاريخي الذي يتحدد أساسا بالقرون الطويلة من الهيمنة الكولونيالية التي توّجت بتفوق زمني لنظام اقتصادي رأسمالي عالمي ،وضعت احدى لابنائه في مؤتمر بريتون وودز على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ،وذلك في غياب الأغلبية الساحقة من البلدان التي تشكل منذئذ المجتمع الدولي . وعليه فان النظام ظل قائما على أساس عدم التكافؤ في الواجبات والحقوق وهو يسمح لمجموعة البلدان الرأسمالية الاحتكارية ،ولكن بصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بالتحكم في أليات فعل النظام والتلاعب بها وذلك وفقا لما تقتضيه مصالحها .

ومن أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد عادل من حيث الالتزامات والواجبات ، أي تتناظر فيه مواقع جميع بلدان العالم ، أقدمت مجموعات معينة من البلدان النامية على اتخاذ قرارات جريئة بتعديل أسعار بعض منتوجاتها الأساسية المخصصة للتصدير أساسا ، متسببة بذلك في احداث اضطرابات هامة في موازين مدفوعات الأطراف المستوردة ، بل كل البلدان الأخرى التي تتأثر بالآثار المضاعفة لمثل تلك القرارات . ومن بين التعديلات في أسعار المواد الأساسية التي شكلت موضوع اهتمامات كبيرة ، أسعار النفط ، وقد رأى البعض بأنها كانت سببا أساسيا في تطور ظاهرة الديون الخارجية للبلدان النامية ، ومن أجل التحكم من جديد في أسعار هذه المادة ، وفي الفوائض المالية التي حققتها بعض من البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك ، قامت البلدان الرأسمالية الاحتكارية باشعال فتيل التضخم على المستوى العالمي في مرحلة أولى (*) ، كما أنها وهي تقوم باعداد وتطبيق سياسات اقتصادية من أجل مواجهة الأزمة العامة التي تواجه الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، تسببت في التقلبات الخطيرة لأسعار العملات الصعبة الرئيسية وخاصة منها الدولار (**) ، كما أن مثل هذه السياسات كانت سبب الارتفاع المحموم في معدلات الفائدة في الأسواق المالية ، وفي اشتداد الميول الكسادية على مستوى العالم الرأسمالي . ومثل هذه الممارسات سواء ذات البعد التاريخي ، أو الظرفية منها ، كانت بمثابة ممارسات عدوانية على البلدان التي تحتل مواقع ضعيفة في النظام ، وهي البلدان النامية . وفيما يلي سوف نتناول العوامل الرئيسية هذه بشيء من التدقيق .

---

*) قد يكون اشتعال فتيل التضخم العاكس أساسا لمصالح الاحتكارات بصفة أخص ، ومصالح البلدان الرأسمالية الاحتكارية بصفة أعم ، قد جاء في سياق أوسع خلقته السياسات الاقتصادية الاجتماعية المتبعة في البلدان السالفة الذكر .

**) لقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية قيمة الدولار كوسيلة من الوسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والمالية والنقدية المعدة لمواجهة عجز ميزان التجارة الامريكي .

1 - آثار الزيادة في أسعار النفط على الديون .

لا أحد يشك في أن الزيادة التي حصلت في أسعار النفط خلال عقد الـ"70" قد ساهمت بقدر أو آخر في تفاقم موازين مدفوعات البلدان المستوردة والمستهلكة بصفة عامة والبلدان النامية بصفة خاصة . غير أن السؤال الجدير بالطرح هو: هل أن المستوى الذي ظل عليه سعر النفط حتى عشية زيادة 1974/1973 مجزيا ،أي عادلا ،سيما وأنه لم يكون يتعدى تقريبا 3 دولار للبرميل الواحد بسبب التحكم فيه من طرف الاحتكارات الرأسمالية العملاقة ؟ وهناك أسئلة أخرى تطرح من أهمها :

- ماهو القدر الذي تسببت فيه تلك العجوزات في نمو حجم الديون ؟

- ماهو القدر الذي تسبب به رد فعل البلدان الرأسمالية الاحتكارية ،المتمثل في محاولة استيعابها تلك الزيادة ،على أوضاع البلدان النامية ؟

- من هو الطرف الذي استطاع التكيف مع الأوضاع الجديدة والتحكم فيها - بما فيها الفوائض المالية النفطية - وتوظيفها لصالح جهات معينة ،وما قدر ذلك على تفاقم حجم الديون ؟

لقد أورد وليام كلاين ،من معهد الاقتصاد الدولي بواشنطن ،أن فاتورة الواردات النفطية للبلدان النامية المستوردة قد أثقلت خلال 1974 - 1982 بمقدار 260 مليار دولار وذلك جراء الزيادة التي حصلت خلال 1973 / 1974 و 1979 / 1980 ،بينما عرف حجم الديون القائمة على البلدان النامية - بما فيها المصدرة للنفط - زيادة تساوي حوالي الضعف ،إذ إرتفع خلال نفس الفترة من 143,3 الى 626 مليار دولار ،وعليه ،فانه بالاضافة الى كل التحفظات التي يمكننا أن نسجلها[(1)] من هذه الأرقام ،فانه لا يمكن أن ترجع أسباب تفاقم حجم الديون الى زيادة أسعار النفط وحدها . بل فانه يمكن أن تكون الأوضاع تختلف اختلافا جذريا لو أن كل

---

(1) S. George, "Jusqu'au cou", Op. cité, pp.45-46.

البلدان النامية المنتجة والمصدرة لمواد أساسية أخرى استطاعت أن ترفع أسعار منتوجاتها الى المستويات المجزية . ولا ندّعي هنا أن ذلك يكون كافيا للتغلب الدائم على الصعوبات المالية المزمنة لموازين مدفوعاتها ، لأن ذلك يرجع الى أسباب أخطر وأعمق ليست موضوع بحثنا هنا ، منها التشوهات التي تعاني منها هياكلها الاقتصادية ، غياب مشروع مجتمع مقبول ومجنّد لأغلبية سكان كل بلد ... الخ .

نأتي الآن الى التعرض الى الكيفية التي ووجهت بها الأوضاع المستجدة من قبل الأطراف المعنية المختلفة . لقد قامت البلدان الرأسمالية الاحتكارية باشعال فتيل التضخم على المستوى العالمي ، مصدرة بذلك سلعها وخدماتها بأسعار أغلى ، مما سمح لها باعادة التوازن الى موازين مدفوعاتها ، بل وتحقيق بعضها لفوائض مباشرة خلال السنوات التي تلت زيادة أسعار النفط . في حين تلقت البلدان النامية بصفة عامة والمستوردة للنفط بصفة خاصة عبئا اضافيا - رغم نجاح بعضها في رفع أسعار بعض منتوجاتها التصديرية - ناجما عن التضخم المستورد ، مما أدى الى تفاقم حجم ديونها الخارجية . وتجدر الاشارة هنا الى أن شروط الاقراض الدولي التي كانت آنذاك مواتية قد لعبت دورا في تفاقم الديون ، وهي نقطة سنعالجها لاحقا . وأما مجموعة البلدان النفطية التي استطاعت فعلا تركيم فوائض مالية خلال السنوات التي أعقبت الزيادة الحاصلة في أسعار النفط ، وهي أموال يمكن أن نتحفظ على تسميتها " فوائض " باعتبارها مجرد تحويل لشكل من أشكال جزء من ثروتها الطبيعية ، فقد عرفت القيمة الحقيقية لأموالها تلك تآكلا مستمرا وذلك في الوقت الذي كانت فيه أسعار النفط هي الأخرى تتراجع لتبلغ المستوى الذي كانت عليه قبل 1973 مع نهاية 1986 .

نخلص من معالجة هذا العامل من عوامل نشوء وتطور ظاهرة الدين الخارجي للبلدان النامية الى أن مجموعة البلدان الوحيدة التي استطاعت أن تتكيف مع الأوضاع

المستجدة ،في البلدان الرأسمالية الاحتكارية ،ذلك باعتبارها القوى الرئيسية التي تتحكم في الأسواق الرأسمالية العالمية ،سواء منها أسواق السلع والخدمات أو أسواق رؤوس الأموال . ومن خلال سياساتها المتبعة على مستوى هذه الأسواق ، سيما وأن آليات نظام النقد الدولي تسمح لها ،تمكنت أن تفرض منطقها في مواجهة الأوضاع المأزومة محاولة تحميل كل الافرازات والنتائج السلبية الى البلدان الأخرى . وهذا لا يعني أنها استطاعت أن تتغلب على أزمة النظام الرأسمالي .

التبادل غير المتكافئ

ان ظاهرة التبادل غير المتكافئ ،خاصة فيما بين البلدان الرأسمالية الاحتكارية والبلدان النامية ،قد فرضت نفسها تاريخيا ،فجذورها تعود الى بداية تفوق مجموعة من البلدان ،هي البلدان الرأسمالية الاحتكارية ،في تطوير قواها الانتاجية على باقي بلدان العالم ،والدخول معها في مبادلات تجارية كان من شأنها أن دمرت كل الانتاج الحرفي الذي كان يمكن ،في ظروف معينة أن يتطور الى انتاج صناعي متقدم . وبذلك تكرس شيئا فشيئا التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل والذي تم بمقتضاه اخضاع البلدان النامية الى تخصص محدد ،هو التخصص أساسا في انتاج وتصدير المواد الأساسية .(1) ورغم المحاولات التي تبذلها هذه المجموعة من الدول

---

1) أنظر :

- فيدل كاسترو ،مرجع مذكور سابقا ،ص ص 131 - 133 .
- بول باران وسويزي ،" رأس المال الاحتكاري " ،ترجمة حسين فهمي مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ،سنة 1971 ،ص 17.
- ايفان ايلياسوف ،مرجع مذكور سابقا ،ص ص 31 - 40 .
- سمير أمين ،" التبادل اللامتكافئ " وقانون القيمة " .
- ي فارغا ،" القضايا الاقتصادية / السياسية للرأسمالية " ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،الفارابي - بيروت ،ص 190 .
- L. Klochkovski, "Le néo-colonialisme économique", la vie internationale, n°8, 1987, p.68.

من أجل تغيير موقعها داخل التخصص فهي لا زالت الى الآن دون نتيجة . ان ظاهرة التبادل غير المتكافئ " تنطوي على شبه لغز ، اذ أنه اذا كان من المفروض أن يؤدي تفوق تطور القوى الانتاجية في المجموعة الأولى ، المنعكس في نمو انتاجية العمل ، أي تقليص كمية العمل الضروري اجتماعيا لانتاج مختلف السلع والخدمات ، الى ميل المستوى العام لأسعار منتوجاتها نحو الانخفاض ، فان درجة الاحتكار تحول دون ذلك ، وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث اتسمت السياسات الاقتصادية المتبعة بالتضخم التدريجي المتحكم فيه . [1] هذا بينما ظل مستوى أسعار منتوجات البلدان النامية المخصصة للتصدير يعاني في أغلب الأحيان من الجمود وأحيانا أخرى من التذبذب ، وقلما عرف ميلا الى الزيادة التي تجعلها نوعا تبادل بشكل متكافئ " ، وهذا كله رغم ما تتسم به من ضعف نسبي في قواها الانتاجية ، والذي كان من المنطقي أن ينعكس في مستوى أسعار يعكس بصورة واقعية نظام القيم الذي يعبر عنه واذا حاولنا البحث عن تفسير لذلك ، فاننا ، بدون شك نجد أن حركة الاسعار هذه لمنتوجات البلدان النامية ، هي الأخرى تجد تبريرها ، من جهة في كونها تجري داخل أسواق رأسمالية احتكارية تنظمها احتكارات عملاقة متخصصة ، تستغل ضعف البلدان النامية المعنية المعتمدة أساسا في الحصول على العملات الصعبة على منتوج واحد أو بضعة منتوجات ، والتي عادة ما تشتد المنافسة بينها . ومن جهة ثانية فانها تبرر جزئيا بضعف مستوى الأجور .

---

(1) أنظـر :

- ي . قارغا ، مرجع مذكور سابقا ، ص 237 .

- فؤاد مرسي ، " التضخم والتنمية في الوطن العربي " ، مؤسسة الابحاث العربية ، ش . م . م ، الطبعة الأولى ، سنة 1983 ، ص ص : 14 ، 30 .

طبعا قد يرى البعض بأن كمية العمل الضرورية اجتماعيا للانتاج يتم تحديدها من قبل السوق الرأسمالية العالمية ، وبالتالي فبالدان النامية التي تعاني من ضعف انتاجية العمل نسبيا ينبغي أن تتحمل الأحكام القاسية التي تفرضها قوانين السوق ، لكن هذا لا ينفي أبدا المبررات المقدمة أعلاه والتي تعتبر في اعتقادنا محددة لميل المستوى العام للأسعار ميلا غير منسجما في مجموعي البلدان المعنية .

ان أية محاولة لتحديد حجم الخسائر التي لحقت بمجموعة البلدان النامية عبر التاريخ الكولونيالي وفترة الاستقلال السياسي ، من جراء التبادل غير المتكافيء ، تتطلب ، من بين ماتتطلب ، متابعة دقيقة لتطور اسعار صادراتها ووارداتها مع البلدان الرأسمالية الاحتكارية أساسا ، وهو أمر يتطلب بدوره توفر الاحصائيات اللازمة والدقيقة ، وهو مايصعب تجميعه وادراجه في عطنا هذا ، لذلك فاننا سوف نحاول اعطاء صورة عن التطورات الأخيرة ، وهي كافية في اعتقادنا باعتبارها تغطي جزء هاما من الفترة التي تفاقمت خلالها ظاهرة الديون . ان مختلف الدراسات والبحوث الجادة تشير الى أن أسعار منتوجات البلدان النامية قد عرفت جمودا أحيانا كثيرة وتراجعا نسبيا أحيانا أخرى ، وكمثال على ذلك ، فان كمية التي كانت تحصل عند مطلع الستينات على بلدوزر بقوة 180 حصان مقابل 200طن من السكر ، لم تعد تحصل عليه عند منتصف الثمانينات الا مقابل 800 طن من السكر . [1] والحالة نفسها بالنسبة لكل من البن والكاكاو والموز ومختلف المواد الأساسية الأخرى التي تتخصص البلدان النامية في انتاجها وتصديرها .

فعلى سبيل المثال خسرت دولة مثل البرازيل خلال الفترة 1968 - 1986 حوالي ، 6و38 مليار دولار من جراء تطور حدي التبادل في غير صالحها . [2] ولعل الشكل البياني التالي يعطي صورة ولو جزئية عن ذلك .

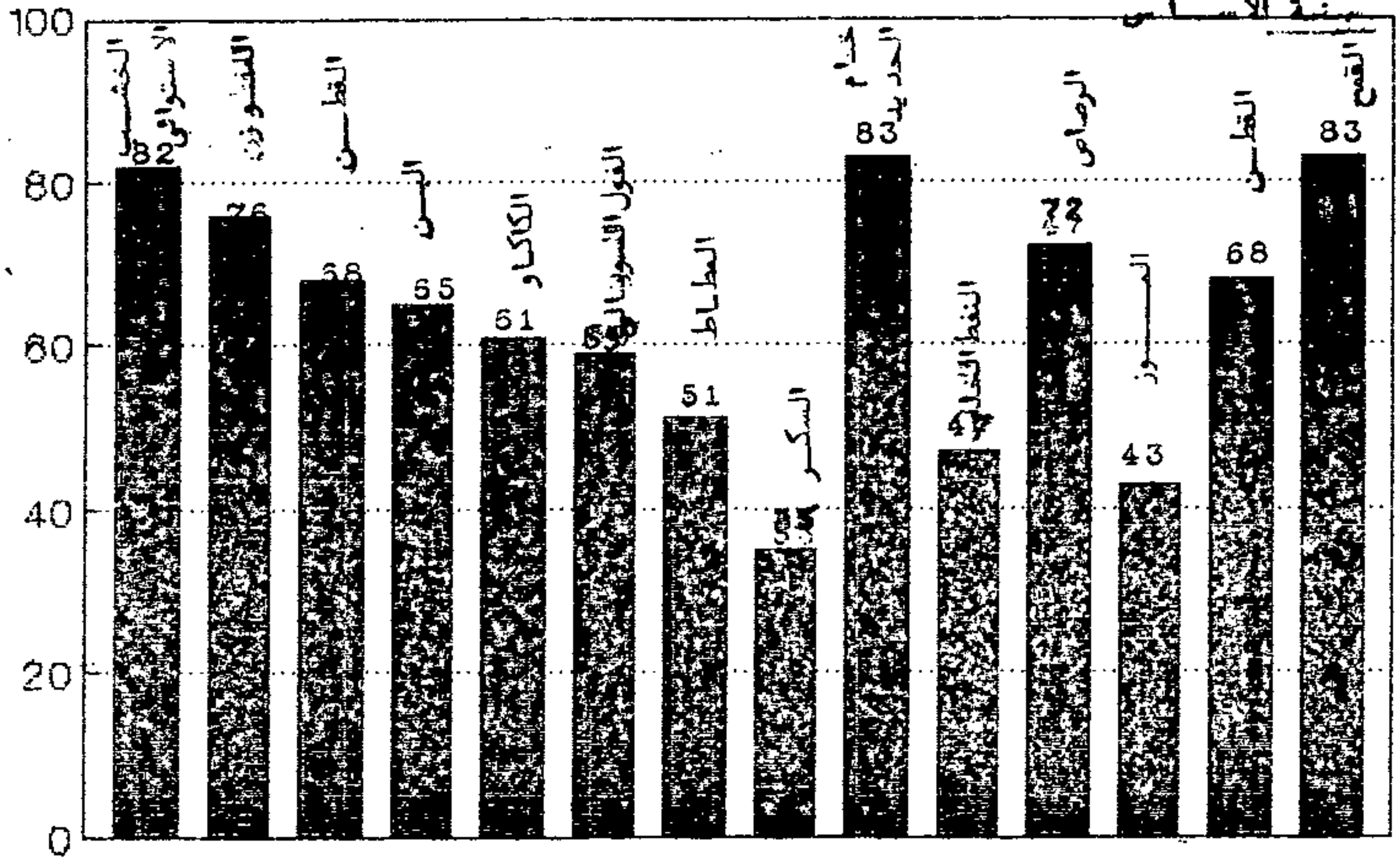
---

1) فيدل كاسترو ، مرجع مذكور سابقا ، ص 140 .

2) اقناسي ساخس ، " العملاق البرازيلي لا يزال حتى الآن بعيدا عن آفاق المستقبل . النموذج الذي يغري بولندا " ، لوموند ديبلوماتيك ، عدد نوفمبر/ ديسمبر1989 .

هبوط الأسعار خلال الفترة 1980 - 1983

(سعر الأساس هو 100 : 1981)



+ لوموند ديبلوماتيك، عدد نوفمبر - ديسمبر 1983، ص 18.

مما سبق نخلص الى أنه مهما كان التضارب في تقدير الخسائر التي لحقت بالبلدان النامية من جراء زمن طويل من التبادل غير المتكافيء ، فانها بدون شك فادحة . وأنها ظلت تشكل سببا رئيسيا في افقار البلدان النامية وتوسيع فجوة موارد ها المالية المحلية ومن ثم الزج بها في فخ الديون .

تطور معدلات الفائدة

حول العوامل المحددة لمعدل الفائدة يقول ماركس :

"... Nous pouvons dire que l'intérêt est réglé par le profit, ou plus exactement par le taux général de profit.[...] En tout cas, il faut considérer le taux moyen de profit comme la limite maximale qui détermine l'intérêt de façon définitive".(1)

باختصار شديد فان معدل الفائدة ، حسب ماركس ، يتحدد في الفترة الزمنية الطويلة بالمعدل الوسطي للربح ، وعليه فانه مع انتقال الدورة الاقتصادية الرأسمالية نحو مرحلة الأزمة ، يميل معدل الربح الى الانخفاض الشديد وذلك بفعل تزايد فائض التراكم الرأسمالي ، وعليه فان معدل الفائدة ، من المفروض أن يتجه هو الآخر نحو الانخفاض ولكن في الفترة الزمنية يمكن أن يتجه معدل الفائدة عكس ذلك تماما .(2) والمتتبع للدورة الاقتصادية الرأسمالية لفترة مابعد الحرب سيجد بدون شك تأكيدا لهذه الحقيقة ، فمعدلات الفائدة المتدنية خلال السبعينات تفسرها أزمة الاقتصاد الرأسمالي . انه بالضبط في هذا الظرف سادت فكرة لدى عدد من حكام البلدان النامية مفادها أنه يمكن الاعتماد على الاقتراض الخارجي من أجل تمويل التنمية وتحسين مستوى معيشة الشعب دون اللجوء الى السياسات المالية والنقدية التضخمية .(3) والواقع أن مثل هذا الاعتقاد كان مبنيا على جهل النظرية

---

(1) K. Marx, " Le capital", Op. cité, livre III, Tome III, p. 337.

(2) K.Marx Op. cité, p. 451.

(3) Revue financière, Ministère des Finances, n°1, Alger 1972.

الاقتصادية تماما ،ذلك لأنه لم يكن يأخذ في الاعتبار المخاطر التي يمكن أن تلحقهم من جراء التطورات التي كانت تجري في سوق رؤوس الأموال والتي كانت تعبر عن ميل تاريخي لتطور الرأسمالية من جهة ،وعن جدية الأنظمة في مواجهة الأزمة . ان أول هذه التطورات كان : - بداية تكون ما اصطلح عليه " بالسنديكات المصرفية " والتي بمقتضاها تقوم مجموعة كبيرة من البنوك برئاسة احداها بتقديم القروض ،متجنبة بذلك المخاطر التي قد تلحق بها فرادى ،بمعنى آخر،أنها تكون قد أصبحت تتحمل المخاطر جماعيا وبالتالي تقلل من شأنها ،كما وتكون قد وضعت أساسا متينا يجعلها قوية في مواجهة المدين ،وذلك في كل الأحوال (فضلا ،بفضل هذا الابتكار لم تتعرض البنوك التجارية الانجليزية لأية مخاطر أو اضرار في معاملاتها المالية مع الأرجنتين وذلك حتى خلال نشوب حرب الفولكلاند بينهما) ،كما أن اعلان أي بلد من البلد ان النامية عن عدم قدرته على الدفع سوف يكون يعني مجموعة كبيرة من البنوك الدائنة لا واحدا فقط ،وفي هذه الحالة يمكن تجنب الانهيارات التي كان يمكن أن تتعرض لها مثلما يشهد التاريخ على ذلك . غير أن الجدير بالاشارة هنا ،هو أن شكل هذا الابتكار الذي ان كان يدل على شيء فانما يدل على الميل التاريخي لتطور الرأسمالية الى مجموعات احتكارية عابرة للقوميات ،لا يوجد لدى الطرف المدين ، وهي نقطة على جانب كبير من الأهمية سنتعرض اليها بما تستحقه من دقة في الجزء اللاحق ،والمتعلق بكيفية مواجهة الأزمة .

- ان ثاني تطور ،كان يتعلق بابتكار نظام ما اصطلح عليه بمعدلات الفائدة " العائمة " ،والذي بمقتضاه أصبحت معدلات الفائدة على جزء متزايد من ديون*

---

*) ان عبارة معدلات فائدة عائمة تعني أنها تتحدد " بحرية تامة " وذلك وفق ما تقتضيه قوى العرض والطلب في سوق رؤوس الأموال ،غير أن السؤال الجدير بالطرح هو: هل يمكن أن نتكلم عن حرية السوق في الوقت الذي تتحكم فيه احتكارات مالية عملاقة ؟

البلدان النامية قابلة للتعديل دوريا (عادة كل ستة أشهر) وذلك على أساس تطور معدلات الفائدة في أسواق المال ، وخاصة سوق لندن . ولسوء الحظ ، أن معدلات الفائدة في الأسواق المالية الدولية قد تطورت في غير صالح البلدان المدينة ، وذلك منذ بداية اتباع الولايات المتحدة الامريكية للسياسات الاقتصادية التقييدية . والجدول التالي يعطي صورة عن ذلك .

الجدول رقم - 6 - يعطي المعدل الوسطي للفائدة فيما بين مصارف لندن (٪)

السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
معدل الفائدة الوسطي في لندن ( )	2 و 9	11 و2	0 و 8	6 و 3	6 و 5	9 و 2	12و2	14و0	16و6	13و5	9 و8	11و12

المصدر: banque Morgan, cité par sekkak, in "incertitudes et crise économique mondiale", C.N.E.A.P., p.7.

ولا يكفي مجرد الاشارة الى الارتفاع المحموم لمعدلات الفائدة ،خاصة خلال عقد الثمانينات ،بل ينبغي التساؤل عن أسبابه العميقة . طبعا ،كما هو معلوم فقد فشلت السياسات الاقتصادية الكينزية في مواجهة الأزمة الحادة للاقتصاد الرأسمالي العالمي ،مما أدى الى نبذها واحلال سياسات اقتصادية جديدة محلها ،مستوحاة من أفكار المدرسة النقدية .(1) ومن مميزات هذه السياسات الاقتصادية الجديدة اعطاء الأولية في مواجهة الأزمة الى مكافحة التضخم ،متخذة من التحكم في نمو الكتلة النقدية كأنجع وسيلة ،وقد بدأ هذا مع مطالع الثمانينات وبالضبط ،من الولايات المتحدة الأمريكية ،على أيادي فريق الرئيس ريغان .(2)

لكن الأمر الغريب في هذه السياسات الاقتصادية الجديدة ،هو أنها في الوقت الذي ترجع أسباب الأزمة الى التوسع النقدي الناجم عن تدخل الدولة من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي ،وبدقة أكثر تدخلها من خلال العجز في الميزانية العمومية ،فانها تحاول القضاء على أسباب الأزمة من خلال تجريد الدولة - البلدان النامية خاصة - من هذه الوسيلة (عجز الميزانية) ،ولكن في الوقت نفسه نلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد عرفت عجوزات هامة ومتزايدة خلال عقدي السبعينات والثمانينات - * وكأن الولايات المتحدة الأمريكية تنهي عن المنكر وتأتي بمثله ! - ولجوئها الى أسواق رؤوس الأموال الدولية من أجل سده ،بدلا من التوسع النقدي

1) رمزي زكي ،" التاريخ النقدي للتخلف " ،مرجع مذكور سابقا ،ص 253 .

(2) M. Friedman, "L'inflation, ses causes et son traitement", Problèmes d'Amérique Latine, n°66, 1982, pp. 203-214.

*) اذا كان عجز ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية قد عرف تراجعا ما خلال السنوات الأخيرة (220 مليار دولار عام 1986 ،152 عام 1989) فانه حجمه لا زال ضخما جدا ،وبدون شك سوف يبقى يؤثر على أسواق المال .

هو السبب الرئيسي للارتفاع المحموم في معدلات الفائدة خلال الفترة المعنية . ان الاكتمال الصورة الخطيرة لفصل معدلات الفائدة المعومة يقتضي ابراز أرضيتها الخصبة والمتمثلة في نسبة الديون ، من اجمال الديون القائمة على البلدان النامية ،التي أبرمت على أساسها . والجدول التالي يبين كيف تطورت .

الجدول - 7 - يعطي نسبة الديون المبرمة على أساس معدلات فائدة متغيرة (**) من اجمالي الديون القائمة على البلدان النامية (٪) ، خلال 1970 - 1987 .

**) معدلات فائدة معومة ترادف معدلات فائدة متغيرة ،في عملنا هذا .

1987	1982 - 1980	1975 - 1973	البلـــد / السنـة
79 .3	29 .2	6 .6	الأرجنتـــين
27 . 9	28 . 0	7 . 4	بـوليفيـــا
58 . 3	46 . 1	26 . 1	البـرازيـــل
68 . 2	23 . 4	8 . 3	التشيلـــي
36 . 8	33 . 7	5 . 4	كـولـومبيـا
49 . 8	42 . 4	15 . 6	كـوستاريكـا
68 . 6	36 . 5	8 . 2	الاكـوادور
29 . 4	5 . 6	3 . 5	غـواتمـالا
24 . 9	17 . 4	4 . 6	جـمـايكـــا
67 . 6	61 . 7	32 . 0	المكسيك
29 . 9	23 . 0	16 . 1	البيـــرو
65 . 0	28 . 5	10 . 1	الأورغــواي
68 . 7	60 . 3	17 . 1	فـــنزويـــلا
5 .00	11 . 1	1 . 8	الكـامـــرون
37 . 1	37 . 1	19 . 3	الكـوتـد يفـوار
5 . 8	2 . 1	1 . 5	اثيـوبيــــا
5 . 6	0 . 0	0 . 0	غـــانـــا
3 . 6	10 . 0	2 . 1	كـينيــــا
10 . 7	15 . 6	0 . 0	ليـبيريـــا
2 . 7	21 . 1	2 . 3	المـالاوي
9 . 2	13 . 1	0 . 0	النيجـــر
48 . 8	48 . 6	0 . 7	نيجـيريـا
4 . 1	8 . 5	24 . 7	السنيغـــال
0 . 6	0 . 1	3 . 8	سيراليـون
1 . 0	9 . 7	2 . 2	الســودان
2 . 5	0 . 3	0 . 4	تـانـزانيـا
5 . 3	11 . 5	32 . 8	الــزايـــير
14 . 7	10 . 0	20 . 7	زامبيــــا

.../...

1987	1982 - 1980	1975 - 1973	البلد السنة
24.4	29.0	11.9	كوريا الجنوبية
23.9	15.0	4.3	أندونيسيا
43.7	36.1	17.4	ماليزيا
18.0	23.5	0.0	غينية الجديدة
45.2	23.4	7.2	تايلاندا
12.0	3.3	0.0	الهند
5.4	3.1	0.0	الباكستان
6.0	12.1	0.0	سيرلانكا
33.0	24.2	34.0	الجزائر
1.9	2.5	3.1	مصر
30.5	26.8	2.7	المغرب
41.1	33.9	0.0	البرتغال
16.2	13.4	0.0	تونس
30.9	23.1	0.8	تركيا
39.2	10.1	3.2	يوغوسلافيا

المصدر: B.R.D., "Rapport sur le développement dans lemonde", 1989, p. 179.

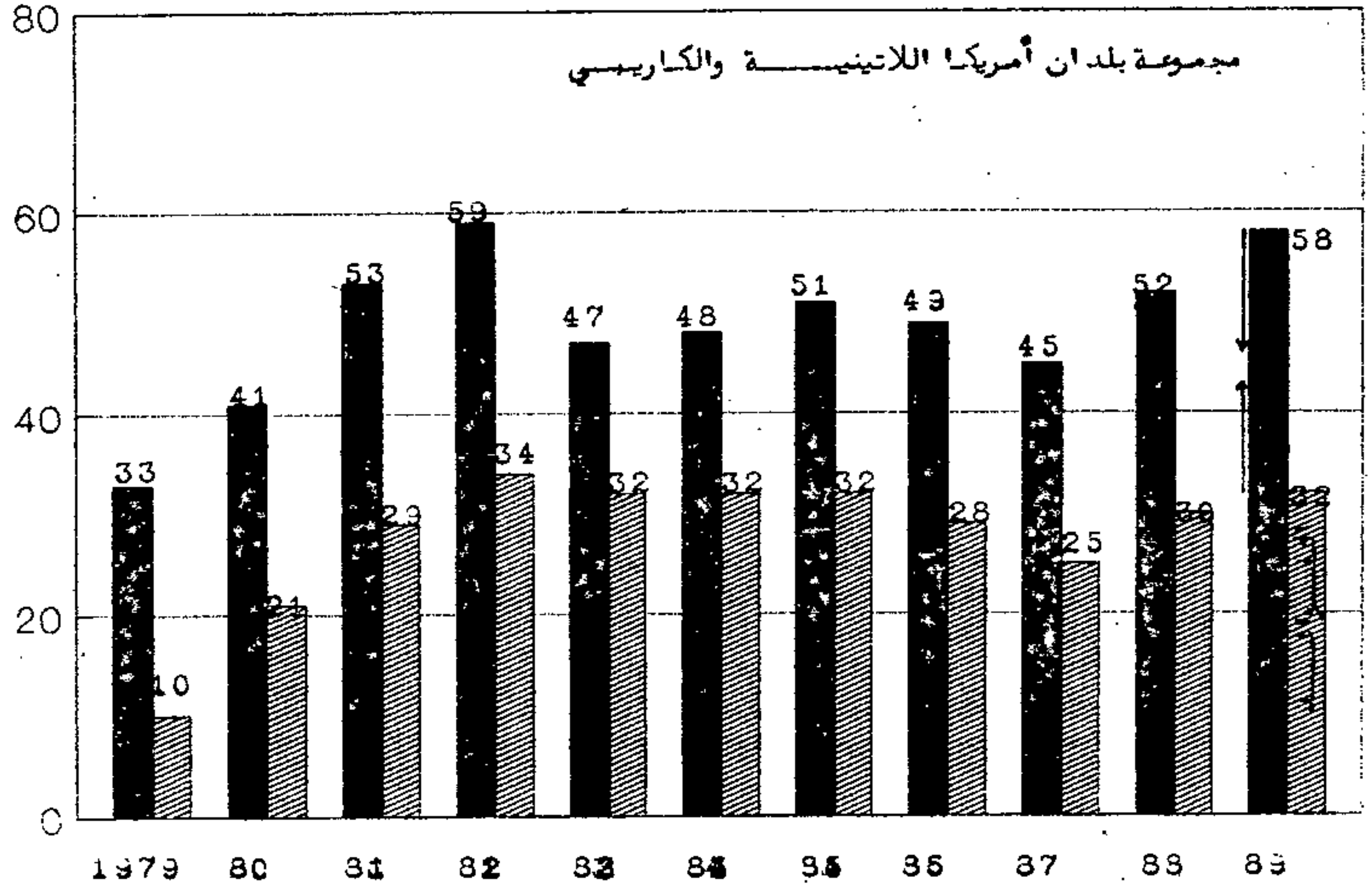
ان أول وأهم نتيجة يمكن رصدها من الجدولين السابقين (4 و 5) هي النمو المتزامن الذي عرفته كل من معدلات الفائدة ونسبة الديون المبرمة على أساس معدلات فائدة متغيرة من اجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية ، وذلك بصفة خاصة خلال عقد الثمانينات . وتشير الاحصائيات التجميعية الى أنها ارتفعت خلال الفترة 1974 - 1983 من 16 الى 7 و 42٪ (1) ، هذا مقابل ارتفاع معدلات الفائدة المرجعية (سوق لندن) خلال نفس الفترة من 3 و6 الى 5 و13٪ ، وكما هو معلوم فان ارتفاع معدلات الفائدة على حجم الديون القائمة على البلدان النامية بنقطة واحدة يؤدي الى زيادة مدفوعات الفوائد ببضعة مليارات (*) . ان مثل هذه الآلية الخطيرة التي تفعل بها معدلات الفائدة المتغيرة ، وتطور بنية الديون الخارجية للبلدان النامية بشكل جعل النسبة المبرمة على هذا الأساس تزداد وزنا من سنة الى أخرى ، قد تسببا في تحميل البلدان النامية خسائر فادحة ، وان الرسم البياني الآتي يعطي صورة واضحة عن ذلك ، وان كان يخص أمريكا اللاتينية وحدها وباعتبارها تشكل مركز ثقل الظاهرة .

---

(1) Le Monde du 05-04-1989.

(*) يتوقف حجم الزيادة في مدفوعات الفوائد نتيجة زيادة معدلات الفائدة ، على حجم الديون المبرمة على أساس معدلات الفائدة المتغيرة .

خدمة الديـن   بملايين الدولارات



المصـدر: Le monde, du 05-04-1989.

كما هو واضح من الرسم البياني أعلاه ،فان بلدان أمريكا اللاتينية وهي تدفع تقريبا 541 مليار دولار خلال الفترة 1979 / 1989 كخدمة ديون ،تكون قد تحملت بذلك مدفوعات تزيد عن حجم ديونها الخارجية البالغة عند نهاية 1989 حوالي 434 مليار دولار .(1) والجدير بالاهتمام هنا هو أن 330 مليار دولار من خدمة الديون عبارة عن فوائد ،أي أن هذه الأخيرة قد شكلت حوالي $\frac{1}{2}$ 64٪ من اجمالي خدمة الدين . ويعود الافراط هذا في مدفوعات الفوائد الى الزيادة المحسوسة في معدلات الفائدة المتغيرة التي كانت أساس جزء متزايد من الديون المبرمة خلال العقدين الأخيرين . ان ما ينبغي الاشارة اليه كذلك هو أن هذه الأعباء التي تمس كافة البلدان النامية لا تتوزع توزيعا متجانسا فيما بينها ،فالبلدان ذات الدخل الفردي المتوسط هي التي تتحمل حصة الأسد .فعلى سبيل المثال (2) ،تحملت دولة البرازيل خلال الفترة 1980 / 1988 مدفوعات فوائد قدرت بـ 5 و91 مليار دولار منها 8 و36 كانت بسبب زيادة معدلات الفائدة ،وخلال سنة 1989 تحملت هذه الدولة حوالي 9 و14 مليار دولار كخدمة ديون ،منها 3 و10 فوائد وهي تشكل نسبة 70٪ . مما سبق نخلص الى أن تزامن نمو كل من معدلات الفائدة والديون التي تم الحصول عليها على أساس هذا النوع من الفوائد ،قد جعل البلدان النامية تسدد مرارا عديدة ديونها الخارجية ،وذلك في الوقت الذي لم تنطفئ هذه الأخيرة ،بل عرفت ميلا مستمرا نحو الزيادة - قد تكون عمليات اعادة تحويل الديون سببا آخر - . ان ظاهرة الديون التي أصبحت بذلك تعرف تغذية مستقلة في نموها ،من جهة وقيامها على عمليات اعداد التمويل من جهة ثانية تتطلب ادخال مصطلح جديد عنها وهو أنها تحولت من ظاهرة ديون الى ظاهرة ديون وتدين (*) ،أي أنها اكتسبت شيء من السيرورة .

---

(1) Le Monde du 05-04-1990.

(2) امقاسي ساكس " العملاق البرازيلي لا يزال الآن بعيدا عن آفاق المستقبل" . لوموند ديبلوماتيك عدد نوفمبر / ديسمبر 1989 .

( ) ان الأستاذ دبرنيس يستخدم مصطلح" L'« économie d'endettement crédit international » لوصف ظاهرة الدين وهي تنتقل من اقتراض دولي متأزم الى عملية اعادة تمويله . ونحن هنا لا نتناقض . في اعتقادنا - معه بل حاولنا تعميق أسباب التأزم ومن ثم الانتقال .

تقلبات قيمة الدولار باعتباره العملة الرئيسية لابرام القروض .

ان التقلبات العنيفة التي عرفتها قيمة الدولار خلال العقدين الأخيرين (1972 / 1990) لم تكن لتمر دون أن تحدث آثارا سلبية جدّا على مديونية البلدان النامية ، وهي (التقلبات) عبارة عن افرازات تعود أساسا الى التحولات الجذرية التي عرفتها موازين القوى فيما بين مجموعة البلدان الرأسمالية الاحتكارية من جهة ، والى السياسات الاقتصادية المتبعة فيها خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية من جهة ثانية ، ونظرا لكون هذه الفترة قد شهدت اتباع نوعين مختلفين تماما من السياسات الاقتصادية ، فانه ينبغي التعرض الى كل منهما ، وذلك بغية ادراك الأسباب الحقيقية الدقيقة لتقلب قيمة الدولار ، باعتباره وحدة ابرام القروض الدولية الرئيسية .

+ السياسات الاقتصادية الكينزية وتأثيرها على قيمة الدولار .

لقد عرفت الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية الى حوالي منتصف السبعينات ، والتي اتبعت خلالها سياسات اقتصادية كينزية ، تحولات عميقة في مختلف ميادين الحياة ، وخاصة منها الاقتصادي ، وأهمها : (1)

- كون بلدان أوروبا الغربية واليابان ، التي انتهت ، مع نهاية الخمسينات ، من مهام اعادة بناء ما دمرته الحرب ، قد أخذت ، بفضل منافستها القوية لاقتصاد أمريكا ، تراكم كميات هامة من الدولارات التي كانت تقبضها كتسوية لفوائض موازين مدفوعاتها ازاء الولايات المتحدة الأمريكية . وكانت النتيجة الأولى لهذا التحول تتمثل في تهديد مخزون الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب بالنفاذ .

- لم تكن عجوزات ميزان المدفوعات بالمتعب الوحيد الذي كان يعاني منه اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، بل كانت كذلك تعاني من حصول عجز مزمن ومتزايد في

1) رمزي زكي : " حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر : " مطبوعات مكتبة مدبولي ، 1986 ، ص ص 52 - 55 .

ميزانيتها العمومية وذلك لأسباب عديدة ،أهمها الاستمرار في تمويل تواجدها العسكري في العالم ،وخاصة حرب فيانتنام ،وتصدير رؤوس الأموال الهادفة الى المحافظة على منصب الزعامة ،ولكن بصفة أخص ،تمويل السباق نحو التسلح . ان مثل هذه المتاعب ونتائجها ،كلها كانت تنذر بوجود مخاطر مؤكدة عن عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الأستمرار في الالتزام بقابلية تحويل عملتها الى ذهب . كنتيجة مباشرة للسياسات النقدية التوسعية هذه ،أخذت الثقة بالدولار تتزعزع شيئا فشيئا منعكسة في اصرار بعض الجهات الرسمية الأجنبية على التخلص من الدولارات الموجودة في حوزتها .(*) وأمام تسجيل ميزان التجارة الأمريكي لأول عجز له منذ نهاية الحرب ،لم يكن أمام الرئيس ريغان الا أن يعلن يوم 8/15/ 1971 عن عدم قابلية تحويل الدولار الى ذهب ،منهيًا بذلك العمل بنظام بريتون وودز . ومن أجل تحسين قدرة المنافسة لدى الاقتصاد الأمريكي أساسا ، تم تخفيض قيمة الدولار مرتين ،الأولى عام 1972 ،والثانية 1973 ،ومنذ ئذ وقيمته ،مقارنة بقيم العملات الصعبة الأخرى ،تتدهور حتى غاية نهاية السبعينات .

+ السياسات الاقتصادية النقدوية وتأثيرها على قيمة الدولار .

بعد أن تبين عجز السياسات الاقتصادية الكينزية عن مواجهة الأزمة الاقتصادية الرأسمالية مواجهة فعالة ،تم نبذها ،وشرع مع وصول الرئيس ريغان الى البيت الأبيض في تطبيق سياسات اقتصادية تقييدية صارمة ،جاعلة من مكافحة التضخم أولى أولوياتها ، وذلك اعتمادا على التحكم في نمو الكتلة النقدية . وعليه فانه لم يبق أمامها من وسيلة ،من أجل سد عجوزاتها المزمنة ،سوى اللجوء الى أسواق رؤوس الأموال الدولية،

(*) لقد أصرت فرنسا برئاسة دوغول على التخلص من الدولارات مدعية أن نظام قاعدة صرف الدولار بالذهب لا أساس لها من الصحة .

والاقتراض منها، ونظرا لضخامة الطلب على الأموال - في شكل دولارات - فان قيمة الدولار قد مالت بشدة لم يسبق لها مثيل الى الزيادة ، وبقي هذا الميل قائما طيلة عقد الثمانينات ، حيث مرت بذروتها خلال عام 1985 .

ان السؤال الذي يطرح عند هذا المستوى من سرد الأحداث وتحليلها ، هو كيف أثر ارتفاع قيمة الدولار خلال الثمانينات - بعد ما كان يعاني من ضعف طيلة السبعينات - على ديون البلدان النامية ؟

إن إدراك هذه الحقيقة يقتضي الاقتراب من القضية أحد الاقترابين التاليين :

- من خلال القدرة الشرائية للدولار مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات المستخدمة من أجل شراء السلع والخدمات .

- من خلال القدرة الشرائية التي يضحي بها البلد النامي المدين من أجل توفير الايرادات الكافية ، من العملات الصعبة لدفع التزاماته .

أما الاقتراب الأول فنعتمد فيه المثال العددي الافتراضي التالي :

نفترض حصول بلد نامي معين خلال سنة 1975 على قرض خارجي قدره 100 مليون دولار ، خصص كليا لتمويل مشتريات من السوق الفرنسية ، وهو ما يقتضي تحويل الدولارات الى فرنكات فرنسية حسب سعر الصرف الجاري آنذاك وهو تقريبا 1 دولار = 5 فرنك فرنسي . وحسب هذا فان البلد النامي سيحصل على 500 مليون فرنك فرنسي تسمح له باقتناء كمية محددة من السلع والخدمات المتوفرة في السوق الفرنسية (*) ، ولنفترض الآن أن العوامل الأخرى تبقى على حالها ، ماعدا سعر الصرف باعتباره معوم ، ولنأخذها في ربيع 1985 ، وهو تاريخ مرور قيمة الدولار بذروتها مقارنة بعملات صعبة أخرى ، بما فيها الفرنك الفرنسي (1 دولار = 61 و10 فرنك) ، وحسب سعر الصرف هذا فان القدرة الشرائية للقرض تزداد من 500 الى 1061 مليون فرنك فرنسي ، وهي

(*) ان كون القروض مقيدة في العادة أمر يقلل من أهمية هذا المثال المصور ، ولكن لا ينفي صحة هذه الحقيقة .

تسمح باقتناء ضعف الكمية السابقة من السلع والخدمات . وما حصل للبلدان النامية هو أنها في الوقت الذي كانت تقترض فيه (عقد السبعينات) كانت القدرة الشرائية للدولار أضعف مما هي عليه وتواريخ استحقاق ديونها تحل (خلال عقد الثمانينات)، ولقد عبر عن هذه الحقيقة أحد رؤساء بلدان أمريكا اللاتينية قائلا : " لقد أقرض دولار له قيمة ،والآن يُقبض دولار أكبر قيمة بنسبة 40٪ تقريبا ،حسب بعض الأخصائيين ،هذا مثله كأنني أقرضك كلغ من الذهب وفيما بعد أطلب منك أن تعيد لي 4 و1 كلغ ذهب " (1) .

أما اذا اقترينا من المسألة من زاوية القدرة الشرائية التي ينبغي للبلدان المدين أن يضحي بها ،بمحلته القومية ،من أجل الحصول على العملات الصعبة اللازمة لخدمة ديونه ،فيمكننا أن نؤكد الحقيقة السابقة (2) :

ان بلد كالمكسيك ،الذي قام بتطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي التي يفرضها صندوق النقد الدولي على كل بلد يضطر أن يطلب " تزكيته " أمام دائنيه ، قد خفّض قيمة عملته (البيسو) مقارنة بالدولار ،من حوالي 25 الى 27 بيسو للدولار الواحد خلال عقد السبعينات الى حوالي 47 بيسو للدولار الواحد (و 150 في السوق السوداء) خلال عقد الثمانينات ،وذلك من أجل تشجيع صادراته ،وتحقيق زيادة في ايراداته من العملات الصعبة تسمح له بخدمة ديونه . وبذلك فان المكسيك يكون قد عمل جاداً على تحميل نفسه التضحية بضعف كمية السلع والخدمات ،التي كانت تكفيه خلال السبعينات ،من أجل الحصول على نفس القدر من الايرادات .

---

1) فيدال كاسترو ،مرجع مذكور سابقا ،ص 126 .

2) ايقان ايفانوف ،مرجع مذكور سابقا ،ص 19 .

(*) ينبغي أن لا يغيب عن الذهن بأنه في الوقت الذي يطلب من البلدان النامية الطالبة عطيه اعادة جدولتها تخفيض قيمة عملتها قصد تحسين قدرتها على المنافسة ،تكون صادراتها خاصة المصنعة منها تعاني من تزايد النزعة الحمائية في الأسواق الرأسمالية العالمية .

من التحليل السابق نخلص الى أنه مهما كانت الظروف ،فان البلدان النامية لن تستطيع الاستمرار في تحمل هذه الخسائر التي يتم تسريبها عبر هذه القنوات الخطيرة ،وعليه فان التوقف عن الدفع أمر حتمي يفرضه الواقع الموضوعي ،رغم كل الأطراف . ويبقى السؤال المطروح : وماذا بعد ذلك ؟ ألا يكون مثل البلد النامي الواقع في التوقف أمام الدائنين المنظمين كمثل المنتج الحرفي والزراعي البسيط أمام المقرض المرابي خلال الأزمة القديمة، مع خصوصيات كل منهما ؟

هروب أو تهريب رؤوس الأموال .

أي كان التعريف الذي نأخذ به من بين التعريفات التي جاءت في هروب رؤوس الأموال ، فانه لن يخلو من الالتباسات التي تفرضها الطبيعة المعقدة لاقتصاديات البلدان النامية . غير أن ذلك لا يعني نفيا لوجود الظاهرة التي عرفت تاريخيا وتشهد الوقائع عليها . ان تشخيص الظاهرة وتوضيح شروط عملها يقتضيان التعرض بشيء من الدقة الى أسبابها الرئيسية والأشكال التي تتخذها ،ومدى تأثيرها السلبي على البلدان النامية ،وهو ما نتناوله مباشرة فيما يلي .

1 - أهم قنوات التهريب .

انه يمكن حصر أهم قنوات التهريب فيما يلي :

+ الرشاوي المختلفة التي تقبض بمناسبة ابرام العقود المتعلقة بمختلف الصفقات الدولية، والتي تسمى تأدبا " هدايا " أو عمولات . وهي تتم عادة عن طريق التحويل الى الحسابات الخاصة المفتوحة في الجهاز المصرفي الرأسمالي العالمي . وهذا النوع من قنوات التهريب لا تخلو منه أية بلدان نامية مهما كانت نوعية وطبيعة أنظمتها الاجتماعية والسياسية .

+ التهريب من خلال السوق الموازية للعملات الصعبة ،والتي تغذيها أساسا كل من الأقليات أو الرعايا الأجانب المقيمين ،والسياح وكذلك رعايا البلد المعني في الخارج والمستفيدين من فروقات أسعار الصرف . ويتوقف حجم رؤوس الأموال المهربة على عوامل عدة منها : الاستقرار السياسي، النقطة التي سنعالجها فيما بعد .

+ التقليل من قيمة الصادرات والمغالاة في قيمة الواردات ،وأحيانا تمويل صفقات تجارية وهمية أو / وزائفة ،والتهريب السلعي عبر الحدود . ومثل هذه الممارسات عادة ما تنتشر فيما بين البلدان ذات الأنظمة السياسية المختلفة أو حيث توجد فروقات في الأسعار تسمح بتحقيق أرباح ... الخ .

ولكن تبقى البلدان النامية ذات الرقابة على كل من التجارة والصرف هي المجال الخصب لهما .

2 - أسباب هروب رؤوس الأموال .

بداءة ،ينبغي الاشارة الى كون ظاهرة هروب رؤوس الأموال كانت موضوع اهتمام كبار الاقتصاديين الكلاسيك الذين كانوا يتخوفون من مخاطرها على الرأسمالية الصاعدة آنذاك . غير أن أسباب الهروب آنذاك كانت تنحصر أساسا في العبء الضريبي الناجم عن الحروب القائمة . أما في حالة البلدان النامية فهناك تظافر عوامل داخلية وخارجية تتسبب في وجودها ،وتشكل علاقات التبعية العديدة بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية الاحتكارية الاطار التاريخي الملائم لها ،وأهم هذه العوامل هي :

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

ان البلدان النامية ،بصفة عامة ،تعاني من عدم الاستقرار السياسي ،فكل نظام

قائم لا ينتهي بفشل في الانتخابات بل عادة ماينتهي بانقلاب أو عصيان أو موت طبيعي . والتاريخ مليء بالأمثلة على ذلك . وعليه فانه يكون من الطبيعي أن تنعدم الثقة ، وتدفع بالأشخاص وفئات اجتماعية بكاملها الى التهريب تحسّبا لمخاطر المستقبل . وحتى في ظل وجود استقرار سياسي نسبي ، فان عدم الاستقرار الاقتصادي يكون كافيا لدفع الأشخاص الى التهريب ، وأحيانا حفاظا على قيمة مدخراتهم . فالمغالاة في تقييم العملة القومية ووجود ضغوط تضخمية تبرر التهريب ، وتحث عليه حتى أفقر الفقراء . ومن أهم الأمثلة على ذلك موجات التضخم الخطيرة التي تشهدها منذ سنوات بلدان عديدة من أمريكا اللاتينية بصفة خاصة، والعديد من البلدان النامية بصفة عامة .

- التهريب الناجم عن السياسات الاقتصادية التقييدية للولايات المتحدة الأمريكية . ان الارتفاع المحموم لمعدلات الفائدة الذي تسببت فيه السياسات الاقتصادية التقييدية للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة قد زاد من شدة التهريب ، ولا سيما من البلدان المجاورة لها .

تقدير حجم رؤوس الأموال المهربة .

مهما يكون التضارب في التقديرات المقدمة ، ومهما تكون مصداقية التحفظات المسجلة حولها ، فان التسليم بخطورة الظاهرة أمر لم يعد محل نزاع . والملاحظة الجديرة بالاشارة هنا هي عدم التجانس في توزيع حجم الأموال المهربة فيما بين القارات أو البلدان أو الأشخاص داخل كل بلد . فاذا كان حجم الرساميل المهربة من البلدان النامية في مجموعها ، قد بلغ حوالي 75٪ من حجم ديونها الخارجية عند نهاية 1989 (حسب تصريحات مستشار الرئيس ميتران في الشؤون الافريقية) ، فان هذه النسبة

قد بُولِفَت في بلدان أمريكا اللاتينية عند نهاية 1986 .(1)

بينما يفوق حجم الرساميل المهربة حجم الديون الخارجية لبعض من هذه البلدان مثل : زايير ، وكوت ديفوار ، حيث فان ودائع الرئيس موبوتو وحده في الخارج تفوق حجم الديون الخارجية لبلده . ولا يختلف حال الرئيس فوابوانيه عن حالة موبوتو ، والقائمة طويلة .(*)

مما سبق نخلص الى أن عملية التهريب هذه كانت تجري في سياق تاريخي معين ، هو احكام آليات نقل القيم الاقتصادية من البلدان النامية الى البلدان الرأسمالية الاحتكارية ، وذلك من خلال قنوات مستجدة ، هي قنوات الاستعمار الجديد والذي

---

(1) أنظر :
- George (S.), "Jusqu'au cou", Op.cité, p. 159.
- Problèmes d'Amérique Latine, n°66, 1983, pp. 21-22.
- Economies et Sociétes, n°1, 1986, Op.cité, pp. 300-309.
- Klotchkovski ( ), Op cité, p. 64-6[illegible]

علي عبد القادر علي ، " حول السياسات التصحيحية وهروب رؤوس الأموال " . ملتقى السياسات التصحيحية في الوطن العربي ، الكويت 20 - 26 ابريل 1988 .

(*) تتضارب تصريحات بعض المسؤولين الكبار في أجهزة الدولة الجزائرية حول حجم الأموال المهربة من خلال تلقي الرشاوي ، فمنهم من يرى بأنها تفوق حجم المديونية الخارجية للبلد ، ومنهم من يقلل من أهميتها ويقدرها بحوالي 1 الى 2 على 20 من مديونية البلد .

في اطاره تم تعميق وتكريس ادماج الاقتصاديات النامية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ومن أخطر صور ذلك هو ادماج شرائح اجتماعية بكاملها في الجهاز المصرفي الرأسمالي العالمي ، وذلك من خلال حساباتهم المفتوحة لدى هذا الأخير ، وهي الحسابات التي يمكن أن تستخدم ضد مصالح بلدانهم بصفة خاصة ومصالحهم هم كذلك بصفة عامة . ولعل التجميد الذي تعاني منه حسابات بعض أفراد البلدان النامية (شاه ايران ، ماركوس ، ... الخ) تشهد على ذلك ، خاصة وهي تستخدم كوسيلة تشهير أحيانا وابتزاز أحيانا أخرى . (**)

ان آخر نتيجة يمكن رصدها من التحليل وسرد الحقائق السابقتين ، هي كون استمرار البلدان النامية في دفع الفوائد هو شغلهم الشاغل ، وذلك باعتباره يبقي الدين ، كعلاقة اجتماعية بين المدينين والدائنين ، تتعمل بصورة عادية ، بمعنى آخر ، إن التحصيل على الفوائد يجعل حسابات الارباح والخسائر للجهات الدائنة تظهر بصورة عادية بعيدة عن كل مامن شأنه أن يدعو الى التخوف أو الحيطة ، وهو أمر هام جدًّا بالنسبة للبنوك . (1)

أزمة الكساد وتأثيرها على مديونية البلدان النامية .

ان طابع العمق والشمولية الذين ميّزا التناقض الصارخ فيما بين قدرة الرأسمالية على الانتاج وقدرة أسواقها على تحقيق الانتاج خلال فترة مابعد الحرب ، كان سيؤدي حتما الى انفجار أزمة اقتصادية عنيفة - ربما أعنف من أية أزمة سبقتها - لولا أن نمط الاستهلاك الجماهيري الذي عرفته البلدان الرأسمالية الاحتكارية وحاولت أن تعممه على باقي بلدان العالم ، كان يلعب دورا ضابطا نسبيًّا لهذا

**) ان بعض صانعي القرارات على مستوى الجهاز المصرفي الرأسمالي العالمي يهددون بتجميد كل حسابات رعايا البلدان النامية واستخدامها من أجل تحصيل ديونهم في حالة ما إذا أقدمت هذه البلدان على أية محاولة للتوقف عن الدفع .

(1) S. George , Op. cité p.75 .

التناقض ،ملطفا ومؤجلا أياه .[1] وعليه فان السؤال الجدير بالطرح هنا هوكيف كان يجري تمويل ذلك ؟

ان العثور على الاجابة لا يتطلب سوى مراجعة متأنية للسياسات الاقتصادية الكينزية المتبعة آنذاك . فنجد أنها كانت تتخذ من الطلب الفعال الكلي مقاليد تتدخل من خلالها الدولة من أجل مواجهة الميول التي يعرفها الاقتصاد القومي ؛ فاذا كانت الميول القائمة كسادية ،أي أنه هناك فائض انتاج يدفع الى توليد ميول كسادية ،فان الدولة تتبنى سياسات مالية ونقدية توسعية ،وأما اذا كانت الميول القائمة هي ميول تضخمية فالدولة تتبع سياسات نقدية انكماشية . والواقع أن التناقض السابق الذكر ، هو الذي كان قائما ومتفاقما مع مرور الزمن ،وعليه فان الدولة كانت قد اعتمدت طيلة الفترة التي أعقبت الحرب وحتى غاية منتصف السبعينات على التوسع النقدي والمالي من أجل تمويل مختلف العجوزات (عجز كل من ميزانية الدولة والمؤسسات والعائلات) غير أن هذه السياسة التي حققت نجاحا نسبيا في الأمد القصير لم تكن لتفلح في الأمد الطويل ،ذلك لأن القضاء على التناقض الذي جاءت من أجله ،أمر مستحيل بواسطتها .[2] أنه في هذا السياق بالضبط نشأت وترعرعت مديونية البلدان الرأسمالية الاحتكارية في مرحلة أولى ثم تلتها مديونية البلدان النامية . وقد تكون الأرقام التالية كافية لابراز هذه الحقيقة .[3] لقد بلغت المديونية العمومية ،الداخلية منها والخارجية ،للولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية 1986 160٪ مقارنة بناتجها المحلي الاجمالي ،بينما بلغت حوالي 8 ،45٪ مديونية مختلف مؤسساتها العمومية ، أي مايعادل 1900 مليار دولار ، وبالتالي فان مجموعهما معا يقارب 7000 مليار دولار ،وهو يساوي حوالي سبعة مرات المديونية الخارجية للبلدان النامية مجتمعة

---

(1) M. Goldt, "Demain les crises, de la résignation à l'autofatalité", hachette littérature, 1980, p. 43.

(2) Ossadtchaia," Le keynisianisme aujourd'hui, théorie et politique économique", Editions du progrès, Moscou, 1982, p.64.

(3) G.D. Debernis, "Contribution à la théorie des relations économiques internationales", Dallos, Paris, 1977, pp.1120-1121.

أنذاك ،ولم تكن أوضاع البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E. لتحسد هي كذلك ؛ فقد بلغت النسبة 70٪ لكل من اليابان وكندا والسويد والبلدان المنخفضة بينما بلغت 100٪ بالنسبة لايطاليا ،و120٪ لبلجيكا ،وتعتبر منخفضة بالنسبة لكل من ألمانيا الاتحادية وفرنسا (41٪ و 34٪ على التوالي) . والجدير بالذكر أن هذه المديونيات الثقيلة ،التي اسفرت عنها سياسات نقدية مالية توسعية من أجل تمويل نمط الاستهلاك الجماهيري السالف الذكر ،كانت تتضمن جزءا هاما من الديون الخارجية ،والجدول التالي يعطي صورة عنها .

(*)
الجدول -8- يعطي صافي الديون الخارجية لكل بلد معني بملايير الدولارات .

الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	انجلترا	كندا	فرنسا	المانيا الاتحادية	ايطاليا	ايرلندا	الدنمارك
- 275	+ 179	+164	145	+ 2	+ 107	- 34	- 20	- 30

(*) M.Royo,Op.cité, p.95.

ان نمط الاستهلاك الجماهيري هذا قد اصطدم بحدوده الطبيعية مع بداية السبعينات ،وذلك بصفة خاصة مع انفجار الأزمة الاقتصادية الرأسمالية (1) . وقد أدت هذه الأخيرة الى تفاقم مشكلة فائض التراكم الرأسمالي ،مما أدى مباشرة الى حدوث تخمة مفرطة في أسواق رؤوس الأموال الدولية ،ومما ساعد على ذلك تدوير البترو دولارات . وعليه فانه من أجل مواجهة الميول الكسادية الخطيرة وماتنجر عنه من تزايد في حجم البطالة ،سارعت البلدان الرأسمالية الاحتكارية الى محاولة التحكم

(1) M. Godet, Op. cité, pp.43-45.

في الطلب الفعلي الكلي على مستوى عالمي ، وذلك من خلال الضغط على البنوك التجارية وارغامها على تقديم القروض الى البلدان النامية بحيث يمكن مواجهة الكساد . هذا في الوقت الذي كان عدد كبير من كوادر البنوك يجول في مختلف أنحاء العالم باحثا عن زبناء من بين البلدان النامية .(1)

بمعنى آخر، فان البلدان الرأسمالية الاحتكارية مارست سياسة الهروب نحو الأمام ، وذلك من خلال تطبيق سياسات كينزية على مستوى عالمي . ومن بين الأسباب الحقيقية التي دفعت بالبلدان النامية الى اللجوء الى الاقتراض الخارجي بشكل مكثف ، تقلص حجم صادراتها ، سواء من المواد الأساسية بسبب الكساد الذي تعرفه البلدان المستوردة ، أو من السلع المصنعة ، بسبب تصاعد النزعة الحمائية الناجمة عن التخوف من تزايد البطالة في الدول السابقة نفسها .

وعليه نخلص الى أن أزمة الكساد التضخمي التي تسببت في تقلص ايرادات البلدان النامية من العملات الصعبة ، ورغبة من البلدان الرأسمالية في مواجهة الميول التضخمية ، قد كانت السبب الرئيسي لاندلاع عملية التدين . سيما وأن العوامل الأخرى التي أدت الى نشأة وتطور الظاهرة قد أصبحت تفعل بشكل خطير خلال مرحلة الأزمة من الدورة الاقتصادية الرأسمالية الأخيرة .

ب - العوامل الداخلية .

بطبيعة الحال فان ادراك مدى مساهمة العوامل الخارجية السابقة البحث في نشأة وتطور ظاهرة الدين والتدين في البلدان النامية لا يمكن أن يتم بشكل دقيق الا بعد حصر حجم الظاهرة بكاملها وتحديد مدى مساهمة باقي العوامل الأخرى في

(1) S .George, Op. cité, pp.48-50.

ذلك . والعوامل التي تعنينا هنا هي بشكل خاص العوامل الداخلية والتي يمكن حصرها في الاستراتيجيات التنموية التي اتبعت وكيفية ادارتها ، ثم قضية التسلح التي بعد و وأنها شكلت هي الأخرى وزنا معتبرا . وفيما يلي نتعرض مباشرة اليهما وذلك باختصار .

- استراتيجيات التنمية وأساليب التمويل .(*)

ان البلدان النامية بصفة عامة وهي تتحصل على الاستقلال السياسي كانت تجد أنه لا يكفي لوحده ، بل ينبغي استكماله بالاستقلال الاقتصادي والذي لم يكن في نظرها ممكنا مالم تكون هناك عملية جادة للخروج من التخلف الذي تتخبط فيه . وبناء عليه ، فانه منذ الثلاثينات من هذا القرن أقدمت بعضها على تنفيذ مخططات وبرامج اقتصادية طموحة ، ثم تلتها الأغلبية الساحقة خلال فترة مابعد الحرب . ومما ساعد على ذلك كون هذه الفترة قد عرفت سيلا من نظريات ونماذج التنمية والنمو الاقتصادي لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، والتي يمكن القول بأنها هيأت الظروف أمام حركة رؤوس الأموال نحو هذه البلدان ، وخاصة في شكلها التسليفي . وعليه فان تمويل الاستثمارات التنموية خلال العقود الأخيرة قد تطلبت اللجوء الى التدين وذلك بملايير الدولارات (1) ، ومما زاد الطين بلة هو أن هذه البلدان النامية وهي تقدم على خوض عمليات التنمية والنمو قد كرست وعمقت موقعها التابع للبلدان الرأسمالية الاحتكارية وتعبت لأسباب عديدة ، في مختلف أنواع التبعيات (التجارية ، المالية التكنولوجية ... الخ) . كما أنها عانت من ضغوطات عديدة ، منها ماكان ناتجا عن عمليات التنمية بشكل طبيعي ، ومنها ماكان

---

*) انظر ، بصدد هذه النقطة عملنا المخصص لمختلف نظريات ونماذج المديونية الذي تضمنه الجزء السابق ، وكذلك الاسباب الداخلية التي ساهمت في تهريب رؤوس الأموال والتي تناولناه فيما سبق مباشرة .

(1) B. Maulde,"Conjoncture economique internationale à la veille de la reunion de Seoul", Banque, N° 455,1985.

ناجما عن سوء ادارة وخاصة تلك التي كانت تتسبب فيها بطرق مختلفة ، مباشرة وغير مباشرة ، جهات أجنبية . ومن أهم هذه الضعفات ما يلي :

(-) الفشل النسبي في ميدان الزراعة والذي انعكس في تزايد عجوزاتها من المواد الغذائية ، دفع بها الى اللجوء أكثر فأكثر الى الأسواق الرأسمالية والاعتماد على التديين .(*)

(-) التسلح الذي أقدمت عليه أغلبية هذه البلدان تحت وهم الدفاع ضد الأخطار الأجنبية ، سيما وأن بعض المناطق كانت تشكل بؤرة حرب لعدة عقود كاملة من الزمن . وتشير بعض الاحصائيات الى أن التسلح ظل يلتهم جزءا هاما من ايرادات البلدان النامية .(1) من بينها 20٪ تقريبا من القروض الخارجية كانت تخصص لهذا الغرض .(2)

هذا بالاضافة الى تعثر تجارب التنمية في مختلف هذه البلدان ، نتيجة عدم امكانية تجاوزها لمشاكل التنمية بمختلف أنواعها وخاصة في ميداني المال والتكنولوجيا . وعليه فان البلدان النامية قد وجدت نفسها دائما في مراكز ضعف بالنسبة للبلدان الأخرى التي تتعامل معها ، اذ نجدها وهي تدخل في عمليات اعادة التفاوض حول مشكلة الديون تتحمل في نهاية الأمر الدفع أكثر فأكثر وهذا في الوقت الذي تزداد مديونيتها أكثر فأكثر هي الأخرى . وقد يكون هذا هو الميل القائم حاليا وسيظل على ما هو عليه ما لم تحصل هناك ديناميكية جديدة في العلاقات الدولية تستطيع أن تغير موازين القوى ايجابيا بالنسبة للمدينين .

---

*) مهما يكون الضياع الذي عانت منه الرساميل المقترضة فان جزءا هاما منها قد ذهب الى تمويل مشروعات استثمارية .

1) انظر : علينا هذا الجدول السابق رقم 3 ، ص رقم ( ) .

(2) S.George, o.p.cite, p 36.

خلاصة حول ميكانيزمات الدين والتديــن

ان أول نتيجة يمكن رصدها من تحليلنا هذا لآليات الدين والتدين تتمثل في الوزن الغالب للعوامل الخارجية على العوامل الداخلية ، بل وأن هذه الأخيرة هي الأخرى ترتبط ارتباطا وثيقا في نهاية المطاف بالعوامل الخارجية . والا كيف يمكن فهم الاهتمام البالغ الأهمية الذي أولته الرأسمالية الدائنة الى قضايا التنمية والاعتماد على الدين كوسيلة لتمويلها . وكيف يمكن تفسير احكام آليات التبعية والسيطرة الذي جـــرى من خلال القيام بالتجارب التنموية ؟

وثاني نتيجة يمكن الكشف عنها هي آليات التحويل التي ربطت البلدان النامية بالبلدان الرأسمالية الاحتكارية بصفة خاصة منذ فجر تفوق هذه الأخيرة على الأولى في تطوير قواها الانتاجية ، هي التي تسببت أساسا في ضعف وتخلف البلدان النامية ، ومن ثـم فهي التي كانت وراء فجوة الموارد المالية المحلية التي ظلت تتفاقم خلال فترة الاستقلال السياسي والتي شكلت منطلقا للدين والتديـن .

وثالث نتيجة وربما أهمها ، هي أن رأس المال التسليفي هذا (الدين والتديـــــن على المستوى الدولي) القائم على أساس معدلات فوائد لم يكن قد أخضع في فعلــه الى شروط الانتاج التي سادت ومازالت في البلدان النامية وهي تتدين ، بمعنى آخر ، فان معدلات الفائدة التي تشكل عائد رأس المال التسليفي لم تكن مجرد جـــزء مـن المعدل الوسطي للربح الرأسمالي وذلك كما هو حاصل في البلدان الرأسمالية وذلـــك منذ فجر تحولها الى أسلوب الانتاج الرأسمالي ، بل فان الفوائد كما سبق ورأينا ظلت ومازالت تلتهم جزءا لا يقتصر فقط على الربح ، أو الفائض الاقتصادي ، بل يتجاوز هذا وذاك ، والا كيف يمكن تفسير عدم كفاية ايرادات البلدان النامية من العملة الصعبـــة في خدمة الديون ، ولجوئها الى اعادة تمويلها وتحويل جزء منها الى رأس مـــال

انتاجي ، بل ومقايضة جزء من طبيعتها مقابل جزء من الديون . وعلى الرغم من ذلك كله فان البلدان النامية في أغلبها تعاني من عدم القدرة على الاستمرار في دفع خدمة ديونها اعتمادا على مواردها الخاصة فقط . بكلمة واحدة فان اخضاع اقتصاديات البلدان النامية بهذا الشكل الى رأس المال التسليفي (القرضي) الأجنبي ، يجعله يفعل كرأس مال تسليفي ربوي، تماما مثلما كان يفعل في المجتمعات ماقبل الرأسمالية، مع وجود بعض الخصوصيات المتعلقة باقتصاد البلدان النامية .

ان رابع وآخر نتيجة يمكن الكشف عنها من خلال تحليلنا هذا لميكانيزمات الدين والتدين هي أن الجهات الدائنة هي المسؤولة الرئيسية على نشأة وتطور الظاهرة ، وأنها قد استطاعت أن تتحكم في تطورها ، فجعلتها تنمو بشكل مستمر ولكن بالشكل الذي يخدم مصالحها (مواجهة الميول الكسادية ، ثم تحقيق أرباح طائلة ...) وهي قد حطت بذلك البلدان النامية تسديد أكثر من حجم ديونها وما زالت توجه وتدير الأزمة لخدمة مصالح أخرى .

الفصل السادس

المديونية الخارجية للجزائر

في الفصل السادس سنحاول التعرض بالتحليل الى سياسة التدين الخارجي للجزائر خلال القيام بتجربتها التنموية مميزين بين مرحلتين أساسيتين هما : مرحلة 1965 / 1978 ومرحلة 1979 / 1991 .

بدون شك وأن سياسة التدين خلال الفترة الأولى قد جاءت أساسا كوسيلة لتمويل مخططات التنمية الطموحة ،وهي نقطة من نقاط تركيزنا فيما بعد . ولكن يبقى أننا نتساءل عن مدى عقلانية تلك السياسة ،سواء من حيث شروط التعاقد عليها ، أو من حيث استخداماتها وما كان ينبغي أن تحققه ؟

أما الفترة الثانية ،وهي عبارة عن عقد الثمانينات أساسا ،فانها قد تميزت بتكون وعي اجتماعي بالمسألة وذلك منذ بداية الثمانينات ،الوعي الذي تمثل في التفطن الى ماتنطوي عليه المسألة من مخاطر والتي ينبغي العمل على التغلب عليهما ، وهو الأمر الذي جاء في سياق الارتفاع الهام في ايرادات الدولة من العملة الصعبة . لكن لما نعود الى ما آلت اليه الأوضاع من تأزم وتفاقم لمشكلة المديونية ،فاننا نتساءل عن مدى جدية تلك النية وخلفياتها الحقيقية وعلاقة كل ذلك بالاوضاع الراهنة ،وهذا ماسنحاول توضيحه لاحقا .

ان المعالجة السليمة لمسألة المديونية الخارجية للجزائر هي تلك التي تتم في اطار السياق (المحلي والدولي) الذي تكونت فيه وتطورت لتدخل أزمتها مع النصف الثاني من عقد الثمانينات . ان مثل هذا الاقتراب من شأنه أن يسمح بمعرفة أدق لمختلف عوامل نشأتها ومدى وزن كل منها ،كما أنه يسمح بتقويم أسلم لسياسة التدين التي اتبعت في الجزائر وما نجم عنها من آثار بالغة الأهمية على المسار الاقتصادي ،وخاصة في الفترة الأخيرة .

ان مدى مصداقية المعالجة ،وخاصة ماسنخلص اليه من نتائج على اثرها ،سوف تتوقف

على أخذ تمايز السياسة الاقتصادية المتبعة ،منذ الانطلاق في عملية التنمية ،بعين الاعتبار . وبهذا الصدد ينبغي تمييز مرحلتين مختلفتين تماما ،هما المرحلة الأولى ،وتمتد من بداية القيام بالتجربة التنموية الى نهاية السبعينات . بينمـا تمتد المرحلة الثانية من بداية الثمانينات الى الآن (1991) .

أن أهم الأسئلة التي تثيرها مسألة الديون الخارجية هـي :

- ماهي أهم العوامل التي أدت الى نشأة المديونية ،وماهو وزن كل منها في ذلـك ؟
- هـل كانت للجزائر سياسة تديين ارادية ومخططة ؟ وماهي أهم مقوماتها ؟
- كيف أثرت هذه السياسة على تطور المديونية (حجمها ،بنيتها ،رزنامـة مستحقاتهـا) .
- ما مدى استجابة هذه السياسة لمتطلبات وشروط انجاح عملية التنميـة ؟
- كيف يفسر الدخول في أزمة المديونية ،على ضوء هذه السياسـة ؟
- وأخيرا ما هي أنجع أساليب مواجهتهـا ؟

ان هذه الأسئلة ستشكل موضوع معالجتنا فيما يلـي :

1) - أسبـاب نشأة المديونيـة .

لقد تعرضنا في جزء سابق من بحثنا هذا بشيء من التفصيل لمختلف أسباب نشأة المديونية الخارجية للبلدان النامية ،وبما أن الجزائر كبلد نامي تأثرت بهـذه الأسباب ،فاننا سنقتصر فيما يلي على التركيز على تلك التي ميزت حالة الجزائـر ، متجنبين التكرار بقدر الامكـان .

ان نموذج التنمية الجزائري القائم أساسا على مايعرف باستراتيجية " الصناعات المصنعة" يفترض توفر رؤوس أموال ضخمة ،وهو الشرط الذي يتطلب توفيره التديين في مرحلـة

أولى والاستثمار في قطاع المحروقات الذي أنيطت به وظيفة تمويل التنمية (*) . وعليه

فانه منذ البداية كان التدين مبدأ مفروغا منه حتى تتم عملية تمويل الاستثمارات.

ولكن يبقى السؤال المطروح هو البحث عن العوامل الأخرى التي عملت على تفاقم

المديونية .

اننا اذا ماتمعنا في نوعية التجهيزات الاستثمارية المختارة ، وخاصة في بعض القطاعات

كقطاع المحروقات ، لوجدناها ذات مستوى تكنولوجي عالي جدا ، يعبر عن أحدث

ماتوصل اليه العلم المختص ، مما جعل الجزائر تشكل الى حد ما مسخبرا (1) .

تجريبيا لها . وبالتالي فقد كانت اقتصاديا وماليا مكلفة للبلد . غير أن هذا ليس

بالسبب الوحيد ، اذ أن أساليب التعاقد على انجاز المشروعات واستغلالها ، التي بدأت

حسب أسلوب التعاقدات المركبة Contrats composés المتميزة بتسجيل تأخرات معتبرة

في الانجاز والتي تم استبدالها لاحقا بصيغ تعاقدية جديدة ، هي المفتاح باليد

والانتاج باليد ، كانت جد مكلفة للجزائر (2) . ذلك لأن معرفة تقدير كلفة المشروعات

كانت تفلت من الطرف الجزائري القليل الخبرة - ان لم نقل المعدوم الخبرة - مما يجعل

الطرف الأجنبي يتلاعب بالأسعار ، محملا بذلك الاقتصاد الجزائري تكاليف اضافية باهظة (3) .

ومما جعل الطرف الأجنبي يبالغ في تقدير الكلف ، هناك بعض البنود التي عادة ماكانت

تشكل الشغل الشاغل للطرف الجزائري ، والتي كانت وراء تبني هذه الصيغ الانجازية

(*) بلعيد عبد السلام ، حوار مع جريدة الشعب ، عدد 7 و 8 أكتوبر 1989 .

(1) H. Seradj, "Réequilibree nos echange dans la voie anti-impérialiste", Révolution Africaine, du 28 févrir au 06 mars 1979, p.36.

(2) Benoune, El-Kenz, "Le hazar et l' histoire": -: entretien avec Abdessalem Belaid, Editins E.N.A.G., 1988, Tome 2, pp. 123-194.

A. Toudert,"Une inflation étouffée : l'evoulution - du cout de la vie en Algerie de 1962 à 1977", thése pour le doctorat d'etat, Université Jean Moulin, Lyon 1978, pp. 105-124.

(3) Madani (D.), Kouidri (A.), "L'endettement exteriure de l' ALGERIE" Mémoire de licence, I.S.E., Université d'Alger, 1979/1980, p.81.

كما سبق وأشرنا خاصة منها آجال الانجاز . فتقليص مدة الانجاز تتطلب تحفيز أكثر للعمال والمسئولين عليه ،كما أن الاخلال بهذا الشرط قد يكلف الطرف الأجنبي تحمل خسارة معتبرة ،وهذا كله كان يؤخذ بعين الاعتبار في تحديد الكلفــــة.
انه بالاضافة الى هذه العوامل التي شكلت ميكانيزمات التدين على مستوى الانجاز، هناك ميكانيزمات أخرى كانت تفعل على مستوى الاستغلال . فنوعية التكنولوجيــــا المعقدة وأساليب الانجاز التي كانت لا تسمح للاطار والعامل الجزائري أن يشارك فيها ، كانتا من شأنهما أن تجعلا عملية تشغيل الوحدات الانتاجية بدون المساعـــدة التقنية الأجنبية أمرا مستحيـــلا . ومثـــل هذه المساعدات التقنية الكثيفة ،الـــتي كانت عادة ماتطـــول مدتها وتتطلب أعدادا كبيرة من الخبراء ،كلفت الجزائر مبالـــغ ضخمة من الرساميـــل بالعملة الصعبة . وتزداد شدّة فعل ميكانيزمات التديـــن عندما تؤخذ بعين الاعتبار درجة الاعتماد الكبيرة على الخارج في توفير السلـــع الوسيطة لتشغيل العديد من الوحدات الانتاجية ،وكذلك قطاع الغيار وخدمـــات الصيانة . ان مثل هذه التجربة جعلت الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة من التخارج ، - extravertion - (1) الخطير والمكلف اقتصاديا وماليا . عند هذا المستوى مـــن التحليل يتبين لنا وأن الاختيارات التنولوجيا وأساليب نقلها ومحاولة كسبها ،كلهـــا معـــا ،قد شكلت أرضية لتولد وفعل ميكانيزمات التدين الذي عرفه البلد . غير أن الإلمام بشكل كامل ووافي بمختلف ميكانيزمات الظاهرة ،يقتضي منّا البحث كذلـــك على مستوى السياسات الاقتصادية ،وبدقة أكثر على مستوى سياسة التدين ،وابـــراز باقي ميكانيزمات الظاهرة ،ان كانت هناك ميكانيزمات . وهذا ماسوف نقوم بـــه فيما يلـــي :

---

(1) أنظـر:- H. Seradj, Op., pp. 35-36.

- حزب جبهة التحرير الوطني " توجيهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المديين المتوسط والطويل،" الجزء الثاني ،سبتمبر 1983 ،ص ص 77 - 86 .

2 - سياسة التدين الجزائرية .

لقد أقدمت السلطات المالية الجزائرية ،التي ظلت منذ مطلع الاستقلال السياسي للبلد عام 1962 حتى غاية مطلع السبعينات مسؤولة عن تدبير رؤوس الأموال اللازمة للمؤسسات الاقتصادية باتخاذ اجراء بالغ الأهمية فيما يخص سياسة التدين الخارجي ،تمثل في أمر وتحميل المؤسسات العمومية الاقتصادية والبنوك اللجوء بنفسها الى أسواق رؤوس الأموال الدولية من أجل تدبير الأموال التي تحتاجها بنفسها .(1) والسؤال الذي يطرح نفسه هو:ماسر ذلك ؟ مما لا شك فيه أن ضخامة رؤوس الأموال التي كانت تتطلبها آنذاك عملية تمويل البرامج الاستثمارية الطموحة (26740 مليون دينار جزائري للمخطط الرباعي الأول ،و 110 مليار دينار جزائري للمخطط الرباعي الثاني) كانت وراءها ،اذ لم يعد من الناحية العملية ،من السهل على السلطات المالية المركزية أن تدبر بمفردها مثل هذه الحجوم الضخمة من رؤوس الأموال . كما أن التخمة التي عرفتها أسواق رؤوس الأموال الدولية انذاك والتي انعكست في الاقراض السخي الذي مارسته البنوك الرأسمالية المطلقة ،بمعدلات عائدة حقيقية أعتبرت جد منخفضة ،وتلقتها الجزائر على غرار بلدان نامية عديدة ،بشيء من التفاؤل ،معتبرة أياها اعفاء مجانيا من السهر على سياسة تدين تضمن يسر الشروط ومنية ملائمة ،كانت وراء مثل هذا التحول في السياسة . بالاضافة الى هذين العاملين ،هناك عامل آخر ،من المحتمل أن يكون قد لعب دورا هاما في التحول المذكور ،وهو يتمثل في كونه هو نفسه قد شكل غاية في حد ذاته وذلك بالنسبة لفئة اجتماعية معينة ،هي تلك التي أعنيت بتطبيق السياسة الجديدة . اذ هي تشكل ثغرة في هذه السياسة

---

(1) :- Mahrouk (I.), "Conférence de présse", Revue financiére, Algerie, mai 1972.
- Madani (D.), Kouidri (A.), Op.cité, P 79.

تسمح للفئة المذكورة بتحقيق منافع خاصة ضيقة ،وذلك بقبضها للهدايا والعمولات المعروفة في مثل هذه الممارسات . وهنا تجدر الاشارة الى أن قضية الستة وعشرين مليار دولار (26) لا يمكن أن تجد مكانها الا في هذا السياق بالضبط .
كما أن مصداقية وأهمية هذا العامل تزداد أكثر اذا ما ربطناه بالاعتراض التقليدي الذي كانت وزارة المالية تبديه للعديد من المشروعات التي تتقدم بها وزارة الصناعة والطاقة آنذاك . (1)

وهكذا فان المديونية الخارجية للجزائر ،كما عرفت خلال الفترة الممتدة خلال الستينات والسبعينات ،لا يمكن أن تكون سوى نتاجا لهذه السياسة ،أما ماعرفته من تطورات لاحقة ،أي خلال الثمانينات ،ففي اعتقادنا لا يمكن أن يفسّر الا على أساس السياسة الاقتصادية الجديدة ،بما فيها العناصر التي يبدو وأنها شكّلت عناصر سياسة المديونية الجديدة ،وذلك بعد تبنيها في المؤتمر الاستثنائي للحزب ، المنعقد بشهر جوان 1980 .(2)

اننا سنقوم فيما يلي بمعالجة مسألة المديونية ،وذلك كما تطورت من حيث حجمها ،مكوناتها ورزنامة المستحقات المترتبة عنها ،وذلك بالنسبة للمرحلة الأولى .

1 - تطور المديونية

أ - تطور حجم المديونية

ان التطورات التي عرفتها المديونية الخارجية خلال عقد السبعينات نجد التعبير عنها في الجدول التالي :

---

(1) انظر : Madani (D.), Kouidri(A.), Op.cité, p. 54.
- مقالنا في المؤتمر الدولي عن المديونية الخارجية للاقطار العربية الافريقية . ليبيا ،مصراته 25 / 27 مارس 1989 .

(2) انظر : - تقرير الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني المقدم لمؤتمر الحزب المنعقد سنة 1980 .
- حزب جبهة التحرير الوطني ،مرجع مذكور سابقا ،ص 85 - 86 .

تطـــور حجـــم المــديــونيـــة

السنـــة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
حجـــم	*	*	*	*	..	+	+	+	+	+	+
المديونيـــة	8.5	10652	14.75	2300	..	4.477	5.934	8.316	13726	16122	16334
معدل نموهـــا السنوي (%)	..	20.6	40.4	55.9	..	..	32.5	40.14	65.0	17.9	12.8

* - ملايين الدينارات الجزائريــة

+ - بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكيـــة .

المصـــــدر : لقد اعتمدنا في تجميع هذه المعلومات علـى :

- Kara (M.), Op.cité, Index.
- Madani (D.), Kouidri (A.), Op.cité, p. 54.

بدأ"، هناك ملاحظة لابد منها . ان اعتماد النسب المئوية وحدها في تقييم نمو الظاهرة ،فيه شيء بالغ من التضليل والتغليط ، والذي يمكن ادراكه اذا ماقارناها بالقيم المطلقة التي توافقها ،أن هذا التضليل يتضح أكثر اذا ما نظرنا اليه من خلال مثال بسيط :

اذ يكفي أن يزداد حجم المديونية عند نشأتها من 1 الى 2 مليار دولار لنقول أنها نمت بنسبة 100 ٪ ،بينما عند ماتزداد بنفس القيمة المطلقة خلال مرحلة متقدمة من نموها ،ولتكن من 20 الى 21 مليار دولار ،تكون النسبة بسيطة وهي 5 ٪ فقط .

- ان القاء نظرة سريعة على الجدول تؤكد تحليلنا السابق الذي يبين بأن السبعينات هي حقا مرحلة تكون المديونية ،ولكن تبقى أساسا مديونية تولدت عن التجربة التنموية الطموحة وما تنطوي عليه من أخطاء وسلبيات . كما أنها ظلت خلال هذه المرحلة تنمو حسب عوامل خارجية عنها (المديونية) ،أي عكس ماتعرفه مديونية بعض البلدان النامية ،وربما لماذا ليس مديونية الجزائر في مرحلة متقدمة من تأزمها ،كما سنرى لاحقا .

- ان ثاني حقيقة يمكن رصدها هي كون المديونية قد عرفت نموا مفرطا خلال تنفيذ المخطط الرباعي الثاني والسنة الانتقالية 1978 ،وهو مايؤكد ارتباطها بالاستثمارات أساسا .

- ان ثالث نتيجة يمكن استخلاصها من الجدول تتمثل في كونها (المديونية) كانت نتيجة سباق قامت به الجزائر آنذاك ضد التضخم المصدر من العالم الرأسمالي . والنقطة الجديرة بالاهتمام والبحث هي قيمة الجهاز الانتاجي الذي تم بناؤه على

---

(1)- انظر: - Kara (M.), Op.cité, Index.
- Madani (D.), Kouidri (A.), Op.cité, p. 54.

أساس اجمالي رؤوس الأموال التي حصلت عليها الجزائر في الفترة المعنية ، والذي تقدره الجهات الرسمية أنذاك بحوالي 30 مليار دولار مضافا اليها المديونية ، (3 ، 16 مليار دولار) . بمعنى أخر اليس هناك نتائج ايجابية اذا ماقرنا الجهاز الانتاجي باجمالي الايرادات والديون ؟ وكذلك أليس بمقدور هذا الجهاز الانتاجي ، اذا ماتم تحسين استغلاله ، أن يحقق الفوائض الاقتصادية اللازمة لدفع عجلة الاستثمار من جهة ، وتسديد المديونية من جهة ثانية ؟

- أخر حقيقة يمكن ابرازها من تحليلنا لمعطيات الجدول وربطها بالواقع الاقتصادي للبلد ، هي : هل يعقل أن تتحول المديونية الخارجية التي استعملت كوسيلة من وسائل حل مشكلة نقص رؤوس الأموال اللازمة لبناء الاقتصاد ، الى هدف يوضع الاقتصاد القومي برمته في خدمته ، وهو مايحصل في بلدان عديدة نامية ، منها الجزائر ، خلال الفترة الأخيرة . بمعنى آخر هل من المعقول التضحية بالجهاز الانتاجي وبالأهداف التنموية والاستهلاكية القومية من أجل توفير العملة الصعبة اللازمة للاستمرار في خدمة المديونية ؟ انها مسألة سياسية ، أي لم تعد مجرد مسألة تقنية أو اقتصادية كما يدعي البعض ، وعليه فان أسلوب مواجهتها ينبغي أن يكون سياسيا نابعا من المعنيين كلهم (المواطنين) .

ب / بنيـــة المديونيـــة .

من المنطقي والمفروض أن تكون بنية المديونية عند نهاية السبعينات تعكس سياسة التمويل المتبعة أنذاك ، بل وأكثر من ذلك أن تكون تعكس الاختيارات التنموية للبلد . وبالتالي فانها تكون كاشفة ومفسّرة لحقائق عدة هامة تتعلق بالتجربة التنموية وتجسيدها في الواقع . ان هذه الحقائق هي ما سنحاول الوصول اليها من خلال

تحليلنا للجدول المتضمّن لبنية المديونية .

بنيـة المديونية الخارجية للجزائر عند نهاية 1980 .

نوع القروض	اجمالي الدين القائم	%
قروض حكوميـة	[illegible]76 مليار دينار جزائري	7 %
قروض المؤسسات الدولية	3338 " " "	3 %
قروض تجارية (الموردين والمشترين	64453 " " "	57 %
قروض مصرفية	38183 " " "	33 %

المصـدر : B.C.A.,Document02/10, p.2.

- ان أول نتيجة يمكن استخلاصها من هذا الجدول هي كون نسبة الديون الخاصة مرتفعة جدًّا ،فهي تساوي 90 % من اجمالي المديونية ،ان هذا النوع من الديون محكوم بشروط قاسية ،خاصة اذا ما نظرنا اليها في سياق السبعينات المأزوم بالنسبة للرأسمالية ، كما أن هذه الشروط المجحفة عادة ماتجعل القروض القائمة على أساسها غير ملائمة لمتطلبات نضج الاستثمارات التي تمولها ،سيما وأن عمليات الانجاز في البلدان النامية عادة ماتسجل تأخرات معتبرة ،كما أن استغلالها هو الآخر عادة مايكون سيئا .

- ان القروض التجارية المعتبرة تعكس ضخامة الاستثمارات المموّلة دينا - وهل كان يمكن للجزائر وهي تخوض عمليتها التنموية ذات الاختيارات المعادية للرأسمال العالمي ، وان كانت قد ظلت مدمجة في السوق الرأسمالية العالمية ،أن تحصل على المال اللاّزم

للتمويل ،بطريقة أخرى ؟ نحن نعتقد أن البديل لم يكن متوفرا . ولكن يبقى أن نتساءل ،ألم يكن من الأحسن أن توضع سياسة تدين تخضع للمصلحة العامة وتحول دون حصول السلوكات المصلحية التي نجد التعبير عنها في تلقي العمولات والرشاوي ... الخ ،والتي هي في حقيقة الأمر محمّلة للاقتصاد الجزائري نفسه. كما كان ينبغي لمثل هذه السياسة أن تأخذ بعين الاعتبار رزنامة الاستحقاقات وتربطها بنضج الاستثمارات وتحقيق الفائض الاقتصادي اللازم ،والا فكيف يفسّر تركز المستحقات خلال مطلع الثمانينات وما نجم عنه من صعوبات ؟

- ان ثالث حقيقة نرصدها من الجدول هي القروض المصرفية المتزايدة التي حصلت عليها الجزائر ،وخاصة منذ منتصف السبعينات ،والتي بفضل كونها غير مشروطة، كانت قد استخدمتها في اعادة تمويل المديونية المستحقة ،وبالتالي التغلب مؤقتا على التأخر في الانجاز وضعف استعمال الطاقات الانتاجية وما يترتب عنهما من تأخر في النضج وتحقيق الفائض الاقتصادي اللازم .

- ان رابع حقيقة يمكن أن يكشفها هذا الجدول هي الاستعمال غير الرشيد لهذه القروض التجارية ،والذي يجد التعبير عن نفسه في تكدس التجهيزات في الموانىء والمساحات التابعة للمؤسسات الاقتصادية العمومية ،وبقائها عرضة للعوامل الطبيعية المتلفة لها .

ج / شروط المديونية .

من المفروض كذلك أن تكون النسبة المرتفعة للقروض الخاصة عاكسة لشروط تجارية قاسية نسبيّا . والجدول التالي يبينها .

شروط متعلقة بالفائدة ومدد القروض				
معدل الفائدة	4%	4 الى 6%	6 الى 8%	8 الى 10%
نسبة القروض المبرمة على أساسها	4%	22%	20%	34%
مدة القروض	سنتان (2)	2 الى 5 سنوات	5 الى 7 سنوات	7 الى 10 سنوات
نسبة القروض المبرمة على أساسها	2%	22%	20%	56%

المصدر : B.C.A., Document 02/10, p. 6.

ان أول ملاحظة ينبغي التذكير بها ، والمتعلقة بالقروض التجارية ، هي كون معدلات الفائدة عادة ماترفق بمعدلات وعمولات اضافية يتحملها المدين ويحصل عليها الوسطاء وشركات التأمين .

- من الجدول يتضح وأن القروض التجارية تزداد معدلات الفائدة المشروطة بها مع زيادة مدة القرض ، وفي الجدول يتبين بأن نسبة 54% من القروض التجارية أبرمت على أساس معدلات فائدة تساوي أو تفوق 6% ، وهي فوائد ضخمة ومكلفة للجزائر ، خاصة اذا ما أضيفت اليها باقي العمولات والهوامش .

- ان ثاني حقيقة يمكن أن نوردها ، وان كان الجدول لا يفصح عنها علانية ، هي أن القروض المصرفية التي عرفت تزايدا مستمرا منذ منتصف السبعينات ، عادة ما كانت تبرم على أساس معدّلات فائدة متغيرة (أي قابلة للمراجعة دوريا) .

وبما أننا سبق وقلنا بأن هذا النوع من القروض كان عادة مايتم لأغراض اعادة تمويل

المديونية ، فاننا نستنتج بأن هذه العملية الأخيرة عادة ماتتم بشروط أقسى . وهذا ان دلّ على شيء فانما يدل على السياسات النقدية والمالية المدوانية التي تمارسها الجهات الدائنة ضد الجهة المدينة (الجزائر هنا) .

- ان القروض بصفة عامة ، والتجارية على الخصوص ، وهي تعمل بصفتها رأس مال مدرّ لفائدة طائلة ، كانت تعمل في بيئة اقتصادية متخلفة ، وهو مايعبر عنه عجز المؤسسات المدينة عن تحقيق الفائض اللازم لاسترداد ديونها ، وكمثال على ذلك ، ممارسة عمليات اعادة التمويل . وهذا انما يدل على أن المديونية من هذا النوع هي أساسا مديونية ربوية . من معالجتنا السابقة يمكن أن يمكن أن نخلص الى مايلي :

- بكل تأكيد أن أخطاء فادحة قد حصلت على مستوى كل من تصور ورسم السياسة الاقتصادية ، وتنفيذ التجربة التنموية وأبرزها تلك التي تمثلت في فتح الباب أمام كل المؤسسات والبنوك للتدين ، وذلك دون أن تكون هناك سياسة مراقبة ومتابعة محكمة ودقيقة . كما أن أخطاء أخرى قد حصلت ، وذلك نتيجة عدم تفطّن المدين الجزائري - كغيره من مديني البلدان النامية - الى ماكان يحاك من وسائل عدوانية في اطار تجديد تقنيات الاقراض الدولي (معدلات الفائدة المتغيرة ، القروض المسندة بكالية ، دولرة المديونية ... الخ) وكمثال آخر وليس آخر ، عدم الحساب من طرف المدين لرزنامة المستحقات التي تترتب فيما بعد عن سياسة التهافت على الاقتراض .

- ان ثاني نقطة نخلص اليها عند هذا المستوى من المعالجة ، تتعلق بالكيفية التي تم ويتم بها التوفيق بين الوفاء بالمستحقات الهامة للمديونية ، وضمان استكمال العملية التنموية ، وتحسين مستوى المعيشة ، وذلك في آن واحد ، وذلك خلال عقد

الثمانينات والتسعينات . ان هذه النقطة بالذات التي شكلت اهتمام القيادة السياسية المنبثقة من المؤتمر الاستثنائي للحزب عام 1980 ،هي ماتشكل موضوع بحثنا فيما يلي :

3 . مواجهة المديونية منذ 1980 .

منذ نهاية السبعينات ارتفعت أصوات رسمية على المستوى القيادي تعلن بوجود مشكلة هي مسألة المديونية الخارجية . وقد كان حجمها أنذاك لا يتجاوز 3 ،16 مليار دولار أمريكي . وبحجة المخاطر التي تنطوي عليها هذه المشكلة ،وماتشكله من تهديد على استقلالية القرار السياسي . فانه قد أصبحت تشكل أحد اهتمامات المسؤولين وعليه فان من أهم الأسئلة التي تطرح بهذا الصدد ،مايلي :

- في أي سياق جاء الاهتمام بالمديونية ؟
- ماذا تم فعله بهذا الشأن ؟
- ماهي آثار ذلك على المشكلة ؟
- وأخيرا ،كيف ينبغي أن تواجه المشكلة مواجهة ناجحة ،سيما وأنها اتخذت بعدا خطيرا في الفترة الراهنة .

انه انطلاقا من مبدأ ضرورة المحافظة على استقلالية القرار السياسي للبلد ،تم منذ بداية الثمانينات تبني الموقف الداعي الى ضرورة العمل على التحكم في المديونية وتحجيمها ،قصد تصفيتها في وقت لاحق . وتبقى العودة الى المديونية نفسها ،وتتبع كيف تطورت خلال الثمانينات ،هي وحدها التي تبين مدى ما تحقق بهذا الصدد . غير أن هذا الاقتراب سيكون سليما اذا ما أخذ بعين الاعتبار السياق الذي جرى فيه كل ذلك .

ان مطلع الثمانينات قد انطبع بانفجار أزمة الديون المصرفية ،والتي عبرت عن نفسها في توقف حوالي 22 بلد نامي عن تسديد خدمات ديونها في سنة 1982 .[1] وفي مثل هذا الظرف عملت البنوك الرأسمالية الدولية على تحقيق انسحاب استراتيجي لها من البلدان النامية ،وكنتيجة لذلك فان البلدان النامية أصبحت منذ ئذ بلدانا مصدّرة لرؤوس الأموال . هذا في الوقت كذلك الذي كانت فيه أسعار المحروقات قد بلغت مستوى لم يسبق له مثيل ،وكان الدولار باعتباره عملة الدفع في تجارة المحروقات هو الآخر يعرف ارتفاعا مستمرا في قيمته ،وهذا كله كان في مصلحة بلد كالجزائر بلغ اجمالي ايراداته من العملات الصعبة مايعادل في المتوسط $12\frac{1}{2}$ الى 13 مليار دولار سنويا .
هذا على مستوى السياق الدولي ،أما على مستوى السياق المحلي ،فان القيادة السياسية آنذاك قد أعادت النظر في الاستثمار التوسعي وراحت تركز على الجانب التسييري مستهدفة التحكم في استغلال الطاقات الانتاجية القائمة ،ومعطية الأولوية للجانب الاجتماعي ،بحجة أنه ظل في آخر الأولويات منذ الحصول على الاستقلال السياسي .(*) وبذلك فان من المفروض أن تتوفر السلطات المالية المعنية بالمديونية على امكانيات كبيرة لمواجهة المشكلة . هذا هو السياق المحلي والدولي لعقد الثمانينات ،ونعود الآن الى متابعة تطورات المديونية الخارجية .
في سنة 1980 قامت الجزائر بتسديد 17039 مليون دينار جزائري كخدمة لديونها ،منها 5975 كفوائد ،هذا في حين أنها استخدمت قروضا جديدة قدرها 13152 مليون دينار جزائري . ان هذا يعني أنها لم تخصصها سوى مايقارب 1 مليار دولار من ايراداتها النفطية البالغة $12\frac{1}{2}$ الى 13 مليار دولار لنفس السنة.[2]

1) رمزي زكي :"حول أزمة المديونية "،مجلة دراسات عربية ،العدد 6،افريل 1985 .
*) حزب جبهة التحرير الوطني ،مرجع مذكور سابقا ،ص ص 77 - 110 .
(2) B.C.A., "Rapport préparé dans le cadre de la conférence nationale sur le developpement", p. 36

ان هذا يعني شيئا واحدا ،هو أن العملية كلها هي مجرد عملية اعادة تمويل المديونية لا غير . ان مثل هذه الممارسة لا تخص عام 1980 وحده ،بل كانت تغطي الفترة 1980 / 1984 كلها ،وهي الفترة التي عرفت تصفية جزء طفيف من المديونية.(1)

أما خلال السنوات المتبقية من عقد الثمانينات ،فان حجم المديونية لم يتوقف عن النمو ،ففي سنة 1985 ازداد بـ 256 مليون دينار جزائري ،وهي زيادة بسيطة ،ولكن في ظل ضخامة الايرادات التي حصلت عليها الجزائر خلال نفس السنة والتي قدرت بـ 8 ،12 مليار دولار ،هذا من جهة ،ومن جهة ثانية ،اعادة تمويل المديونية بمقدار 596 ،16 مليار دينار مقابل 032 ،15 مليار دينار بالنسبة للسنة السابقة.(2)

ويبقى أن الزيادة المذهلة والخطيرة في حجم المديونية قد عرفت ابتداء من عام 1986 ،وذلك نتيجة مباشرة لتفاعل عاملين خطيرين هما : انهيار أسعار المحروقات التي أدت الى فقدان الجزائر لحوالي 40٪ من ايراداتها المنتظرة(3) ، وتراجع في قيمة الدولار باعتباره عملة القياس في تجارة المحروقات . ومازاد الطين بلة ،هو اهتزاز الثقة في الاعضاء الجزائري على مستوى الأسواق المالية الدولية ،وذلك لأسباب لا يبررها سوى نقص السيولة آنذاك ،فلم يعد يمكن للجزائر الحصول على قروض جديدة تسمح لها باعادة تمويل المديونية وضمان تمويل وارداتها الضرورية ، الا بشروط قاسية وصيغ غير ملائمة لطبيعة الصعوبات التي تعيشها ،بكلمة أخرى صارت

---

(1) Kara (M.), Op.cité, Index.
(2) B.C.A., Op.cité.
(3) Sid Ahmed Ghozali, Op.cité.

الجزائر تحصل على قروض قصيرة الأجل ،أثرت سلبيا على تطور المديونية (بنية ، الاستحقاقات ... الخ) . (**)

في مثل هذه الظروف الطاحنة قفزت المديونية الخارجية الى 56 و23 مليار دولار عند نهاية 1988 ،أي مايعادل 5 155 ، مليار دينار (1 دولار = 6 و6 دينار) موزعة حسب أنواع القروض التالية . (*) (1)

قروض المشترين :	68و 121	مليار دينار
قروض الموردين :	11و 531	" " "
قروض مصرفية :	54و 089	" " "
قروض حكومية :	8و 750	" " "
قروض متعددة الأطراف :	7و 997	" " "
قروض المؤسسات العمومية :	5و 003	" " "

بالاضافة الى هذه القروض ،وهي قروض متوسطة وطويلة الأجل ،هناك قروض خاصة وقصيرة الأجل ،قدرت عند نفس التاريخ بـ 3 و43 مليار دينار .

ان هذا النمو في المديونية الخارجية لم يتوقف عند نهاية 1988 ،بل ازداد بـ 760 مليون دولار خلال عام 1990 ،وذلك مقابل زيادة قدرها 98 مليون دولار للسنة الماضية 1989 . (2)

ان المصادر الرسمية تشير الى أنها ستزداد في السنة القادمة 1991 ،لتبلغ حوالي 82 و26 مليار دولار ،ثم تميل بسطء الى الهبوط فتبلغ حوالي 52 و26 مليار دولار ،ويستمر هذا الميل لتبلغ 52 و21 مليار دولار عند نهاية 1995 ،هذا كله من جهة ،ومن جهة أخرى ،فان خدمات المديونية التي بلغت مستويات محرجة ،

(**) تشير أسبوعية " النوفيل ابيدو " في عددها 27 الصادر بتاريخ 31/26 ديسمبر 1990 بأن متوسط مدة القروض المكونة لمديونية الجزائر يقدر بـ 5 و3 سنة عام 1989 وهي وضعية محرجة جداً .

(*) هناك فارق بين الاجمالي والتفصيلي ،وهو يعود الى التزامات متعلقة بتعويضات بعض التأمينات .

Algerie actualité du 18 au 24 oct., n°1305, 1990. (1)

لم تتوقف هي الأخرى عن الزيادة وذلك منذ 1987 الى الآن (1990) فقد بلغت على التوالي : 3، 7، 5، 7، 16، 8 مليار دولار . وتشير نفس المصادر السالفة الذكر الى أن خدمات المديونية بالنسبة للسنة القادمة 1991 ، سوف تبلغ حوالي 29 و8 مليار دولار ، وهي بذلك تبلغ مستوى لم يسبق له مثيل .

عند هذا المستوى من المعالجة نطرح التساؤل التالي :

كيف يمكن تفسير التزامن في نمو حجم المديونية وخدماتها خلال السنوات 1986/1991 ؟

ان الاجابة في منتهى السهولة . فايرادات البلد من العملات الصعبة خلال الفترة المعنية لم تكن تكفي لتمويل كل من الواردات الضرورية لتشغيل الجهاز الانتاجي وضمان مستوى معين من الاستهلاك الشعبي ، وتسديد خدمات المديونية ، بل كان في بعض من هذه السنوات لا يكاد يكفي حتى لتمويل أحد الشقين ، وعليه فان الجزائر تجنبا اللجوء الى طلب عملية اعادة الجدولة ، لجأت الى الاقتراض ، وبشروط أقسى ، من أجل تمويل العجز ، في وارداتها الضرورية واعادة تمويل جزء هام من خدمات ديونها ، ومن الأهمية بمكان هنا أن ننبه بأن اعادة تمويل الفوائد يؤدي مباشرة الى نمو حجم المديونية .

بعد أن حاولنا أن نبين المنحنى الذي تتخذه المديونية خلال السنوات القادمة نتسأل عن منحنى خدماتها خلال نفس السنوات ، ان المصادر الرسمية المختصة تشير الى أن خدمات المديونية التي ستبلغ ذروتها السنة القادمة 1991 ، سوف تميل الى الاستقرار خلال الفترة 1991 / 1995 وذلك كما هو في الجدول التالي :

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	
خدمة المديونية	29 و8	6 و7	8,02	8,13	22 و8	

المصدر : ميزان المدفوعات ، الجزائر ، 1990

ان التراجع التخفيف نسبيا ،المتوقع أن تعرفه المديونية الخارجية وخدماتها ،سوف يكون نتيجة تقليص اعادة التمويل ،بحيث لن يعد يتجاوز أقساط الدين السنويــــة .
ونظرا لبقاء خدمات المديونية مرتفعة مقارنة بحجم ايرادات البلد الحالية ،فسان السؤال المطروح هو كيف سيتم تحقيق التراجع المذكور في حجم المديونية . ان الاجابة عن هذا السؤال توجد في استراتيجية البلد التي عبر عنها السيد وزيــر المالية السابق (سيد أحمد غزالي) والتي تتمثل أساسا في ضرورة زيادة الصادرات من المحروقات وخاصة منها الغاز الطبيعي ،الزيادة التي سوف تحقق للجزائــــر زيادة في ايراداتها النفطية تقدر بحوالي 3 الى 4 مليار دولار ،وذلك باقتراض أسعار المحروقات لعام 1989 . وبكل تأكيـد فان المنحنى المفترض أن تتخذه المديونيـــة في السنوات اللاحقة والذي سبق عرضه قد تحدد على أساس مجموعة معطيات من أهمها الزيادة الذي ينبغي العمل على تحقيقها في السنوات القادمة .
ان هذه الاستراتيجية التي يمكن اعتبارها عودة الى الوراء ،أي سنوات السبعينـــات سوف تسمح للبلد ،اذا ماتمّ لها النجاح ،بتقليص اعادة تمويل الديون بالشكـــل الذي لا يتعدى الأقساط السنويـــة .
مما سبق نخلص الى نتيجة هامة مفادها أن الأصوات الرسمية التي ارتفعت منـــذ مطلع الثمانينـات ،والتي وجدت أقوى تعبيرلها في المؤتمر الاستثنائي للحـــزب، المنعقــد عام 1980 ،باعتباره الهيئة القيادية العليا للبلد ،الأصوات التي كانت تدعو ضرورة العمل على التحكم في المديونية وتصفيتها لاحقا ،لم تكن سوى ضربا مـن اللّغـو ،ذلك لأنه رغم كونها قد جاءت مع بداية السنوات الثمان (1980 /1985) والتحول في ميدان التراكم الرأسمالي من التراكم التوسعي الى التراكم المكثف ، أي القائم على أساس رفع نسبة استغلال الطاقات الانتاجية القائمة ،فانها كانت قــــد تجسدت في أحسن الأحوال في اعادة تمويل المديونية . من هذا الاستنتاج الأول

نخلص الى استنتاج ثاني وان كان عبارة عن مجرد تساؤل مفاده ، ألم يستخدم مشكل هذا العمل الصدقي به ، والذي جاء في سياق محلي تمّ التركيز فيه على الجانب الاجتماعي (الاستهلاك ، السياحة ، السكن ... الخ) كوسيلة لاعادة النظر في الجهاز الانتاجي ، وخاصة الصناعي منه ، والذي تم تمويله جزئيا بواسطة المديونية ، ومن ثم تم خلق الظروف النفسية والاقتصادية والاجتماعية لتمرير مشروع جديد ، هو مشروع الاقتصاد الحر القائم على القطاع الخاص ؟ هذا المشروع المجتمعي الذي بانت معالمه فيما بعد والذي يبدو محل مقاومة شديدة . غير أن مثل هذه الاستنتاجات يمكن أن نؤكد بأنها تصح بصفة خاصة على مرحلة 1980 / 1988 .

اذا كان من الصعوبة بمكان التغلب على هذه المشكلة ، فهل هناك من بديل للاستراتيجية الحكومية ؟ اننا سوف نحاول فيما يلي التعرض لامكانيات وجود حلول بديلة لهذه المسألة . والحلول التي سوف تشكل موضوعنا لاحقا هي تلك التي تعبر عنها القوى الحية في البلد والمتمثلة أساسا في مجموعة الأحزاب السياسية القائمة .

4 - مواقف الأحزاب السياسية .

نحن نعتقد وأن تصريحات مسؤولي أغلبية الأحزاب السياسية وما تنشره صحافتها من أفكار ومعلومات حول مسألة المديونية الخارجية للبلد ، لا تسمح لنا سوى بتحديد مواقعها من الحلول والمواقف المعروفة على مستوى العالم . وهو ما نعرضه .

أ - التنكر للمديونية .

لقد سبق لنا التعرض في مكان سابق من بحثنا هذا الى مثل هذا الموقف والاختيار التاريخي الذي هو ما يزال متعرضا له .(*)

---

*) ان الاقتراض الروسي الذي تنكرت الثورة الاشتراكية بعد انتصارها عام 1919 . هو موضوع اعادة النظر من قبل القيادة السياسية الحالية .

خاصة وأنه موقف محفوف بالأخطار . وخلصنا الى أن مثل هذا الموقف لن يكتب له النجاح الى بتوفر شروط معينة ،منها : تجنيد واسع حول هذا الموقف من قبل القوى الحية والشعب ،وأن تكون الدولة المقبلة على مثل هذا العمل ذات وزن سياسي واقتصادي معين ... الخ . ان مثل هذا الموقف نجده متبنى من قبل أحزاب سياسية منها : التنظيم الاشتراكي للعمال وحزب العمال الاشتراكي .

ب / اعادة الجدولة .

يبدو وأن الأغلبية الساحقة من الأحزاب السياسية القائمة ،ترفض اعادة الجدولة باعتبارها تخلي عن استقلالية القرار السياسي للبلد . وتبقى أحزاب قليلة (الحزب الاجتماعي الليبرالي والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية) تتمنى هذا الحل . ويبقى أن نتساءل عن خلفية مثل هذا الموقع ،ومدى كونه مسؤولا ، خاصة بالنسبة لحزب مثل التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية ،الذي كان شديد المعارضة للشروط التي تضمنتها الرسالة المزعومة التي وجهت من قبل السيد وزير الاقتصاد الحالي " 1991 " الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والتي هي شروط لابد من قبولها للحصول على الموافقة من أجل اعادة جدولة الديون التي يدعو اليها مثل هذا الحزب .

جـ / اعادة هيكلة المديونية في اطار العمل على تحسين ملاءة البلد ،يبدو وأن أحزابا عديدة تلتقي مع برنامج مواجهة المديونية الخارجية للحكومتين المتواليتين منذ 1988 فهي ترفض مسبقا اللجوء الى طلب اعادة الجدولة ،وتعتبر الصعوبات التي تعاني منها الجزائر مجرد انعدام السيولة الكافية لمواجهة الالتزامات والأعباء ،لا تلبث أن يتم التغلب عليها . وقد عبر السيد سيد أحمد غزالي ،وهو وزيرا للمالية في حكومة السيد مرباح ،عن كون الاقتصاد الجزائري غنيا يستطيع التغلب على الصعوبات الراهنة وذلك باستغلال أحسن لامكانياتها الاقتصادية ،وبالتركيز أكثر

على قطاع المحروقات . ومن هذه الأحزاب ، حزب الطليعة الاشتراكية ، الحركة من أجل الديموقراطية في الجزائر ، وجبهة القوى الاشتراكية .

ولكن يبقى أن فيما بين هذه الأحزاب ، من جهة ، وفيما بينها والحكومة من جهة أخرى اختلافات ، فبالنسبة لحزب الطليعة الاشتراكية الذي يحاول أن يحدد موقفه انطلاقا من دراسة نظرية للظاهرة قصد معرفة دقيقة لجذورها التاريخية ووضعيتها القانونية داخل النظام المسيطر ، ومن ثم تحديد استراتيجية مواجهتها . وفي هذا السياق يرى حزب الطليعة الاشتراكية بأنه ليس معقولا ولا مقبولا أن يضحى بالأهداف التنموية ولا بمستوى معين لمعيشة الشعب من أجل الاستمرار في الوفاء بالتزامات الخاصة بالديون . كما توجد نقطة التقاء أخرى مابين سياسة الحكومة وحزب الطليعة ، وهي نقطة هامة ، مفادها اعادة هيكلة المديونية الخارجية وذلك بالشكل الذي يسمح بتخفيف عبء المديونية في السنوات الحالية[1] . ويبقى بهذا الصدد أن نتساءل عن مدلول هذه الفكرة ومدى قابليتها للتحقيق على أرض الواقع .

المقصود باعادة هيكلة المديونية هو تعديل مدى القروض المكونة لها ، في اتجاه اطالتها ، وذلك بحيث يؤدي الى تعديل رزمانة الاستحقاقات في اتجاه تخفيفها في السنوات الحالية . وبذلك فان اعادة الهيكلة ينبغي أن توفر للبلد الظروف المناسبة للتوفيق الموجب بين خدمات المديونية ، وأهداف التنمية ومستوى معيشة الشعب . ولكن يبقى أن نتساءل كيف يمكن تحقيق عملية اعادة الهيكلة ، وذلك دون المرور باعادة الجدولة . انه في اطار غياب امكانية التفاوض بين الطرف الدائن والطرف المدين قصد تحقيق اعادة الهيكلة ، فان سياسة اعادة تمويل المديونية تبقى السبيل الوحيد للعمل من أجل تحقيق ذلك . غير أنه يبدو صعب للغاية ، ان لم نقل مستحيلا المنال ، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار كل من

---

(1) Hamrouche (M.), "Interview" , Horizons du 22 et 23 déc. 1989.

اهتزاز الثقة الذي طالما عاني منه الجزائر منذ السنة التي عرفت انهيار أسعار المحروقات ،والذي تسبب في احجام البنوك التجارية الدولية عن تقديم المزيد من القروض للجزائر (1) ، وتوظيفات أزمة المديونية بشكل مغرض من قبل البلدان الرأسمالية الاحتكارية قصد تكييف أوضاع البلدان النامية المدينة بالشكل الذي يسمح بتجاوز الأزمة الراهنة للرأسمالية .

هذه هي أهم الحلول التي يمكن القول بأنها تمثلت بشكل أو آخر من قبل عدد قليل من الأحزاب السياسية الجزائرية . أما بقية الأحزاب ،وهي بدون شك تشكل الأغلبية الساحقة ،فهي تكتفي بتوجيه الانتقادات الى السياسات التي اتبعتها الجزائر في تمويل تنميتها . كما وأن بعض هذه الأحزاب يربط حل المشكلة بالكشف عن أسبابها ،وخاصة تلك التي تتعلق بسوء الادارة الاقتصادية والفساد الاقتصادي الذي طبع سلوكات بعض الأشخاص .

مما سبق نخلص الى نتيجة مفادها أن أغلبية الأحزاب السياسية لم تولي مسألة المديونية القدر الكافي من التأمل والتفكير الجادين ،والذي يسمح لها بتكوين موقف سليم حول المسألة . ان هذا النقص لم تنجو منه الى حد الآن حتى تلك الأحزاب ذات التقاليد العريقة وصاحبة مشروع مجتمع .

- ان ثاني نتيجة نخلص اليها هي كون الممارسة الديموقراطية الحديثة العهد تتسم بعمق الخلافات فيما بين الأحزاب القائمة وذلك الى درجة يطبعها نوع من التعصب والتطرف ،وهو الأمر الذي يضعف من امكانيات تجنيد البلد حول استراتيجية مواجهة المشكلة محليا ودوليا .

- ان النتيجة السابقة مباشرة توحي لنا بنتيجة ثالثة ،وهي أنه مالم تكن هناك نية صادرة من طرف القيادة السياسية القائمة ،وذلك في ظل الأوضاع والموازين الحالية، أو تلك التي قد تسفر عنها الانتخابات التشريعية القادمة ،لاشراك مختلف الأحزاب في وضع الاستراتيجية السليمة لمواجهة المشكلة ،فان ذلك سوف يكون هدرا لطاقات المجتمع الكامنة والتي بدون شك يسمح تجنيدها بتجاوز المشكلة بشكل أنجع.

---

(1) Sid Ahmed Ghozali, Op.cité.

الفصل السابع

تأزم ظاهرة الدين والمديونية

وكيفيات مجابهتها

فيما يلي سنعالج معالجة تحليلية نقدية مختلف الحلول التي قدمت لأزمة الديون المديونية ثم نقدم تصورنا عن الحل الموضوعي الذي سمد و يميل الى فرض نفسه مستقبلا .

ان أول حل ، وهو الحل التقليدي ، الذي نتعرض اليه هو عمليات اعادة الجدولة ، ثم برامج التثبيت الاقتصادي والسياسات التصحيحية التي حاول صندوق النقد الدولي أن يفرضها على نطاق واسع خلال الفترة الأخيرة ، فمبادرة كل من جيمس بيكر ونيكولاس برايدي اللتان جاءتا مدعيتان التخفيف من أزمة المديونية وذلك ببعث النمو الاقتصادي في مرحلة سابقة ثم تخفيف حجم المديونية في مرحلة لاحقة وهي المرحلة التي تلت نفاذ مهمة المبادرة الأولى .

وفي الأخير نتعرض بالتحليل الناقد الى مختلف الحلول الجزئية سواء منها تلك التي جاءت في اطار سياسات البنوك الدائنة المتبعة لمواجهة الأزمة ، أو تلك التي يحتمل أن تتخذ أو اتخذت بصورة انفرادية ومنعزلة من قبل هذا البلد أو ذلك من البلدان النامية المدينة ، كالتوقف عن الدفع ، أو التنكر للدين ... الخ .

من أجل ايجاد حل لأزمة الديون .

بعد أن تناولنا فيما سبق مباشرة أهم ميكانيزمات الديون الخارجية القائمة على البلدان النامية ، محاولين تحديد مسؤولية كل طرف فيها ، نأتي فيما يلي الى محاولة معالجة الكيفيات والسبل المقدمة والمتبعة منها في ذلك .

وبهذا الصدد تطرح تساؤلات عديدة ، من أهمها :

1) - ماهي أهم المبادرات والحلول التي جاءت في ذلك ؟

2) - مامدى نجاعة تلك التي وجدت طريقها الى التطبيق ؟

3) - هل من بديل ناجع ، سيما وأن الأزمة تفتك أكثر فأكثر بالبلدان المدينة ؟

ان محاولة بحث هذه التساؤلات ، وما يمكن أن تلقاه من اجابات ، هو مايشكل موضوع معالجتنا التالية :

1 - أهم الحلول والمبادرات التي طرحت .

انها بدون شك عديدة ، ومتضاربة بعضها مع البعض الآخر ، كما أنه هناك تكامل فيما بين بعضها البعض . والنقطة الجديرة بالاشارة هنا هي أن بعضها قد عرف الطريق الى التطبيق وذلك نتيجة اما لكون الظروف الموضوعية قد فرضته ، أو لأن الطرف الدائن باعتباره الأقوى قد فرضها في اطار ادارته للأزمة ومحاولة التحكم فيها واستغلالها وفق ما تقتضيه مصالحه ، وهذا البعض من الحلول هو ما سنركز عليه ، بينما سنكتفي بالتعرض للحلول والمبادرات الأخرى دون ايراد تفاصيلها ، الا بقدر مانراه ضروريا لاستشفاف وابراز الميول الموضوعية لايجاد حل مقبول .

ان النقطة الثانية الجديرة بالذكر هي كون مثل هذه المواجهة للأزمة ليست جديدة في حد ذاتها ،[1] وانما الجديد فيها هو تضاعف السبل من جهة ، وتطويرها من جهة ثانية . وهو ما سنبرزه فيما يلي :

1) أنظر عطنا هذا ، ص ص : 218 - 250

في هذا المعنى ينص قانون حامورابي ، العائد الى حوالي 1750 قبل الميلاد ، على ما يلي :

"...Si un homme à une dette et si (le dieu de l'orage) inonde son champs en saccageant sa récolte, ou bien, si le blé n'a pas poussé faute de pluie, alors il ne versera pas récoltes en guise de remboursement, il modifiera les termes de la tablette de son contrat, et il ne paiera pas d'intérêt cette année là."(1)

ان هذا المقطع من القانون ينص على التوقف عن الدفع واعادة النظر في الجدول الزمني للاستحقاق . وهو دليل على مدى صحية موقف المجتمع من مستحقات الدين التي تزامن تعرض الفلاح المدين الى كارثة طبيعية تتسبب في عدم ملائته . ولو لا مثل هذا الحكم القانوني القاطع لكان مآل العديد من فلاحي ذلك المجتمع التهميش والسقوط في فخ العبودية . ويمكن القول بأن مدى نجاعة هذا الموقف تفتقر اليها عمليات اعادة جدولة ديون البلدان النامية في الوقت الراهن .

مدلول اعادة الجدولة .

بصفة عامة يقصد باعادة الجدولة تأجيل تواريخ مستحقات الدين ، وقد تكون المستحقات شاملة لكل من أقساط وفوائد العمومية منها والخاصة - فترة زمنية معينة ، كما قد تكون جزئية ، أو تخص احداهما فقد . وعادة ماكانت الفترة الزمنية للمستحقات المعاد جدولتها هي نفسها تلك التي يغطيها اتفاق الدعم الذي يشترط على البلد المعني أن يتوصل اليه مع صندوق

---

(1) S. George, Op.cité, p.211.

النقــد الدولــي. (1) ان الجديد بالاهتمام والبحث هنا هو تلك الجوانب الجديدة الغامضة والمعقدة التي ترفق اعادة الجدولة ،والتي عادة ماتنجم عنها نتائج سلبية، وخاصة خلال الفترة الأخيرة . وعليه فان تساؤلات عديدة تطرح ،من أهمهــا :

- في أية ظروف يلجأ البلد المدين الى التماس عملية اعادة جدولة ديونه الخارجية ؟
- ماهي شروط حصوله عليهـــا ؟
- ماهي أهم التطورات التي عرفتها كل من عملية اعادة الجدولة وملازمتها المشروطيــة خــلال الفــترة الأخيرة ؟
- وأخيرا هل هي حل ناجع للأزمــة ؟

ان البلد المدين ،وهو يلتمس من دائنيه الدخول معه في مفاوضات من أجل اعادة الجدولة ،عادة مايكون في وضع اقتصادي - اجتماعي طاحن ،يتمثل في تدهور بالــغ في حصيلــة ايراداتــه من العملات الصعبة ،فتقل قدرته على ضمان وارداتــه الضروريــة (سلع استهلاكيــة ،قطع غيار ،وسلع وسيطــة) ،ومن ثم تتعطل طاقاتــه الانتاجيــة جزئيــا ،مؤدية الى تفاقم البطالة ونقص المنتوجات الضرورية ،فينهــار مستوى معيشــة الشعب ،هذا من جهة ،ومن جهة ثانية ،يكون البلد المعني عاجزا عن تسديد خدمــة ديونــه . ويبقى أن نتساءل عمــا اذا كانت اعادة الجدولة حلا ناجعا للأزمة ،وهو مــا سنعــود اليــه لاحقــا .

- شــروط الحصــول على اعــادة الجدولــة .

ان حصول البلد المدين على عملية اعادة جدولة لديونه يقتضي منه الاذعان أولا وقبــل كل شيء لمشروطية صندوق النقد الدولي ،هذه المشروطية التي تثير تساؤلات عديــدة ، سيما وأنها قد ظلت تتطور مع تفاقم أزمة الديون ،حتى صارت تقتضي أن يتم رسم السياسات

---

(1) Le Monde du 15-06-1988.

الاقتصادية للبلد المعني في اطار نادي باريس ونادي لندن .

ان أي من هذه النادين يشترط مسبقا على البلد المدين أن يتوصل الى اتفاقية دعم مع صندوق النقد الدولي ، حتى يحصل على عملية اعادة الجدولة . والمقصود من كل ذلك يبدو واضحا جدا (1) : فالصندوق وهو يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المعنية ، راسما سياساتها الاقتصادية ، لديه من القوانين مايبرره ، وهو بذلك يحقق للجهات الدائنة ماتعجز هي عن تحقيقه . واذا كان الأمر الجدير بالبحث هو مضمون وأهداف مثل هذا التدخل ، فان ذلك لا يمكن أن يتم الا من خلال دراسة برامج التثبيت الاقتصادي والسياسات التصحيحية للصندوق دراسة دقيقة .

- برامج التثبيت الاقتصادي والسياسات التصحيحية (2) .

ان التشخيص الذي يقدمه الصندوق عن الأزمة الاقتصادية للبلدان النامية يتمثل أساسا في اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ، بدقة أكثر ، فان الافراط المزمن في الطلب الكلي يسحق العرض الكلي سحقا ، متسببا بذلك في حصول عجوزات مزمنة في كل من ميزانية الدولة وميزان المدفوعات ، وتولد ميول تضخمية ، وسوء توزيع الموارد الاقتصادية ، وكل ماينجر عنهما من نتائج سلبية .

وانطلاقا من هذا التشخيص يقدم الصندوق وصفته العلاجية التي كانت في مرحلة سابقة تتمثل في برامج التثبيت الاقتصادي .

ان هم هذه الأخيرة هو ضغط الطلب الكلي بحيث تتم اعادته الى مستوى العرض الكلي .

(1) M. F. L'eriteau, "Dette extérieure et modèle de développement", Revue Tiers-monde, tome XX, n° 80, oct-dec 1979, p.716.

(2) انظر :-
S.George, Op.cité, pp.258-282.
M..L'Heriteau, Op.cité, pp.706-718.

- السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، ندوة الكويت من 20/ 22/ 02 1989 ص ص : 17- 64- 178- 251 ، 251 - 288 .

وفي سبيل تحقيق ذلك ،تأتي برامج التثبيت متضمّنة سياسات نقدية - ائتمانية ومالية صارمة ،سوف نعود اليها في جزء لاحق ،ثم في مرحلة تالية ،وهي التي تعيشها البلدان النامية منذ حوالي عقد من الزمن ،تطوّر الصندوق وصفته محوّلا أياها الى " نظرية في السياسات التصحيحية " وهو التحول الذي جاء نتيجة منطقية لتطوّر من طرف الصندوق في تشخيص الأزمة ،وخاصة منها :

- القناعة التي تكونت لدى الطرف الدائن نفسه حول كون مشكلة عجز البلدان المدينة عن الدفع ،لم تعد مجرد مشكلة سيولة بل هي مشكلة ملاءة متعلقة أساسا بعجز الهيكال الاقتصادية عن تحقيق الفوائض اللازمة لتمويل الالتزامات والاحتياجات الضرورية .

- ان الضغط المتولد لدى شعوب العديد من البلدان النامية نتيجة التطبيق الواسع للسياسات التصحيحية ذات التكلفة الاجتماعية المرتفعة ،قد اضطر منظري الصندوق على ادخال تعديلات معينة (التصحيح مع النمو ،حماية أصحاب الدخول المحدودة ...) على السياسات التصحيحية .(1)

والسؤال المطروح هو : مامدى صحّة وكفاية هذه التعديلات ،وماهي الأهداف المتوخاة منها ؟

ان أية محاولة جادة لاعطاء اجابة لا يمكن أن تتم الا من خلال دراسة تحليلية لأهم مكونات هذه السياسات ،والتي يمكن حصرها وتصنيفها حسب المحاور الثلاثة التالية :

أ - السياسات المالية

تقضي السياسات التصحيحية باتباع سياسات مالية انكماشية تقوم أساسا على ضرورة ضغط الانفاق الحكومي من جهة ،وزيادة ايرادات الدولة من جهة أخرى . ومن أهم

---

1) أنظر: " ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي " ،الكويت 1988 ص ص : 60 ،224

Le Monde du 28-09-88.

الاجراءات التي تتخذ في سبيل ضغط الانفاق الحكومي ما يلي :

• بخصوص ضغط الانفاق على التوظيف عادة ما تتضمن السياسات التصحيحية ضرورة كبح معدل نمو بند الأجور في الموازنة ، وأحيانا تجميده من حيث هو مقدار اسمي .

• أما بخصوص الانفاق الاستثماري ، فان السياسات التصحيحية تقضي ليس فقط بتجميدها بل وتخفيضها ، ثم الذهاب الى حدّ تصفية المشروعات العمومية الخاسرة وتحويل بعضها الى القطاع الخاص . وفي سبيل دعم الاستثمار القومي تقضي السياسات التصحيحية بضرورة تشجيع الاستثمار الخاص بشقيه القومي والأجنبي .

• التخفيض التدريجي للدّعم الذي تقدمه الدولة لبعض السلع والخدمات ، ثم الغائه نهائيا .

وأما فيما يخص الاجراءات المتعلقة بزيادة ايرادات الدولة ، فأهمها :

• " تحسين " ادارة الضرائب بحيث تسمح بزيادة حصيلتها ، خاصة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل والرسوم على السلع والخدمات .

• إعادة النظر في التّعريفة الجمركية ، وتحديدها على أساس سعر الصرف في السوق السوداء باعتباره السعر الحقيقي .

• إعطاء مزيد من الحرية الى مدراء المشروعات العمومية ، بحيث يمكنهم اتخاذ القرارات التي تسمح باعادة التوازن المالي اليها ، ثم تحقيق فائض في مرحلة لاحقة .

ب - السياسات النقدية .

بهذا الخصوص ، تقضي السياسات التصحيحية باتباع سياسات نقدية تقييدية تتمثل أساسا في رفع معدلات الفائدة الدائنة والمدينة ، ووضع سقف صارم لحجم الائتمان المقدم ، وخاصة منه المتعلق بالقطاع العام . ذلك كله قصد القضاء على الميول التضخمية

المتولدة عن اختلال التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية .

جـ / السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية .

وأما بهذا الخصوص فان من أهم الاجراءات التي تقضي بها السياسات التصحيحية تعويم العملة قصد تحديد قيمة واقعية لها . وفي الواقع عادة ما يؤدي التعويم الى تخفيض حاد في قيمة العملة . والنتيجة التي تتوخى من ذلك هي زيادة القدرة التنافسية للصادرات من جهة ، وعلى الواردات من جهة ثانية فيتقلص حجمها ، وحصيلة كل ذلك هي التأثير على ميزان التجارة الخارجية تأثيرا ايجابيا .

. تقضي السياسات التصحيحية بالعمل على الالغاء التدريجي للقيود على الصرف ، أي السماح للأفراد والمشروعات الخاصة بحيازة العملات الأجنبية والتعامل بها بحرية .

. وكذلك تقضي هذه السياسات بالالغاء التدريجي لاتفاقيات التجارة الثنائية واحلال نظام التجارة متعددة الأطراف محلها .

هذا باختصار أهم ما تقضي به السياسات التصحيحية ، مستهدفة بذلك تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان النامية والقضاء على أسباب أزمتها الاقتصادية بجميع مكوناتها .

وبذلك فان العجز في موازين المدفوعات يكون نتيجة وليس سببا من الأسباب الرئيسية للأزمة ، وهو ما يختلف جذريا مع ما بيناه في تحليلنا السابق لميكانيزمات الأزمة .

ونأتي الآن الى محاولة للبحث في مدى نجاعة هذه السياسات في مواجهة الأزمة الاقتصادية للبلدان النامية ، بصفة عامة ، وأزمة ديونها بصفة خاصة .

ان عددا كبيرا من الأبحاث والدراسات الجادة ، التي تناولت التطبيق الواسع لهذه السياسات ، تشير الى أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها .(1)

(1) [redacted] - C.Furtado, "La dette extérieure Brésilienne", Problèmes d'Amérique Latine, n° 66, 1982, p. 131.

- O.N.U, " La dette, crise pour le développement", mars 1990, p. 2.

- ابراهيم العيسوي "المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه" ، ندوة الكويت ، مرجع مذكور سابقا ، ص ص 187 - 251 .

ويكفي القاء نظرة واعية على واقع هذه البلدان لندرك أن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهضة التي تحملتها البلدان المعنية لم يكون لها مقابلا .

ان التدقيق في مدى صحة هذه النتيجة السلبية يقتضي البحث في أسباب عدم نجاعتها ، وهو ماتتعرض اليه مباشرة .

د / تقييم السياسات التصحيحية .

ان الاختلال المزمن بين العرض والطلب الكليين ، الذي يتركز عليه تشخيص الصندوق ، هو حقيقة قائمة لا شك في ذلك . لكن يبقى الاختلاف مطروحا فيما يخص أسباب الاختلال ، بمعنى آخر ، هل هو نتيجة أم سبب ؟

فبالنسبة للصندوق ، يعتبر الاختلال بين العرض والطلب الكليين السبب الرئيسي - ان لم يكن الوحيد - فيما آلت اليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ، وبذلك يكون تشخيص الصندوق قد جاء خاليا من الأسباب الحقيقية ، وبالتالي فلا غرابة من أن يؤدي تطبيق الوصفة العلاجية الموافقة له الى نتائج سلبية (1) . غير أن هذا المسيء في التشخيص ووصف العلاج ليس بالوحيد في السياسات التصحيحية بل هناك مآخذ أخرى عليها ، ومنها :

- عدم التناظر في المفاوضات حول شروط اعادة الجدولة (2) .

ففي حين يحضر الطرف الدائن الى المفاوضات كجبهة موحدة تسمح له بالدفاع عن مصالحه الآتية والمستقبلية ، نجد أن كل بلد نامي يحضر اليها منفردا ، ولا حول ولا قوة لـه . ومثل هذا الاقتراب المتسم بالهيمنة من طرف الجهات الدائنة التي تعتبره الأسلوب الأصح في معالجة الأزمة ، من شأنه أن يجعل المدين مذعنا للطرف الدائن .

---

1) أنظر : معالجتنا في الجزء السابق لميكانيزمات الدين ، ص ص .

(2) :- G.Hillcoat, C.Quenan, " La stratégie des banques créancières et la dette latino-Américaine", Problèmes d'Amérique Latine, n°83, 1987, pp 43- 65.
- C.N.U.C.E.D., TD/B/980 du 26-02-1984.

بالاضافة الى عدم تكافؤ القوى المتفاوضة ، وسوء تشخيص الأوضاع المأزومة للبلدان النامية ، فان أدوات عديدة من السياسات المالية والنقدية وكذلك سياسة التجـــارة الخارجية لا تتلاءم ومتطلبات خروج البلدان النامية من الأزمة . ومن أهمهـا :

• تحجيم دور القطـاع العـام .

ان هذه الفكرة المستوحاة أساسا من واقع البلدان الرأسمالية ، وخاصة في مرحلتهـا التنافسية ، حيث كان القطاع الخاص يلعب دور المحرك في عملية نموها ، ليس لها أساسا صحيحا بالنسبة للواقع الراهن للبلدان النامية . فعلاقات التبعيــــة الاستنزافية التي تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية ، وخاصة ارتباطات برجوازياتها بالرأسمالية العالمية ، لم تكن واردة بتاتا بالنسبة للقطاع الخاص في هذه البلدان الرأسمالية ، وهي تمر بمرحلتها التنافسية ، بل كان يستفيد من دعم الدولة باعتبارها كانت تضمن له مصادر مختلف المواد الأساسية . وعليه فان كل محـاولـة لتحجيم دور القطاع العام في عملية التنمية ، تعتبر خطأ فادح لن يغتفر سيما وأن محاولة تنمية البلدان هذه بالاعتماد على مبادرة القطاع الخاص القومي منه والأجنبي تبقى مرهونة بالتكيف الذي تفرضه عليها متطلبات خروج الرأسمالية من أزمتها الراهنة وصياغة عالم مطلع القرن الحادي والعشرين .

• ضغـط الطلـب الكلـي .

ان الاجراءات المتخذة من أجل تقليص الطلب ، والعودة به الى مستوى العرض ، أي جعل شعوب هذه البلدان تعيش عند مستوى قدراتها الاقتصادية ، يكون تأثيرهـــا مركزا بدرجة أساسية على الشرائح الاجتماعية ذات مستوى الدخول الضعيفة . وعليه فان اعادة التوازن هذا ، الذي يأتي من الأسفل ، لن يتحقق الا بانفجار فئـــات اجتماعية واسعة ، وربما حينئذ لو كان تحقيق التوازن من خلال بعث النمو الاقتصادي .

أما سياسات التجارة الخارجية فيمكن أن نأخذها فيما يلي (1) :

• تخفيض قيمة العملة .

هل يؤدي فعلا تخفيضها الى تحسين القدرة التنافسية للبلدان النامية وبالتالي زيادة حصيلتها من العملة الصعبة ؟

انه حتى يمكن لمثل هذه الآلية أن تحدث ، لابد أن تتوفر شروط معينة ، أهمها :

• أن يكون العرض مرنا ، أي أن تكون الهياكل الاقتصادية للبلدان النامية المعنية مستعدة وقادرة على الاستجابة لأية زيادة طارئة تحدث على الطلب الخارجي . ان هذه المرونة هي ماتفتقر اليها اقتصاديات البلدان النامية بصفة عامة .

• أن يكون الطلب الخارجي مرنا ، أي أن يؤدي انخفاض مستوى أسعار صادرات البلدان النامية الى حصول زيادة عليها . غير أننا اذا دققنا أكثر في المسألة نجد أن المرونة السّعرية للطلب الأجنبي ليست العامل المحدّد الوحيد ، بل هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية ، كالذوق ، أي ذوق المستهلك الأجنبي الذي يتوقف بدوره على الجودة العالية ، والرّقة . وهناك عامل آخر قد عرف تطورا بالغ الأهمية خلال فترة الأزمة الراهنة ، وهي الممارسة الحمائية للبلدان الرأسمالية الاحتكارية من أجل حماية مناصب الشغل لمواطنيها .

• ان العديد من اقتصاديات البلدان النامية لا يمكنه اطلاقا أن يستفيد من اجراء تخفيض قيمة العملة ، ذلك باعتبارها اقتصاديات أحاديّة الجانب ، بمعنى أدق ، فهي تتخصص في انتاج وتصدير مادة واحدة أو بضعة مواد أساسية ، يقوّم بعضها لا بعملة البلد المصدر وانما بعملة صعبة أجنبية ، كحالة المحروقات مثلا .

وعليه فان تخفيض قيمة العملة ليس حتما يؤدي الى زيادة حاصلة الصادرات من

---

1) رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، مرجع مذكور سابقا ، ص ص 316 - 327 .

العملة الصعبة ، ويبقى تأثير التخفيض وارداً بصورة منطقية فيما يخص الواردات الموجهة للاستهلاك الجماهيري الواسع ، باعتبار غلائها يؤدي الى تقليص قدرة شرائها من قبل أصحاب الدخول المحدودة . ضف الى ماسبق حول هذه النقطة ، فان محاولة ضغط الواردات من السلع الانتاجية والوسيطة وقطع الغيار غير ممكنة الا على حساب تعطيل جزئي اضافي في الطاقات الانتاجية بكل ماينجم عن ذلك من تفاقم للأزمة .

على أثر محاولة تقييم السياسات التصحيحية يمكن أن نخلص الى رصد النتائج التالية :

ان اعادة الجدولة لم يحصل قط أن كانت حلاً ناجعاً لأزمة الديون الخارجية القائمة على البلدان النامية . ومن الادلة القاطعة على ذلك كون بعض البلدان كالزاير وزامبيا والهند قد حصلت على عدة عمليات اعادة الجدولة ، وهي لا زالت تتخبط في الأزمة . ومثل هذا الفشل الذريع هو أحد الأسباب الرئيسية لميلاد المبادرات الأخيرة ، التي جاءت من أجل مواجهة الأزمة .

- ان السياسات التصحيحية ، وملازمة عمليات اعادة الجدولة في الفترة الأخيرة ، ليس أنها لم تكن حلا لأزمة الديون ، بل أنها قد عصرت البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف الدائنين فقط ، والاستمرار في دفع خدمات الديون والعمل على تكييف اقتصاديات البلدان النامية لمتطلبات تجاوز الرأسمالية لأزمتها الراهنة . وعليه يمكننا القول بأنه حيث عجزت هذه السياسات وملازمتها اعادة الجدولة ، ظهرت مبادرات وممارسات جديدة لمتابعة نفس المهام ، وهو ما نتناوله مباشرة .

2 / مبادرة جيمس بيكر (1) .

اذا كانت هذه المبادرة قد جاءت مكملة لممارسات أخرى ،بعضها سابق لها ، وبعضها الآخر متزامن معها ،فانها من جهة ثانية ،قد كانت نتيجة ظروف سبق أن أشرنا اليها ،منها :

. سقوط الادعاء الذي كان يوهم الرأي العام بأن مشكلة الديون هي مجرد مشكلة سيولة لا تلبث أن تزول ،وتأكدها كمشكلة ملاءة ناتجة عن عجز الهياكل الاقتصادية وخاصة في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة (2) .

. بلوغ الأزمة درجة عالية من التسييس ،تبلورت في اللقاءات العديدة التي انعقدت هنا وهناك ،وذلك على مستويات رفيعة ،كتلك التي جمعت قادة وزعماء سياسيين ونقابيين من عدة بلدان من أمريكا اللاتينية ،ومؤتمرات كل من منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة وعدم الانحياز وندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ،خاصة وأنها كانت تعبر عن تكون ونضج مواقف بناءة .

- وعلى الأخص الضغط الجماهيري الذي بلغ ذروته في الانفجارات العديدة التي حصلت في العديد من المجتمعات النامية ،والتي كانت مؤشرا صادقا على التطور الحتمي لميزان القوى بين الدائنين والمدينين وذلك لصالح الطرف الأخير .

ولنتساءل عما جاءت به هذه المبادرة من اسهام جديد ،وهو ما نحاول ابرازه من خلال تناولنا لمضمونها .

---

(1) انظر: S. George, Op..cité, pp. 283-289.

+ مجلة " البنوك " - عدد 222 ،شهر نوفمبر 1985 ،ص ص 35 - 37
- عدد 227 ،شهر أفريل 1986 ،ص 63 .

(2) + J. Leonard, "Système de paiements, blocages de crise et issues de l'économie d'endettement international". Programme "endettement international",Doc. n°20, I.S.M.E.A/C.N.R.S., 1988.

+ A.I.T.E.C.,"Déclarations sur le FMI et la BIRD, Berlin, 1988, pp.4-5.

J.Leonard, Op.cité, p. 12.

مضمـــون المبـادرة .

ان المبادرة التي عرفت ميلادها في الجمعية العامة المشتركة لصندوق النقد الدولـي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، المنعقدة بشهر سبتمبر من عام 1986 بسيول . قد كانت تتمحـور حول ثلاثـة عناصـر :

أ / ضرورة العمل على بعث النمو الاقتصادي في العالم ، بشقيـه النامي والمتقدم ، ذلك باعتباره السبيـل الوحيد لتجاوز الأزمة الراهنة بالنسبة للجميع .

ب / أن تلتزم البلدان النامية المعنية بالمبادرة - وهي الأكثر تدينا ويبلغ عددهـا خمسة عشـر - (*) بالاستمرار في تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي وذلك على مستوى الاقتصاد الكلي ، وذلك باعتباره السبيل الذي يسمح لها ببعث النمو وتحقيق التوازن على مستوى ميزان مدفوعاتها والقضاء على الميول التضخميـة .

ج / أن تلتزم الجهات الدائنة بتقديم " دعـم مالـي " خلال السنوات 1986 / 1988 ، قدره 29 مليار دولار ، أي بمعدل سنوي قدره $9\frac{1}{2}$ مليار دولار . تشارك فيه البنوك التجارية بـ 20 مليار ، والمؤسسات النقدية والمالية الدولية والجهويـة بـ 9 مليار ، بلميح. محافظة هذه الأخيرة على دورها الهام في " مساعـدة " البلدان النامية على رسم وتنفيذ السياسات التصحيحيـة .

تقييـم المبـادرة .

انـه قد تـم اعادة جدولة حوالي 300 مليار دولار من ديون البلدان النامية خـلال السنوات الثلاثة التي غطتها المبادرة . (1) ولعل النقطة الجديرة بالاهتمام هنا ، هـي كـون عمليات اعادة الجدولة هذه قد اتسمت بنوع من الشمولية والعمق ، سواء من حيث

* - مجموعة البلدان المعنية بالمبادرة هي : البرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين ، بوليفيا ، التشيلي ، كولومبيـا ، الاكواتور ، البيرو ، الأوروغواي ، فنزويـلا . المغرب ، نيجريا ، كوت ديفوار ، الفلبين ويوغسلافيـا .

(1) El-Moudjahid du 10-01-1990.

المستحقات التي شملتها ،أو من حيث الجدول الزمني لاستحقاقها مستقبلا . أي أنه يمكن القول بأنها حققت شيئا ـ ولو ضئيلا ـ من اعادة هيكلة الديون ،هذا النوع من العمل الذي يعود الى مطلع 1984 .(1)

ولكن بقي أن نتساءل فيما اذا كانت المبادرة قد حققت شيئا آخر أكثر من تخذير المشكلة ؟

هناك تساؤل آخر يطرح حول مدى ماتحقق من الهدف المزعوم للمبادرة ،والمتمثل في بعث النمو الاقتصادي في العالم . ولعل الجدول رقم - - التالي المتعلق بنمو الانتاج والدخل بالبلدان النامية كافيا لاعطاء اجابة عن التساؤل .

معدل نمو كل من الانتاج والدخل الفردي الخام خلال 1981 /1988

الدخل الفردي	الناتج الفردي المحلي الخام		المنطقة / البيان
1987 / 1981	1988	1987 / 1981	
- 3،9 ٪	- 0،7٪	- 3،1 ٪	افريقيا
- 0،2 ٪	- 0،8٪	+ 1،0 ٪	شمال افريقيا
- 4،1 ٪	- 0،7 ٪	- 1،6 ٪	افريقيا جنوب الصحراء
- 1،6 ٪	- 1،5 ٪	- 1،0 ٪	أمريكا اللاتينية والكاريبي
- 7،3 ٪	- 1،8 ٪	- 5،5 ٪	غرب آسيا

المصدر O.N.U.,"La dette, crise pour le développement",mars 1990 p.9

(1) G.Hillcoat, C.Quenan, Op.cité, p.42.

ان أهم نتيجة نرصدها من الجدول هي كون معدل نمو كل من الناتج الخام الفردي والدخل الفردي سالبا خلال الفترة 1981 / 1988 ، وذلك في كافة البلدان النامية تقريبا . والنتيجة ان دلت على شيء فانما تدل على فشل المبادرة في تحقيق هدفها المزعوم . وعليه فالسؤال المطروح هو: لماذا فشلت ؟

ان حجم التمويل الأجنبي الذي تقضي المبادرة بتخصيصه للبلدان المعنية ، والمقدر بحوالي $\frac{1}{2}$ 9 مليار دولار سنويا ، هو دون مستوى الاحتياجات المالية الحقيقية للبلدان المعنية . فهو لا يتعدى 20 ٪ من خدمات ديون بلدان أمريكا اللاتينية لسنة 1986 . بل ويعادل احتياجات بلد كالمكسيك حوالي 129٪ منه ، وذلك بالنسبة لنفس السنة .(1) وبالتالي فانه اذا كان لمثل هذا القدر من التمويل أن يفعل شيئا ، فهو دعم قدرة البلدان النامية المعنية على الاستمرار في خدمة ديونها . وقد يكون صافي التحويل السالب لرؤوس الأموال من البلدان النامية المدينة الى البلدان الدائنة دليلا على ذلك .(2) وأمام فشل المبادرة في تجاوز أزمة الديون ينبغي أن نتساءل عما اذا كان البديل ؟ وهو ما نتناوله مباشرة .

انه مع اقتراب نهاية المدة الزمنية التي غطتها المبادرة ، ظهرت مبادرة تخص البلدان النامية الأقل نموا ، وتم تلتها مبادرة تخص كل البلدان النامية ذات مستوى الدخل الفردي المتوسط . وفيما يلي معالجة لمضمون ونتائج كل منهما ، وذلك على الترتيب .

---

(1) S.George, Op.cité, p.288.
(2) O.N.U., Op.cité, p.30.

3 / مبادرة تورانتو .[1]

لقد جاءت هذه المبادرة في قمة البلدان الرأسمالية السبعة الكبرى ، المنعقدة بمدينة تورانتو في شهر جوان 1988 . وهي تخص مجموعة البلدان الأقل نموا ، البالغ عددها 35 دولة ، منها 25 تقع جنوب الصحراء الافريقية .

مضمون المبادرة .

ان هذه المبادرة التي لا تزال معمولا بها ، قد جاءت " مستهدفة " تخفيف حجم الديون الخارجية للبلدان الأقل نموا ، ويتم ذلك وفقا لاختيارات ثلاثة ، يختار البلد الدائن من بينها ما يناسبه . أما الاختيارات فهي :

- تمديد آجال استحقاق الديون موضوع التفاوض من أجل اعادة الجدولة ، وذلك لمدة 25 سنة لاحقة .
- الغاء ثلث المستحقات موضوع التفاوض ، وتأجيل الثلثين الباقيين والواجبي التسديد لمدة 15 سنة لاحقة .
- تخفيض معدلات الفائدة ، وينبغي أن يبلغ التخفيض 50٪ منها ، في حالة ما اذا كان يزيد عن 5 ، 3 نقطة ، وتأجيل المستحقات لمدة 14 سنة لاحقة ، منها 8 سنوات فترة سماح .

تقييم المبادرة .

بعد وللوهلة الأولى ، وأنه بمقتضى هذه المبادرة ستستفيد كل البلدان الأقل نموا من تخفيض في حجم ديونها الخارجية يقدر بـ 33٪ ، وذلك دون قيد أو شرط . غير أن التخفيض الوارد ليس بهذا القدر ولا بهذه الفعالية ، فهو لا يعني سوى البلدان التي تدخل في مفاوضات من أجل اعادة الجدولة ، وأكثر من ذلك فان التخفيض لا يعني سوى المبالغ موضوع المفاوضات . وعليه فاذا كانت المبادرة تستحق شيئا من التقدير ، فان ذلك يكون لكونها تسمح بشيء من اعادة الهيكلة للديون ، أكثر مما هو تخفيض.

---

(1) انظر : - L'humanité du 20-06-1988.
- O.N.U., Op.cité, pp. 39-40.
- Algérie Actualité, n°11, 1989.
- Marches Tropicaux, du 03-02-1989, p.274.

لهـــا . (*) ضـف لذلك أن عملية تخفيض حجم الديون الخارجية للبلدان الأقــل نموا ليس محددة زمنيا ، اذ بعد مرور فترة زمنية هامة نجدها مازالــــت لم تتجاوز نسبة بسيطة جدا .

ان التخفيض حسب المبادرة لا يتم بصورة آليــة ، أي بدون شروط ، بل على البلدان التي تستفيد منه أن تقبل بتطبيق السياسات التصحيحية التي يعمل صندوق النقد الدولي بصفة خاصة على تعميمها لتشمل مختلف مناطق العالم .

عند هذا المستوى من تحليل المبادرة يمكننا أن نخلص الى نتيجة هامة مفادهـا ، أن التخفيض المزعوم يشوبه كثير من الغموض ، وذلك من عدة جوانب ، منهــا :

- كون عمليــة التخفيض لم تحدد زمنيا .
- كونها مشروطة بتطبيق السياسات التصحيحيــة
- الخلط بين الالغاء والتأجيل الذي تسمح بـه الاختيارات الواردة في المبادرة .

ولعل الدليل على عدم فعالية المبادرة هو كون البلدان الأقل نموا لا تزال تئـن تحت وطأة أزمتها ، ان لم نقل أن حدتها ازدادت خلال الفترة الأخيرة ، والا كيف يمكن تفسير الانفجارات التي تشهدها هذه السنة (1990) عدة بلـدان واقعــة جنوب الصحراء الافريقيــة .

بعد هذا التحليل لمبادرة تورانتــو ، والذي خلصنا على اثره الى عدم نجاعتهــا الى حد الآن في التغلب على أزمة البلدان المعنية ، نتساءل ماذا قدمت المبادرة الأخرى ، أي مبادرة نيكولا سي برايدي ، التي جاءت " مستهدفة " هي الأخـرى اجـراء تخفيض على ديون البلدان النامية ذات مستوى الدخل المتوسط ، وهــــو ما نتناولـه مباشرة .

---

*) نستثني المواقف التي يعرف بها الى حـد الان الرئيس الفرنسي .

4 / مبادرة نيكولاس برايدي[1] .

بعد أن اصطدمت مبادرة بيكر بحدودها الطبيعية ،وبعد أن عجزت البلدان النامية عن التغلب على مشكلة ملاءتها ،وعلى الخصوص نتيجة الانفجارات الاجتماعية العديدة المتزايدة هنا وهناك في البلدان النامية ،جاءت مبادرة برايدي الموازية من حيث مبدإ التخفيض ،والمتزامنة نوعا ما مع مبادرة توراتو ،وفيما يلي ، سنتناول مضمونها ثم نحاول تقييم فعاليتها وننتهي منها باستخلاص النتائج التي أسفرت أو يمكن أن تسفر عنها .

مضمون المبادرة .

ان المبادرة التي ظهرت الى الوجود في شهر مارس من عام 1989 تتشابه مع مبادرة توراتو من حيث كونها جاءت بثلاث اختيارات ينتقي الطرف الدائن منها ما يناسبه في عملية التخفيض . وهذه الاختيارات هي :

- اما أن تقدّم للبلد المدين قروض جديدة ،وذلك على امتداد فترة زمنية معينة وبنسبة معينة ،وهي ثلاث سنوات في حالة الاتفاقية التي توصل اليها المكسيك مع البنوك الدائنة له ،وبنسبة 25٪ من مقدار تعرضها فيه .

---

(1) أنظر : - El-Moudjahid du 10-01-1990.
- El-Moudjahid du 03-09-1989.
- El-Moudjahid du 30-05-1989.
- Le Monde du 15-09-1989.
- Le Monde du 05-04-1990.
- Le Monde du 13-04-1990.
- Le Monde du 18-08-1989.

- أو أن يتم تخفيض القيمة الاسمية للديون الخاصة ،وذلك بتحويلها الى أذونات (بونات) قائمة على أساس معدلات فائدة متغيرة دائما ،ومضمونة من قبل جهات رسمية (الحكومات).

- واما أن يتم التخفيض بواسطة تخفيض معدلات الفائدة التي تقوم عليها الديون ، وفي هذه الحالة كذلك ،يتم التخفيض بواسطة تحويل الديون الى أذونات قائمة على أساس معدلات فائدة ثابتة .

ومقتضى هذه المبادرة تقوم المؤسسات النقدية والمالية الدولية بالاشراف على المفاوضات ،ويلعب الصندوق النقدي الدولي دورا رئيسيا في مساعدة البلدان النامية المدينة في رسم سياساتها التصحيحية ،وتخصيص جزء من الأموال التي يقدمها في اطار اتفاقية الدعم لشراء جزء من الديون التي تم تخفيضها بالقيمة الاسمية .

تقييم المبادرة :

لا شك وأن البلدان النامية التي تتوصل الى اتفاقية مع دائنيها الخواص في اطار هذه المبادرة ،ستحصل على تخفيض نسبي لأعباء ديونها الخارجية ازاء المصادر الخاصة . وتشير حالة المكسيك الى تخفيض ،تتضارب حوله الأرقام المنشورة ،غير أن هذا البلد قد يستفيد من وفورات قدرها حوالي 4 مليار دولار سنويا ،وذلك على امتداد الفترة 1990 / 1994 .

ان الاسئلة التي تطرح حول هذه المبادرة عديدة ،منها :

. هل البنوك التجارية ،باعتبارها الطرف الدائن المعني بالمبادرة ،مستعدة أن تستمر في تعرضها بالشكل الحالي في البلدان المدينة ؟

. هل يؤدي تفاعل هذه الاختيارات الى تخفيض قادر على التغلب على أزمة الديون ،أم أنه مجرد تخدير آخر لها ؟

. أليس لهذه المبادرة خلفية وأهداف أخرى غير تلك المعلنة ؟

ان بعضا من الاتفاقيات المبرمة في هذا الاطار ،وخاصة منها تلك المتعلقتين بالمكسيك والفلبين تبين أن البنوك الخاصة لا ترغب اطلاقا في منح قروض جديدة الى البلدان النامية المدينة ،وهي بذلك تؤكد الميل الموضوعي الذي يعكسه التحويل الصافي السالب من البلدان النامية الى البلدان الدائنة والذي ظهر منذ مطلع عقد الثمانينات ،فالبنوك التجارية الدائنة للمكسيك ترفض في غالبيتها (90٪). كما أن محاولة الفيلبين الحصول على حوالي 7 و1 مليار دولار جديد لم تحظى بقبول البنوك التجارية (1).

وأن تفاعل الاختيارات الثلاثة المتبعة في عملية التخفيض لا يخلو من المخاطر ،فالبنوك التجارية التي اختارت تثبيت معدلات الفائدة على ديونها لم تتعد 49٪ ،بينما بقيت النسبة الأخرى قائمة ديونها على أساس معدلات فائدة متغيرة ،ونتيجة تشدد البنوك في منح قروض جديدة فانها قد تميل الى الارتفاع مستقبلا ،لا غية بذلك - ولو جزئيا - الأثر الايجابي للديون ذات معدلات الفائدة الثابتة.

ويبقى أن نتساءل هل سيسمح فعلا مثل هذا التخفيض بالتغلب على الأزمة، أم أنه لن يحقق شيئا أكثر من تخذيرها لمدة زمنية معينة ستشتغل لبناء العالم الرأسمالي للقرن الواحد والعشرين القادم.

هناك نقطة جديرة بالاشارة ،وهي أن البلدان النامية التي تستفيد من هذه المبادرة، هي تلك التي تكون ديونها الخاصة نسبيا كبيرة ،وهو ما لا تتصف به بلدان عديدة معينة بالمبادرة. وحالة المغرب ،باعتباره خامس دولة تتوصل الى اتفاق مبدئي مع دائنيها الخواص ،من أحسن الأمثلة على ذلك:

مهما كانت نسبة التخفيض التي سيحصل عليها المغرب ،فانها لن تكون كافية لتخفيف العبء الثقيل الذي يعاني منه ،وذلك لأن ديونه الخاصة لا تتعدى نسبة 17٪ من اجمالي ديونه ،أي حوالي 2، 3 مليار دولار من اجمالي حوالي 20 مليار دولار (2).

(1) Le Monde du 18-08-1989.
(2) Le Monde du 13-04-1990.

ان أهم نتيجة يمكن استخلاصها من معالجتنا لهذه المبادرة التي مرّ على ميلادها أكثر من 15 شهر ، دون أن يتعدّ عدد الاتفاقيات المبرمة في اطارها خمسا ، هي أنها الى حد الآن لا تظهر الا باعتبارها مصلحة استعجالات ، يتم التدخل بمقتضاها من أجل اسعاف الأوضاع التي قد تنفجر هنا وهناك مؤدية الى نتائج لا تتماشى ومصالح الدائنين .

اذا كانت المبادرة والحلول التي تمت معالجتها الى حدّ الآن هي بصفة عامة من استحداثات الجهات الرسمية الدائنة ، فما هي تلك التي استحدثتها الجهات الدائنة غير الرسمية (كالبنوك التجارية ...) والجهات المدينة ؟

هذا ما نتناوله مباشرة .

5 - 1 - تحويل جزء من الديون الى ديون جديدة .

لقد طرح مثل هذا الاجراء من قبل بلدان نامية ، فالبرازيل مثلا ، اقترحت على البنوك تحويل ديونه الى أذونات خروج bons de sortie بمعدل فائدة ثابت قدره 6 ٪ لمدة 20 سنة ، وذلك مقابل 5 و 4 ٪ لمدة 25 سنة طرحتها الأرجنتين من قبل ، غير أن هذا الاقتراح لم يحضى بالقبول (1) .

وهاهي مبادرة برايدي تقدمه كأحد اختيارات التخفيض ، ولا يختلف هذا التحويل بالشكل الذي طرحته هذه البلدان عن الشكل الذي طرحته به المبادرة ، الا من حيث شموليته في الحالة الأولى ، وكونه حلا جزئيا في الحالة الثانية ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، نوعية الضمان المقدم ، ففي الحالة الأولى كانت من ورائه حكومات ، وهي الضامن لها ، بينما في الحالة الثانية كانت من ورائه البلدان الدائنة بدعم من المؤسسات النقدية والمالية الدولية .

---

(1) Le Monde du 24-06-1988.

5 - 2 - تحويل جزء من الديون الى أصول انتاجية .

ان هذا الاجراء الذي كانت البنوك التجارية الأمريكية سباقة الى ادبائه والترويج له ، يقضي بتحويل جزء من الديون الى أصول انتاجية قائمة أو بصدد بنائها .(1)

اننا اذا ما حاولنا أن نضع هذا الاجراء من التحولات التي يحاول الطرف الدائن ، وخاصة من خلال نفوذ صندوق النقد الدولي ، أن يحققها على مستوى العالم (الانفتاح الاقتصادي وتوفير ظروف عمل الرأسمالية على مستوى عالمي) ، لوجدناه ، يأتي كأحد دعائمها وبدقة أكثر يأتي في سياق التحويل من اشكالية الاستثمار غير المباشر لما بعد الحرب العالمية الثانية الى اشكالية الاستثمار المباشر ، على غرار ماكان سائدا خلال مرحلة الكولونيالية .

ان النتيجة الهامة - من حيث كونها خطيرة - التي يمكن أن نستخلصها هي أن مثل هذا التحول في اشكالية الاستثمار ، اذا ماكتب له النجاح ، سوف يؤدي الى ادماج مكثف ومحكم لاقتصاديات البلدان النامية في النظام الانتاجي الرأسمالي ، وهو يتدوّل بشكل خطير ، وذلك أكثر من أي وقت مضى .(*)

1) - أنظر : - فهد الفانك " أزمة الديون الخارجية : نحو سياسات عربية بديلة " ، المؤتمر الدولي للمديونية بنغازي ، ليبيا - 1989 .
A.I.T.E.C., Op..cité, p.5.

- ايفان ايفانوف ، مرجع مذكور سابقا ، ص 32 .

* انه في هذا السياق بالضبط يمكن أن نضيف بأن الودائع الضخمة (حوالي 300 مليار دولار) لأنظمة البلدان النامية بصفة عامة ، تلعب دورا هاما في تحقيق مثل هذه الادماج المكثف والمحكم لاقتصاديات البلدان النامية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

5 - 3 - ســوق المعـاودة le marché secondaire.

بعد أن تأكـدت الجهات الدائنة من عدم قدرة البلدان النامية بصفة عامة علــى الاستمرار في دفع خدمات ديونها كاملـة ، لجأت بعضها الى التخلص مــن الديون المشكوك تحصيلها وذلك عن طريق عرضها للبيع بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية.
والسؤال الذي يطرح هو : هـل من فائدة يجنيها البلـد المدين من هذه السوق ؟ مايحصل بهذا الصدد ، هو أن المشتري للديون المشكوك تحصيلها هو مضارب فـي البورصـة ، لا البلد المدين . والمضارب وهو يشتريها يكون بأمل على تحصيلهــا بقيمتها الاسمية كاملـة يوم تاريخ الاستحقـاق .
أما البلد النامي الذي يضطر أن يدفع القيمة الاسمية الكاملـة لهذه الديــون فانه يتعرض لانهيار في ما تبقى من جدراته الائتمانية crédibilité، وبذلك تكــون الجهات الدائنة قد ألحقت الضرر بالبلد المتجاسر عليها (مثل البيرو في عــام 1985 وهو يعلن عن تحديد 10٪ فقط من ايراداتـه لخدمة ديونه الخارجية) ، والذي يحاول الدفاع عن المصالح الاقتصادية القوميـة .

5 - 4 - تمويـل الديـون المشكـوك تحصيلهـا . (1)

ان البنوك التجارية تلجأ الى تكوين احتياطي تخصصه لتغطية الخسائر التي قد تلحـق بها من جراء عدم تحصيلها لبعض حقوقها على البلدان النامية . ومن أهم العوامل التي تساعدها على ذلك ، التشريعات التي أصدرتها بعض الدول ، والتي تعفــى بمقتضاها هذه الاحتياطات من الضرائب . وعليه فان الذي يتحمل هذا العــبء هو بالدرجـة الأولى المساهم الذي تضيع عليهما فرصة الحصول على مزيد من الأربــاح لـو أن الاحتياطي هذا لم يتم تكوينـه ، ثم دافع الضرائب الذي تلجأ اليه الدولــة من أجل الحصول على مزيد من الايرادات ، في حين أنـها تعفي متعاملين أخرين منها ، وهي البنوك التجارية في هـذه الحالة .

---

(1) أنظــــر :-
- Banque, n°... 1987.
- G. Hillcoat, C.Quenan, Op..cité, pp.52-54.
- Monde Diplomatique, mars 1985.

وعليه فمن تناولنا لمختلف هذه المبادرات والحلول التي جاءت من قبل مؤسسات ومشروعات البلدان الرأسمالية الاحتكارية ،باعتبارها الجهة الدائنة الرئيسية، نخلص الى نتيجة مفادها أن الجهات الدائنة قد استطاعت أن تتحكم بشكل دقيق في تطور أزمة الديون وأن توظفها في اتجاه خدمة مصالحها بالدرجة الأولى . فمن جهة ،استطاعت بواسطتها أن تحقق أرباح طائلة ،مكنتها من مواجهة ميل معدل الربح نحو الانخفاض ،ومن جهة ثانية ،استطاعت أن تستخدمها في الضغط على البلدان المدينة وتفرض عليها سياسات اقتصادية معينة ،وهي المهمة التي مازالت لم تحققها بعد ،وذلك لأسباب وظروف عديدة ،سوف نحاول ابراز أهمها من خلال تناولنا لأهم باقي المبادرات والحلول المقترحة والتي جاءت بها البلدان المدينة . وجدير بالاشارة الى أن هذه الحلول والمبادرات لم تجد آذانا صاغية لدى الجهات الدائنة ،ولكن هذا لا يعني أبدا أنها لم تؤثر على مجرى الأحداث . وهو ما نعالجه فيما يلي مباشرة .

5 - 5 - 5 - التوقف عن الدفع .(1)

بالتعريف هو تاجيل للدفع غير محدد ،يقرره الطرف المدين بمفرده ،ويتوقف النزوع عنه على استرجاع المدين لقدرته على التسديد بالدرجة الأولى ،وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى أن التوقف عن الدفع من هذا النوع قد يكون سببه ليس عجز المدين تماما وانما اعطاء الأولوية لتمويل أهداف أخرى . كما أن التوقف عن الدفع قد يكون جزئيا مثل تحديد سقف له كحالة البيرو التي قررها في شهر جويلية عام 1985 وعدل عنها بشهر أكتوبر عام 1937 . ومن أهم الأسئلة التي تطرح حول هذا الاجراء مايلي :

---

1) أنظر :

(+) رمزي زكي ،" حوار حول الديون والاستقلال " مطبعة مذبولي 1988، ص 42 - 52 .

- I. Sacks, "Les quatre dette du Brésil", Problèmes D'Amérique Latine, n°78, 1985, pp. 97-114.
- Le Monde du 24-06-1988.
- J.Leonard, Op.cité, p.16.

- هل التوقف عن الدفع حل ناجع لأزمة الديون ؟

- ماهي المخاطر التي يكون البلد عرضة لها وهو يتخذ هذا القرار؟

ان مدى نجاعة مثل هذا القرار تتوقف على ظروف وامكانية البلد نفسه ،فاذا كان قادرا على اعادة ترتيب أموره من الداخل بشكل يجعله يتمكن من التقاط أنفاسه وتدعيم وضعه المالي والاقتصادي ،فانه سيجني بعض النتائج الايجابية ،منها : تجنب الانفجارات الاجتماعية واستعادة قدرته على الدفع . ولكن يبقى هل يتفق مثل هذا المقصد مع أهداف الدائنين ؟ .

ولكن يبقى أن المدين وهو يتخذ مثل هذا القرار يتسبب في ازعاج دائنيه ويحثهم على فتح مواجهة معه تتخذ شكل مجموعة اجراءات ردع ،تتشدد تدريجيا ، وذلك حسب تطور موقف البلد المدين نفسه . قد تستهل بالتشهير به قصد تدمير جدارته الائتمانية وحرمانه من أية أمكانية للحصول على قروض جديدة ، وبهذا الصدد يلعب الصندوق النقدي الدولي دورا رادعا للبلد المدين (*) .

وفي مثل هذا الظرف،على البلد المتوقف عن الدفع أن يعتمد على نفسه والبلدان الصديقة والحليفة،من أجل ضمان وارداته الضرورية وتدبير تمويلها . والواقع يبين بأن اتخاذ مثل هذا القرار من طرف دولة أو بضعة دول ،ليس حلا نهائيا . ويعتبر مثال البيرو السالف الذكر ،وحالة البرازيل الذي قرر هو الآخر التوقف عن الدفع في شهر فبراير من عام 1987 ليعدل عنه في شهر ديسمبر من نفس السنة ،دليلا قاطعا على ذلك . والسؤال المطروح هو لماذا ينتهي بالفشل ؟

ان عدم تكافؤ القوى فيما بين البلدان الدائنة والطرف المدين المتوقف هو السبب الرئيسي للفشل . فالبلد المتوقف وبالاضافة الى كونه يعاني من أزمة طاحنة ، يجد نفسه في مواجهة عدو عتيد لا يقدر عليه .

(*) فالصندوق يرفض مبدأ التوقف عن الدفع ،وبالتالي يرفض أي مساعدة اليه .

فهذا الأخير يستغل كل ما في امكانه لضرب واخضاع البلد المتوقف والذي هو يعاني من تبعية خطيرة نتيجة اندماجه في النظام الرأسمالي العالمي .

ان النتيجة الهامة التي يحققها مثل هذا الموقف للبلدان النامية المدينة هي كونه مؤشرا ساطعا لتفاقم الأزمة والتي قد تؤدي الى تكوين موقف مشترك لمجموعة معتبرة من البلدان النامية ،من شأنه أن يغير موازين القوى تغييرا جذريا . ومثل هذا التطور الذي تعيه الجهات الدائنة جيدا من شأنه أن يؤثر نوعا ما ايجابيا في مجرى البحث عن حلول للأزمة .

5 - 6 - التنكر للديون . (1)

يعني التنكر للديون ببساطة أن يرفض البلد المدين من جانبه الدفع رفضا نهائيا . والسؤال المطروح هو : اذا كان التوقف عن الدفع صعبا جدا ، والى شبه انعدام اللجوء اليه من قبل البلدان النامية المأزومة ،فهل يمكنها اللجوء الى ماهو أوخم عواقبا ؟

من بين أمثلة التنكر الأكثر شهرة ،تنكر الثورة الروسية ،بعد انتصارها ،للديون الموروثة عن نظام القياصرة . والسؤال الذي يطرح هو : هل تتوفر اليوم للبلدان النامية شروط نجاح التنكر التي توفرت للثورة الروسية (2) ؟

ان السياق التاريخي الذي جاء فيه التنكر الروسي يختلف جذريا عن السياق الراهن (فالثورة الروسية كانت قد تعبأت وراءها أغلبية الشعب الروسي) ،وذلك في الوقت الذي كانت فيه التناقضات تعيها بين البلدان الرأسمالية الاحتكارية على وشك الانفجار ،وهو ماحصل بعد بضعة سنوات . كما أن التناقضات الرأسمالية كانت هي الأخرى تقترب من انفجارها ،وهو ماحصل في عام 1929 . هذه بعض أهم العوامل والظروف التي ساعدت على نجاح التنكر الروسي .

---

1) انظـر :
+ رمزي زكي ،المرجع المذكور سابقا ،ص ص 42 - 52 .
-1 A. Mcevan, " La cessation de paiement: une solution pour les pays endettes d' Amérique Latine", Problèmes économiques, n°2006, janvier 1987, pp.21-22.

2) انظـر : عطنـا هـذا ص ص : 2?? .

أما السياق العالمي الراهن ،فهو يختلف تماما ،ويبدو أن القوى التي تسيطر على تطوره هي البلدان الرأسمالية الاحتكارية . ذلك لأن البلدان النامية في غالبيتها تقريبا قد تم ادماجها بشكل أو آخر ،وبدرجة أو أخرى ،في النظام الرأسمالي العالمي . والأخطر من ذلك ،هو أن عملية الادماج هذه قد شطت فئات واسعة من مواطني البلدان النامية ،الذين تهافتوا على تهريب جزء من ثرواتهم واستثمروها في شكل عقارات وأصول انتاجية مختلفة ،كما فتحوا حسابات بالعملة الصعبة في الجهاز المصرفي الرأسمالي العالمي (1). وعليه فمثل هذه الظروف، هل تسمح حتى بمجرد التفكير في التنكر ؟ هذا من جهة ،ومن جهة ثانية ،فان درجة التدويل التي بلغتها الاحتكارات الرأسمالية العملاقة ،قد أدت الى تشابك في المصالح ،اذ نجد أن البلد النامي وهو يحصل على قرض معتبر من حيث مقداره ،يكون قد يتعامل مع مجموعة كبيرة من البنوك ذات الانتماءات القومية العديدة . وتجدر الاشارة هنا الى عدم سلامة مقارنة ظاهرة التأميم التي عرفت في وقت سابق بظاهرة التنكر ،اذ أن البلد الذي يقوم بتأميم أصول انتاجية معينة ، عادة مايجد نفسه في مواجهة المشروع الذي تعود اليه ملكية تلك الأصول ،على كل حال قد يكون المشروع من الضخامة والأهمية التي تسمح له بتعريض النظام المقبل على التأميم الى خطر (*)، بينما البلد الذي قد يقبل على التنكر لديونه الخارجية سيجد نفسه في مواجهة مئات البنوك من ورائها حكومات عديدة ،وأهمها حكومات البلدان الرأسمالية الاحتكارية . ان مثل هذه الجبهة القوية ،لديها من وسائل الردع ما يكفيها لاخضاع ~~الحكومة المتنكرة~~ بل القضاء عليه في حالات

(1) انظر النقاط المتعلقة بتهريب رؤوس الأموال الواردة في الجزء السابق من عملنا ص . . .

(*) اننا نقصد العدوان الثلاثي على مصر الذي سببه مباشرة التأميم قناة السويس كما نقصد حالة اغتيال الزعيم مصدق عند حاول تأميم النفط الايراني فدفع حياته ثمنا للمحاولة .

معينـــة - ان من بين أهـم اجراءات الـرّد ع مايلـــي : (1)

- شن حملة اعلامية واسعة ضده ، قصد تحطيم جدارته الائتمانية وحرمانـــه من أية امكانية للحصول على قروض جديـدة .

- اعـلان افلاسـه ، وذلك طبقا للأحكام التي تتضمنها مادة اتفاقيـات الاقراض ، وبالتالي العمل على حجز كـل مايمكن حجزه من ممتلكات ، خاصـة حساباتـــه في الخارج وأصوله الانتاجية ومختلف ممتلكاته الأخــرى .

- تصعيد اجراءات الرد عليه لتبلغ حجز كل وسائل نقلـه البرية والبحرية والجوية ، وذلك بمجـرد خروجها من الحدود الاقليمية . وقد يبلغ التصعيد حـد اقامة حصـــار اقتصادي شديد ضـــده .

مما سبق نخلص الى أن ميزان القوى بين الدائنين والمدينـين لا يسمح في الظـــروف الراهنـة باتخاذ قرار التنكـر . هذا في الوقت الذي لا يمكن تسديد كامل مستحقات الديـــون .

وعليه فان السؤال المطروح هـو ما الحل الذي يكون مرضيـا للجميـع ؟ وهو مـــا نتناولـه مباشـرة .

5 - 7 الحـل الذي يميـل الى فرض نفسـه منذ قبلا .

لقد ثبت تاريخيا أن أزمات الديون تنتهي بالغاء لشيء منها : فالأزمة التي عرفتهـا بعض من بلدان أمريكا اللاتينية خلال العقد الثالث من القرن التاسع عشر قد انتهـت الى هذه النتيجة ، كما وأن الأزمة التي شطت عدد هاما من بلدان أسيا وافريقيــا

---

(1) ابنفنسان ابنفونيتهــون ، مرجع مذكر سابقا ، ص ص 16 - 30

وأمريكا اللاتينية ،خلال الثلث الأخير من نفس القرن ،قد آلت الى نفس النتيجة - ولا نتحدث هنا عن عواقب عدم الدفع هذه ،لأنه سبق أن عالجناه في أماكن عديدة من عملنا هذا - وأخيرا تلك التي عرفتها بلدان عديدة من أمريكا اللاتينية خلال فترة مابين الحربين العالميتين والتي انتهت بالتوقف الجماعي عن الدفع ،وهناك أمثلة أخرى تعود الى المجتمعات القديمة .(1)

ويبقى أن نتساءل عن الأسباب الحقيقية والموضوعية لذلك ؟

ان الشيء المؤكد تاريخيا هو أن أزمة الاقتصاد الرأسمالي تنتهي حتما بتدمير جزئي لرأس المال الاجتماعي (الصناعي ،التجاري والمالي) . وبهذا الصدد قال ماركس .*

"...Une législation erronée, fondée sur de fausses théories de l'argent et imposées à la nation par des financiers soucieux de leurs intérêts, les Overstone et Consorts, peuvent pousser les choses à l'extrême. Mais le phénomène à pour base le fondement même du mode de production . Déprécier la monnaie de crédit (pour ne pas parler de la priver, ce qui serait purement imaginaire, de ses propriétés monétaires) ébranlerait tout les rapports existants. Aussi la valeur des marchandises est elle sacrifiée pour garantir l'existence mythique et autonome de cette valeur qu'incarne l'argent (...) . Ce phénomène est inévitable en système de production capitaliste et en constitue une de ses beautés."

---

1) أنظر عملنا هذا ص 23 .

* K. Marx, Le capital, Op.cité, Livre III, tome III, tome III, p. 475.

ومن بين ماتوضحه هذه الفقرة ،هو أنه في كل أزمة اقتصادية رأسمالية تحاول فئة الرأسماليين الماليين(*) جاهدة أن تحول دون انهيار قيمة رأس المال النقدي المقرض (الديون)، غير أنها عادة ماتكون مجرد محاولة يائسة ،كل ماتحققه هو تعطيل العملية ،لأن قانون القيمة يفعل حينئذ فعله بعنف مدمرا فائض الانتاج الموجود ،وممهدا التوازن المؤقت الى النظام الرأسمالي . انه في مثل هذا الظرف لا يمكن لقيمة رأس المال النقدي المقرض سوى أن تنهار كباقي مكونات رأس المال الاجتماعي . ويعبر عن نفسه هذا الانهيار عن وجود عجز لدى الطرف المدين من جهة ،واقتناع الطرف الدائن بذلك ،ويكون أية انطلاقة للرأسمالية للانتقال الى مرحلة رواج جديدة تقضي بتوفير شروط معينة ،منها الالغاء باعتباره يدخل في تحقيق التوازن المؤقت بين العرض والطلب المنتوجات الرأسمالية ،هذا في مرحلة أولى ،وباعتباره يكون أحد ركائز بعث الطلب عليها ،من جهة ثانية . ويبقى أن نتساءل عن امكانية وكيفية حصول هذا الانهيار في الحالة التي يعيشها العالم بصفة عامة ،والبلدان الرأسمالية على الأخص .

ان الواقع يبين بأن الدين القائم على البلدان النامية ،والذي يشكل رأسمالا بيد الجهات الدائنة ،ليس له مايقابله كرأسمالي حقيقي في الواقع (   ) بمعنى آخر ،فان الهياكل الاقتصادية للبلدان الرأسمالية باعتبارها رأس مال إنتاجي حقيقي هي دون المستوى الذي يتطلبه الدين الخارجي باعتباره رأسمال من المفروض أنه مدرا لعائد معين . وقد سبق لنا تحليل هذا العجز ونحن نتناول ميكانيزمات الدين ،وتبين كيف تكونت الظاهرة دون أن يكون هناك بناء جهاز انتاجي حقيقي يقابلها ،وقادر على التعامل معها . وهذه الوضعية بالضبط هي التي تعبر عن عدم ملاءة البلدان النامية ،وتشكل في ذات الوقت هم الصندوق النقدي الدولي ومن ورائه الجهات الدائنة ،التي تحاول من خلال فرض سياسات تصحيحية

---

*) الرأسمالي المالي هو فئة الرأسماليين المتخصصين في الاقراض وذلك حسب ما هو وارد في كتاب رأس المال .

صارمة على هذه البلدان أن تحد من تفاقم الأوضاع وتكيفها لصالحها ، مولدة بذلك ظروفا ذات تأثير بالغ على تطور موازين القوى . وهو مانحاول القاء الضوء عليه مباشرة .

ان اللقاءات العديدة ، ذات المستويات الرفيعة ، التي عقدت خلال الفترة الأخيرة ، أي في الثمانينات ، قد جاءت في سياق هام يتمثل في درجة التسييس العالية التي بلغتها أزمة الديون . واذا كانت هذه اللقاءات ليس لها الصلاحيات التي تسمح لها باتخاذ مواقف عملية من أجل مواجهة الأزمة ، فانها باعتبارها تمثل الطبقة الاجتماعية العاملة ، لها امكانيات ضخمة في تسييس القضية أكثر وتكوين مواقف ناضجة يكون لها تأثير هام على الجهات الرسمية ، سواء كانت في البلدان المدينة أو الدائنة .(*) وعليه فانها تساهم في تدعيم الميول التاريخية القائمة التي تعمل في اتجاه حل موضوعي للأزمة ، وقد تكون اللقاءات الرسمية العديدة ، وخاصة منها تلك التي عقدت على مستوى أمريكا اللاتينية ، والتي ضمت مسؤولين بارزين لعدة دول منها ، جاءت نتيجة ضغط هذه الميول ، فهي بدون شك استجابة لها ، من جهة ، ودعم لها من جهة ثانية . ان مثل هذه اللقاءات العديدة والمختلفة الطابع دليل على مستوى النضج العالي الذي بلغته المواقف ، وهي بدون شك سوف تزيد من درجة وعمق الشمولية في المواقف ، وذلك رغم التناقضات التي توجد بين البلدان النامية . وهذا الميل الشمولي يكون قد وجد التعبير عن نفسه في المحافل الدولية العديدة التي تطرقت بالحاح وتدقيق الى الأزمة ، وخاصة منها منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة عدم الانحياز ، ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهيئة الأمم المتحدة .

واذا كانت المنظمات السالفة الذكر - وهي ذات طابع سياسي أساسا ، باستثناء ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - تكتفي الى حد الآن ببيانات دبلوماسية أكثر منها شيئا آخر ، دون المطالبة باتخاذ مواقف عملية ، فان منازعتها في الاقتراب

(*) ان المقصود هو تلك اللقاءات التي جمعت الزعماء النقابيين ببعض من بلدان أمريكا اللاتينية ، كما نقصد اجتماع نقابيين من افريقيا في نفس الاطار .

المتبع حاليا في معالجة الأزمة دليل على ضرورة تغيير أسلوب المعالجة مستقبلا ، وذلك بحيث يكون في مستوى طبيعة الأزمة .

وتعتبر ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أكثر التنظيمات والهيئات نضجا في مواقفها ، وهي تطالب رسميا بالغاء 30 ٪ من حجم الديون القائمة على البلدان النامية . (1)

هذه هي في اعتقادنا أهم العوامل والظروف التي تشكل الميول الموضوعية للطرف المدين نحو ايجاد حل ناجع للأزمة . غير أن للطرف الدائن ، وهو المتحكم الرئيسي الى حد الآن في ادارة الأزمة ، وزنه الثقيل في تحديد الميول الموضوعية لحل الأزمة ، واذا كانت الحلول والمبادرات التي تقدم بها الطرف الدائن ، والتي شكلت أساس ادارة الأزمة الى الآن ، تكوّن الميول الموضوعية لهذا الطرف حول حل الأزمة ، فان عوامل أخرى تتعلق بنفس الطرف ، لها أهمية قد تكون قصوى في تحديد ميوله مستقبلا ؛ ان متطلبات صياغة عالم القرن القادم حيث تكون الرأسمالية نظاما مهيمن - كما كانت منذ زمن طويل سيقتضي من الطرف الدائن أن يتعامل بدقة ووعي تام مع القوانين الموضوعية لهذا النظام . (*) وأن يسمح لفعل هذه القوانين ، وخاصة منها قانون القيمة ، أن تفعل بحرية كافية لاعادة التوازنات المؤقتة للنظام ، وهو شرط ضروري لتجاوز الرأسمالية لأزمتها الراهنة ، وهذا الشرط لن يتحقق بدون إيجاد حل ناجع لأزمة الديون .

وهذا الحل يتطلب تحقيقه ، من بين ما يتطلبه ، تمكين البلدان النامية باعتبارها أحد مكونات الطلب الفعلي على الناتج الرأسمالي ، من أن تتوفر بصورة دائمة نسبيا على قدرة شرائية لتمويل طلبها هذا . ومن أجل تحقيق هذه القدرة الشرائية لا بد مما يلي :

---

(1) Le Monde du 03-09-1989.

*) ان توصيات نادي روما برئاسة المستشار الالماني الغربي الاسبق ويلي براندت ، جاءت في هذا المعنى .

1 / الغاء جزء هام من الديون الخارجية القائمة على البلدان النامية .

2 / اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية .

أما فيما يخص النقطة الأولى ،فنعتقد تماما أن الحلول الجزئية جدا التي تلجأ اليها بعض البنوك التجارية بدعم من حكوماتها والمؤسسات الدولية المختصة، لاتخرج عن هذا الاطار . ويبقى أن البلدان النامية عليها أن تعجل بانضاج المواقف وفرض الواقع الموضوعي على الجهات الدائنة . وذلك بالشكل الذي سبقت معالجته .

وأما فيما يتعلق بالنقطة الثانية ،فان منطق تطور الرأسمالية من جهة ،ومتطلبات القيام بالتنمية في البلدان النامية من جهة ثانية ،يقضيان بضرورة اعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي . ولعل التشخيصات العديدة ،بما فيها تلك الصادرة عن جهات بورجوازية ،مثل نادي روما المسموع من قبل الجهات الدائنة الرسمية ، كلها تدعو الى تدارك الواقع والعمل في هذا الاتجاه . وبصفة عامة ،فان التيار الكينزي الجديد الذي لا يزال له تأثير هام على صانعي القرارات في البلدان الرأسمالية الاحتكارية ،ينادي بادخال مثل هذه الاصلاحات ،وخاصة على العلاقات النقدية[1]، ورغم التحفظ الذي نسجله حول مدى عمق الاصلاحات التي ينادي بها هذا التيار، فاننا نرى بأنه خطوة ايجابية ،سيما في ظل موازين القوى الحالية - ولكن يبقى اصلاح نظام النقد الدولي ،بحيث تصبح علاقاته قائمة على أساس التناظر والتكافوء في الحقوق والالتزامات ،في حد ذاته غير كافي . فهناك ظلم كبير يطبع العلاقات الاقتصادية الدولية على مستويات أخرى ،كالعلاقات التجارية الموروثة عن تقسيم رأسمالي دولي للعمل ،جعل البلدان النامية تتأصل في التخلف ،بينما فتح المجال للبلدان الرأسمالية الاحتكارية بتكريس تفوقها وفرض هيمنتها على العالم النامي .

(1) J. Leonard, Op.cité, pp.2-11.

وهكذا فالحل الموضوعي لأزمة الديون الخارجية سوف يتوقف على مدى عمق هذه الاصلاحات.

مما سبق نخلص الى أن الميول القوية الناتجة عن فعل القوانين الموضوعية للرأسمالية في اتجاه تجاوز أزمتها الراهنة ، يدعم من مطالب شعوب البلدان النامية الملحة من أجل اقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة تسمح لها بانجاح تنميتها ، وكذلك يدعم من التغيرات الجارية في البلدان الشرقية ، هي التي تحدد الحل الذي تتطلبه أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية . بمعنى آخر ، فان عالم بداية القرن الحادي والعشرين ، الذي سوف تلعب الرأسمالية دورا محددا في صياغته ، لن يكون بدون ايجاد حل لأزمة الديون .

وباكتمال بحثنا هذا في ظاهرة الدين والمديونية كما عرفت في ظل سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية ، تبرز بعض الحقائق الهامة ، معبرة عن جوهر الظاهرة (سيرورتها ، احتمالات تطورها ، والحل المحتوم لها) .

1 - ان أول حقيقة نرصدها تتمثل في الوضعية القانونية التي تشغلها الظاهرة داخل الرأسمالية ، وهي وضعية تعكس في تطورها نمو وتطور الرأسمالية نفسها : فقد لعبت الظاهرة ، وخاصة في جزئها المتمثل في الدين العمومي الداخلي ، دورا هاما في تحقيق عملية التراكم البدائي لرأس المال بمجموعة البلدان الرأسمالية الاحتكارية وهي تتحول الى الرأسمالية . ثم ، وهي (الظاهرة) تأخذ بعدا أهم تمثل في الاقتراض الدولي ، لعبت دورا بالغا في امتصاص جزئي لفائض رؤوس الأموال ، ممكنة بذلك الرأسمالية من تجاوز مؤقت لتناقضاتها ، خاصة منها التناقض فيما بين الانتاج وتحقيق الانتاج . وقد استمر الوضع القانوني هذا للظاهرة بتطور مستجيبا لدخول الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية ، فمع تكون رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وبروز حتمية تدخل الدولة بشكل أشد فعالية ، أصبحت سياسة العجز في موازنة الدولة تشكل قاعدة عامة ، مغذية بذلك الظاهرة تغذية قوية ، وخاصة في جزئها الداخلي . ويبقى أن أهم تطور عرفه الوضع القانوني للظاهرة الى حد التسمو ، وهو ذلك الذي لازم دخول الرأسمالية بقوة مرحلة الاحتكارات الدولية والذي اتسم بعجز سياسة عجز ميزانية الدولة عن امتصاص الفوائض من الرساميل والسلع يتمثل في تكوين المديونية العالمية الراهنة التي وجد تبريرها في التنظير الذي قدمه الاقتصاد السياسي البرجوازي لها . ومن المؤكد أن لهذا التنظير دور حاسم في الأوضاع التي آلت اليها حالة البلدان النامية في الوقت الراهن .

2 - ان كافة أساليب مواجهة أزمة ظاهرة الدين والمديونية الخارجية للبلدان

النامية ،والتي فرضت عليها ،ابتداء من سياسات اعادة الجدولة ،فالسياسات التصحيحية وما دعمها من خطط مثل خطة جيمس بيكر ،ونيكولاس برايدي ،ومبادرة ميتران ،قد تم اعدادها دون أخذ بعين الاعتبار لمتطلبات تجاوز البلدان النامية بتجاربها التنموية التي وصلت الى طريق مسدود ،بل كان همها الوحيد هو تكييف اقتصاديات البلدان النامية الى متطلبات تجاوز الرأسمالية لأزمتها الراهنة وابقاء المديونية تعمل بصفتها رأس مال مدر لربح . وكنتيجة مباشرة لذلك فان البلدان النامية المدينة قد تحولت منذ مطلع الثمانينات الى مصدرة لرؤوس الأموال ،وذلك على حساب نموها الاقتصادي وما نجم عنه من تدهور في مستوى معيشة سكانها .

والجدير بالاشارة هنا هو أنه على الرغم من سالبية تدفق رؤوس الأموال من البلدان الرأسمالية الاحتكارية الى البلدان النامية المدينة ،فان حجم الظاهرة لم يعرف أي تراجع . وهذا ما يشكل حجة أخرى على أن الظاهرة قد وظفت من خلال الحلول المفروضة السالفة الذكر لخدمة أغراض معينة .

3 - من الاستنتاجين السابقين يتبين وأن ظاهرة الدين والمديونية هي نتاج المجتمع الطبقي ،وهي قد تبلغ أشدها من حيث العمق والشمولية في ظل الانتاج الرأسمالي ،وهو الاستنتاج الذي تؤكده معالجتنا لعوامل نشأة وتطور الظاهرة ، حيث تبين وأن الدور الحاسم يعود الى العوامل الخارجية . وعليه فانه من باب العدل والمنطق أن تقع أساسا مسؤولية تأزم الظاهرة على الطرف الدائن ،المتمثل أساسا في البلدان الرأسمالية الاحتكارية ،وأن تتحمل بذلك العواقب .

4 - ان اصطدام كافة الحلول التي فرضت على البلدان النامية المدينة من أجل مواجهة أزمة الدين والمديونية بحدودها ،والاصطدام المتمثل في عجز أداء fonctionnement اقتصادياتها عن توفير المدخرات اللازمة لدفع خدمات ديونها ،هذا من جهة . ومن جهة أخرى ،فان مقتضيات تجاوز الرأسمالية لأزمتها الراهنة ،يقتضيان تدميرا جزئيا لرأس المال القرضي هذا (أي مديونية البلدان

النامية) .

ويبقى أن نتساءل جديًا عن نسبة التدمير هذه ، وماذا ينبغي أن يدفع مقابلهـا . بكل تأكيد فان الجهات الدائنة سوف تعمل على تحديد نسبة التدمير حسب مايقتضيه أداء الرأسمالية في سياق تجاوزها للأزمة ، محاولة - وهو مايجرى الى حد الآن - الضغط بقوة على البلدان النامية وجعلها تتكيف لمتطلبات السياق المذكور . ان مثل هذا التكييف سيجرى في اطار اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدوليـة التي دخلت مرحلة التأزم منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات ، والذي سوف يحدد مواقع مختلف مجموعات البلدان في النظام العالمي الجديد للمرحلة القادمة .

وعليه فان مصير البلدان النامية الذي يجرى تقريره ، يتطلب الاهتمام الكافي . وذلك حتى يضمن - على الأقل - شيء من التناظر في المواقع داخل النظام . ان مثل هذا الانشغال ، اذا ما أريد له أن يتحقق ، يتطلب العمل على مستويين اثنين :

- دمقرطة الحياة في البلدان النامية ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تمكن هذه البلدان من تقرير مصيرها بنفسها ، وتسمح لها ، من بين ما تسمح ، بتدعيم قواهـا التفاوضية المتعلقة بحياتها المستقبليـة .

- ضرورة وجود حد أدنى من التضامن الجهوي فيما بين البلدان النامية ، وذلـك حتى تستطيع أن تواجه قوة جبهة الجهات الدائنة التي تميل الى الاشتداد أكثـر فأكثر بفعل الميل التاريخي لتطور الرأسمالية نفسها .

مراجـــــع باللغـــة العربيـــة .

مـؤلفـــــات .

- أمين (سمير) ،التبادل اللامتكافئ وقانون القيمة ،ترجمة عادل
عبد المهدي ،دار الحقيقة ،بيروت ، 1974 ،الطبعة الأولى .

- أحمد (أحمد حسن) ،مشكلة الدولار والأزمة الاقتصادية العالمية ،
مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ، 1945 .

- ابن منظور ،لسان العرب ،دار صادر للطباعة والنشر ،ودار بيروت
للطباعة والنشر ، 1956 .

- ايفانوف (ايفان) ،حركة عدم الانحياز في النضال من أجل نظام
اقتصادي جديد ،نوفستي - موسكو ، 1980 .

- باير (شريل) ،فخ القروض الخارجية ،صندوق النقد الدولي والعالم
الثالث ،ترجمة بهمار عقل ،دار الطليعة ،بيروت ، 1977 .

- باران (بول) وسويزي ،رأس المال الاحتكاري ،ترجمة حسين فهمي
مصطفى ،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1977 .

- حسين (عادل) ،الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية
1974 / 1979 ،دار المستقبل العربي ،القاهرة ، 1982 .

- حسن (محمد عبد الرزاق) ،القروض الأجنبية والتنمية الصناعية ،محاضرات عن
بمعهد الدراسات المصرفية ،القاهرة ، 1958 .

- زكي (رمزي) ،أزمة الديون الخارجية ،رؤية من العالم الثالث
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 .

- زكي (رمزي) ،الديون والتنمية ،القروض الخارجية وآثارها على البلاد
العربية ،دار المستقبل العربي ،الطبعة الأولى ،أغسطس 1985 .

- زكي (رمزي) ،حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع

لمديونية مصر ،مطبوعات مكتبة مدبولي ،1986 .

- زكي (رمزي) ،التاريخ النقدي للتخلف ،دراسة في أثر نظام النقد

الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث ،سلسلة عالم

المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب الكويت ، 1987 .

- زكي (رمزي) ،التضخم المستورد ،دراسة آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية

الصناعية على البلاد العربية ،دار المستقبل العربي ،القاهرة ،1986 .

- سوكولينسكي (ر) ،نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجواني ،

ترجمة عارف دليلة ،دار الطليعة ،بيروت ،1980 .

- عبد الرسول (فاشق) ،النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،دار الثورة

للصحافة والنشر ،منشورات النفط والتنمية ،بغداد ،1975 .

- فوزي (عبد المنعم) ،فلسفة الفكر المالي ،المؤسسة المصرية العامة

للطباعة والنشر ،دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،

- فارغا (ي) ،القضايا الاقتصادية / السياسية للرأسمالية،ترجمة

أحمد فؤاد بلبع ،دار الفارابي ،بيروت ،1975 .

- قرم (جورج) ،التنمية الاقتصادية : مأزق الاستدانة في العالم الثالث

في المنظور التاريخي ، دار الطليعة ،بيروت ،1980 .

- قرم (جورج) ،الاقتصاد العربي أمام التحدي ،بيروت ،1977 .

- قطب (سيد) ،في ظلال القرآن ،الطبعة الشرعية الحادية عشرة ،

دار الشروق ،1985 .

- كاسترو (فيدال) ،أسرار عن الثورة الكوبية ،يرويها قائدها ،

دار الفارابي ،بيروت ، 1986 .

- لينين ،الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ،دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية ،موسكو ،بدون سنة النشر .

- مرسي (فؤاد) ،التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية ، دار الشباب للنشر ، 1986 .

- مرسي (فؤاد) ،التضخم والتنمية في الوطن العربية ،مؤسسة الأبحاث العربية ،ش . م . م ،الطبعة الأولى ، 1983 .

- مرسي (فؤاد) ،ومحمود صدقي مراد ،ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية ،دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة ،دار المعارف بمصر ،القاهرة ،1367 .

- مرسي (فؤاد) ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار المعارف القاهرة ، 1980 .

- مؤنس (حسين) ،الربا وخراب الدنيا ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1986 .

دراسات ومقالات باللغة العربية .

- أمين (سمير) ،ماهية الاشتراكية وطبيعة أزمتها الراهنة ، المستقبل العربي ،عدد 96 ،فيفري 1987 ،مركز دراسات الوحدة العربية .

- أمين (سمير) ،طبيعة نظم الاشتراكية المحققة وما بعد ... الرأسمالية ،المستقبل العربي ،عدد 97 ،مارس 1887 ،مركز دراسات الوحدة العربية .

- أمين (سمير) ،تكيف أم فك ارتباط ؟ مستوى الخط الاستراتيجي ، المستقبل العربي ،عدد 98 ،أفريل 1988 ،مركز دراسات الوحدة العربية .

- بن حسين (م . ل .) ،الفكر الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير وتأثيرات سياساتهما التصحيحية على سياسة التنمية في بلدان العالم الثالث ،مع الاستناد الى حالة الجزائر ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ،عدد جوان 1988 .

- دليلة (عارف) ،تطور النقود العالمية من الذهب الى الدولار الى حقوق السحب الخاصة ،ومشكلات النظام الرأسمالي العالمي ،دراسات عربية، عدد 12 ، أكتوبر 1979 .

- زكي (رمزي) ،أزمة الديون العالمية والأمبريالية الجديدة ،الآليات الحديثة لاعادة احتواء العالم الثالث ،مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الأهرام ،القاهرة ،عدد سبتمبر 1986 .

- زكي (رمزي) ،التضخم المستورد ،دراسة آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية ،جامعة الدول العربية ، دار المستقبل العربي ،القاهرة ،1986 .

- زكي (رمزي) ،مصيدة الديون الخارجية ودورها في عملية التكييف الدولية للبلاد المتخلفة ،الأهرام الاقتصادي ،عدد 07/ 3/ 1983

- زكي (رمزي) الحقائق المجهولة في عمليات اعادة الجدولة ودورها في تكييف البلاد المتخلفة ،الأهرام الاقتصادي ،عدد 735 ،14 / 2 / 1983

- زكي (رمزي) ،مدرسة شيكاغو وأحلام العودة الى الماضي ،الأهرام الاقتصادي ،عدد 727 ،07/ 02/ 1982 .

- سميلوف (يوري) ومارك (سنون) ،السوق الثانوية لقروض البلدان النامية ،التمويل والتنمية ،المجلد 27 ،عدد 4 ،ديسمبر 1990 .

- عبد القادر (علي) ،حول السياسات التصحيحية وهروب رؤوس الأموال ،ملتقى السياسات التصحيحية في الوطن العربي الكويت ،1988 .

- فنك (ال . فهد) ،أزمة المديونية الخارجية ،نحو سياسات عربية بديلة ،المؤتمر الدولي للمديونية الخارجية للاقطار العربية والأفريقية ،مركز بحوث العلوم الاقتصادية ،جامعة بنغازي ،ليبيا ، 1989 .

٤٢٠٤٢٠

- فابر (مايك) ،اعادة التفاوض بشأن الديون الرسمية ،مجلة التمويل والتنمية ،المجلد 27 ،عدد 4 ،ديسمبر 1990 .

- السياسات التصحيحية في الوطن العربي ،دار الرازي ،الكويت ، 1988 .

- التخطيط والتنمية ،توجيهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدين المتوسط والطويل ،الجزء الثاني ،اللجنة المركزية ،اللجنة الوطنية المكلفة بتحضير المؤتمر الخامس للحزب ،حزب جبهة التحرير الوطني 19 ديسمبر 1983 .

- Aftalion,(A.)," L'équilibre des relations économiques internationales", Domat Montchretien, 1937.

- Aristote, "La constitution d'Athènes", traduit par George Mathieu, Les belles lettres, Paris, 1922.

- Arnaud (A.)," La dette du Tiers-Monde", La découverte, Paris, 1984.

- Avramovic (D.), Alii, "Economic growth and external debt",johns Hopkins, press Balthimore, second printing, 1966.

- Avramovic (D.), "La capacité d'assurer le service de la dette, augmentation de l'endettement international dans la période de l'après guerre", I.D.E., 1963.

- Barre (R.), "L'économie politique", P.U.F., Paris, 1963, 5° édition, tome 2.

- Bekolo (E.B)," L'endettement extérieur des pays en voie de développement", Thèse pour le doctorat d'état, Paris, 1982.

- Benhassine (M.L.), et autre," Dette et capitalisme", Dar El-Ijtihad, Alger, 1989.

- Benhouria (T.), "L'économie de l'Algérie", Maspero , Paris, 1980.

- Bourguinat (H.), Mistral (J.), "La crise de l'endettement international", Economica, Paris, 1986.

- Castillon (R.), "Les réparations allemandes, deux expériences: 1919-1923, 1945-1952", P.U.F., Paris, 1953.

- Debernis (D.G.)"Contribution à la théorie des relations économiques internationales", Dalloz, Paris, 1977.

- Denbinski (P.H.), "L'endettement international", P.U.F., Paris, 1986 documentation Française, n°4521- 4522, 1977.

- Dhonte (P.)," LA dette des pays en voie de développement",La documentation Française, n° 4521-4522.

- Duverger (M.), "La finance publique", P.U.F.,Paris, 1968, 6° édition.

- Friedman (M.), "LA liberté du choix", Pierre Balfond, Paris, 1980.

- Aftalion (A.), Poncet (P.), "Le monétarisme", Colléction que sais je, P.U.F., Paris, 1981.

- George (S.),"Jusqu'au cou, enquête sur la dette du Tiers-Monde", La découverte, Paris, 1988.

- Godet (M.)," Demain les crises,de la résignation à l'antifatalité", Hachette littérature, 1980.

- Gorbatchev (M.), "Rapport politique du comité central du P.C.U.S. au XXVII congres du parti", Moscou, 1986.

- Greff (X.), "Le budget équilibre, économie publique, Textes choisis, Economica, Paris, 1978, 2° édition.

- Hilferding (R.), "Le capital financier", Editions de Minuit, Paris, 1970.

- Kaldor (N.), "Le fléau du monétarisme", Traduit par Guerien et Morylin, Economéca, Paris, 1985.

- Kara (M.), "Déficit budgétaire et stabilisation", F.M.A., mars 1986.

- Keynes (J.M.), "Les conséquences économiques de la paix", Editions la nouvelle revue française, 1920, 14° Edition, [illegible].

- Keynes (J.M.), "Nouvelles considérations économiques de la paix",traduit par P. Franck,Editions la nouvelle revue française, 1930.

- Lenine, " A propos de la question dite des marchés " , Editions Sociales , Paris, 1977.

- Lenine, " l'impérialisme stade suprême du capitalisme" Editions en langues étrangères, Pékin 1966, 1ère édition, 4° tirage.

- L'heriteau (M.F.), " Le F.M.I. et les pays du Tiers-Monde" P.U.F. , Paris, 1986.

- Luxemburg (R), " L'accumulation du capital", F.M./petite collection, Maspéro, Paris, 1972, t.II .

- Marcy (G.), "Economie internationale",P.U.F.,Paris, 1965.

- Marois (B.),"L'internationalisation des banques", Economica, Paris, 1979.

- Marois (B.), "Les finances des sociétés multinationales", Economica, Paris, 1979.

- Marx (K.), "Le capital", Editions Sociales, Paris, 1977, En trois tomes.

- Marx (K.), "Correspondances Marx-Engels",Editions du progrès, Moscou, 1981.

- Mill (J.S.), "principes d'économie politique ", Seneuil, tome 2, 3°édition.

- Moschetto (B.), Plagnol (A.), "les activités bancaires internationales", P.U.F., Paris, 1965.

- Morin (F.), "La structure financière du capitalisme Français",Calmann Lévy, Paris, 1974.

- Nogaro (B.), "Réparations, dettes interalliés, Restauration monétaire", P.U.F.,Paris, 1922.

- Norel (P.)," L'endettement du Tiers-Monde", Syrnos, Paris,1986.

- Nurkse (R.)," Les problèmes de la formation du capital dans les pays sous-développés,suivi de structures du commerce international et développement économique", Cujas, Paris, 1968.

- Ossadtchaia, Le keynesianisme aujourd'hui, théorie et politique économique"; Editions du progrès, Moscou, 1982.

- Palloix (C.), "Problèmes de la croissance économique ouverte", Edition Maspero, Paris, 1969.

- Phan du loi, "Le commerce international", Economica, Paris, 1980.

- Pastre (O.), "La stratégie internationale des groupes financiers Américaines", Economica, 1979.

- Ricardo (D.)," Principes de l'économie politique et de l'impôt", Calmann Lévy, Paris, 1970.

- Ricardo (D.)," Oeuvres complètes", Guillaumin,Paris, 1947.

- Rist (C.), "essais sur quelques problèmes économiques et monétaires", Libraire du recueil, Sirey, 1933.

- Rueff (J.), "Le lancinat problèmes des balances de paiement", Payot, Paris, 1966.

- Ruffini (T.), "Les banques multinationales", P.U.F., Paris, 1983.

- Say (J.B)," Traité d'économie politique", Calmann Lévy, Paris, 1972.

- Smith (A.)" Recherches sur les causes et la nature de la richesse des nation", Gallimard, Paris, 1976.

- Toudert (A.), "Une inflation étouffée : l'évolution du coût de la vie en Algérie de 1962 à 1977", Thèse pour le doctorat d'état de gestion, Lyon, Jean Moulin, 1978.

- Weiller (J.), "Economie internationale, notes et document à l'appui du cours", P.U.F., Paris, 1966.

- Wellons (P.A.)," Les emprunts des pays en développement sur le marche des Euro crédits", O.C.D.E., Paris, 1977.

- Amin (S.)," Le Tiers-Monde et la division international du travail", Monde Diplomatique, février 1977.

- Andreff (W.), Pastro(O.)," Les banques Allemandes à la conquête de la seconde place dans le classement mondial", Banque n°369, janvier 1977.

- Basil (C.), "Le poids de la dette extérieure sur l'économie Brésilienne", Problèmes économiques, n°1760.

- Benhassine (M.L.), "La pensée économique du F.M.I. et de la B.I.R.D. et les incidences de leur politique d'ajustement sur la politique de développement des pays du Tiers-Monde avec référence à l'Algérie", Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, volume XXVI, n°2, juin 1988.

- Boccara (P.), "Lutte politique et nouvelle phase de la crise", interview, In Economie et politique, n°137 (410), sép. 1988.

- Bourguinat (H.)," L'an III des changes flottants", Banque n°340, mai 1975.

- Brasseul (J.), "Politiques économiques: libéralisme, monétarisme endettement", Problèmes d'Amérique Latine, n° 66, 1983.

- Business Week," Le poids de l'endettement du Tiers-Monde sur la reprise économique de l'Occident", Problèmes économiques,n°1820, 1983.

- Carrier (J.), "Le cofinancement", Revue Economique, nov. 1978.

- Célèste (M.C.), "L'endettement du Tiers-Monde: de modeste progrès au terme ans de trois de négociations", Monde Diplomatique, juin 1978.

- Chaisnais (F.), "Quelques remarques sur le contexte mondial de la dette des pays en voie de dev.et de la nature du capitale prêté", Tiers-Monde, n 99,1984.

- Cheddi (J.), "Peut-on secouer le joug de la dette", Nouvelle revue internationale, 1988.

- Chibaiev (S.), Vernikov (A.), "LES deux systémes économiques mondiaux et les pays en développement", La vie internationale n°6, 1987.

- Conéso (E.), "Le déficit budgétaire des Etats-Unis et la crise de la dette extérieure Latino-Américaine", Problèmes d'amérique Latine, n°88, 1988.

- Corm (G.), "Les banques et le Tiers-Monde: une fructueuse négociation des dettes", Monde Diplomatique, sép. 1983.

- Debernis (D.G.), Leonard (J.), "L'économie d'endettement internationale", Programme" Endettement international" , I.S.M.E.A., document de travail n° 7 , Paris, oct. 1985.

- Debernis (D.G.), "Stratégies nouvelles des endetteurs dans la renégociation de la dette", Programme " Endettement international", I.S.M.E.A., document de travail n°4, Paris, oct. 1987.

- De castro (A.B.) "Ajustement, adaptation structurelle, l'expérience Brésilienne", Problèmes d'Amérique Latine, n° 66, 1982.

- Dimitri (I.)," Les leçons des changes flottants", Banque, n°337, 1975.

- Dimitri (I.), "Les petro-Dollars", Banque, n° 340, 1975.

- Drouin (M.), "Nouvelles perspectives dans le domaine de la gestion de l'endettement des pays en développement", Marchés tropicaux, juin 1988.

- Friedman (M.),"L'inflation, ses causes et son traitement", Problèmes d'Amérique Latine, n°66, 1982.

- Furtado (C.), "La dette Extérieure du Brésil" Problèmes d'Amérique Latine, n°66, 1982.

- Gester (M.), "L'endettement du Brésil et ses conséquences", Problèmes économiques, n° 1612, 1979.

- Grebelin (P.), "Que font les banques commerciales", Marchés tropicaux, 18 mars 1988.

- Guillermo (H.), Guenan (C.), "La stratégie des banques commerciales et la dette Latino-Américaine", Problèmes d'Amérique Latine, n° 83, 1987.

- Harrod (R.), "Appréciation des mouvements internationaux de capitaux en liaison avec la croissance des pays emprunteurs et prêteurs", Cahiers de l'I.S.M.E.A., série p, n° 11/1, novembre 1965.

- Jedlicki (C.), "De l'affectation de l'importation d'épargne étrangère dans le cas des grands débiteurs de l'Amérique Latine", C.N.R.S./I.S.M.E.A., juin 1980.

- Jedlicki (C.), "Le seigneuriage Américain et la crise d'endettement du Tiers-Monde:incertitudes sur le système financier international", Tiers_Monde, n° 104, 1985.

- Johnson (C.), "Les banques continuent_elles à consentir des prêts aux pays en voie de développement", Problèmes économiques, n°1756, 1980.

- Kaletski (A.), "La cessation de paiement: une solution pour les pays endettés", Problèmes économiques,n° 2006, 1987.

- Kessler (D.), Ullmo (P.A.), "Eléments pour déterminer le niveau optimal d'endettement d'un pays", Mondes en développement, n°50-51, 1985.

- Klotchkovski (L.), "Le neo_colonialisme économique en Amérique Latine", La vie internationale, n°8, 1987.

- Labbèns (J.), "La dette publique vue par les classiques", Tribune libre,Riss, février 1987.

- Lavigne (M.), "Comment aménager la coopération internationale entre l'Est et l'Ouest", Monde Diplomatique, juin 1987.

- Leonard (J.), "Systèmes de paiement, blocage de crise et issues de l'économie d'endettement international", Programme "Endettement international", I.S.M.E.A. , Document de travail, n°21, Paris, 1988.

- Leonard (J.), "Les fuites de capitaux hors des pays les plus endettés de l'Amérique Latine", Economies et Sociétés, série p, n° 22, 1986.

- Léonard (J.), "Les enjeux de la crise de l'endettement international", Programme "Endettement international", I.S.M.E.A., document de travail n° 21, Paris, 1988.

- Léonard (J.), "Logique et actualité de l'économie d'endettement", Programme "Economie d'endettement", I.S.M.E.A., document de travail, n°3, Paris, 1985.

- Léonard (J.)," Les ambiguïtés de la position financière des Etats-Unis", Programme "Endettement international", I.S.M.E.A., document de travail n°1, Paris, 1985.

- Payer (C.)," Le problème de la dette du Tiers-Monde et son aggravation récente", Problèmes économiques, n°1520, 1977.

- Pokrovoski (A.), "Secousses sur les places financières de l'Occident", La vie internationale, n°2, 1988.

- Popov (V.), Chemelov (N.), "L'Occident à la recherche d'une stratégie économique commune", La vie internationale, n°6, 1987.

- Poulon (j.), "Contrainte et capacité de transfert d'un pays à l'autre:Keynes et les réparations Allemandes", Economies et Sociétés, série h.s.29, tome XX, n°4,avril 1985.

- Pre de Saint Maure (J.DU), "Les Eurocrédits financiers le point de vue du banquier", Banque n° , août 1974.

- Ricardo (F.D.),"Dette extérieure et option de développement en Amérique Latine", Problèmes d'Amérique Latine, n°74, 1984.

- Royo (M.), "Le contribuable paiera", Le nouvel économiste, n°672/9, déc. 1988.

- Salanma (P.), "Endettement et accentuation de lamisère", Tiers-Monde, n°99, juillet-séptembre 1984.

- Tony (T.), "La controverse au sujet des prêts des banques Américaines au Tiers-Monde", Problèmes économiques, n°1520, 1977.

- Toulec (C.),"Economie de marché,économie d'endettement et politique monétaire", Banque, n° 352, mars 1979.

- Vigier (J.P.), "Le dollar moteur de la crise", Monde Diplomatique, mai 1978.

- Wallich (H.C.), "Les banques consortiales et leur avenir", Problèmes économiques, n° 1609, 1979.

- Williams (D.), "Les prêts internationaux, possibilités et contraintes", Finance et développement, Volume 20, n°1, 1983.

- Banque Mondiale," Evolution et perspectives économiques de l'Algérie", Rapport n°155 AL, 1973.

- B.I.R.D.," Aide mémoire", juin 1986.

- B.C.A.," Note sur la situation de la dette extérieure" document 2/10.

- C.N.U.C.E.D.,"Problèmes financiers et monétaires internationaux", document directive, Belgrade, juin 1983.

- C.N.U.C.E.D., "Application de la résolution 165[S-IX] du conseil de commerce et du développement relative au problème de la dette et du développement des pays en développement", T.D./B/803/ Add-2, du 15 août 1980.

- Le Monde du: - 28 - 11 - 1987
- 22 - 12 - 1987
- 23 - 12 - 1987
- 24 - 12 - 1987
- 25 - 12 - 1987
- 05 - 04 - 1987
- 06 - 06 - 1987
- 15 - 06 - 1988
- 24 - 06 - 1988
- 03 - 06 - 1988
- 16 - 09 - 1988
- 28 - 09 - 1988
- 10 - 09 - 1989
- 05 - 04 - 1989
- 11 - 07 - 1989
- 13 - 07 - 1989
- 16 - 07 - 1989
- 15 - 09 - 1989
- 19 - 09 - 1989
- 22 - 09 - 1989

- El-Moudjahid du: - 07 - 06 - 1988
- 27 - 06 - 1988
- 09 - 08 - 1988
- 04 - 09 - 1988
- 12 - 09 - 1988
- 28 - 09 - 1988
- 27 - 12 - 1988
- 06 - 03 - 1989
- 21 - 05 - 1989
- 22 - 05 - 1989
- 30 - 05 - 1989
- 27 - 07 - 1989
- 03 - 09 1989